

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز «دراسات» بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تُعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويُمكن قبول مقترحاتٍ من جانب الباحثين والمحليين، لإعداد دراساتٍ وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يُرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية: strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

ص.ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

ص.ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله الحمادي

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة
إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق
مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: الحفاظ على أمن الممرات البحرية مسؤولية إقليمية وعالمية بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
§5	تقديم الملف
17	1- أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية الدكتور عمر أحمد العبيدي - عمر الهنائي
43	القسم الثاني: ملف العدد: أمن الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر: بين الرؤى الإقليمية والدولية
45	تقديم الملف
47	1- تأثير تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر على أمن دول الخليج العربي الدكتور أشرف محمد كشك - منى سعد الرصيص روانا محمد إياد الدجاني - تسنيم عبدالله عيسى
71	2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر الدكتور حسنين توفيق إبراهيم

107	3- الدور الأوروبي تجاه أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي وفرص التعاون مع الأطراف الإقليمية أ. د. سالي خليفة اسحق
133	4- الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب الدكتور معتز محمد سلامة
155	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
157	تقديم الملف
159	1- آفاق جديدة في دبلوماسية الشرق الأوسط: تركيا ودول الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والعالمية الدكتور طارق باشبوغوغلو - أيبارس أزدا كيليتشر
179	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
181	تقديم الملف
182	1- تغير المناخ، الصراع، و(عدم) الأمان: الحرب المحتمدة سبيكة خالد محمد إسماعيل
189	2- التحديات العالمية في الأمن البحري؛ مقدمة روانا محمد إياد الدجاني
194	3- الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط؛ الأمن الإقليمي في محيط الخليج ودول جنوب آسيا زينب مصطفى رويحه
194	4- فريق الخبراء المستقل يدعم عملية التفكير الشامل والعميق لحلف شمال الأطلسي في الجوار الجنوبي تسنيم عبدالله إبراهيم
201	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» في مملكة البحرين.

تُعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، وأيضاً تلك المعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتُركّز على الشأنين الخليجي والعربي.

وتحتوي الدورية على الأبواب الثابتة الآتية:

1. افتتاحية العدد؛ تتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
2. الدراسات؛ تتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالرصانة والجديّة، فضلاً عن تبنيها للمنهج العلمي.
3. ملف العدد؛ يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
4. التطورات الإقليمية؛ تتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي تنعكس على أمن دول الخليج العربي. يتراوح حجم مساهمات الدورية كافة في الأبواب المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية؛ تتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وتُرفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، وعنوان الكتاب، وسنة النشر، ودار النشر، والطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة. ويُراعى في أولوية النشر الآتي:
 - أ. التوازن في الدراسات التي تُعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ تسلّم الدراسة وأسبقية البحوث للنشر مع الأخذ في الاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
 - ج. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية بحوثاً لأكثر عددٍ من الكتّاب في العدد الواحد.
 - د. تناول القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في هذا المجال.

وتهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية، والدولية، والاقتصادية، والأمنية، والمتعلقة بمجال الطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
- ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
- ج. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصُناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
- د. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي وتحدياتها، على النحو الذي يجعلها دوريةً رصينة، تُقدِّم العون للباحثين والمُهتمين.

افتتاحية العدد

الحفاظ على أمن الممرات البحرية مسؤولية إقليمية وعالمية

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

ولا شك أن الحفاظ على الأمن البحري في تلك الممرات بمنطقة الخليج العربي وغيرها في أنحاء العالم كافة يقتضي التزام الدول بالقوانين الدولية التي تنص على حقوق وواجبات الدول خاصة التي تشاطئ تلك الممرات أو تمر عبر أراضيها، وهو ما تضمنته بالفعل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م.

إن الدول الكبرى ومعها دول الخليج العربي لم تتوان عن مواجهة تهديدات الأمن البحري سواء من خلال شراكات عبر الأزمات المختلفة أو ضمن إجراء تدريبات بحرية مشتركة استهدفت زيادة كفاءة القدرات البحرية لدول الخليج العربي، التي أولت تلك القضايا المزيد من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة في ظل تزايد وتيرة التهديدات خاصة توظيف الجماعات دون الدول التكنولوجيا الحديثة لتهديد الأمن البحري، ومن أبرز تلك الجهود انضمام مملكة البحرين لتحالف حارس الازدهار الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تهديدات الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب في ديسمبر 2023م، الأمر الذي يعكس التزام المملكة

إذا كانت سمة العلاقات بين دول العالم في الوقت الراهن هي التداخل والتشابك على نحو غير مسبوق، فإن مجال الأمن البحري يُعد نموذجاً واضحاً يعكس ذلك التداخل بالنظر لتزايد اعتماد الدول على البحار والممرات المائية الدولية في تجارتها لرخص تكليف النقل البحري مقارنةً بغيره من وسائل النقل الأخرى، بما يعنيه ذلك من أن تأمين طرق مرور السفن التجارية وحمايتها ضد أي مخاطر يُعد مسؤولية تقع على عاتق دول العالم كافة، التي لديها مصالح باستمرارية ذلك النقل دون معوقات.

ومع أهمية تأمين الممرات المائية الدولية في مناطق مختلفة من العالم فإنه من بين تلك الممرات نجد أن بعضها تزداد أهميته بالنظر لموقعه الاستراتيجي المتميز للربط بين مناطق مختلفة من العالم، وكذلك الاعتمادية المتبادلة بين عددٍ من تلك الممرات كما هو الحال بالنسبة للبحر الأحمر الممر المائي الذي يربط بين مضيق باب المندب جنوباً وقناة السويس المصرية شمالاً، بما يعنيه ذلك من التأثير والتأثر المتبادل بين تلك الممرات.

المنذب والبحر الأحمر: بين الرؤى الإقليمية والدولية»، متضمناً أربع دراساتٍ نوعية، الأولى حول تأثير التهديدات في تلك المنطقة على مصالح دول الخليج العربي، والثانية حول خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة التحالفات التي تم تأسيسها لتأمين الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي ودول الجوار، والثالثة تتناول الرؤية الأوروبية لأمن الملاحة البحرية في تلك المنطقة، أما الدراسة الرابعة فهي عن الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر والخليج العربي، ويضم الإصدار عددًا آخر من الموضوعات، منها التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي، ومستجدات العلاقات الخليجية - التركية.

وتحرص الدورية أن تكون دائماً عند توقعات قرائها ومتابعيها من خلال تقديم دراساتٍ بأقلام خبراء ومتخصصين في المجالات ذات الصلة بعمل مركز «دراسات».

بدعم أية جهودٍ تستهدف الحفاظ على الأمن الإقليمي، الذي غدا جوهره الأمن البحري.

كما تولي دول الخليج العربي تطوير قدراتها البحرية أهميةً بالغةً خاصةً في ظل استراتيجيات توطيئ الصناعات الدفاعية ضمن خطط التنمية المستدامة، سواءً على المستوى الفردي لكل دولةٍ أو ضمن التعاون الخليجي، وهو ما تمثل في انتظام إجراء المناورات البحرية التي تضمن بعضها تمرينات محاكاة لسيناريوهات مواجهة كوارث وأزمات في البحر، وهو أمرٌ ينبغي النظر إليه بجديّة بسبب تداعيات الهجمات الحوثية على الأمن البحري، بالإضافة لوجود أطُرٍ خليجيةٍ جماعية، وهي قوة الواجب البحري الموحدة (81) التي يتولى قيادتها بالتناوب سلاح البحرية في دول الخليج العربي.

وتلك أمثلةٌ على سبيل المثال لا الحصر، حيث أثارت تهديدات الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المنذب الكثير من التساؤلات حول تأثير تلك التهديدات ليس فقط على النقل البحري، وإنما على مستقبل الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، حيث أنها تمتع بأهميةٍ استراتيجية، وكانت هدفاً للعديد من القوى الإقليمية والدولية لتأسيس قواعد عسكرية في دول القرن الإفريقي وتأثيرها على طبيعة الترتيبات المستقبلية في تلك المنطقة بالنسبة للأمن البحري أو تحقيق الاستقرار الإقليمي عموماً، وتلك مسؤوليةٌ إقليمية ودولية.

وانطلاقاً من أهمية تلك القضية فقد تم تخصيص ملف العدد العشرين من دورية «دراسات» لمناقشتها من مختلف جوانبها، وجاء بعنوان «أمن الملاحة البحرية في مضيق باب

القسم الأول: الدراسات

1- أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية

الدكتور عُمر أحمد العبيدي

عُمر الهنائي

تقديم الدراسات

على الرغم من أن الظروف الأمنية التي تأسس فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م، كتنظيم إقليمي يضم دولاً ست تربطها قواسم مُشتركةً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، فإن القارئ للنظام الأساسي المنشئ لمجلس التعاون الذي يتضمن أثنان وعشرون مادة يجد أن هدف التكامل بين دول الخليج العربي في مختلف الميادين كان أحد الأهداف الأساسية للمجلس، ولذلك تم النص عليه صراحةً في ديباجة الميثاق بالقول "إيمانًا منها بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبةً في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها..."، والمادة الرابعة التي نصت على "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها"، بما يعنيه ذلك من أن المجلس كان ترجمةً للمقومات المُشتركة، واستهدف تأسيس كيانٍ جماعيٍّ يصون المصالح الخليجية، ويعمل على تحقيق وحدة دولها، ومن بين مجالات التكامل كان للاقتصاد نصيبٌ مهمٌ منها، انطلاقًا من تنوع اقتصادات دول الخليج العربي، وعلى الرغم من التفاوت الاقتصادي بينها فإن العوامل الجغرافية والتحديات المُشتركة التي تواجهها قد أسهمت في تحقيق عددٍ من المنجزات ضمن هذا المسار منها اتفاقية التجارة الحرة عام 1982م، والاتحاد الجمركي عام 2003م، والسوق المُشتركة عام 2008م، ومن ثم التطلع نحو إصدار عملةٍ خليجيةٍ موحدة.

ومع أهمية ما تحقق من إنجازاتٍ في هذا الشأن، فمن الطبيعي أن تكون هناك معوقاتٌ سواءً ما يرتبط منها بطبيعة الاقتصادات الخليجية ذاتها

من حيث التجانس النسبي، فضلًا عن تأثير حالة عدم الاستقرار الإقليمي على جهود التكامل الاقتصادي الخليجي، بالإضافة إلى تأثير عددٍ من التحديات العالمية مثل تحدي جائحة كورونا، والحرب الأوكرانية، والتحديات التي تواجه الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المُشتركة، إلا أن ثمة جهودٍ أخرى على المستوى الدولي، لربما تُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، ومنها انضمام كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتجمع البريكس، ولا شك أن دول الخليج العربي بإمكانها مواجهة معوقات التكامل الاقتصادي انطلاقًا من الأفضلية النسبية واقتصاديات الحجم، ومن هنا تجي أهمية دراسة هذا العدد التي أعدها كل من الدكتور عُمر أحمد عبيدي، والأستاذ عُمر الهنائي، بعنوان "آثار التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية"، التي استهدفت تحليل تلك القضية من جوانب مُختلفة اعتمادًا على مضامين بعض النظريات الاقتصادية في محاولةٍ لتحديد مؤشرات النجاح وأبرز المعوقات وكيفية مواجهتها من خلال عددٍ من المُقترحات في هذا الشأن، خاصةً في ظل التحولات الإقليمية والعالمية التي أكدت مُجددًا وبما لا يدع مجالاً للشك أن التكامل الإقليمي أضحي ضرورةً في ظل تشابك الاقتصادات بشكلٍ غير مسبق، فضلًا عن التحديات التي تُرتب تداعياتٍ على قضايا حيوية ومنها الأمن الغذائي، ولا شك أن دول الخليج العربي بما حققته من مُنجزاتٍ يُمكن البناء عليها لاستكمال أطر التكامل الاقتصادي وفقًا لما كان مُخططاً لها.

1- أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية

الدكتور عُمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

عُمر الهنائي⁽²⁾

ثانيًا؛ مع أهمية مُعدلات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي، فإنها لا تزال أقل من نظيرتها في تكتلاتٍ أخرى مُماثلة، ومنها الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، ويعود ذلك لتجانس اقتصادات دول الخليج العربي من ناحية، وعدم الالتزام بقواعد التجارة البينية من ناحيةٍ ثانية.

ثالثًا؛ تقترح الدراسة مناقشة آلياتٍ جديدةٍ يُمكن من خلالها تطبيق قواعد الالتزام بالتجارة البينية كما في معمولٍ به في بعض التكتلات الإقليمية الأخرى.

ملخص الدراسة

تتضمن هذه الورقة فكرةً رئيسةً مؤداها أنه وعلى الرغم من الظروف الأمنية – الإقليمية، التي تُفسر تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م، فإن التكامل بين دول الخليج العربي في جميع المجالات ومن بينها الاقتصاد، كان حاضرًا وبقوةٍ كما اتضح في ديباجة الميثاق المنشئ لمجلس التعاون والمادة الرابعة منه، وتستهدف هذه الورقة تحليل تلك القضية ارتكازًا على مفهوم المزايا النسبية لدى دول الخليج العربي، ودورها في تحقيق ذلك التكامل، وهو ما جسده أطر التكامل الاقتصادي المختلفة، وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج على النحو الآتي:

أولًا؛ لقد حققت دول الخليج العربي إنجازاتٍ واضحةٍ في مجال التبادل التجاري اعتمادًا على نموذج الأفضلية النسبية، وهو ما تعكسه الأرقام والبيانات الرسمية في هذا الشأن، فالمزايا النسبية لا تُحقق زيادةً في حجم التبادل فحسب، بل تُسهّم في تحقيق التكامل الاقتصادي بشكلٍ ملحوظ.

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

2 البنك المركزي العماني

المقدمة

وأهم استنتاج لهذه الورقة، هو أن التكامل الاقتصادي الخليجي قد حقق أثراً اقتصادياً إيجابية ملحوظة التجارة البينية الخليجية، كما هو متوقع بحسب عددٍ من النظريات الاقتصادية حول التكامل الاقتصادي، ولكن وعلى الرغم من ذلك، لا يزال مستوى التجارة البينية الخليجية محدوداً، لا سيما عند المقارنة بمستوى التجارة البينية في التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، وقد تم تحليل أبر التحديات، كما تم تقديم بعض التوصيات حول كيفية تعزيز التجارة البينية الخليجية.

تم معالجة موضوع الدراسة في أربعة أجزاء، فالجزء الأول منها يتناول مسألة تطور إطار التكامل الاقتصادي الخليجي في الفترة ما بين 2000 - 2022م، ثم يُحلل الجزء الثاني التوقعات حول أثر هذا الإطار على التجارة البينية الخليجية بناءً على نظريات التجارة المطروحة في الأدبيات الاقتصادية، ويتناول الجزء الثالث تطور التجارة البينية في تلك الفترة بناءً على الأدبيات القائمة، ومن ثم بناءً على البيانات التي تم تجميعها، ويُحلل الجزء الرابع والأخير سبل تعزيز التجارة البينية الخليجية.

تطور إطار التكامل الاقتصادي الخليجي 2000 – 2022م

شهد التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية تطوراً ملحوظاً بشكلٍ كبيرٍ منذ تأسيس المجلس في عام 1981م، ويصف هذا الجزء المراحل المختلفة التي مرت بها الدول الخليجية مع الإشارة إلى أن

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م كمشروعٍ أمنيٍّ متضمناً أهدافاً تكامليةً في شتى المجالات في الوقت ذاته، وكانت نشأة المجلس في ظل ظروفٍ أمنيةٍ إقليمية، ومع أهمية تلك الظروف كان هناك وعيٌ من جانب المؤسسين، أن التكامل الاقتصادي يلعب دوراً محورياً في تحقيق الأمن، انطلاقاً من الخبرة الناجحة لدى الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، ففي عصر التنوير، طرح كبار الفلاسفة الأوروبيين فكرةً مفادها أن تعزيز التجارة بين الدول وتبادل الاستثمارات قد يُرسخان لمفهوم الأمن المشترك. بالإضافة إلى هذه المكتسبات الأمنية، يُقدم التكامل الاقتصادي فرصةً لتحسين مستوى المعيشة وفق نظرية «الأفضلية النسبية»، إذ يُمكن الاقتصادات المندمجة من توظيف مواردها بكفاءةٍ أعلى، ومن ثم تعزيز الإنتاج والاستهلاك.

وقد مر مجلس التعاون بمحطاتٍ محددةٍ في إطار التكامل الاقتصادي، أولها اتفاقية التجارة الحرة في عام 1982م، ثم الاتحاد الجمركي في عام 2003م، والسوق المشتركة في عام 2008م، كما بدأ التخطيط لعمليةٍ موحدة، وانطلاقاً من هذه الجهود، تستهدف الورقة الإجابة عن التسائل الآتي: ما هي آثار التكامل الاقتصادي الخليجي على التجارة البينية الخليجية؟ ونظراً لتعدد الدول، والسلع، والخدمات، والسنوات المعنية بهذا التساؤل، وعدم توفر البيانات بشكلٍ كامل، سيتم التركيز على جزئيةٍ مُحددةٍ من هذا الموضوع، وهي التجارة السلعية الكلية للفترة ما بين 2000 – 2022م.

هذا النص يستند إلى ورقة سابقة حول العلاقات الثنائية البحرينية - الإماراتية⁽³⁾.

اتفاقية التجارة الحرة

تُعد أول مرحلة في التكامل الاقتصادي هي اتفاقية التجارة الحرة، التي تُزيل التعريفات الجمركية التي تنطبق على الواردات السلعية، وقد قامت دول مجلس التعاون بهذه الخطوة بعد مرور ستة أشهر من تأسيس المجلس، وتم تفعيل الاتفاقية في عام 1983م، وتنص الاتفاقية على الآتي:

«تميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافةً إلى الآتي:

أولاً؛ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجةٍ إلى وكيلٍ محليٍّ أو اتخاذ أية إجراءاتٍ سوى شهادة المنشأ ومنافست التصدير.

ثانياً؛ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمينٍ على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يُعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من امتلاكه لها.

ثالثاً؛ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

رابعاً؛ إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

خامساً؛ تخصيص ممراتٍ خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة 'مواطنو دول مجلس التعاون'.

الاتحاد الجمركي

يأتي الاتحاد الجمركي بعد اتفاقية التجارة الحرة في سلسلة التكامل الاقتصادي، وفي حالة الدول الخليجية، استغرقت عملية الاتفاق على قواعد الاتحاد عشرين عاماً، ونصت الاتفاقية الجديدة على الآتي:

«أصبحت الدول الخليجية ضمن كيانٍ جمركيٍّ واحدٍ تجاه العالم الخارجي، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرةٍ واحدةٍ فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسومٍ جمركيةٍ مرةٍ أخرى عليها. ويتم معالجة نصيب كل دولةٍ من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية، من خلال آلية المقاصة.

ويتضمن الاتحاد الجمركي العناصر الآتية:

أولاً؛ تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي

ثانياً؛ أنظمة وإجراءاتٍ جمركيةٍ موحدة.

ثالثاً؛ نقطة دخولٍ واحدةٍ يتم عندها تحصيل

3 العبيدي، عمر. «العلاقات الاقتصادية الإماراتية البحرينية»، في كتاب «الشراكة الاستراتيجية البحرينية الإماراتية: تحديات الحاضر، آفاق المستقبل» لدى مركز «دراسات» ومؤسسة «وطني الإمارات» (2022).

3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

السوق المشتركة

منذ تأسيس مجلس التعاون، كانت الدول الخليجية تترقب التجربة الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي بحثاً عن دروسٍ يُمكن الاستفادة منها، وفي حالة اتفاقية التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، كانت دول الاتحاد الأوروبي قد قامت بهذه الخطوات في عامي 1960م و1968م، قبل تأسيس مجلس التعاون؛ بينما في حالة السوق المشتركة، تبنى الاتحاد الأوروبي هذه الخطوة في عام 1993م، الأمر الذي يعني أن الدول الخليجية قد شهدت عملية الرسم والتطبيق معاً تحت مظلة مجلس التعاون، ونصت الاتفاقية على الآتي:

«تطبيقاً مباشراً لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها «دون تفریق أو تمييز» في «كافة المجالات الاقتصادية»، ويتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس. وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

الوحدة النقدية

تُعد الخطوة الطبيعية التي ترتبت على إنشاء سوقٍ مُشتركةٍ هي تأسيس وحدةٍ نقدية، كما فعلت دول اليورو في عام 1999م، وقبل إطلاق عملةٍ موحدة، يجب تبني نظام سعر صرفٍ ثابتٍ بين الدول المرشحة للوحدة النقدية، وقد قامت الدول الخليجية بهذه الخطوة التمهيدية منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الميلادي، عندما قامت خمسة من الدول الأعضاء (دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، سلطنة عُمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية) بربط عملتها مقابل الدولار الأمريكي، بينما قامت دولة الكويت بربط الدينار الكويتي بسلعة من السلع الدولية، حيث حمل الدولار الأمريكي أكبر وزن⁽⁴⁾. وخطت أربع من الدول وهي مملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة

4 Pinto, L. "Sustaining the GCC Currency Pegs: The Need for Collaboration." Brookings. (2018). Accessed July 1, 2024. <https://www.brookings.edu/articles/sustaining-the-gcc-currency-pegs-the-need-for-collaboration/>.

الكبيرة ذات الناتج المحلي الإجمالي الأعلى تميل بالفعل إلى التجارة أكثر مع بعضها البعض، وأن التجارة تتناقص مع زيادة المسافة، وهذا الاتجاه يظل صحيحًا حتى بعد الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى التي يُمكن أن تُسهل التجارة من خلال تقليل الحواجز، التي ستتم مناقشتها أدناه⁽⁵⁾، وتُعد بساطة وقوة نموذج الجاذبية من الأدوات الأساسية لفهم وتنبؤ ديناميكيات التجارة الدولية وبناءً على نموذج الجاذبية للتجارة، فمن المتوقع أن تكون التجارة البينية الخليجية مرتفعة، وذلك بسبب القرب الجغرافي، كما أنه من المتوقع أن تكون التجارة البينية أعلى للاقتصادات مثل مملكة البحرين، وسلطنة عُمان، مما هي في الاقتصادات مثل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتم تطوير هذا النموذج الأساسي لكي يؤخذ في عين الاعتبار عوامل إضافية تؤثر على التجارة الدولية⁽⁶⁾، فعلى سبيل المثال، يكون لتجانس اللغة والثقافة أثرٌ إيجابيٌّ على التجارة الدولية، ذلك لأن هذه النماذج من التجانس تُسهّل من عملية التفاهم وعقد الصفقات التجارية، كما أن وجود الحدود المشتركة بين الدول يدعم التجارة البينية، حيث أنه يُقلل من الحواجز اللوجستية التي قد تُعيق التجارة.

قطر، والمملكة العربية السعودية، لإطلاق عملةٍ موحدة، إذ تم تأسيس المجلس النقدي الخليجي في الرياض عام 2009م، ولكن تم تأجيل خطة الوحدة النقدية بسبب أزمة اليورو التي حدثت في اليونان عام 2011م، بالإضافة إلى وجود حاجةٍ للمزيد من المناقشات لأجل صياغة رؤية موحدةٍ حول نظام الوحدة النقدية.

التوقعات حول تطور التجارة البينية الخليجية بناءً على نظريات التجارة

نموذج الجاذبية للتجارة

إن نموذج الجاذبية للتجارة هو نظريةٌ أساسيةٌ في الاقتصاد الدولي تشرح تدفقات التجارة الثنائية بين الدول بناءً على حجمها الاقتصادي والمسافات بينهما، ويستند هذا النموذج إلى تشبيه بقانون نيوتن للجاذبية، الذي ينص على أن قوة الجاذبية بين جسمين تعتمد على كتلتهما والمسافة بينهما، وبالمثل، في نموذج الجاذبية للتجارة، يعتمد حجم التجارة بين دولتين على حجمها الاقتصادي (المقاس بإجمالي الناتج المحلي) والمسافة بينهما.

وتميل الاقتصادات الكبيرة إلى التجارة أكثر مع بعضها البعض لأنها تمتلك المزيد من السلع والخدمات لتبادلها، ولديها القدرة الاقتصادية الأكبر على الانخراط في التجارة، ومن ناحيةٍ أخرى، تُشكل المسافة حاجزًا للتجارة بسبب عوامل مثل تكاليف النقل، والوقت، وعدم التشابه بين الأسواق، لذا، تميل الدول الأقرب جغرافيًا إلى تحقيق أحجامٍ تجاريةٍ أعلى مقارنةً بالدول الأبعد.

تم تأكيد صحة هذا النموذج من خلال العديد من الدراسات التجريبية، التي أظهرت أن الاقتصادات

5 Head, Keith, and Thierry Mayer. "Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook." In Handbook of International Economics, vol. 4, edited by Gita Gopinath, Elhanan Helpman, and Kenneth Rogoff, 131-195. Amsterdam: Elsevier, 2014.

6 Anderson, James E., and Eric van Wincoop. "Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle." American Economic Review 93, no. 1 (2003): 170-192.

من حيث السلع أو الخدمات الأخرى التي كان من الممكن إنتاجها بدلاً من ذلك⁽⁷⁾.

وعلى سبيل المثال، ففي حال وجود دولتين، الدولة (أ) والدولة (ب)، فإن الدولتين تنتجان سلعتين، (ص) و (ض)، فإذا كانت الدولة (أ) تستطيع إنتاج كلتا السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة (ب)، ولكن لديها كفاءة نسبية أكبر في إنتاج السلعة (ص)، والدولة (ب) لديها تكلفة فرصة بديلة أقل في إنتاج السلعة (ض)، فعندئذٍ يجب أن تخصص الدولة (أ) في السلعة (ص) والدولة (ب) في السلعة (ض). ومن خلال القيام بذلك، يُمكن لكلتا الدولتين تعزيز التبادل التجاري لتحقيق منفعة متبادلة، والحصول على السلع بتكلفة أقل مما لو حاولتا إنتاج كلا السلعتين محلياً⁽⁸⁾.

هذه التخصصية والتجارة تسمحان بزيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والرفاهية، حيث يتم تخصيص الموارد بشكلٍ أكثر فعاليةً وفقاً للأفضليات النسبية، وتؤكد النظرية على أهمية النظر في التكاليف النسبية وفوائد التجارة بناءً على التخصص بدلاً من الكفاءة المطلقة فقط⁽⁹⁾.

إن الميزة النسبية لا تُفسر فقط أنماط التجارة الدولية، بل توفر أيضاً حجةً قويةً لسياسات التجارة الحرة، موضحةً كيف يُمكن للتجارة

وبناءً على هذه النسخة المُطورة من نموذج الجاذبية، فمن المتوقع أن تكون التجارة البينية الخليجية أعلى، لأنها تتمتع بلغةٍ وديانةٍ وثقافةٍ مُشتركة، وحتى اللهجة العربية شبه متجانسة، كما أن مملكة البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي ليس لديها حدودٌ بريّةٌ مُشتركةٌ مع أي دولةٍ خليجيةٍ أخرى، ولكنها أنشأت مع المملكة العربية السعودية جسراً يربط الدولتين، كما البلدين يُخططان لإنشاء جسرٍ جديد، فضلاً عن تأسيس جسرٍ آخر يربط بين مملكة البحرين ودولة قطر.

نظرية الأفضلية النسبية

تشرح نظرية الجاذبية للتجارة إجمالي التجارة الثنائية بين دولتين، ولكنها لا تُحدد طبيعة أو محتوى تلك التجارة، ولسد هذه الثغرة، يُمكن استخدام نظرية الأفضلية النسبية، فنموذج الأفضلية النسبية للتجارة – الذي صاغه الاقتصادي ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي – هو مفهومٌ أساسيٌّ في الاقتصاد الدولي يشرح كيف ولماذا تنخرط الدول في التجارة. ووفقاً لهذا النموذج، حتى إذا كانت دولةٌ واحدةٌ أكثر كفاءةً أي أن لديها ميزةً مطلقةً في إنتاج جميع السلع مقارنةً بدولةٍ أخرى، يُمكن لكلتا الدولتين الاستفادة من التجارة، وجوهر هذه الفوائد يكمن في مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.

تحدث الأفضلية النسبية عندما تتمكن دولةٌ من إنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ بتكلفة فرصة بديلةٍ أقل (opportunity cost) مقارنةً بدولةٍ أخرى، أي أن تكلفة الفرصة البديلة هي ما يتم التضحية به

7 Ricardo, David. On the Principles of Political Economy and Taxation. London: John Murray, 1817.

8 Dornbusch, Rudiger, Stanley Fischer, and Paul A. Samuelson. "Comparative Advantage, Trade, and Payments in a Ricardian Model with a Continuum of Goods." American Economic Review 67, no. 5 (1977): 823-839.

9 Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 8th ed. Boston: Addison-Wesley, 2009.

السلعية⁽¹⁰⁾؛ كما أن السلع التي تستوردها الدول الخليجية – منها المواد الغذائية، والكهربائيات، والمركبات، والإلكترونيات، وغيرها من منتجات صناعية – لا تنتجها دولٌ خليجيةٌ أخرى، وبالتالي تضطر الدول الخليجية أن تحصل على تلك السلع من خارج نطاق الخليج العربي.

وعلى عكس من ذلك، تُعد اقتصادات الاتحاد الأوروبي غير مُتجانسة، حيث تشمل اقتصاداتٍ مُتقدمةً ومتخصصةً في الخدمات كالدينمارك والسويد، واقتصاداتٍ كبيرةٍ تنتج الصناعات الثقيلة كألمانيا وفرنسا، واقتصاداتٍ مُتخصصةً في الزراعة والصناعات الأساسية كدول شرق أوروبا، ويولد هذا التنوع الداخلي في الاقتصادات الأوروبية تجارةً بينيةً عالية، إذ تكون كل دولة أوروبية قادرةً على تلبية احتياجاتها الاقتصادية داخل الاتحاد.

نظريات التكامل الاقتصادي

يُضاف إلى العوامل المذكورة أعلاه حزمةً من العوامل التي ترتبط بالتكامل الاقتصادي، فعندما تتفق مجموعةٌ من الدول على تأسيس منطقة تجارة حرة، تتم إزالة التعريفات البينية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكلفة التجارة البينية، ومن ثم يُعزز من جاذبيتها، وهذا ما شهدته مناطق تجارة حرة مُتعددة عندما أزلت التعريفات البينية منها

أن تؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد على الصعيد العالمي ومستويات أعلى من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية، ويُشكل ذلك مبررًا رئيسًا للتكامل الاقتصادي، الذي ستم مناقشته أدناه.

بناءً على هذه النظرية، فمن المتوقع أن تصدر كل دولة خليجية للدول الخليجية الأخرى السلع حيث تمتلك أفضليةً نسبية، وتستورد السلع التي تتسم الدول الخليجية الأخرى بأفضليةٍ نسبيةٍ فيها، فعلى سبيل المثال، ونظرًا لمساحتها الأرضية الكبيرة ومناخها الصحراوي، فمن المتوقع أن تقوم المملكة العربية السعودية بتصدير التمور للدول الخليجية الأخرى، كما أنه من المتوقع أن تقوم مملكة البحرين بتصدير الهارات نظرًا لارتباطاتها التاريخية مع الهند، التي ولدت أفضليةً نسبيةً في إنتاج هذا النوع من المواد الغذائية. وكذلك فإن المناخ الخاص لدى سلطنة عُمان يجلب لها أفضلية نسبية في إنتاج اللبان على سبيل المثال.

واستنادًا إلى هذه النظرية، وعلى الرغم من دور المسافة الجغرافية المحدودة وفق نظرية الجاذبية للتجارة، فمن المتوقع أن يكون هناك سقفٌ منخفضٌ للتجارة البينية الخليجية مقارنةً بالتكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، وكتلة شمال أمريكا، ذلك بسبب تجانس الاقتصادات الخليجية. فقد بذلت الاقتصادات الخليجية جهودًا كبيرةً في مجال التنوع الاقتصادي، ولكنها لا تزال تتسم باعتمادٍ ملحوظٍ على النفط وغيرها من المنتجات المتعلقة بسلسلة الهيدروكربون. وينعكس هذا التجانس في تركيبة الصادرات الخليجية، حيث يتجاوز تمثيل النفط والغاز والبتروكيماويات 60% من إجمالي الصادرات

10 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC oil exporters in seven propositions. International Monetary Fund, 2014.

الدول الأخرى دون عائق، والاستقرار فيها، كما أن قوانين التجارة تسير تدريجياً نحو إطارٍ موحد، الأمر الذي يحد من تكاليف الخدمات الداعمة للتجارة كالاستشارات القانونية، والتخليص، وغيرها. وقد تم إعداد دراساتٍ عدة حول أكبر سوقٍ مُشتركةٍ عالمياً - السوق المُشتركة الأوروبية - وكانت نتيجتها أنه كان لها أثرٌ إيجابيٌّ كبيرٌ على التجارة البينية الأوروبية⁽¹³⁾.

وفي الختام، وعلى الرغم من تأجيل مشروع الوحدة النقدية الخليجية، فإن الوضعية الحالية (نظام سعر صرف ثابت يشمل خمسٍ من الدول الستة) يُعد عاملاً داعماً للتجارة البينية بحسب نظريات التجارة، ذلك من خلال إزالة اللايقين حول أسعار الصرف حين شراء السلع والخدمات من دولةٍ خليجيةٍ أخرى، كما أن الربط الجماعي مع عملةٍ خارجيةٍ قويةٍ كالدولار الأمريكي يؤدي إلى استقرارٍ في الأسعار الاستهلاكية المحلية في الدول المُشاركة، الأمر الذي يُشجع على الاستثمار والشراء والبيع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التبادلية، وقد ظهر ذلك أيضاً في الاتحاد الأوروبي في المرحلة التي سبقت العملة الموحدة، عندما كانت العملات مربوطّةً عن طريق «آلية سعر الصرف الأوروبية»⁽¹⁴⁾.

الخلاصة

خلاصةً لما سبق، وبناءً على نظريات التجارة،

الاتحاد الأوروبي⁽¹¹⁾، ومجموعة التجارة الحرة لدى أمريكا الشمالية وغيرها⁽¹²⁾.

ويتحقق النمو في التجارة البينية عادةً عندما تنتقل الدول من اتفاقية تجارة حرةٍ إلى اتحادٍ جمركي، ذلك بسبب توحيد إجراءات التعامل مع السلع البينية، على الرغم من انعدام وجود أثرٍ مُباشرٍ على التكلفة الرئيسة للتجارة، فتتكون التكلفة الصافية للتجارة من التكلفة الرئيسة، التي هي سعر البضاعة إضافةً إلى رسوم التجارة الشاملة للتعرفة؛ والتكلفة الثانوية المُتعلقة بالإجراءات عند الحدود، المُتمثلة في المدة الزمنية اللازمة لاستكمال إجراءات الاستيراد.

وفي بعضٍ من السلع - لا سيما المواد الغذائية الطازجة القابلة للانتهاء - تؤدي إجراءات التفتيش عند الحدود إلى تكاليف إضافيةٍ كال تخزين، والتبريد، والتخليص، وغيرها، بينما عند الانضمام إلى اتحادٍ جمركي، يتم توحيد هذه الإجراءات على مستوى الكتلة الاقتصادية، ويتم وضع مساراتٍ سريعةٍ لتسهيل التجارة البينية، كما تجتمع الجهات المعنية لدى الدول المُشاركة بانتظامٍ لمعالجة المُشكلات وللتغلب على العوائق أمام التجارة البينية.

ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي عملية تأسيس سوقٍ مُشتركةٍ إلى قفزةٍ إضافيةٍ في التجارة البينية، ذلك عن طريق تيسير الاستثمار والتنقل ضمن الكتلة، ليُصبح كل مواطنٍ قادراً على الاستثمار في جميع

13 Van Aarle, Bas. "Impact of the Single Market Programme on Trade and Foreign Direct Investment in the European Union, The." J. World Trade 30 (1996): 121.

14 Stokman, Adrianus Cornelis Johannes. "Effect of exchange rate risk on intra-EC trade." De Economist 143, no. 1 (1995): 41-54.

11 Aitken, Norman D. "The effect of the EEC and EFTA on European trade: A temporal cross-section analysis." The American Economic Review 63, no. 5 (1973): 881-892.

12 Caliendo, Lorenzo, and Fernando Parro. "Estimates of the Trade and Welfare Effects of NAFTA." The Review of Economic Studies 82, no. 1 (2015): 1-44.

تطور التجارة البينية الخليجية 2000-

2022م

الدراسات السابقة

توجد أدبياتٌ محدودةٌ حول التجارة الدولية الخليجية، تنقسم إلى ثلاثة أجزاء، ويتناول أول جزءٍ منها التجارة البينية من منظور إحدى الدول، وهذا ما تقوم به دراسة الدكتور شوجات عباس، والدكتور عبد الوحيد، من خلال تحليل التجارة الدولية البحرينية في الفترة ما بين 2000 – 2016م، واستنتجت هذه الدراسة بأن التكامل الاقتصادي الخليجي كان له أثرٌ إيجابيٌ ملحوظٌ على تجارة مملكة البحرين مع شركائها في مجلس التعاون. علاوةً على ذلك، تُحلل دراسة الدكتورة سعاد شريف، العلاقات التجارية الخليجية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتستننتج أن توقعات نموذج الجاذبية للتجارة حول العوامل المؤثرة هي دقيقة⁽¹⁵⁾.

ويتناول الجزء الثاني التجارة بين الدول الخليجية والتكتلات والاقتصادات غير الخليجية. وتُمثل دراسة الدكتور حسين بوغني، إحدى أهم المراجع في مجال التجارة الخليجية، إذ تستخدم نسخةً مُتقدمةً من نموذج الجاذبية للتجارة مع عرض بياناتٍ حول التجارة السلعية من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للفترة 1993 – 2007م⁽¹⁶⁾.

هناك عوامل عدة تدفع الدول الخليجية نحو التجارة البينية، منها عوامل غير اقتصادية مثل محدودية المسافة الجغرافية، واللغة، والثقافة المشتركة، وغيرها، إضافةً إلى العوامل التي تتناولها هذه الورقة، وهي إطار التكامل الاقتصادي، لأنه يُقلل من تكلفة التجارة، ويُسهل من عملية شراء السلع داخل الكتلة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى عاملٍ مُعاكس، وهو التجانس النسبي في هيكل الاقتصادات الخليجية الستة، ذلك لأن الدول عادةً ما تُفضل التجارة مع الدول التي تتسم بأفضليةٍ نسبيةٍ تختلف عما يوجد عندها، سعيًا لتحقيق مُستوى أعلى من الربحية. لذا، وعلى الرغم من سياسات التكامل الاقتصادي التي تبنتها الدول الخليجية تحت مظلة مجلس التعاون، فإنه من المتوقع أن يكون مُستوى التجارة البينية الخليجية أقل من مُستواه داخل الاتحاد الأوروبي، نظرًا لتجانس الاقتصادات، وحاجة كل دولةٍ للتجارة مع دولٍ خارج الكتلة كالصين، واليابان، والبرازيل، للحصول على السلع التي لا تُنتجها كالسيارات، والإلكترونيات، وبعضٍ من المواد الغذائية الأساسية. وللنظر في الواقع ولمقارنة هذه التوقعات المبنية على نظريات التجارة بما حدث خلال آخر عشرين عامًا يُقدم الجزء الآتي بياناتٍ حول التجارة البينية الخليجية للفترة ما بين الأعوام 2000 – 2022م.

15 Sherif, Souad. "Intra-Regional Trade, Evidence from the UAE: A Gravity Model Approach." International Journal of Economic Perspectives 7, no. 3 (2013).

16 Boughanmi, Houcine. "The trade potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC): a gravity model approach." Journal of Economic Integration (2008): 42-56.

دراسة للدكتور أشرف مشرف، بتحليل بيانات من البنك الدولي للفترة ما بين 2000 – 2018م عن طريق نموذج الجاذبية للتجارة، واستنتجت تلك الدراسة أيضاً أن التكامل الاقتصادي الخليجي في الألفية الجديدة لم يأتِ بأثرٍ ملحوظ، كما أنها تُحلل أسباب ذلك، وهو موضوعٌ ستم تغطيته في القسم الرابع أدناه⁽²⁰⁾. وعلى عكس ذلك، ومن خلال تحليل بياناتٍ على صعيد جميع الدول العربية، استنتجت دراسة للدكتور عثمان قولسفن وزملائه، بأن التكامل الاقتصادي الخليجي - وكذلك التكامل الاقتصادي غير الخليجي ضمن العالم العربي - كان له أثرٌ إيجابي ملحوظٌ على التجارة البينية ضمن الكتلة المعنية⁽²¹⁾.

إن إحدى التحديات التي يواجهها الباحثون في هذا المجال هو ندرة البيانات المتوفرة، لا سيما للفترة ما قبل الألفية الجديدة، الأمر الذي يحد من قدرة الباحثين على تحليل أثر اتفاقية التجارة الحرة على التجارة البينية، فقد قام الباحث الدكتور أحمد العوضي، بتجميع بيانات للفترة ما بين 1983 – 2010م كجزءٍ من رسالة الدكتوراه لديه، واستنتج أنه خلال فترة العينة، لم تُحقق الدول الخليجية مستوىً عاليًا من التجارة البينية⁽²²⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من تمكنه من الحصول على بياناتٍ من عام 1983م، فإنه لم

واستنتجت هذه الدراسة أن التجارة الخليجية مع دول المشرق العربي هي أعلى مما هو متوقع بحسب نموذج الجاذبية، وبالتالي توجد فرصٌ للمزيد من التجارة بين تلك الكتلتين. وفي دراسةٍ لاحقةٍ للدكتور حسين بوغني وزملائه، تم الاستنتاج بأنه توجد فرصٌ لتعميق العلاقات التجارية مع الدول العربية غير الخليجية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، من خلال تبني إجراءاتٍ تيسيريةٍ للتجارة⁽¹⁷⁾. وتستخدم دراسة للدكتورة سحر خياط، نموذج الجاذبية أيضاً لتحليل العلاقات التجارية بين الدول الخليجية والاقتصادات المتقدمة خارج المنطقة، واستنتجت تلك الدراسة أن التجارة البينية الخليجية لا تزال محدودة⁽¹⁸⁾.

ويتناول الجزء الثالث التجارة البينية الخليجية، مع التركيز على أثر التطورات في إطار التكامل الاقتصادي الخليجي، التي وردت في دراسة الدكتور أكرم حداد وغطت الفترة ما بين الأعوام 1995 – 2017م، بناءً على بياناتٍ من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، واستنتج أن التجارة البينية الخليجية لا تزال طفيفة، كما أن خطوات التكامل (الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة) لم يكن لها أثرٌ ملحوظٌ على مستوى التجارة البينية⁽¹⁹⁾. وتقوم

20 Mishrif, Ashraf. "The GCC's unsettled policy for economic integration." *The Muslim World* 111, no. 1 (2021): 70-95.

21 Gulseven, Osman, Amani Abdullah Alhadi, and Sofiyat Adeola Salam. "Determinants of Trade in the Middle East and North Africa." *Montenegrin Journal of Economics* 19, no. 4 (2023): 115-124.

22 Alawadhi, Ahmad Shareef. "Essays on trade integration among GCC countries." PhD diss., University of Southampton, 2014.

17 Boughanmi, Houcine, Ahmed Al-Shammakhi, and Alessandro Antimiani. "Deeper integration or wider integration?: The case of Gulf cooperation council." *Journal of Economic Integration* (2016): 206-233.

18 Hassan Khayat, Sahar. "A gravity model analysis for trade between the GCC and developed countries." *Cogent Economics & Finance* 7, no. 1 (2019): 1703440.

19 Haddad, A. "Analysis of the bilateral trade between gulf cooperation council countries." *Management Science Letters* 9, no. 13 (2019): 2357-2368.

تتناول العلاقات التجارية الثنائية بين الدول الخليجية للفترة ما بين الأعوام 1997 – 2008م، وتستخدم قاعدة بيانات البنك الدولي⁽²⁵⁾، واستنتجت الدراسة أن الاتحاد الجمركي لم يُعزز التجارة البينية الخليجية باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تجارتها مع دول مجلس التعاون بعد إطلاق الاتحاد في عام 2003م؛ وتشابه هذه الاستنتاجات ما توصلت إليه دراسة أخرى التي نظرت في العينة ذاتها، ولكن ومن خلال النمذجة الإحصائية المتوسطة، التي أشارت أيضاً إلى وجود أثرٍ إيجابي للاتحاد على العلاقة التجارية بين المملكة العربية السعودية والدول الخليجية كافة⁽²⁶⁾.

خلاصة القول أن الأدبيات القائمة تُظهر قدراً من التناقض حول موضوع أثر التكامل الاقتصادي الخليجي على التجارة البينية، وهناك إجماعٌ بأن مستوى التجارة البينية الخليجية هو محدودٌ مقارنةً بالتكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، ومقارنته أيضاً بالتوقعات الأولية الناتجة عن نموذج الجاذبية للتجارة. فيما تظهر الاختلافات في مجال أثر التكامل الاقتصادي، إذ تستنتج أغلبية الدراسات أن التجارة البينية الخليجية لم تنمُ بشكلٍ ملحوظٍ بعد إطلاق الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، بينما تُقدم بعض الدراسات رأياً مُختلفاً حيث أنها ترى أن

يستطع على تحليل أثر اتفاقية التجارة الحرة بسبب عدم توفر بياناتٍ من الفترة التي سبقت اتفاقية التجارة الحرة الخليجية.

وقد قامت دراسة الدكتور سالم نيشي، بخطوةٍ شبيهةٍ إذ جمعت بياناتٍ للفترة ما بين الأعوام 1992 – 2008م من قاعدة بيانات الأمم المتحدة، التي تشمل التجارة في السلع والخدمات⁽²³⁾، وكانت إحدى مزايا هذه الدراسة هي تمييزها بين التجارة السلعية النفطية وغير النفطية، واستنتجت الدراسة أنه إذا تم النظر في التجارة الكلية الشاملة لجميع السلع والخدمات، فلم تتأثر التجارة البينية الخليجية بخطوات التكامل التي مرت به الكتلة، ولكن وفي حال التركيز على التجارة السلعية غير النفطية، فقد كان هناك أثرٌ إيجابي ملحوظٌ للاتحاد الجمركي الخليجي على التجارة البينية الخليجية. فيما ركزت دراسة أخرى على تجارة المواد الغذائية في الفترة ما بين الأعوام 1995 – 2014م، واستنتجت أن الاتحاد الجمركي الخليجي لم يؤدِ إلى ارتفاعٍ ملحوظٍ في تجارة تلك السلع داخل الكتلة، مع الإشارة إلى أن الصادرات الغذائية للدول الخليجية خارج الخليج العربي تراجعت بشكلٍ محدودٍ بعد عام 2003م⁽²⁴⁾.

وتقوم بعض الدراسات باستخدام نمذجةٍ إحصائيةٍ مُتقدمةٍ سعياً للحد من أثر محدودية البيانات. وتقع دراسة الدكتور أسيو إنسل، والدكتور محمد تكشي، ضمن هذه الفئة، إذ

25 Insel, Aysu, and Mahmut Tekce. "Bilateral Trade Flows in the Gulf Cooperation Council Countries: What happened to the Middle East Integration after 2003?." *Journal of Economic Integration* (2011): 244-275.

26 Sahib, Ahmed Saddam Abdul, and Fatimah Kari. "Analysis of intensity of intra-regional trade in GCC countries, 1998-2008." *International Journal of Trade, Economics and Finance* 3, no. 3 (2012): 204.

23 Nechi, Salem. "Determinants of trade flows among GCC countries: Potentials, limitations, and expectations." *World Review of Business Research* 1, no. 5 (2011): 91-109.

24 Kaitibie, Simeon, and Manitra A. Rakotoarisoa. "Determinants of intra-GCC food trade." *The International Trade Journal* 31, no. 3 (2017): 272-293.

التجارة البينية ارتفعت وبشكلٍ ملحوظٍ مع تبني خطوات التكامل.

وقد يعود هذا التباين في الاستنتاجات إلى عددٍ من الأمور من بينها اختلافُ في البيانات والمناهج التي تستخدمها تلك الدراسات، فعلى سبيل المثال، تختلف فترة العينة بشكلٍ ملحوظٍ بين الدراسات، كما أن مصدر البيانات يختلف (البنك الدولي، الأمم المتحدة، إلخ...). بالإضافة إلى ما تقدم، تُركز بعض الدراسات حصرياً على التجارة السلعية أو على التجارة في فئةٍ معينةٍ من السلع، بينما تستخدم غيرها من الدراسات تعريفاً شاملاً للتجارة، يحتوي على الخدمات وليس السلع فقط، وتختلف الدراسات أيضاً في النمذجة الإحصائية، الذي قد يكون سبباً في اختلاف الاستنتاجات.

بيانات ونهج الدراسة الحالية

انطلاقاً من الأدبيات القائمة، ومن تساؤل هذا البحث، تعرض هذه الورقة بياناتٍ حول التجارة والاقتصاد الكلي لدى الدول الخليجية، فنظراً لعدم توفر بياناتٍ دقيقةٍ وشاملةٍ حول تجارة الخدمات أو حركة رؤوس الأموال – سواءً على الصعيد الداخلي خليجياً أو خارجياً – تم التركيز على التجارة السلعية فقط، وبسبب عدم توفر البيانات القديمة، تم التركيز حصرياً على الفترة ما بين الأعوام 2000 – 2022م، وبسبب محدودية البحوث المُتجزئة حول موضوع التجارة البينية الخليجية القائمة على الإحصائيات، تم التركيز على التجارة الكلية، بهدف التعمق حول فئات السلع والسلع المُنفردة في بحوثٍ تعقيبية.

وكان مصدر البيانات التجارية هو موقع مرصد التعقيدات الاقتصادية (Observatory for)

Economic Complexity)⁽²⁷⁾، الذي يُقدم بياناتٍ دقيقةٍ حول التجارة السلعية لجميع دول العالم. وتمت الاستفادة أيضاً من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي⁽²⁸⁾، للحصول على أرقامٍ حول الاقتصاد الكلي لدى جميع الدول الخليجية.

ونظراً للسنوات المشمولة في عينة البحث (2000 - 2022م)، تجدر الإشارة إلى بعضٍ من النقاط المحورية في هذه العينة على النحو الآتي:

1. تفعيل الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003م.
 2. تفعيل السوق المُشتركة الخليجية في عام 2008م.
 3. الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007 – 2009م
 4. أزمة التراجع الحاد في أسعار النفط في الفترة 2014 – 2016م.
 5. تحدي جائحة كورونا في الفترة 2020 – 2021م.
- وبالتحديد، يخلق التداخل بين النقطتين الثانية والثالثة أعلاه صعوبةً في تشخيص الأثر الفوري لتفعيل السوق المُشتركة الخليجية، حيث أن الأزمة العالمية قد تسببت في تراجعٍ حادٍ في التجارة عالمياً بما في ذلك الدول الخليجية، بينما إن تفعيل السوق المُشتركة على الأرجح قد تسبب في ارتفاعٍ في التجارة البينية الخليجية، لذا ينبغي أخذ هذا التسلسل في الأحداث بعين الاعتبار عند تحليل آثار

27 OEC - The Observatory of Economic Complexity. "OEC: The Observatory of Economic Complexity." (2024). Accessed July 1, 2024. <https://oec.world/en>.

28 International Monetary Fund. "World Economic Outlook Databases." (2024). Accessed July 1, 2024. <https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/world-economic-outlook-databases>.

من الأوراق العلمية هذه القاعدة، كما أنها تتميز بشموليةٍ أوسع مما يوجد في قواعد البيانات البديلة، لذا من المفيد استخدامها ومقارنة النتائج القائمة عليها بالنتائج التي تقوم على قواعد البيانات البديلة.

ثالثاً؛ تُقارن هذه الورقة التجارة البينية الخليجية بالتجارة الخارجية للكتلة، بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي لديها، ويُعد التعديل الثاني مُهماً للغاية بسبب الدور المُهم الذي يلعبه النفط في الاقتصادات الخليجية، الذي يؤثر على التجارة البينية قيمةً وليس كمّاً عندما تتغير أسعار النفط الدولية، فعلى سبيل المثال، تستورد مملكة البحرين كمياتٍ ملحوظةً من النفط الخام من المملكة العربية السعودية لأجل تكرير ذلك النفط ومن ثم إعادة تصديره، وعندما ترتفع أسعار النفط بنسبة 20%، حتى لو تكون الواردات ثابتة كمّاً، ترتفع قيمةً بنسبة 20%، الذي يوحى بارتفاع التجارة البينية الخليجية. في المقابل وفي حال تقديم التجارة البينية كنسبةٍ من إجمالي الناتج المحلي، لا يظهر أي ارتفاع، وهذه الحالة الأدق من ناحية وصف أثر اتفاقيات التكامل الاقتصادي على التجارة البينية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نتائج الدراسة الحالية

يعرض الشكل (1) إجمالي التجارة البينية الخليجية للفترة ما بين الأعوام 2000 – 2022م، وتجدر الإشارة إلى الملاحظات الآتية حول هذه البيانات:

التجارة، إذ شهدت الاقتصادات الخليجية العديد من الأحداث غير المُتعلقة بتشريعات التكامل الاقتصادي الخليجي التي تؤثر على التجارة البينية الخليجية.

ومن ناحية النمذجة، لا تستخدم هذه الورقة نمذجةً إحصائيةً مُتقدمة، ذلك بسبب طبيعة الجمهور المُستهدف للبحث، الذي يشمل على صُناع القرار، وبالتالي ينبغي أن يبتعد عن النهج الفني المحض، فسيتم توظيف نمذجة أكثر تقدماً بنفس البيانات وبياناتٍ إضافيةٍ في دراساتٍ مُستقبلية.

وبناءً على خصائص الدراسة، ينبغي توضيح كيف أن هذه الدراسة تختلف عن الأدبيات القائمة، وطبيعة القيمة المضافة لديها على النحو الآتي:

أولاً؛ تُعد هذه الدراسة أول دراسةٍ حول التجارة البينية الخليجية تحلل بياناتٍ شاملةٍ لتحدي جائحة كورونا وما بعدها، إذ لا تُحلل الدراسات السابقة الأرقام الصادرة بعد عام 2018م بشكلٍ عام، وهذه نقطةٌ مُهمّةٌ بسبب التغير في الفكر حول سياسة التجارة المُثلى الذي جرى بعد تلك الأزمة، لا سيما في مجال الأمن الغذائي وأمن الإمدادات بشكلٍ عام.

ثانياً؛ تستخدم هذه الدراسة بياناتٍ من مصدرٍ يختلف شكلياً عن المصادر التي استخدمتها الدراسات السابقة، وهو مرصد التعقد الاقتصادي، وبحسب المعلومات المتوفرة على موقع المرصد، يبدو أن بياناته قد جُمعت من مصادر فرعيةٍ مختلفة، وعلى الأرجح أنها تشمل المصادر المُعتمدة كالبنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ولكن التفاصيل ليست واضحة. وعلى الرغم من ذلك، تستخدم الكثير

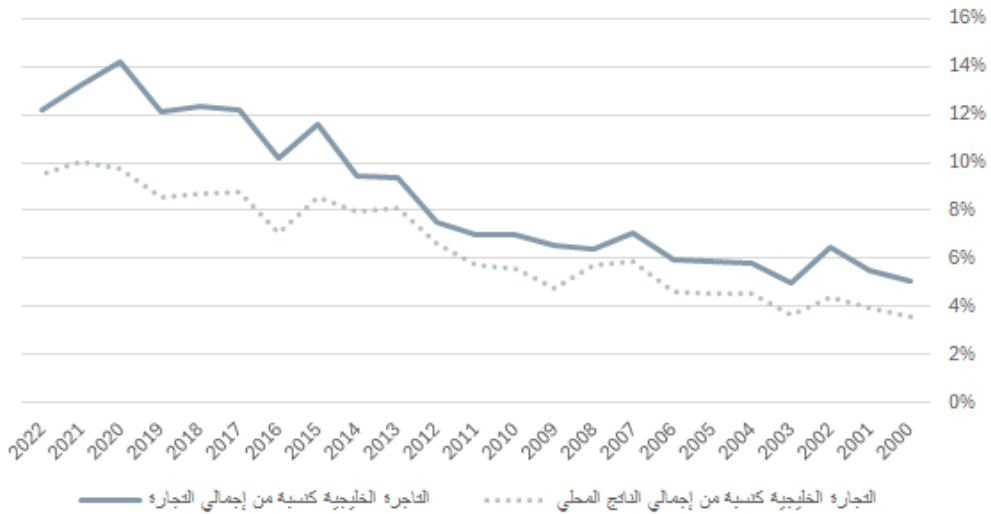
الشكل 1: إجمالي التجارة البينية الخليجية (مليار دولار أمريكي)



أولاً؛ بشكل عام، وخلال الـ 21 عامًا من 2000-2022م، نمت التجارة البينية الخليجية بشكل كبير، إذ بلغت 13 مليار دولار أمريكي في عام 2000م، بينما بلغت 210 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، الذي يعني أنها ارتفعت بنسبة قاربت 1,500%، وبدل ذلك على نجاح آليات التجارة البينية في مجلس التعاون ثانياً؛ لم يكن نمو التجارة البينية الخليجية متساوياً خلال فترة العينة، إذ شهد تراجعاً ملحوظاً، أولهما بسبب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008 – 2009م، وثانيهما في فترة تراجع أسعار النفط، كما شهد النمو تراجعاً طفيفاً في فترة تحدي جائحة كورونا.

ثالثاً؛ يُظهر الشكل (1) دليل أولي لنجاح الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق المشتركة الخليجية في تعزيز التجارة البينية الخليجية، وهو الارتفاع في معدل النمو لدى التجارة البينية الخليجية في الفترة ما بعد عام 2003م مقارنة بالفترة ما بين الأعوام 2000 – 2002م، التي سبقت تبني تلك السياسات التكاملية، ولكن للتأكد من صواب هذا الاستنتاج، ينبغي مقارنة التغير في التجارة البينية الخليجية بالتغير في إجمالي التجارة، فضلاً عن إجمالي الناتج المحلي، لذا يعرض الشكل (2) التجارة البينية الخليجية كنسبة من إجمالي التجارة لدى الدول الخليجية (يعني التجارة البينية بالإضافة للتجارة الخارجية)، وأيضاً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وتُقدم هذه البيانات صورة واضحة حول الارتفاع الذي حدث في أهمية التجارة الخليجية البينية.

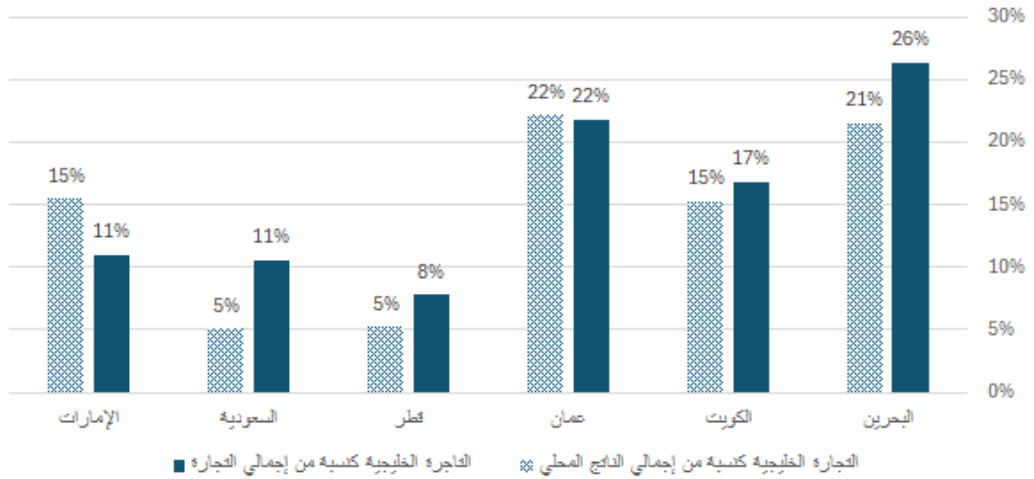
الشكل 2: التجارة الخليجية مقارنة بالتجارة الكلية والاقتصاد الكلي



وارتفعت تحديداً التجارة الخليجية كنسبة من إجمالي التجارة من 5% في عام 2000م إلى 12% في عام 2022م، إلا أن التجارة غير الخليجية لا تزال تُمثل النصيب الأكبر في إجمالي تجارة تلك الدول. فمن باب المقارنة، بلغت مساهمة التجارة البينية في التجارة الكلية عند الاتحاد الأوروبي 61% في عام 2022م، الأمر الذي يدل على مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي مما يظهر لدول مجلس التعاون⁽²⁹⁾، ومع ذلك، التوجه الخليجي هو نحو مزيد من التكامل، الأمر الذي ينعكس أيضاً على حجم التجارة البينية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدى الدول الخليجية، الذي ارتفع من 4% في عام 2000م إلى 10% في عام 2022م وعند مقارنة الدول الخليجية في مجال التجارة البينية الخليجية، يعرض الشكل (3) التجارة البينية مُقارنةً بالتجارة الكلية والاقتصاد الكلي لكل دولة خليجية لعام 2022م، وتُظهر هذه البيانات أن اقتصادي كلٍ من البحرين وعمان لديهما أكبر تفاعلٍ نسبيٍّ مع الاقتصاد الخليجي في مجال التجارة السلعية، إذ مثلت التجارة البينية الخليجية 26% من إجمالي التجارة لدى مملكة البحرين، وكذلك بلغ الرقم المماثل لدى سلطنة عُمان 22%. وعلى عكس ذلك، تتسم الاقتصادات الكبرى – الاقتصادين السعودي والإماراتي – بأرقامٍ أصغر، إذ بلغت النسبة 11% لكليهما، وتتماشى هذه الأرقام مع نموذج الجاذبية الذي يستخدمه الاقتصاديون لتحليل العلاقات التجارية كما ذُكر أعلاه.

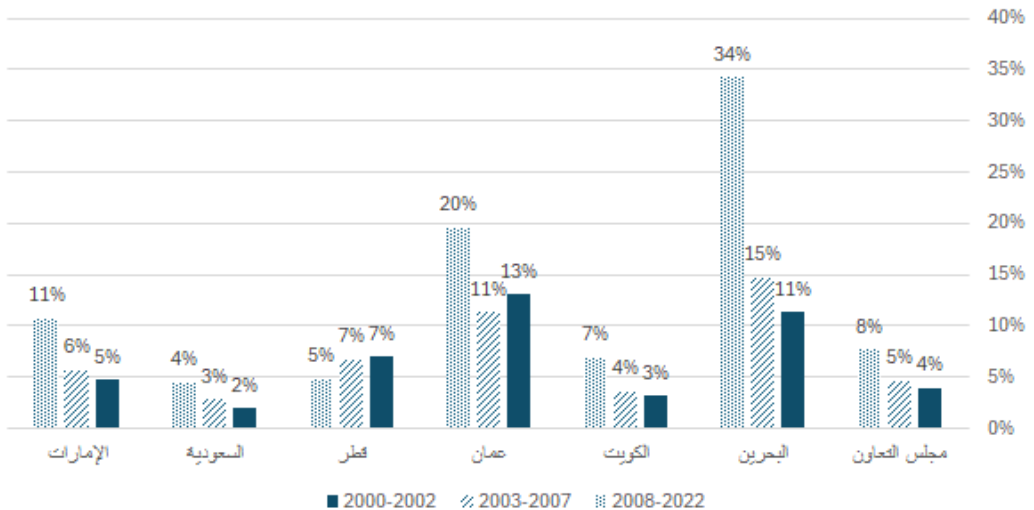
29 European Centre for International Political Economy. "The Single Market and Europe's Global Trade Performance." Accessed July 1, 2024. <https://ecipe.org/blog/single-market-europes-global-trade-performance/>.

الشكل 3: التجارة الخليجية مقارنة بالتجارة الكلية والاقتصاد الكلي للدول الخليجية لعام 2022م



ويعرض الشكل (4) معدل التجارة الخليجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول الخليجية الست لثلاث فترات زمنية؛ فترة اتفاقية التجارة الحرة 2000 – 2002م؛ فترة الاتحاد الجمركي 2003 – 2007م؛ وفترة السوق المشتركة 2008 – 2022م، وتُظهر هذه البيانات الأثر الإيجابي لدى تقدم إطار التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية لمُعظم دول الخليج العربي.

الشكل 4: معدل التجارة الخليجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لفترات زمنية مختلفة

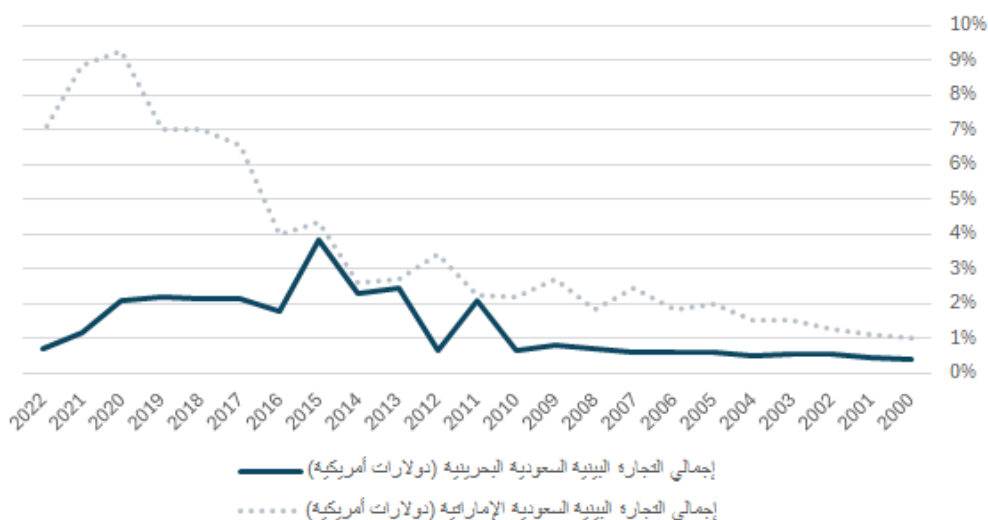


توجد 15 علاقةً تجاريةً ثنائيةً بين الدول الخليجية، ولن يتم تحليل جميع هذه العلاقات الثنائية في هذه الورقة، إذ سيتم إبراز أهم مجموعتين فرعيتين اقتصاديًا، وهما العلاقات السعودية الثنائية مع

الدول الخليجية، والعلاقات الإماراتية الثنائية مع الدول الخليجية، ذلك لأنهما يُعدان أكبر اقتصادين في الكتلة.

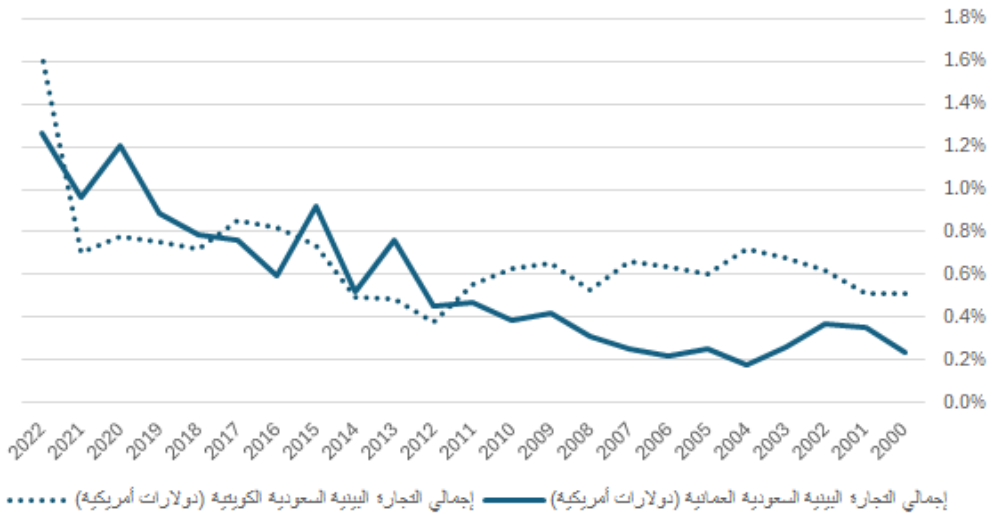
ويعرض الشكل (5) التجارة السعودية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين كنسبة من إجمالي التجارة السعودية، وتُظهر هذه البيانات أهمية التجارة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ نمت من 1% لكي تُمثل ما يُقارب 10% من إجمالي التجارة السلعية السعودية قبل تفشي تحدي جائحة كورونا. ولا بد أن يكون أحد أهم أسباب هذا النمو الكبير هو تطور إطار التكامل الاقتصادي الخليجي، وفق النظريات المذكورة أعلاه، بينما فيما يخص العلاقات التجارية مع مملكة البحرين، فقد تضاعفت حتى عام 2015م، ثم تراجعت تراجعاً ملحوظاً، ويعود ذلك إلى تمحور العلاقات التجارية السعودية – البحرينية حول النفط، والتراجع الحاد في أسعار النفط الذي جرى منذ عام 2014م.

الشكل 5: التجارة السعودية الثنائية مع دول خليجية كنسبة من التجارة الكلية



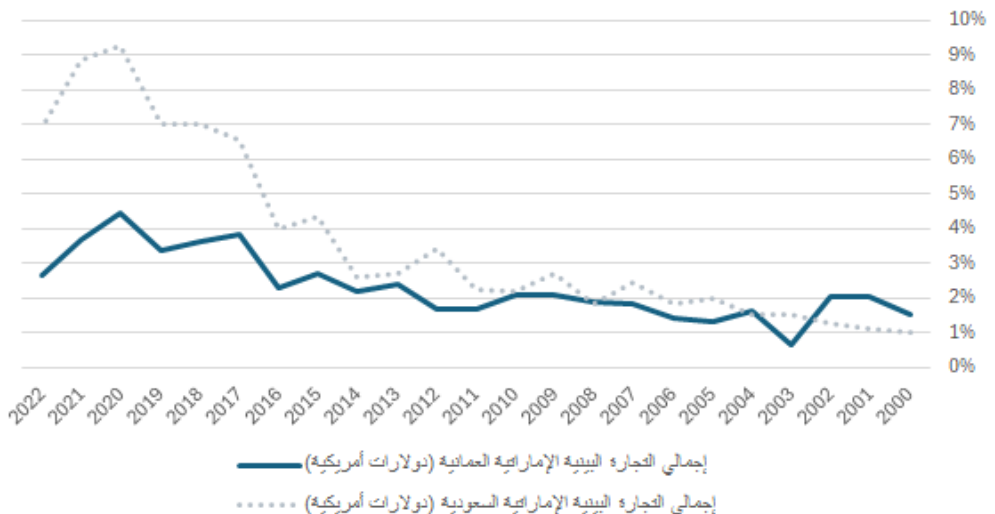
ويعرض الشكل (6) العلاقات التجارية السعودية مع سلطنة عُمان ودولة الكويت، فقد شهدت هذه الأرقام ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة العينة نتيجةً لإطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي، والسوق المشتركة الخليجية، لا سيما بعد تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان بداية عام 2020م، الذي عزز دور العلاقات الثنائية العُمانية – السعودية في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة لدى سلطنة عُمان (رؤية 2040م)، فقد تم فتح طريق بري جديد يربط الدولتين عبر الربع الخالي، الذي يُقلل تكلفة شحن السلع بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، كما أن التجارة السعودية – الكويتية قد شهدت نمواً تدريجياً ومُستمرًا في الفترة 2000 – 2022م، إذ نمت من 0.2% كنسبة من إجمالي التجارة السعودية إلى ما يُقارب 1.3%.

الشكل 6: التجارة السعودية الثنائية مع دول خليجية كنسبة من بالتجارة الكلية

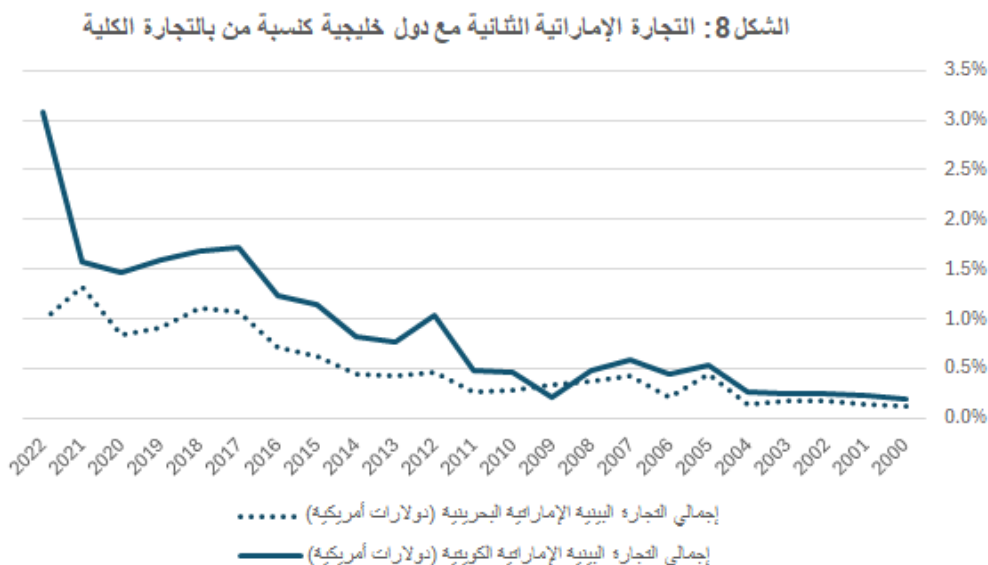


انتقالاً إلى العلاقات التجارية الإماراتية، يعرض الشكل (7) علاقاتها الثنائية السلعية مع سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وقد تم تحليل العلاقات الإماراتية – السعودية أعلاه. وفيما يخص العلاقات الإماراتية – العُمانية، فإنها شهدت نموًا تدريجيًا بسبب التكامل الاقتصادي الخليجي، إذ تضاعفت ثلاث مرات في الفترة 2000 – 2020م، ثم تراجعت بسبب تحدي جائحة كورونا، وتُعد سلطنة عُمان ثاني أهم شريك تجاري تاريخيًا لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو أمر طبيعي نظرًا لكونها إحدى الدولتين التي تنسم حدودٍ بريةٍ مُشتركةٍ مع دولة الإمارات العربية المتحدة (الأخرى هي المملكة العربية السعودية).

الشكل 7: التجارة الإماراتية الثنائية مع دول خليجية كنسبة من بالتجارة الكلية



ويعرض الشكل (8) التجارة السلعية الإماراتية مع مملكة البحرين ودولة الكويت، وتُكرر هذه البيانات صورة الارتفاع التدريجي والمستدام في تلك العلاقات خلال فترة العينة بسبب خطوات التكامل الاقتصادي، إذ ارتفعت التجارة الثنائية مع مملكة البحرين من 0.12% من إجمالي التجارة الإماراتية إلى 1.3% في الفترة 2000 – 2021م، بينما ارتفعت التجارة مع دولة الكويت من 0.19% في عام 2000م إلى 3.1% في عام 2022م.

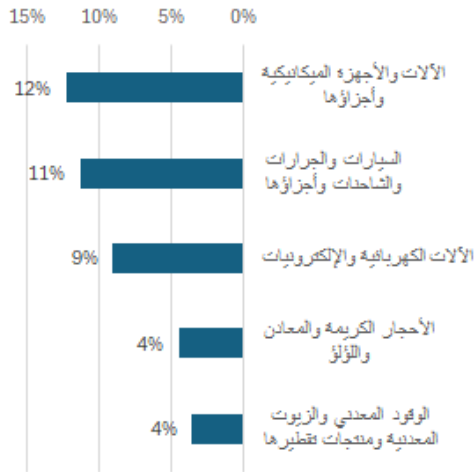


خلاصة القول، فقد تم تقديم بياناتٍ حول التجارة البينية الخليجية من أبعادٍ مُختلفة، ومع تعديلاتٍ مهمةٍ من بينها التجارة البينية كنسبةٍ من إجمالي التجارة وكنسبةٍ من إجمالي الناتج المحلي، وبناءً على هذه البيانات، يُمكن تقديم استنتاجين رئيسيين وهما:

أولاً؛ إن التجارة البينية الخليجية كبيرة الحجم بسبب القُرب الجغرافي وحجم الاقتصادات الخليجية والتجانس الثقافي واللغوي، وبسبب أيضاً خطوات التكامل الاقتصادي، ولكنها تقل حجماً عن ما يظهر في تكتلاتٍ اقتصاديةٍ أخرى كالاتحاد الأوروبي، ويعود هذا النقص بالأساس إلى تجانس الاقتصادات الخليجية، الذي يحد من قدرة كل اقتصادٍ خليجيٍّ على تلبية احتياجات الاقتصادات الخليجية الأخرى، ويدفع كل اقتصادٍ خليجيٍّ نحو الاعتماد على الأسواق غير الخليجية، لا سيما شرق آسيا، ويطابق هذا الاستنتاج ما يظهر في الأدبيات العلمية بشكلٍ عام.

ثانياً؛ بحسب جميع المقاييس، ارتفعت التجارة البينية الخليجية بشكلٍ ملحوظٍ خلال الفترة 2000 – 2022م، الذي يُشكل دليلاً واضحاً للدور الذي لعبته كلٌّ من الوحدة الجمركية (عام 2003م)، والسوق المشتركة (عام 2008م) في تعزيز العلاقات التجارية الخليجية؛ وعلى عكس الاستنتاج الأول، يختلف هذا الاستنتاج عما توصلت إليه أوراقٌ عدة تم نشرها في السابق حول الموضوع ذاته، وقد يعود ذلك إلى

الشكل 10: أهم 5 واردات سلعية سعودية في عام 2022م



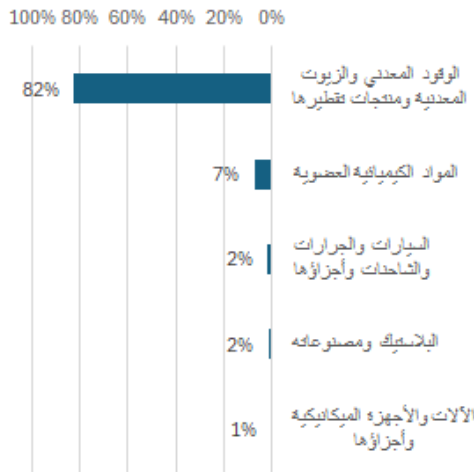
اختلافات في البيانات، والعينة، والنهج التحليلي مع الإشارة إلى وجود بحوث قليلة منشورة تتفق مع استنتاجات هذه الورقة. وبناءً على ما سبق، يتناول الجزء الأخير في هذه الورقة موضوع سبل تعزيز التجارة البينية الخليجية.

سبل تعزيز التجارة البينية الخليجية

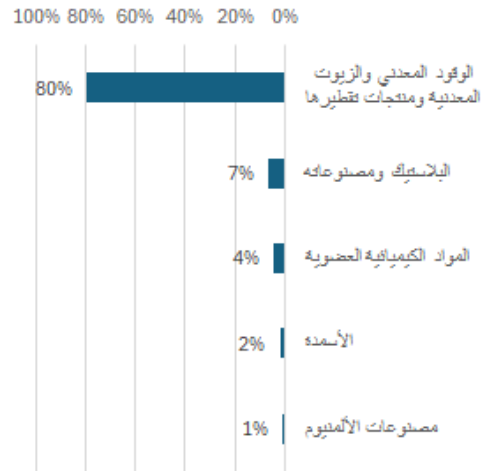
أسباب ضعف التجارة البينية الخليجية

كما ذكر أعلاه، فإن من أحد أهم أسباب ضعف التجارة البينية الخليجية – وفق نظرية الأفضلية النسبية – هو التجانس النسبي الذي تتسم به الاقتصادات الخليجية.

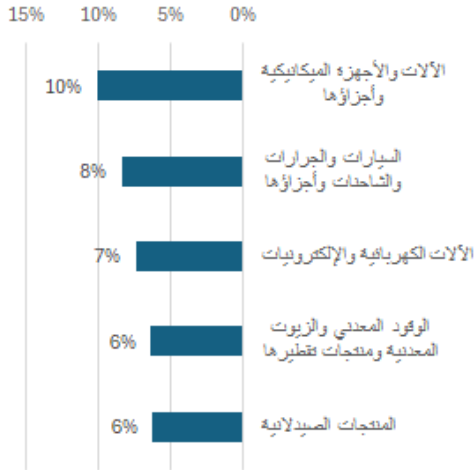
الشكل 11: أهم 5 صادرات سلعية كويتية في عام 2022م



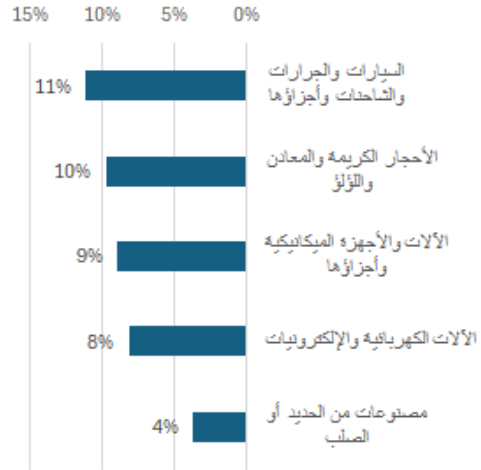
الشكل 9: أهم 5 صادرات سلعية سعودية في عام 2022م



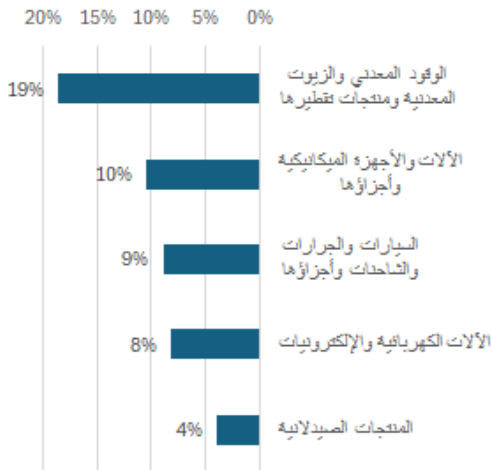
الشكل 13: أهم 5 صادرات سلعية فرنسية
في عام 2022م



الشكل 12: أهم 5 واردات سلعية كويتية
في عام 2022م



الشكل 14: أهم 5 واردات سلعية فرنسية
في عام 2022م

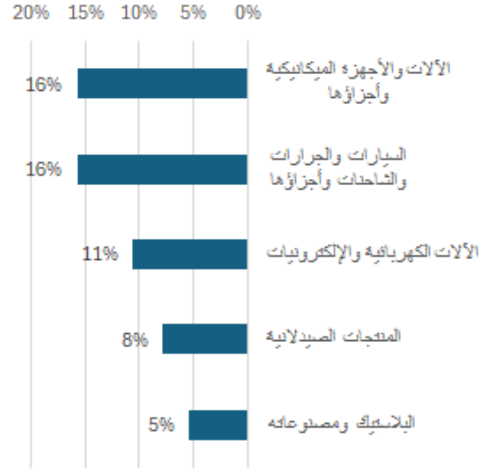


ولأجل إيضاح هذه الظاهرة، يعرض الشكل (9) أهم خمسة صادراتٍ سلعيةٍ سعوديةٍ في عام 2022م، كما يعرض الشكل (10) أهم خمسة واردات، ويعرض كذلك الشكلان (11) و(12) نفس البيانات لدولة الكويت. وتُظهر هذه البيانات مدى تجانس صادرات الدولتين، ومدى تجانس وارداتهما، كما أنها تُظهر عدم المطابقة بين صادرات المملكة العربية السعودية وواردات دولة الكويت، وكذلك بين صادرات الكويت وواردات السعودية، ويُفسر ذلك ضعف التجارة بين الدولتين على الرغم من التكامل الاقتصادي والقرب الجغرافي وغيرها من عوامل داعمة تم ذكرها أعلاه، فيُعد الاقتصاد الصيني أهم شريكٍ تجاريٍّ للاقتصادين السعودي والكويتي على الرغم من بُعد الصين عن الدولتين جغرافيًا.

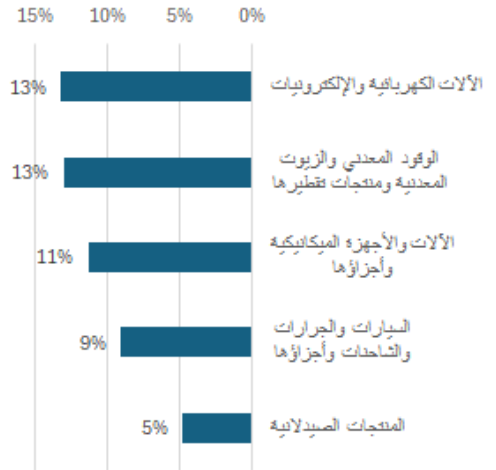
لذا يُشكل الاقتصاد الألماني أهم شريكٍ تجاريٍ للاقتصاد الفرنسي، كما يُشكل الاقتصاد الفرنسي أهم شريكٍ تجاريٍ للاقتصاد الألماني.

إن أحد الأسباب الإضافية لضعف التجارة البينية الخليجية هو حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام، الذي يدفع الدول الخليجية لتنويع شركائها التجارية، حيث أن استمرار الأزمات في بعض دول الجوار يُمثل تهديدًا لسلاسل الإمدادات لدى الدول الخليجية، بالإضافة إلى ذلك، أظهر تحدي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا أهمية تنويع مصادر الواردات كوسيلةٍ للحد من الانقطاعات في السلع الاستراتيجية⁽³⁰⁾. ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات قد لعبت دورًا في قرار المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، للانضمام إلى مجموعة بريكس، التي تتكون من عددٍ من الدول الصناعية الكبرى من جميع أنحاء العالم وليس من منطقة الشرق الأوسط فحسب وتجدر الإشارة إلى أن التهديدات لسلاسل الإمدادات الدولية قد تكون سلاحًا ذو حدين من ناحية التجارة البينية الخليجية، فقد تولد تباطؤ في نمو التجارة البينية بسبب الرغبة في تنويع مصادر الواردات كما ذكر أعلاه، ولكنها قد تولد رغبةً في توطيد الإنتاج محليًا، وتعزيز الاعتماد والتعاون مع الدول المجاورة الشريكة عندما يكون توطيد الإنتاج حلًا غير مُتاح، فأطلقت دول

الشكل 15: أهم 5 صادرات سلعية ألمانية في عام 2022م



الشكل 16: أهم 5 واردات سلعية ألمانية في عام 2022م



وعلى عكس ذلك، يعرض الشكلان (13) و(16) بياناتٍ مماثلةٍ للاقتصاديين الأوروبيين المجاورين فرنسا وألمانيا، وتظهر هذه البيانات التجانس بين الصادرات الفرنسية والواردات الألمانية، وكذلك بين الصادرات الألمانية والواردات الفرنسية.

30 Zhu, Guiyang, Mabel C. Chou, and Christina W. Sai. "Lessons learned from the COVID-19 pandemic exposing the shortcomings of current supply chain operations: A long-term prescriptive offering." Sustainability 12, no. 14 (2020): 5858.

تقوم برفع تقارير للمجلس الأعلى، وغيرها من المؤسسات الخليجية.

خلاصة القول أنه وعلى الرغم من تعدد العوامل الداعمة للتجارة البينية الخليجية، فإنه توجد بعض من المعوقات المزمّنة منها عوائق هيكلية كتجانس الاقتصادات، وغيرها من عوائق إجرائية تتعلق بسبل التطبيق. وقبل طرح سبل التغلب على تلك المعوقات، ينبغي أولاً استعراض فوائد تعزيز التجارة البينية الخليجية.

لماذا ينبغي تنمية التجارة البينية الخليجية؟

تتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإمكانات كبيرة للاستفادة من زيادة التجارة البينية داخل المجلس، وإن تعزيز التجارة داخل دول مجلس التعاون يتماشى مع عدة نظريات اقتصادية تُسلط الضوء على فوائد التجارة، مثل الأفضلية النسبية، واقتصاديات الحجم، والتكامل الاقتصادي.

كما ذكر أعلاه، فإن نظرية الميزة النسبية، تفترض أن الدول تستفيد من التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأفضلية في كفاءة الإنتاج⁽³³⁾، فعلى سبيل المثال، وبينما تمتلك المملكة العربية السعودية ودولة الكويت احتياطات ضخمة من النفط، طورت دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين قطاعات الخدمات المالية والسياحة، فإن التخصص والتجارة بناءً على هذه القوى يُمكن أن يُعزز الكفاءة والإنتاجية الشاملة، الذي بدوره يُعزز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة.

مجلس التعاون مبادرةً خليجيةً للأمن الغذائي خلال تحدي جائحة كورونا⁽³¹⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد مجموعة أخرى من العوامل التي تلعب دوراً في ضعف التجارة البينية الخليجية مثل التفعيل غير الكامل لكلٍ من الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الخليجية⁽³²⁾. ويعود عدم الالتزام بقواعد السوق المشتركة بالأساس إلى ضعف الإنفاذ، ففي بعض التكتلات الاقتصادية، يتم تشكيل جهة مركزية تُكَلّف بمهمتي الرقابة والمحاسبة، بالتعاون مع محكمةٍ مُستقلةٍ في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال، ففي حالة الاتحاد الأوروبي، تقوم المفوضية الأوروبية والمحكمة الأوروبية بهذا الدور معاً، إذ تمتلك المفوضية الأوروبية موارد بشرية ومالية ملحوظة تُمكنها من متابعة الالتزام بقواعد السوق المشتركة الأوروبية، ومُعاقبة الدول التي تُخالف هذه القواعد عن طريق فرض غراماتٍ صارمة. ولكن وفي مجلس التعاون، فإن المؤسسة المشابهة للمفوضية الأوروبية – وهي الأمانة العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – لا تقوم بفرض إلزامٍ على الدول للالتزام بقواعد التبادل التجاري، إلا أنه حال اكتشاف الأمانة العامة لثغراتٍ في تطبيق مبادئ وأهداف السوق المشتركة يُمكنها إشعار الجهة المخالفة عن ذلك، كما أنها

31 Woertz, Eckart. "Wither the self-sufficiency illusion? Food security in Arab Gulf States and the impact of COVID-19." Food Security 12, no. 4 (2020): 757-760.

32 Abdulhaffar, Mahmood, Omar Al-Ubaydli, and Omar Mahmood. "The malfunctioning of the Gulf Cooperation Council single market: features, causes and remedies." (2014): 54-67.

33 Ricardo, David. On the Principles of Political Economy and Taxation. London: John Murray, 1817.

الخليجية المتميزة في ذلك، وكذلك تُخصص الدول المستوردة للطاقة الشمسية في إنتاج السلع التي لها أفضلية فيها، ثم تصديرها للدول الخليجية المنتجة للطاقة الشمسية.

إن نظرية التكامل الاقتصادي تدعم أيضاً زيادة التجارة البينية داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أظهرت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتكامل الاقتصادي – كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي – أن تعزيز تنسيق السياسات يُمكن أن يُعزز الأداء الاقتصادي بشكل كبير، ويُمكن أن يؤدي تعزيز التجارة البينية داخل مجلس التعاون إلى تكامل اقتصادي أكبر، الذي ينتج عنه تشريعات تجارية مبسطة، وتحسين الربط البناني، الأمر الذي لن يُسهل عملية التجارة فحسب بل سيجذب أيضاً الاستثمار الأجنبي مدفوعاً بوعود سوق أكثر تكاملاً واستقراراً⁽³⁶⁾.

علاوةً على ذلك، وكما ذكر أعلاه، تشترك دول مجلس التعاون في روابط ثقافية ولغوية وتاريخية، الذي يُمكن أن يُسهل العلاقات التجارية بسلاسة أكبر مقارنةً بالتجارة مع الأسواق البعيدة، فيُمكن أن يعمل تعزيز التجارة البينية الخليجية أيضاً كعازلٍ ضد التقلبات الاقتصادية العالمية، الذي يضمن أن الدول الأعضاء يُمكن أن تعتمد أكثر على الشركاء الإقليميين في أوقات الانكماش الاقتصادي العالمي.

في الختام، تُقدم زيادة التجارة البينية الخليجية فوائد عديدة تتماشى مع نظريات الأفضلية

بالإضافة إلى نظرية الأفضلية النسبية، تقترح نظرية اقتصاديات الحجم أن زيادة حجم الإنتاج تؤدي إلى انخفاضٍ في تكلفة الإنتاج لكل وحدة إنتاج، الأمر الذي يُعزز التنافسية⁽³⁴⁾، من خلال تعزيز سوقٍ إقليميةٍ أكبر، يُمكن لدول مجلس التعاون تحقيق اقتصاديات الحجم، خاصةً في صناعات مثل البتروكيماويات، وإنتاج الألومنيوم، والخدمات المالية، هذا يُمكن أن يجعل منتجات مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر تنافسيةً إقليمياً ودولياً، ومن ثم يُعزز مرونة الاقتصادات الأعضاء.

وإن إحدى أبرز الفرص في هذا الإطار هي توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، فبينما تتمتع جميع الدول الخليجية بإمكاناتٍ عاليةٍ لتوليد الطاقة الشمسية، وهو أشعة الشمس، فيوجد تباينٌ ملحوظٌ في مدخلين آخرين، وهما المساحة الأرضية اللازمة لحقول الألواح الشمسية، وتكنولوجيا توليد الطاقة الشمسية، حيث تتميز كلٌّ من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، بالخصائص اللازمة، علاوةً على فرص استغلال اقتصاديات الحجم نتيجةً لمستواها العالي في الإنتاج⁽³⁵⁾، لذا ينبغي استغلال شبكة الربط الكهربائي لتركيز توليد الطاقة الشمسية في الدول

34 Krugman, Paul, and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 9th ed. Boston: Pearson Addison-Wesley, 2012.

35 Farag, Mena Maurice, and Ramesh C. Bansal. "Solar energy development in the GCC region—a review on recent progress and opportunities." International Journal of Modelling and Simulation 43, no. 5 (2023): 579-599.

36 Abdulqader, Khalid Shams. "GCC's economic cooperation and integration: Achievements and hurdles." Gulf Cooperation Council's Challenges and Prospects (2014): 34-46.

وبعيداً عن اعتبارات أثر التنوع الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية، قامت كل دولة خليجية بتبني استراتيجية اقتصادية شاملة تتمحور حول التنوع الاقتصادي بسبب تحديات مختلفة مُتعلقة بالاعتماد على النفط، بعنوان «رؤية اقتصادية»⁽³⁸⁾، لأن دول مجلس التعاون تعي أن مواردها النفطية قابلة للاستنفاد، وأن أسعار النفط سوف تنخفض على المدى الطويل بسبب تحول الطاقة عالمياً وتبني أهداف التنمية المستدامة.

فيما يخص حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط كعائق أمام التجارة البينية الخليجية، يتمثل الحل في استمرار تعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج العربي، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول الخليجية والدول الأخرى في المنطقة التي لها دور في المعادلة الأمنية، وقد شهدت السنوات الماضية عدة مبادرات وجهود لدول الخليج العربي لدعم الأمن الإقليمي من بينها تطوير العلاقات مع دول الجوار الإقليمي.

وضمن الجهود الأمنية لدول الخليج العربي يجب أن تكون هناك أولويات من بينها مجال الأمن البحري في ظل التهديدات التي تواجه الملاحة البحرية سواء في مضيق هرمز أو البحر الأحمر وباب المندب، التي تؤثر على المصالح الحيوية لدول الخليج العربي بالنظر لاعتمادها بشكل رئيس على الممرات المائية الحيوية في المنطقة لتجارتها مع العالم، بالإضافة للمشروعات التنموية الطموحة للمملكة العربية السعودية على البحر الأحمر، وجميعها عوامل تُحتم على دول الخليج العربي

النسبية، واقتصاديات الحجم، والتكامل الاقتصادي، ومن خلال الاستفادة من هذه المزايا يُمكن لدول مجلس التعاون تعزيز استقرارها الاقتصادي، وقدرتها التنافسية، وآفاق نموها.

وسائل تنمية التجارة البينية

عندما يُعيق تجانس الاقتصادات الخليجية التجارة البينية داخل الكتلة، يكون الحل الأمثل هو تنوع تلك الاقتصادات لكي يقل مستوى تجانسها، فعلى سبيل المثال، طوّرت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قطاع التصنيع العسكري، الذي يشمل حزمة من الأسلحة الصغيرة والكبيرة كالمدفعية، والمدرعات، والرشاشات، وغيرها⁽³⁷⁾. وتُمثل هذه الاستثمارات جزءاً من استراتيجية التنوع الاقتصادي لدى الدولتين، إذ أنها ترى أن القطاع العسكري يُعد واعدًا من ناحية خلق فرص عمل وتوسيع إمكانيات التصنيع المحلي، وقد بدأت الدول الخليجية الأخرى في شراء هذه الأسلحة بدلاً من الواردات العسكرية من خارج منطقة الخليج العربي، حتى ولو بكميات محدودة مع ارتفاع تدريجي سنوي. ويُشكل ذلك استعراضاً لمبدأ توظيف التنوع الاقتصادي لأجل تعزيز التجارة البينية الخليجية، كما أن استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة في الطاقة النووية خلق لها فائضاً في إنتاجها للكهرباء، ومن ثم مكّنها من تعزيز صادراتها الكهربائية داخل مجلس التعاون.

37 Al-Hudhaif, Abdullah. "Impact of indigenous military production on Saudi Arabian economy." In 2020 7th International Conference on Computing for Sustainable Global Development (INDIACom), pp. 279-285. IEEE, 2020.

38 Mogielnicki, Robert. "Competing economic visions in the Gulf." The Cairo Review of Global Affairs 40 (2022).

الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، وتعود هذه الظاهرة إلى ثلاثة عوامل بالأساس، وهي تجانس الاقتصادات الخليجية، وحالة عدم الاستقرار الإقليمي، ووجود بعض الثغرات في الالتزام بقواعد السوق المشتركة. كما تم استعراض الوسائل المتاحة للتغلب على هذه التحديات، الذي يُعد أمرًا ينبغي النظر فيه بسبب فوائد تعزيز التجارة البينية الخليجية، وفي الدراسات التعقيبية، ينبغي استخدام عينة أكبر من البيانات التجارية تشمل الفترة ما قبل عام 2000م، كما ينبغي تحليل التجارة غير السلعية ومنها تجارة الخدمات، فضلاً عن التغير في طبيعة السلع التي تُعتبر مجالاً للتجارة في منطقة الخليج العربي، إذ تم التركيز على بيانات التجارة الكلية فقط في هذه الورقة.

وضع مواجهة تهديدات الأمن البحري كأولوية، بالإضافة إلى الاهتمام بتوظيف التكنولوجيا العسكرية في مجال الدفاع في ظل التطورات المتلاحقة في الأسلحة، ومنها الأجيال الجديدة من الطائرات من دون طيار الـ «درونز»، ولا شك أن إجراء مناورات عسكرية مشتركة يظل أمراً مهماً، كما أن تلك الجهود سوف تُعزز من التكامل الدفاعي بين دول الخليج العربي، مما سوف يُسهم في تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي⁽³⁹⁾.

خاتمة

تناولت هذه الورقة موضوع أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية، ويُعد هذا الموضوع مهماً في ظل حرص الدول الست على حصد فوائد التكامل الاقتصادي، وبسبب وعيها أيضاً بدور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول المتكاملة، وقد تم التركيز على الفترة ما بين الأعوام 2000 – 2022م، وعلى محطتين رئيسيتين، وهما تأسيس الاتحاد الجمركي في عام 2003م، وتأسيس السوق المشتركة في عام 2008م. وبناءً على البيانات التي تم تحليلها، اتضح أن التجارة البينية الخليجية قد ارتفعت وبشكل ملحوظ بسبب هذه الخطوات، وهو أمر متوقع بناءً على نظريات التكامل الاقتصادي.

واستنتجت الورقة أيضاً أنه وعلى الرغم من الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي على التجارة البينية الخليجية، فإن مستوى التجارة البينية لا يزال محدوداً، لا سيما عند المقارنة بالتكتلات

39 أشرف محمد كشك، تحقيق الأمن الذاتي بالصناعات العسكرية الخليجية: هدف استراتيجي ومدخل لتحقيق التوازن، مجلة آراء حول الخليج، فبراير 2024 على الرابط الآتي:

The Impact of Economic Integration on Inter-Gulf Trade

Dr. Omar Ahmed Al-Ubaydli⁽¹⁾

Omar Al-Hinai⁽²⁾

Abstract

This paper presents the main idea that despite the regional security conditions that led to the establishment of the Gulf Cooperation Council (GCC) in 1981, integration among the Gulf countries in all fields, including the economy, has been significant, as highlighted in the preamble and Article 4 of the GCC Charter. This paper aims to analyze this issue based on the concept of comparative advantages of the Gulf countries and their role in achieving this integration, as reflected in the different frameworks of economic integration. The paper concludes with three main findings:

First: The Gulf countries have achieved clear accomplishments in trade exchanges based on the comparative advantage model, as reflected in official figures and data. Comparative advantages not only

increase the volume of trade exchanges but also significantly contribute to achieving economic integration.

Second: Despite the importance of economic integration rates among the Gulf countries, they are still lower than those of other similar blocs, such as the European Union. This is due to the homogeneity of the Gulf economies on the one hand, and the lack of adherence to inter-trade rules on the other.

Third: The study proposes discussing new mechanisms through which the rules of inter-trade can be implemented, similar to practices in some other regional blocs.

1 Director of the Studies and Research Department, Bahrain Center for Strategic, International, and Energy Studies "Derasat".

2 Central Bank of Oman

القسم الثاني: ملف العدد : أمن الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر بين الرؤى الإقليمية والدولية

1- تأثير تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر على أمن دول الخليج العربي

الدكتور أشرف محمد كشك - منى سعد الرصيص

روانا محمد إياد الدجاني - تسنيم عبدالله عيسى

2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر

الدكتور حسنين توفيق إبراهيم

3- الدور الأوروبي تجاه أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي وفرص التعاون مع الأطراف الإقليمية

أ. د. سالي خليفة اسحق

4- الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

الدكتور معتز محمد سلامة

تقديم الملف

على الرغم من أن العالم يحتوي على العديد من الممرات المائية المهمة للتجارة العالمية والتي ازدادت أهميتها مع ازدياد الاعتماد على النقل البحري في تلك التجارة مقارنةً بغيره من وسائل النقل الأخرى، فإن الحديث عن مضيق باب المندب والبحر الأحمر يكتسب خصوصيةً بالنظر للارتباط الوثيق بين هذين الممرين وقناة السويس المصرية بما يعكس الأهمية المتبادلة بين الممرات الثلاثة، ومع التسليم بأن الممرات المائية الدولية عمومًا توجد منذ القدم ولكن الأمن البحري فيها يرتبط وعلى نحوٍ وثيقٍ بالأمن الإقليمي، وهو ما أكدته أزمات وأحداثٍ عديدةٍ كان آخرها اندلاع الحرب في غزة في أكتوبر 2023م، التي أدت إلى تصعيد الحوثيين هجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، مما كان له آثار وانعكاسات على دول العالم كافة.

وانطلاقًا من ذلك يحث ملف هذا العدد بعنوان «أمن الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر بين الرؤى الإقليمية والدولية»، متضمنًا أربع دراسات، الدراسة الأولى بعنوان «تأثير تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر على أمن دول الخليج العربي»، التي أعدها كلاً من الدكتور أشرف محمد كشك، ومنى سعد الرصيص، وروانا محمد الدجاني، وتسليم عبدالله إبراهيم، وكانت خلاصتها أن دول الخليج العربي التي تعتمد على الممرات المائية بشكلٍ رئيسٍ في تجارتها مع العالم الخارجي قد تأثرت بشكلٍ بالغٍ جراء تهديدات الأمن البحري في تلك المنطقة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، وإنما على الصعيد الأمني والجيواستراتيجية، أما الدراسة

الثانية فقد جاءت بعنوان «دور الولايات المتحدة تجاه تهديدات الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر»، ويقدمها الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، وتمثلت فكرتها الأساسية في أن الولايات المتحدة هي من استطاعت قيادة تحالفاتٍ بحريةٍ لمواجهة تهديدات الأمن البحري عبر حقبةٍ تاريخيةٍ مختلفةٍ في تلك المنطقة، بغض النظر عن طبيعة المساهمات الإقليمية والدولية في تلك التحالفات، وقد جاءت الدراسة الثالثة بعنوان «الدور الأوروبي تجاه أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب وفرص التعاون مع الأطراف الإقليمية»، وقدمتها الدكتورة سالي خليفة إسحق، ومضمونها أن وثائق الاتحاد الأوروبي بشأن الأمن البحري قد تضمنت أهمية تلك المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية، ومن ثم لم تأل الدول الأوروبية جهدًا للمساهمة ولو بشكلٍ متواضعٍ في الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري، وجاءت الدراسة الرابعة بعنوان «الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر وباب المندب»، وقدمها الدكتور معتز محمد سلامة، التي أشار فيها إلى أنه وبالرغم من أهمية تلك المنطقة وتعدد جهود دولها للحفاظ على الأمن البحري فيها فإنه لا توجد حتى الآن مبادرةً شاملةً للأمن البحري أو الأمن الإقليمي في البحر الأحمر الذي لم يعد بحيرة عربية هادئة كما جرى العرف على تسميته بذلك، وتتكامل الرؤى الأربعة لتقدم تحليلًا استراتيجيًا شاملاً لتلك القضية التي كانت ولا تزال مثار اهتمام العديد من الدول على المستويين الإقليمي والعالمي.

1- تأثير تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر على أمن دول الخليج العربي

الدكتور أشرف محمد كشك⁽¹⁾

منى سعد الرصيص⁽²⁾

روانا محمد الدجاني⁽³⁾

تسليم عبدالله إبراهيم⁽⁴⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير تهديدات الأمن البحري في باب المندب والبحر الأحمر على مصالح وأمن دول الخليج العربي، التي تعتمد بشكل رئيس على الممرات البحرية في تجارتها مع العالم الخارجي، وتتمثل الفكرة الرئيسة للدراسة في أن تلك التأثيرات متعددة وتشمل أبعاداً اقتصادية وأخرى جيواستراتيجية وأمنية، حيث أن تلك المنطقة هي مئاراها تمام عدد من القوى الإقليمية والدولية في آن واحد بما يعني ضرورة تقديم رؤية متكاملة لتلك القضية وتأثيراتها على المدين القريب والبعيد، خاصة وأن تهديدات الأمن البحري ترتبط وعلى نحو وثيق بحالة عدم

الاستقرار الإقليمي، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج على النحو الآتي:

أولاً؛ على الرغم من قرار بعض شركات الشحن العالمية تغيير وجهاتها بعيداً عن مضيق باب المندب، فإن زيادة رسوم الشحن ومخاطر القرصنة لا تزال عوامل تؤكد أهمية مواجهة تهديدات الأمن البحري في مضيق باب المندب الذي يُعتبر ممراً مائياً دولياً لدول العالم كافة، ومن ثم فإن مواجهة التهديدات في تلك المنطقة تُعد ضرورة استراتيجية للدول، بما يعني أهمية وجود توافقات بين الأطراف الإقليمية والدولية على سبل المواجهة.

ثانياً؛ تتعدد التأثيرات الاقتصادية والأمنية على دول الخليج العربي بسبب تهديدات الأمن البحري، فعلى الجانب الأمني توجد الهجرة غير الشرعية، والإرهاب البحري، ومخاطر عودة القرصنة مجدداً، وعلى الجانب الاقتصادي تجرّ زيادة تكلفة الشحن والتأثير على إمدادات الغذاء وكذلك قطاع السياحة، وجميعها قضايا مترابطة وذات أهمية بالنسبة لدول الخليج العربي.

ثالثاً؛ مع أهمية الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب، فإن تلك المنطقة تشهد تنافساً إقليمياً ودولياً محموماً لتأسيس قواعد عسكرية في تلك المنطقة بما يعني عسكرتها، وهو مما يزيد من مخاطر تهديد الأمن الإقليمي للمنطقة ولدول الخليج العربي.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير تحرير دورية (دراسات).

2 باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

3 باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

4 باحثة مساعدة، متدربة بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب وتنامي الاهتمام الدولي بتلك المنطقة

يُعد مضيق باب المندب أحد أهم ثماني ممرات مائية دولية في العالم حيث يربط بين العالم القديم أي آسيا وإفريقيا وأوروبا، فالمضيق يفصل البحر الأحمر عن خليج عدن والمحيط الهندي كما يفصل قارتي إفريقيا وآسيا، وتحدّه من الجانب الإفريقي جيبوتي ومن الجانب الآسيوي اليمن، وتمتد أهمية المضيق إلى خليج وميناء عدن اللذان يرتبطان على نحوٍ وثيقٍ بالمضيق، فميناء عدن يتحكم في التجارة المحلية والدولية ويمتد على مساحة ثمانية أميالٍ بحريةٍ من الشمال إلى الجنوب، وتزداد أهمية مضيق باب المندب لكونه يتكامل مع ممرين دوليين آخرين وهما البحر الأحمر وقناة السويس⁽⁵⁾.

ووفقاً للموقع الجغرافي وطبيعة ذلك المضيق فقد كان هدفاً لعددٍ من القوى الكبرى، ويقع أيضاً ضمن أولويات استراتيجياتها التي شهدت تنافساً محتدماً فيما بينها على النفوذ في مناطق مختلفةٍ من العالم منذ القرن السادس عشر الميلادي ومن بينها تلك المنطقة، كما تتمثل الأهمية الاستراتيجية للمضيق كونه يُعتبر أقصر طريقٍ بحريٍ يربط بين الشرق والغرب، كما يُعتبر الممر المائي الذي يصل بين المحيطين الهادي والهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر عبر قناة السويس ومن

ثم المحيط الأطلسي، وتتعاظم أهمية المضيق مقارنةً ببقية الممرات المائية الدولية الأخرى لكونه ممراً رئيساً لحركة التجارة الدولية ما بين الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند وبقية دول آسيا، وتمر من خلاله حوالي 30% من تجارة النفط العالمية خاصةً من دول الخليج العربي وإيران، وعلى الرغم من المزايا الاستراتيجية التي يتمتع بها هذا المضيق بالنظر لموقعه الجغرافي فإن الصراعات الإقليمية لها انعكاسٌ كبيرٌ على حركة الملاحة فيه لأنه يُعتبر الممر الرئيس لناقلات النفط من دول تلك المنطقة وكذلك السفن الحربية في الوقت ذاته، وكان ذلك واضحاً خلال تاريخ الصراعات في تلك المنطقة سواءً من خلال إغلاقه خلال بعض الحروب أو تهديد الملاحة فيه، وتتمثل الأهمية العسكرية للمضيق في احتوائه على نقاط حصينةٍ طبيعيةٍ تقع إما على الشواطئ المرتفعة المحمية طبيعياً، أو فوق جزيرة بريم التي تعترضه، حيث يُمكن إقامة نقاط الرصد والمراقبة ومحطات الرادار أو إقامة القواعد العسكرية⁽⁶⁾.

وقد أدت حالة التصعيد من جانب جماعة الحوثي في اليمن ضد السفن التجارية التي تمر من ذلك المضيق على خلفية الحرب في غزة منذ أكتوبر 2023م إلى واقعٍ جديدٍ من مؤشرات تراجع اعتماد العديد من السفن التجارية على ذلك المضيق والبحث عن طرقٍ بديلةٍ تجنباً لتلك الهجمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على دول العالم وخاصةً قواتها البحرية للتحرك لتأمين الملاحة البحرية في ذلك المضيق، فضلاً عن زيادة حدة التنافس الإقليمي من خلال سعي بعض الأطراف لتوظيف الممرات في تلك الصراعات،

5 Fouad Mussi'd, "Regional and International Powers in Bab Al-Mandab and the Gulf of Aden: Between Competition and Conflict," Abaad Studies & Research Center, August 31, 2023, <https://abaadstudies.org/>

6 Ibid.

والوقف الفوري لتلك التهديدات وفقًا للقرارات الأممية الصادرة في هذا الشأن، ولم تُشارك في الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض، ذلك اتساقًا مع سياستها بعدم التدخل في النزاعات الدولية وتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الشحن بالنسبة للصين على خلفية الهجمات الحوثية في البحر الأحمر وباب المندب، ولكنها لم تصل إلى معدل الزيادة خلال تحدي جائحة كورونا⁽⁸⁾.

إلا أنه على الصعيد الاستراتيجي يلاحظ أن هناك اهتمامًا متنامٍ من جانب الصين لتطوير قدراتها البحرية عمومًا، فمنذ عام 2014م وضعت الصين خطةً لامتلاك أربع مجموعات قتالية من حاملات لطائرات بحلول عام 2030م، وقد توقع التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية "البنجابون" عن القوة العسكرية الصينية لعام 2019م، أن يتوسع مشاة البحرية في تلك الخطة إلى سبع فرقٍ تضم 30 ألف فردًا بحلول عام 2020م، وليس بالضرورة أن يؤدي امتلاك تلك القوة أن تخوض صراعًا مباشرًا في مناطق النزاع البحري مثل تايوان، ولكنها تكفي لممارسة قدرٍ من الردع⁽⁹⁾، وهذا ما يُفسر الموقف الصيني أيضًا تجاه تهديدات أمن الملاحة في البحر الأحمر.

وقد كانت هناك استجابةً دوليةً تمثلت في تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية لتحالفٍ بحريٍ دوليٍ لحماية السفن التجارية في تلك المنطقة عُرف باسم "حارس الازدهار" في ديسمبر 2023م - الذي سوف سيتم تناوله بشيءٍ من التفصيل في ورقةٍ أخرى ضمن هذا الملف - وهو ما أثار عديدًا من التساؤلات، ليس فقط حول الدور المتوقع لذلك التحالف، ولكن بالنسبة للتنافس الإقليمي والعالمي بالقرب من الممرات المائية الدولية وتأثيراته المستقبلية في ظل استخدام الحوثيين لتقنيات متطورة، ومنها الطائرات بدون طيار "الدرونز"، ومن بينها آليات تعمل تحت الماء، الأمر الذي أثار تساؤلاتٍ أيضًا حول مدى فاعلية القوات البحرية الدولية المتواجدة في تلك المنطقة لمواجهة تلك التهديدات التي لها تأثيرٌ على مصالح دول الخليج العربي والعديد من القوى الإقليمية والدولية في الوقت ذاته، وجميعها مؤشراتٌ تعكس تعقد الوضع الجيواستراتيجي في تلك المنطقة بما يتعدى الجدل حول مسألة احترام القواعد الدولية التي تُنظم المرور البحري الآمن في الممرات المائية الدولية كما أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م⁽⁷⁾.

وبالنظر لأهمية مضيق باب المندب، فقد كان مثار اهتمام استراتيجيات الدول الكبرى فعلى الرغم من حرص الصين على انتهاز المسار الدبلوماسي لتخفيف حدة التوتر في تلك المنطقة في أعقاب الاعتداءات الحوثية على الشحنات التجارية ولكنها في الوقت ذاته طالبت الحوثيين بضرورة احترام القواعد الدولية ذات الصلة بحرية الملاحة

8 Mordechai Chaziza, "China's Response to the Houthi Attacks in the Red Sea," The Diplomat, January 16, 2024, <https://thediplomat.com/>

9 Jonathan D. Caverley and Peter Dombrowski, "Too Important to Be Left to the Admirals: The Need to Study Maritime Great-Power Competition," Security Studies 29, no. 4 (2020): 579–600, <https://doi.org/>

7 Nick Childs, "Global Implications of the Shipping Attacks in the Red Sea," International Institute for Strategic Studies (IISS), December 19, 2023, <https://www.iiss.org/>

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فلا شك أن السيطرة على البحار هي الركيزة الأساسية للقوة والنفوذ الأمريكي، ويتجلى ذلك من خلال الأساطيل الأمريكية التي تنتشر في المفاصل الاستراتيجية من العالم، ويسود تصور مفاده أن هناك تراجعاً في النفوذ الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم من بينها منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك أحد أسباب التحرك الأمريكي لمواجهة مخاطر تهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب من خلال تأسيس تحالف بحري دولي في ظل ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية من تنافس دولي محتدم مع كل من الصين وروسيا في الوقت ذاته في مناطق مختلفة من العالم خارج المياه الإقليمية لهاتين الدولتين، وهو ما عكسته استراتيجيات الأمن القومي والبحري لهما، بما يعنيه ذلك من أنه ستكون هناك مناطق بحرية مضطربة في المستقبل، بل أن التنافس على النفوذ البحري سيكون هو الاختبار الأساسي لتعددية النظام العالمي من جانب القوى الطامحة لنظام دولي متعدد الأطراف وهما روسيا والصين في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية التي تُريد الإبقاء على الوضع الراهن، ولذا كانت تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب مثلاً لذلك التنافس⁽¹¹⁾.

ومع أهمية تطور القوات البحرية الأمريكية فلعلها بحاجة لاستراتيجية بحرية جديدة بالرغم إصدارها أكثر من 30 وثيقة استراتيجية بشأن الأمن البحري منذ الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)، ولكن هناك فرق بين مفهوم قيادة

ولا تُعد القدرات البحرية الصينية تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هناك مخاوف من التقارب الصيني الروسي في الوقت ذاته، ففي محاولة لتعزيز موقعها التنافسي يوجد تعاون بين الصين وروسيا في بناء قدرات بحرية تكميلية، حيث أجرت الدولتان العديد من التدريبات البحرية المشتركة، ومنها في البحر الأبيض المتوسط عام 2015م، وبحر الصين الجنوبي عام 2016م، والبحر الأصفر عام 2018م، وبحر الصين الشرقي عام 2019م، وفي عامي 2019م و2022م تمت إضافة إيران ضمن التدريبات المشتركة بين الجانبين، كما تتضمن وثيقة الشراكة "بلا حدود" التي تم الإعلان عنها بين الصين وروسيا في يناير 2022م في اجتماع على مستوى قادة الدولتين إلى احتمالات تعميق تلك الشراكة مستقبلاً، حيث أن الوصول للقواعد البحرية الروسية في الخارج من شأنه تعزيز طموح الصين ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لديها إدراك لتلك التطورات، ويُمكن تفسير اتفاقية أوكوس بين الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والمملكة المتحدة ضمن هذا السياق، والتي تم توقيعها في مارس 2023م، ومضمونها التعاون في برنامج الغواصات العاملة بالدفع النووي للتصدي للنفوذ الصيني على المدى البعيد، بالإضافة لجهود الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع شركائها من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي لتعزيز التواجد في مياه شرق آسيا والتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال الحوار الأمني الرباعي والمننديات الأخرى⁽¹⁰⁾.

11 Geoffrey F. Gresh, "Heightened Maritime Competition and Shifting Seas," in *To Rule Eurasia's Waves: The New Great Power Competition at Sea* (New Haven: Yale University Press, 2021), 272–87.

10 Ryan Hass, "Invigorating Regional Efforts to Bolster Maritime Security in Asia," Brookings Institution, October 2022, <https://www.brookings.edu/>

التداعيات الأمنية لتهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر على دول الخليج العربي

لطالما شهدت الملاحة البحرية عبر المسارات الحيوية من الخليج العربي إلى القرن الإفريقي ومضيق باب المندب امتداداً إلى البحر الأحمر تهديداتٍ تقليديةً عدة مثل الإرهاب والقرصنة البحريين، والهجرة غير الشرعية، واختطاف ناقلات النفط، إلا أنه ومع استمرار الحرب في غزة ازدادت حدة التهديدات ونوعيتها لتُصبح أكثر تعقيداً وشدة، والتي بلا شك تلقي بظلالها على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عمومًا، بما يتطلب تنفيذ استجاباتٍ فعالةٍ ومنسقةٍ للحد من تداعيات هذه التهديدات على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة، ويُمكن تحديد التأثيرات الأمنية الناتجة عن تهديدات الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر فيما يأتي:

الإرهاب البحري

أضحى الإرهاب البحري أحد أهم القضايا الرئيسية التي تستحوذ على أجندة الأمن البحري والأمن الإقليمي لدول الخليج العربي، لا سيما في ظل التحديات والتهديدات التي يرتها في منطقة البحر الأحمر وباب المندب، التي تتخذ بُعداً أمنياً واقتصادياً مؤثراً على الدول المحيطة، وتلك المستفيدة من الممرات المائية، وعلى الرغم من أهمية وجود تعريفٍ للإرهاب البحري فإن عدم وجود اتفاقٍ دوليٍّ على تعريف ذلك المفهوم الذي تم تسيّسه أحياناً فإنه يبرز إشكالية عدم القدرة على التمييز الفعّال بين الإرهاب البحري والقرصنة

البحر والسيطرة عليه، فوفقاً للأول فإن ذلك يتطلب تعديلاتٍ في الاستراتيجيات البحرية نظراً لتنامي النفوذ والقوة البحرية للصين، ولكن في الوقت ذاته تجنب الدخول في مواجهاتٍ بحريةٍ مباشرةٍ في مناطق نزاعٍ محتملةٍ مع الصين⁽¹²⁾.

وينبغي التأكيد على أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة لا تتمثل في حماية الأمن البحري فحسب، بل في تعزيز ودعم جهود السلام في اليمن والتصدي للجماعات الإرهابية العابرة للحدود⁽¹³⁾.

ومع أهمية تلك الاستراتيجيات التي لم ترتبط بالتطورات في مضيق باب المندب لكنها انعكست على طبيعة التنافس البحري بين الدول الثلاث، ومن ذلك إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس تحالف "حارس الازدهار"، الذي تباينت مواقف القوى الإقليمية بشأنه، أما الصين فقد أرسلت المجموعة البحرية رقم 46 في فبراير 2024م للمنطقة، بالإضافة للمفاوضات بين السودان وروسيا لتأسيس مركز دعمٍ فنيٍّ ولوجستيٍّ عسكريٍّ لروسيا في بورتوسودان على البحر الأحمر، وهي نتائج سوف يتم مناقشتها بالتفصيل في جزءٍ لاحقٍ من هذه الدراسة.

12 Robert C. Rubel, "Command of the Sea: Why It Is Essential to U.S. Maritime Strategy," U.S. Naval Institute, January 2024, <https://www.usni.org/>

13 Congressional Research Service, "IN12301," May 2024, <https://crsreports.congress.gov/>

الأزمات الإقليمية، بما في ذلك الأزمة اليمنية وزيادة دور الجماعات دون الدول، يُسهّل ذلك على هذه الجماعات تنفيذ هجماتها على الأهداف البحرية بيسرٍ وإلحاق ضررٍ أوسع نطاقاً⁽¹⁶⁾، خاصةً في ظل إمكانية توظيف الحدود البحرية في تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر.

وقد تزايدت هذه الأنشطة بشكلٍ ملحوظٍ بالتوازي مع اندلاع الحرب في غزة في أكتوبر 2023م، فقد هدد الحوثيون الطرق البحرية الدولية، وقد قدّر عدد الهجمات الحوثية على السفن التجارية والحربية في البحر الأحمر نحو 133 هجومًا مؤكدًا منذ نوفمبر 2023م وحتى إبريل 2024م، مما أدى لانخفاض نسبة الملاحة العابرة لقناة السويس بما يُقارب 42٪، وهي تداعياتٌ بالغة الخطورة على اقتصادات عددٍ من دول المنطقة التي تعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على النقل البحري في تجارتها مع العالم الخارجي⁽¹⁷⁾.

ولم تكن هذه الحوادث هي الأولى من نوعها في المنطقة، فتاريخ الهجمات ليس بالحديث، حيث تعرضت له العديد من دول الخليج العربي، مما أثر وبشكلٍ سلبيٍّ على أمنها واستقرارها ومواردها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر في أكتوبر عام 2000م تعرضت المدمرة الأمريكية «كول» لهجومٍ إنتحاريٍّ من قبل تنظيم القاعدة في ساحل ميناء عدن أثناء توجهها للخليج العربي، مما أسفر عن مقتل 17 من طاقمها وجرح 39 آخرين.

البحرية، وتوجد بعض التعريفات للإرهاب البحري ومنها «القيام بأعمال وأنشطة إرهابية داخل البيئة البحرية، أو ضد السفن أو المنصات الثابتة في البحر أو في الميناء، أو ضد أي من ركبها وأفرادها، أو ضد المرافق أو المدن الساحلية»⁽¹⁴⁾.

وتنقسم عمليات الإرهاب البحري إلى أربع فئاتٍ رئيسيةٍ استنادًا إلى نطاق العمليات البحرية وتحديد الهدف، فقد تُستغل البيئة البحرية كأداةٍ لتنفيذ العمليات ضد الأهداف على اليابسة، تليها عمليات القرصنة والاستيلاء على السفن وأسر الأفراد بواسطة جماعات إرهابية، كما قد تشمل الضربات المباشرة ضد مواقع بحرية⁽¹⁵⁾، وحسب العديد من الدراسات، فإن النشاط الإرهابي في البحر الأحمر وباب المندب يتخذ أشكالاً متعددة، فقد يأتي على شكل هجماتٍ تستهدف مواقع استراتيجيةٍ مثل منصات النفط، أو الاعتداءات على قوات الأمن البحرية أو الهجمات على المدن الساحلية والسفن العسكرية أو المدنية، وقد استُهدفت سفينة إماراتية بصاروخ «كروز» مضاد للسفن بواسطة الحوثيين قرب السواحل الغربية لليمن في أكتوبر 2016م، وخلال الفترة ذاتها تعرضت المدمرة الأمريكية «يو. إس. إس. ميسون» للهجوم، بالإضافة إلى استخدام الحوثيين زوارق ملغومةٍ ضد فرقاطةٍ سعوديةٍ في يناير 2017م، مما أدى إلى مصرع اثنين من البحارة السعوديين، ضمن هجومٍ تم بواسطة الطائرات بدون طيار التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة، ونظرًا لاستمرار

16 Ashraf Keshk, Maritime Security of the Arab Gulf States (2022; repr., Springer, 2022).

17 "الاضطراب مُقابل التوسّع: التحديات والفرص التي خلقتها أزمة البحر الأحمر لقطاع الموانئ الأفريقي"، <https://www.epc.ae>

14 Michael D. Greenberg et al., "The Contemporary Threat of Maritime Terrorism" in Maritime Terrorism: Risk and Liability (RAND Corporation, 2006), 9–28, <https://www.jstor.org/stable/10.7249/mg520ctrmp.12>.

15 Ashraf Keshk, Maritime Security of the Arab Gulf States

تلك الهجمات استهدفت المنشآت الحيوية في دول الخليج العربي وهو تطورٌ نوعيٌ لطبيعة التهديدات⁽¹⁹⁾.

ويتأتى التأثير الأمني لتلك التهديدات على دول الخليج العربي من معادلةٍ بسيطةٍ مفادها أن الهجمات التي تتم عبر الطائرات بدون طيار أو الزوارق ذات التكلفة البسيطة، تعرض الناقلات والمنشآت البحرية ذات التكلفة العالية للاعتداءات في ظل توظيف الميليشيات المسلحة للتكنولوجيا الحديثة على نحوٍ سيئ.

القرصنة البحرية

تُعد منطقة القرن الإفريقي من أكثر المناطق في العالم تعرضاً لخطر القرصنة البحرية، لما تشهده الدول المطلة على المنطقة من تردٍ للأوضاع الأمنية والاقتصادية، مما يُمثل بيئةً مواتيةً لتكوين عصاباتٍ تمارس القرصنة، والتي تُشكل تهديداً على طرق الملاحة البحرية وخطراً على الأمن البحري، ولم تغفل الأمم المتحدة عن صياغة تعريفٍ للقرصنة البحرية، ففي المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م عُرفت القرصنة بأنها «عملٌ من أعمال العنف أو السرقة يتم تنفيذه لتحقيق أهدافٍ خاصةٍ ضد سفينةٍ أخرى أو شخصٍ آخر أثناء وجوده في أعالي البحار»⁽²⁰⁾، في حين عرّف المكتب البحري الدولي القرصنة بأنها «أي عمل إسقاطٍ أو محاولةٍ لإسقاط أي سفينةٍ لارتكاب سرقةٍ أو أي جريمةٍ

في حين واجهت المملكة العربية السعودية عدداً من الهجمات من يونيو 2015م وحتى ديسمبر 2021م، ومن بين أبرز تلك الهجمات تعرض أربع ناقلاتٍ بحريةٍ اثنتان منهما تحملان العلم السعودي لأضرارٍ جسيمةٍ نتيجة انفجار ألغامٍ وضعت داخل المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في بحر عُمان في شهر مايو 2019م⁽¹⁸⁾، وفي سبتمبر من العام نفسه تعرضت معامل تابعة لشركة أرامكو السعودية للهجوم والاستهداف عبر الطائرات بدون طيار في كلٍ من محافظة بقيق وهجرة خريص، وقد نفذ الحوثيون في يناير 2020م هجماتٍ مزدوجةٍ بالصواريخ والطائرات المسيّرة على محطات «أرامكو» في منطقة جازان، بالإضافة إلى مطارات أبها وجازان وخميس مشيط، حسب بيانٍ صادرٍ عن الحوثيين، وفي مارس عام 2021م تم اعتراض وتدمير صاروخٍ آخر استهدف منشآت «أرامكو» في الظهران، فيما أعلن الحوثيون أنهم أطلقوا أكثر من 20 صاروخاً وطائرةً مسيرة، بهدف الوصول إلى المنشآت النفطية بالمملكة العربية السعودية.

ولم تكن الإمارات العربية المتحدة بمنأى عن تلك الهجمات التي بدأت منذ ديسمبر 2017م وحتى يناير 2022م، ففي 18 يناير 2022م تم استهداف ثلاثة صهاريج لنقل المحروقات بالقرب من منطقة خزانات شركة أدنوك النفطية بالإضافة لمنطقة الإنشاءات الجديدة الواقعة في مطار أبوظبي الدولي، التي أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاصٍ وجرح آخرين بطائراتٍ مسيرة، ويُلاحظ أن جميع

19 فؤاد مسعد، "أبرز الهجمات الحوثية على السعودية والإمارات (إطار)" (وكالة الأناضول، <https://2h.ae/gZUC>).

20 IMO(2008), "Reports on acts of piracy and armed robbery against ships", 12 June 2008.

18 عبد الله المسوري، "الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020)" (2020) <https://2u.pw/> iucg9Hb

هذه المناطق لها أهمية استراتيجية كبيرة تتطلب اهتمامًا، نظرًا لأنها تمثل ممراً حيويًا للتجارة العالمية بالإضافة إلى أن فرقة العمل المشتركة - 153 تهدف إلى التأثير على قدرة الحوثيين على الوصول إلى الأسلحة اللازمة لشن هجمات على هذه المناطق، علاوةً على مكافحة الاتجار بالبشر، والمخدرات، والتهريب، والقرصنة.

الهجرة غير الشرعية

نظرًا للتوترات المتصاعدة في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، يشهد الإقليم عودة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي عرفتها المنظمة الدولية للهجرة على أنها «حركة الأشخاص أو عبورهم إلى مكان إقامة جديد، بوسائل خارجة عن الأطر القانونية المحددة للبلدان المرسل والمستقبل»، ويرتبط المصطلح بشكل أكبر بحالات التهريب للمهاجرين بطرق غير شرعية أو قانونية، الأمر الذي تترتب عليه مجموعة من التحديات والمخاطر التي تواجه المهاجرين والمجتمعات المحيطة بهم، ويمكن لهذه الظاهرة التأثير بشكل ملموس على أمن دول الخليج العربي عندما يتعلق الأمر بما يحدث في البحر الأحمر وباب المندب.

ولطالما كانت اليمن أحد الوجهات الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الإفريقي مثل الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا، مما يُلقي بظلاله سلبيًا على أمن دول الخليج العربي سواءً بشكل مباشر عبر الهجمات الحوثية على السفن أو منصات النفط، التي عانت منها دول الخليج العربي، أو بشكل غير مباشر، حيث أن المهاجرين غير الشرعيين يقومون بأنشطة تضر بأمن دول الخليج العربي كتهريب المخدرات والمواد المحظورة،

أخرى مع هدفٍ أونيّةٍ ظاهرةٍ لاستخدام القوة في ذلك الفعل»⁽²¹⁾.

وقد نجمت عن عمليات القرصنة في الساحل الصومالي مجموعةً من الآثار، حيث استفاد القراصنة الصوماليون من الوضع القائم، وتركيز القوات المعنية على حماية السفن من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر في تنفيذهم ومحاولة تنفيذهم لأكثر من 20 عملية اختطافٍ منذ نوفمبر 2023م⁽²²⁾، وعودة القرصنة للظهور للمرة الأولى بعد عشر سنواتٍ من جهود مكافحتها في المنطقة، الأمر الذي حتم على الدول زيادة مواردها المالية لتكثيف الحراسة على السفن وضمان أمنها، بالإضافة إلى تكاتف جهود بعض الدول الكبرى من أجل مكافحة القرصنة، حيث تم تأسيس القوات البحرية المشتركة، وهي مهمة بحرية دولية متعددة الجنسيات تمثل أحدث استجابة عسكرية أمريكية للتحديات التي تواجه المياه الإقليمية، وفي 17 إبريل 2022م تم إطلاق فرقة العمل المشتركة - 153، وتعتبر واحدةً من الفرق الأربع التي تشرف عليها القوات البحرية المشتركة في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، بهدف تعزيز الأمن البحري العالمي ودعم جهود بناء القدرات، وفي هذا الشأن أوضح نائب الأميرال براد كوبر قائد الأسطول الخامس أن الهدف من وجود فرقة العمل المشتركة هو «ضمان تواجد قوي وردع في المنطقة المحيطة بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن»، مشيرًا إلى أن

21 IMB (2009), Piracy and Armed Robbery against Ships, Annual Report-2008.

22 Krishn Kaushik, "India Brings Back 35 Somali Pirates as Part of Operations near Red Sea," Reuters, March 23, 2024, <https://www.reuters.com/>

الخليج العربي، هذا بالإضافة إلى مشاركة بعض دول الخليج العربي في مدونة السلوك المعدلة المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح، التي تستهدف السفن والنشاط البحري غير الشرعي في غربي المحيط الهندي ومنطقة خليج عدن عام 2009م «مدونة جيبوتي»، كما أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة في عام 2020م، لتأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وتضم ثماني دول، ومن بين أهدافها حماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر، فضلاً عن انضمام ثلاث دول خليجية وهي المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، للتحالف العسكري البحري للأمم المتحدة الأمريكية عام 2019م.⁽²⁴⁾

إضافةً إلى ما تقدم، تطلع دول الخليج العربي للتعاون مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري، ومن ذلك عقد مجموعة العمل الخليجية - الأمريكية المشتركة المختصة بالدفاع الجوي المتكامل والدفاع الصاروخي ومجموعة العمل المختصة بالأمن البحري اجتماعاً لها بمقر مجلس التعاون في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 9 مارس 2022م، وقد أسفر ذلك الاجتماع عن التأكيد على الشراكة الدفاعية طويلة الأمد بين الجانبين، علاوةً على تجديد الالتزام المشترك للجانبين بالحفاظ على الأمن الإقليمي، كما تمت مناقشة مجموعة من التهديدات التي تواجه المنطقة مع

الأمر الذي يُحتم على دول الخليج العربي التصدي لتلك الأنشطة من خلال تخصيص المزيد من الموارد المالية للأجهزة الأمنية خاصة خلال الأزمات إن الوضع غير المستقر في البحر الأحمر وباب المندب يوفر فرصاً للمنظمات الإرهابية كتنظيم القاعدة وحركة الشباب الصومالية للتعاون معاً ما بين القرن الإفريقي واليمن عبر مضيق باب المندب، الأمر الذي يُمثل تحدياً أمنياً لدول الخليج العربي.⁽²³⁾

تهديد الأمن البحري لدول الخليج العربي

تُعتبر تهديدات الأمن البحري أبرز التحديات التي تواجه العديد من دول العالم، غير أن تأثيراتها تُبرز بصورة أكثر حدة في دول الخليج العربي بالنظر إلى أن تلك الدول تعتمد على الممرات المائية الدولية في تجارتها مع العالم الخارجي، ونظراً لكونها من الدول البحرية التي بقدر ما تمنحها تلك الصفة مزايا استراتيجية فإنها في الوقت ذاته تفرض عليها تحديات هائلة، ومن ثم فقد أولت دول الخليج العربي مواجهة تلك التهديدات أهمية بالغة، خاصة خلال السنوات الأخيرة من خلال إعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأسيس «قوة الواجب البحري الموحدة 81» عام 2014م، التي تهدف لمواجهة تهديدات الأمن البحري وترتبط القوة بمركز العمليات البحري الموحد الذي يتخذ من مملكة البحرين مركزاً له، ويهدف لمتابعة وتنسيق الأعمال والأنشطة البحرية لدول

24 عمر طيباوي لخضر رابعي، "دعايات القرصنة البحرية على النقل البحري الدولي والاقتصاد العالمي"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية: 601-25، <https://www.asjp.cerist.dz>

23 "Economic and Security Consequences of Illegal Horn of Africa Immigrants in Yemen" (Emirates Policy Centre, October 11, 2023), <https://epc.ae/>

من حرس الحدود، وقد عُرف التمرين البحري باسم «الموج الأحمر 7»، وشاركت فيه قوات من الدول المطلة على البحر الأحمر مثل الأردن، ومصر، وجيبوتي، واليمن. وعلى مدى خمسة أيام تم خلالها تطبيق مختلف المفاهيم العسكرية الحديثة من محاضرات إستراتيجية وتمارين تُحاكي بيئات قتالية مختلفة تُماثل الواقع لتحقيق العمل المشترك والمختلط مثل الحروب السطحية والجوية، والحرب الإلكترونية، والتصدي للهجوم بالزوارق السريعة.

وتضمن التمرين تدريبات الأمن البحري مثل حماية خطوط الملاحة، ومكافحة التهريب، والإرهاب، والقرصنة والهجرة غير الشرعية⁽²⁷⁾.

التداعيات الاقتصادية لتهديدات الملاحة في باب المندب على دول الخليج العربي

تتعدد التداعيات الاقتصادية التي تترتب على تهديدات الملاحة البحرية في مضيق باب، الذي يُعد من أهم الممرات الملاحية الدولية في العالم بالنظر للارتباط الوثيق مع البحر الأحمر وقناة السويس، ويُعد باب المندب في المرتبة الثالثة عالميًا بعد مضيقي ملقا وهرمز، حيث يشهد مرور حوالي 3,3 مليون برميلًا يوميًا من النفط، الذي يُمثل حوالي 4% من الطلب العالمي على النفط. وتوجد حالة من الاعتماد المتبادل بين مضيق باب المندب والبحر الأحمر حيث تمر عبره 21 ألف سفينة سنويًا، أي ما يُعادل 10% من

التركيز على المجالين الجوي والبحري، وقد أكد الطرفان على أهمية تعزيز قدرة دول مجلس التعاون على التعامل مع هذه التحديات المتنامية من خلال وضع «رؤية مشتركة لردع التهديدات الأكثر إلحاحًا في المنطقة، بما في ذلك التهديدات الجوية والصاروخية والبحرية»، وخلص الاجتماع إلى اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس على أهمية تطوير مجموعة من المبادرات للدفاع التكاملية ضد التهديدات الجوية، والصاروخية، والبحرية، وسبل ردعها⁽²⁵⁾.

وتم في هذا السياق أيضًا عقد مجموعات عمل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لمناقشة قضايا الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل والأمن البحري، ذلك بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في 7 يونيو 2023م، وقد تم إعادة التأكيد على الالتزام المشترك بالأمن الإقليمي ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بينهما⁽²⁶⁾.

بالإضافة إلى أن قضية مواجهة تهديدات الأمن البحري كانت دائمًا ضمن أجندة اللقاءات الخليجية سواءً على مستوى القمة أو المستويات الوزارية، فضلًا عن المناورات البحرية بين دول الخليج العربي وشركائها على المستويين الإقليمي والعالمي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجراء وزارة الدفاع السعودية في 6 مايو 2024م، مناورة في قاعدة الملك فيصل البحرية بالأسطول الغربي، بمشاركة أفرع القوات المسلحة ممثلة في القوات البحرية والبرية والجوية ووحدات

25 صحيفة الأيام، على الرابط التالي:

<https://www.alayam.com>

26 الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرابط

<https://www.gcc-sg.org> التالي:

27 "مناورة عسكرية بقيادة السعودية لتأمين البحر الأحمر"،

Middle East Online, May 6, 2024, [https://middle-east-](https://middle-east-online.com)

[online.com](https://middle-east-online.com)

25 يناير 2024م، وقد خضع القرار للمراجعة الدورية لحين تحقيق الاستقرار في المنطقة، كما أعلنت شركة قطر للطاقة في الفترة الزمنية ذاتها أن الهجمات في البحر الأحمر قد تؤثر على جدولة شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر، حيث أن تلك الشحنات سوف تسلك طريقًا بديلة⁽³⁰⁾، وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم إجمالي مرور شاحنات النفط من مضيق باب المندب بلغ 7,8 مليون برميل من النفط ومشتقاته خلال 11 شهرًا من عام 2023م، مقارنةً بنسبةٍ بلغت 18% خلال الفترة نفسها من عام 2022م⁽³¹⁾.

ثانيًا: التأثيرات على أنشطة الموانئ البحرية في دول الخليج العربي، ومن ذلك على سبيل الانخفاض الذي شهدته بعض أنشطة الموانئ السعودية، فعلى سبيل المثال تم تحويل حركة المرور البحري من ميناء جدة إلى ميناء الدمام، ذلك للحد من تأثير الاضطرابات في البحر الأحمر على التجارة البحرية من خلال إعادة توجيه البضائع للموانئ البديلة، ولا شك أن مثل تلك القرارات تتطلب جهودًا لوجستية وتكلفةً إضافيةً للشركات الدولية⁽³²⁾. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تستثمر نحو 6 مليارات ريال لبناء 9 مناطق

الشحنات والبضائع البحرية العالمية، ومن بينها غالبية أنشطة التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا. كما تعبر المضيق شحناتٌ تُقدر بحوالي 700 مليار دولار أمريكي سنويًا من حجم التجارة في طريقها إلى قناة السويس ومن ثم إلى البحر الأبيض المتوسط، ويتم تصدير ما يقرب من 10% من إجمالي النفط الخام السعودي إلى أوروبا عبر مضيق باب المندب، فضلًا عن أن الكمية الأكبر من الخام الأوروبي التي تأتي من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط تمر عبر منطقة البحر الأحمر⁽²⁸⁾.

وانطلاقًا مما سبق فإن تهديدات الملاحة البحرية على دول الخليج العربي، التي تعتمد على النقل البحري بنسبةٍ كبيرةٍ في تجارتها مع دول العالم المختلفة قد مثلت تحديًا هائلًا لتلك الدول، ومن تلك التداعيات:

أولًا: التأثيرات على التجارة العالمية للنفط، التي تُمثل حوالي 20% من التجارة العالمية، فباب المندب ممرٌ دولي، ومن ثم فإن التأثير المباشر لتلك الاضطرابات يتمثل في تأخر شحنات النفط، وبالتالي تراجع التصدير بما يعني تراجع الإيرادات، والأثر على المدى البعيد هو تراجع الاستثمارات العالمية في قطاع النفط⁽²⁹⁾، وتُشير المصادر إلى أن شركة ناقلات النفط الكويتية قد قررت إيقاف مرور ناقلاتها عبر البحر الأحمر بشكلٍ مؤقتٍ في

30 "ناقلات النفط الكويتية تتجنب البحر الأحمر مؤقتًا." سكاى نيوز عربية، January 25, 2024. <https://www.skynewsarabia.com/business/1688087>

31 Universidade Autónoma de Lisboa. "The Strait of Bab El-Mandeb: Stage of Geopolitical Disputes." *Encontros XXI* vol. 12, no. 2 (November 2021-April 2022), Accessed February 18, 2024. <https://repositorio.ual.pt/bitstream/11144/5244/1/EN-vol12-n2-art05.pdf>.

32 Azour, Jihad. "زيادة تنوع النشاط التجاري يمكن أن تزيد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى صلابة." IMF, May 13, 2024. <https://www.imf.org/2024.https://www.imf.org>

28 Zyadah, Eman. "أمن دولي أهمية باب المندب والقرن الإفريقي خلال الحروب والنزاعات الدولية." المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، October 27, 2023. <https://www.europarabct.com>

29 Komiss, William, and LaVar Huntzinger. Rep. The Economic Implications of Disruptions to Maritime Oil Chokepoints. CNA Department of the Navy, Accessed June 20, 2024. <https://www.cna.org/>

كورونا على واردات دول الخليج العربي من الغذاء، وفي ظل تهديدات الملاحة البحرية في مضيق باب المندب الذي يُعد الشريان الرئيس لعددٍ من تلك الدول في تجارتها مع العالم الخارجي فإن أسعار الغذاء سوف تشهد ارتفاعاً غير مسبوق، حيث تُشير بعض التقديرات إلى أنه إذا ما استمرت الهجمات في البحر الأحمر على ناقلات النفط فإن أسعار الشحن سوف تزداد بمعدلٍ وقدره 30% بما يؤثر على معدلات التضخم، ولا شك أن ذلك التحدي يُحتم على دول الخليج العربي البحث عن مصادر بديلةً لتلك الإمدادات⁽³⁵⁾، ويكتسب الأمن الغذائي أهميةً بالغةً ليس فقط لدول الخليج العربي وإنما لدول العالم التي لديها تجارة مع دول الخليج العربي، فوفقاً لإحدى التقارير فإن هناك أكثر من 55% من السلع الغذائية الأساسية، وخاصة الذرة، والقمح، والأرز، وفول الصويا، يتم تبادلها عبر مضيقٍ بحريٍّ واحدٍ على الأقل⁽³⁶⁾.

خامساً؛ أما قطاع السياحة، ففي ظل توجه دول الخليج العربي نحو تنوع الدخل القومي ضمن خطط التنمية المستدامة، تُعد السياحة مصدراً مهماً للدخل القومي في تلك الدول وتُشير التقديرات إلى أن إجمالي قيمة السوق السياحية في تلك الدول قد بلغ 25,61 مليار دولارٍ أمريكيٍّ حتى عام 2022م، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 37,62 مليار دولارٍ أمريكيٍّ بحلول عام 2028م، ذلك وفقاً لتقرير صناعة الضيافة في دول الخليج العربي، الصادر عن ألبن كابيتال في عام 2022م،

لوجستيةً على البحر الأحمر والساحل الشرقي، فضلاً عن تحويل ميناء جدة لمركز توزيعٍ عالميٍّ بما يتلاءم مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م. وتُشير بعض التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية من بين الدول المطلة على البحر الأحمر، يُمكن أن تفقد حوالي 10% من صادراتها وما يقرب من 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط إذا ما استمرت الاضطرابات في مضيق باب المندب⁽³³⁾

ثالثاً؛ زيادة تكلفة الشحن ورسوم التأمين، فالنقل البحري يتطلب مساراً آمناً، ومن ثم فإن زيادة وتيرة الهجمات الحوثية في مضيق باب المندب قد أجبرت عشراتٍ من الشركات العالمية على تحويل مسارها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وما يترتب ذلك من تكلفة، فضلاً عن المخاطر المحتملة، فتلك المسافات الطويلة تتيح الفرصة مجدداً لظهور القرصنة، التي تُعد تهديداً آخر للنقل البحري، وتؤدي زيادة رسوم الشحن والتأمين إلى زيادة نسبة التضخم مع تآكل القدرة الشرائية بسبب تقلص حجم الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة لحالة الاضطراب في سلاسل الإمداد، وتأخر تسليم الشحنات، والنتيجة هي فقدان حالة التنافسية لاقتصادات دول الخليج العربي مع بقية اقتصادات دول العالم⁽³⁴⁾.

رابعاً؛ تأثير إمدادات الأمن الغذائي، فدول الخليج العربي تستورد نحو 80% من احتياجاتها الغذائية من الخارج، وكان واضحاً تأثير تحدي جائحة

35 "ميد دول الخليج تستورد 80% من احتياجاتها الغذائية." www.alanba.com

36 Chatham House. "Chokepoints and Vulnerabilities in Global Food Trade." Report, 27 June 2017. <https://www.chathamhouse.org/>

33 "السعودية تستثمر 6 مليارات ريال لبناء 9 مناطق لوجستية على البحر الأحمر والساحل الشرقي.. وتحويل ميناء جدة لمركز توزيع عالمي." <https://www.aleqt.com>

34 ناقلات النفط الكويتية تتجنب البحر الأحمر مؤقتاً. "سكاي نيوز عربية". January 25, 2024. <https://www.skynewsarabia.com/business/1688087>

برؤى واستراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى. ومن ثم فإن التساؤل الذي يُثار هو هل كانت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب منشأةً لعسكرة التنافس الدولي بالقرب من تلك المنطقة أم أنها كانت كاشفةً لحدة ذلك التنافس؟

ولا شك أن تلك الهجمات لم تكن منشأةً لذلك التنافس، ففي عام 2001م أسست الولايات المتحدة الأمريكية القوة البحرية المشتركة، وتُعد هي القوة البحرية الأكبر في العالم، وتتكون من خمس قواتٍ فرعيةٍ وهي القوة 150 لمواجهة الإرهاب، والقوة 151 لمواجهة القرصنة، والقوة 152 التي تعمل في مياه الخليج العربي، والقوة 153 التي تعمل لحماية البحر الأحمر، والقوة 154 لتعزيز الأمن البحري في الشرق الأوسط، وبوجهٍ عامٍ تُعتبر القوات البحرية المشتركة شراكةً بحريةً تضم 44 دولة، تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار عبر ما يقرب من 3,2 مليون ميلٍ مربعٍ من المياه الدولية، تشمل بعضاً من أهم ممرات الشحن في العالم⁽³⁹⁾.

ويقود تلك القوة قائد الأسطول الأمريكي الخامس في مملكة البحرين، وخلال الفترة ما قبل الحرب في غزة كان هناك اهتمامٌ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قطعٍ بحريةٍ لمنطقة الشرق الأوسط، ففي أغسطس 2023م تم إرسال نحو 3 آلاف جنديٍ من المارينز وسفينة هجومٍ برمائيٍ تحمل على متنها أكثر من 24 طائرة، وسفينة إنزالٍ بحريٍ لتنضم إلى الأسطول الخامس، للرد على

ومن ثم يُمكن أن تؤدي تهديدات الأمن البحري إلى زيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر على قطاع السياحة، وهو ما يُحد من جهود التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربي⁽³⁷⁾.

وفي مواجهة تلك التحديات تتمثل خيارات دول الخليج العربي في استخدام مساراتٍ بديلةٍ مثل طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أنه يتضمن 3500 ميلاً بحرياً إضافياً، ومدة إبحارٍ إضافيةٍ تتراوح ما بين 10 - 12 يوماً في كل رحلة، وهو ما يتطلب استهلاك وقوداً إضافياً يُقدر بحوالي مليون دولارٍ أمريكيٍ إضافيٍ لكل رحلة⁽³⁸⁾، ولا تتمثل تحديات هذا الخيار في التكلفة فحسب، بل أنه طريقٌ محفوفٌ بالمخاطر، بالإضافة إلى أن طول المسافة قد لا يُتيح نقل جميع السلع التي تحتاجها دول الخليج العربي، خاصة سريعة التلف منها.

عسكرة التنافس الدولي في البحر الأحمر وباب المندب

على الرغم من أن التنافس العالمي بالقرب من الممرات المائية الدولية ومن بينها البحر الأحمر ومضيق باب المندب ليس بالأمر الجديد، فإن مخاطر ذلك التنافس تتمثل في تأسيس قواعد عسكريةٍ دائمة، علاوةً على تأسيس تحالفاتٍ عسكرية، التي وإن كانت سوف تُسهم في الحفاظ على الأمن البحري فإنها قد تؤدي إلى تغيير الواقع الجيواستراتيجي في تلك المنطقة، خاصةً لارتباطها

37 Lbci. "Bab El Mandeb Strait: Implications of Houthi Attacks on Ships." LBCIV7, December 5, 2023. <https://www.lbcgroup.tv/>

38 The Guardian. "What is the Red Sea crisis and what does it mean for global trade?" January 3, 2024. Accessed on February 18, 2024. <https://www.theguardian.com/>

39 2024. Combined Maritime Forces — A 44-nation naval partnership. Accessed June 13, 2024. <https://combinedmaritimeforces.com/>.

ومن بين أهداف تلك الاستراتيجية الجديدة تعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المطلة على بحرٍ مجاورٍ مثل البحر المتوسط، والبحر الأحمر، أو على مساحاتٍ بحرية، وهي تُعد من أولويات السياسة الخارجية الروسية ضمن تلك الاستراتيجية من خلال الحفاظ على تواجد روسيا بحريًا في البحر الأحمر بإقامة مراكز دعمٍ لوجستيٍّ في البحر الأحمر والمحيط الهندي⁽⁴¹⁾

وتعكس تلك الاستراتيجية الطموحات الروسية وتأثيرها على التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر وباب المندب، حيث صدرت تلك الاستراتيجية في أعقاب ما تم الإعلان عنه بشأن تطلع روسيا لتأسيس مركز دعمٍ فنيٍّ ولوجستيٍّ عسكريٍّ في بورتسودان على البحر الأحمر، وقد أثير الجدل حول طبيعة الاتفاق بين الطرفين وعمّا إذا كان يقتصر على مركز دعمٍ فنيٍّ أم أنه يتضمن تأسيس قاعدةً بحرية؟

فقد أشارت بعض المصادر إلى أن الاتفاقية مدتها خمسة وعشرين عامًا، وتتضمن ألا يتعدى عدد السفن الموجودة بنقطة الدعم الفني 4 قطع في آنٍ واحدٍ متضمنة السفن الحربية من بينها سفناً تعمل بالطاقة النووية، وعلى ألا يتعدى التواجد الروسي 300 للفنيين العاملين بنقطة الدعم اللوجستي⁽⁴²⁾، وبغض النظر عن حجم وطبيعة التواجد البحري الروسي في تلك المنطقة فإنه سوف يضمن وجود البحرية الروسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي

أي تهديداتٍ إيرانيةٍ للسفن التجارية، وبعد بدء الحرب في غزة لوحظ تحريك الولايات المتحدة الأمريكية عددًا ضخمًا من قطعها البحرية تجاه شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وصولًا إلى إعلان تأسيس تحالف حارس الازدهار في ديسمبر 2023م لمواجهة الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، الذي يضم إليه 26 دولةً من بينها مملكة البحرين.

وتعكس تلك المؤشرات حقيقةً مؤداها أهمية تلك المنطقة الجيوسياسية في التنافس والصراع العالمي بالنظر لأهمية الممرات المائية الدولية للاقتصاد العالمي في تلك المنطقة تحديدًا أي في باب المندب، والبحر الأحمر، وقناة السويس، وتأسس السياسات الأمريكية على الاستراتيجيات المعلنة، ففي استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2022م حُددت كلٌّ من روسيا والصين كتحديين للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت روسيا تُمثل تحديًا للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، والصين تُمثل تحديًا في آسيا، فإن منطقة الشرق الأوسط عمومًا والممرات المائية تحديدًا تضم التحديين معًا روسيا والصين، مع اختلاف أهداف الدولتين من التنافس والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁰⁾.

وعلى الجانب الآخر نجد أن العقيدة البحرية لروسيا الاتحادية التي صدرت في 21 يوليو 2022م أي بعد مرور خمسة أشهرٍ على بدء الحرب في أوكرانيا، لتحل محل العقيدة البحرية التي صدرت عام 2015م تضمنت العقيدة الجديدة عشرة أجزاءٍ من بينها الجزء الخامس الذي أشار إلى أنه

41 Vest, Anna Davis and Ryan. 2022. MARITIME DOCTRINE OF THE RUSSIAN FEDERATION. July 31. Accessed June 13, 2024. <https://dnnlgwick.blob.core.windows.net/>

42 مها التلب. 2024. روسيا والسودان.. «اتفاق مرتقب» يصطدم بمخاوف «الجيران» وتحذيرات واشنطن. 8 يونيو. تاريخ الوصول <https://asharq.com/politics>. 2024. 8 يونيو

40 استراتيجيكس. 2024. خريطة عسكرية البحر الأحمر ومعالج الصراعات القادمة. 28 يناير. 2024. <https://strategiecs.com/> ar/analyses

وضمن جهود الصين لحماية مصالحها في البحر الأحمر قررت إرسال الأسطول 46 في فبراير 2024م للمنطقة، الذي أبحر من إحدى الموانئ العسكرية بجنوب الصين من أجل تولي مهمة مرافقة الأسطول البحري الـ 45 في خليج عدن، والمياه الواقعة قبالة سواحل الصومال، ويتكوّن الأسطول الـ 46 من مدمرة الصواريخ الموجهة «جياوتسوه»، وفرقاطة الصواريخ «شيويتشانغ»، وسفينة الإمداد الشامل «هونغهو»، كما يضم أكثر من 700 ضابط وجندي، من بينهم عشرات من أفراد القوات الخاصة، علاوة على وجود مروحتين على متن الأسطول⁽⁴⁶⁾، وعلى الرغم من أن الصين لم تنضم لتحالف حارس الازدهار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تنخرط عسكرياً في مواجهة الحوثيين، فإن قرار إرسال الأسطول الصيني للبحر الأحمر له ما يبرره، حيث يمر سنوياً نحو 160 مليار دولار أمريكي من الصادرات الصينية بما فيها 60% من صادرات الصين المتوجهة إلى أوروبا من خلال مضيق باب المندب، وفي ظل التوتر في تلك المنطقة ازدادت تكلفة الشحن لحاوية تتجه من الصين لدول الاتحاد الأوروبي من 1500 دولار أمريكي إلى 7000 دولار أمريكي⁽⁴⁷⁾.

أما الاتحاد الأوروبي فقد قرر إرسال بعثة بحرية للبحر الأحمر في 19 فبراير 2024م، انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة التي تضم ممرات تمر من خلالها حوالي 12% من التجارة العالمية و40% من إجمالي حجم التجارة بين

وتجنب السفن الروسية الحاجة لرحلاتٍ طويلةٍ للوصول إلى المنطقة، وسوف تُستخدم تلك التسهيلات في عمليات الإصلاح وإعادة الإمداد والتموين لأفراد أطقم السفن الروسية وكاستراحةٍ لعناصر البحرية الروسية⁽⁴³⁾، ومع أهمية ذلك التطور في البعد البحري للاستراتيجية الروسية ضمن التنافس مع القوى الغربية، فإن حرص روسيا على تعزيز حضورها في السودان يأتي ضمن التنافس الدولي تجاه القارة الإفريقية تأسيساً على عوامل جيواقتصادية وجيوأمنية بعد تطور العلاقات الروسية مع كلٍ من النيجر ومالي في أعقاب الانسحاب الفرنسي من تلك المنطقة⁽⁴⁴⁾. أما الصين فتولي منطقة القرن الإفريقي عمومًا والبحر الأحمر وباب المندب أهمية خاصة حيث ترى أن احتدام الصراعات في تلك المنطقة يُعزز من النفوذ الأمريكي فيها بما يحد من استراتيجية التمدد الناعم للصين التي تعتمد على الاستقرار والجوانب الاقتصادية، وربما يسود لدى الصين قناعة مفادها بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتوظيف التوترات في منطقة البحر الأحمر من أجل محاصرة مبادرة "الحزام والطريق"، التي تتخذ من البحر الأحمر نقطة التقاء الممر البحري بطريق الحرير، فضلاً عن التضيق على القاعدة العسكرية الوحيدة للصين في جيبوتي⁽⁴⁵⁾.

43 وقع صحيفة العرب. 2024. الروس يعقدون الوضع في البحر الأحمر بقاعدة بحرية في السودان. 26 مايو. تاريخ الوصول 13 يونيو. 2024. <https://www.alarab.co.uk>

44 موقع سكاى نيوز عربية. 2024. لماذا يتجه السودان نحو المحور الروسي الأفريقي؟ 4 يونيو. تاريخ الوصول 13 يونيو. 2024. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1719202>

45 ستراتيغيكس. 2024. خريطة عسكرية البحر الأحمر ومعالج الصراعات القادمة. 28 يناير. تاريخ الوصول 13 يونيو. 2024. <https://strategics.com/ar/analyses>

46 علي ربيع. 2024. أسطول صيني في الطريق إلى البحر الأحمر. 24 فبراير. تاريخ الوصول 13 يونيو. 2024. <https://aawsat.com>

47 موقع سكاى نيوز عربية. 2024. الصين تدعو لوقف الهجمات على السفن المدنية في البحر الأحمر. 28 مايو. <https://www.skynewsarabia.com/business/1717328>

كينيا، وسيشيل، وجنوب السودان، والسودان⁽⁴⁹⁾. من ناحية ثانية فإن التطورات الإقليمية تأثرت على عسكري التنافس الإقليمي، ومن ذلك إبرام إثيوبيا في 1 يناير 2024م اتفاقاً مبدئياً مع إقليم أرض الصومال يسمح لأديس أبابا في الحصول على موطئ قدم لها في البحر الأحمر، في إطار ما نصّت عليه مذكرة التفاهم باستئجار الحكومة الإثيوبية نحو 20 كيلومتراً مربعاً بالقرب من ميناء بربرة لمدة 50 عاماً تمهيداً لإقامة ميناء بحري وقاعدة عسكرية إثيوبية تجارية، في مقابل الاعتراف الإثيوبي بأرض الصومال دولةً مستقلةً بعد استقلالها من جانب واحد في عام 1991م، والحصول على حصة نسبتها نحو 20% تقريباً في الخطوط الجوية الإثيوبية⁽⁵⁰⁾.

والنتيجة المباشرة لمؤشرات عسكرية البحر الأحمر وباب المندب هي الحيلولة دون ظهور وتطور أطر للأمن الإقليمي بما يُحافظ على توازن القوى في تلك المنطقة، فهناك على سبيل المثال تجمع الدول المطلة على البحر الأحمر، الذي تأسس عام 2020م، بمبادرة من المملكة العربية السعودية، ويضم إلى جانبها سبع دول أخرى وهي مصر، واليمن، والصومال، وإريتريا، وجيبوتي، والأردن، والسودان، من ناحية ثانية ففي الوقت الحالي إذا كانت القوات العسكرية التابعة للدول التي لديها قواعد في تلك المنطقة تعتمد على آلية منع

آسيا وأوروبا، وتُعد تلك البعثة استكمالاً للجهود الأمريكية ضد هجمات الحوثيين، كما أنها المرة الثالثة للاتحاد في تلك المنطقة، حيث كانت الأولى من خلال عملية أتلانتا عام 2008م، التي تقوم في الوقت الحالي بمكافحة القرصنة، ومكافحة تهريب المخدرات والأسلحة، وحماية شحنات برنامج الغذاء العالمي، وغيرها من عمليات الشحن المعرضة للخطر قبالة سواحل الصومال والقرن الإفريقي، والثانية عام 2020م من خلال بعثة المراقبة البحرية لضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز بقيادة فرنسا بدعم من ثماني دولٍ أوروبية، وعلى الرغم من أن مهمة البعثة الأوروبية هي تعزيز الردع فإنها تدرج ضمن الوجود العسكري الدولي في تلك المنطقة، وقد يؤدي التصعيد من جانب الحوثيين إلى تغيير قواعد الاشتباك العسكري⁽⁴⁸⁾.

وفي تقريرٍ لمعهد ستكهولم للسلام الصادر عام 2019م، تضمن أن منطقة القرن الإفريقي التي تضم أربع دولٍ وهي الصومال، وجيبوتي، وأريتريا، وإثيوبيا، تستضيف 19 قاعدةً عسكريةً تديرها 16 دولةً على المستويين الإقليمي والعالمي، بما يعنيه ذلك من أن هناك دولٌ لديها أكثر من قاعدة، ويتضمن هذا الوجود العسكري قواعد للقوات البرية، وموانئ، ومطاراتٍ عسكريةٍ صغيرة، ومعسكراتٍ لتدريب، ومنشآتٍ شبه دائمة، ومراكز دعمٍ لوجستي، ويشمل القوات البحرية الموجودة في المنطقة، سواءً بشكلٍ دائم، أو في مهامٍ مؤقتةٍ إلا أنه ووفقاً لذلك التقرير فإن القرن الإفريقي الموسع يتضمن فضاءً أمنياً يشمل أيضاً كلاً من

49 Melvin, Neil. 2019. MANAGING THE NEW EXTERNAL SECURITY POLITICS OF THE HORN OF AFRICA REGION. April.. <https://www.sipri.org/>

50 أنترريجونا للتحليلات الاستراتيجية. 2024. معضلة الجغرافيا: التفاعلات المحتملة لاتفاق إثيوبيا وأرض الصومال لاستخدام ميناء بربرة. 4 يناير. <https://www.interregional.com/%/article>

48 سيلين أويسال. 2024. البعثة البحرية الجديدة للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر: التداعيات والتحديات. 16 فبراير. <https://www.washingtoninstitute.org>

الاشتباك العسكري سواءً في الجو أو البحر بما يمنع تصادم قواتها التي تقوم بإجراء تدريباتٍ من آنٍ لآخر فإن ذلك لا يعني ضماناً حقيقية لوقوع تصادمٍ مستقبلاً حال تعارض مصالح تلك الدول، ومن ناحيةٍ ثالثةٍ فإن تطلع القوى الكبرى ليس فقط للتواجد وإنما لاستقطاب القوى الإقليمية يعني احتدام الصراع بالقرب من الممرات المائية الدولية بما يُهدد أمن الملاحة البحرية ذاتها، والتي تحكمها قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، ولكن في ظل ضعف بعض الدول المحيطة بتلك الممرات وعدم قدرة قواتها البحرية على منع تهريب الأسلحة لتلك الأطراف المتصارعة فإنه لا سبيل لتحقيق الأمن الإقليمي في تلك المنطقة من خلال جهودٍ سلميةٍ ومن ثم استمرار الصراع والتنافس، الذي لن تكون دول الخليج العربي بمنأى عنه سواءً بالنظر لاعتمادها بشكلٍ أساسيٍّ على تلك الممرات في تجارتها مع العالم الخارجي أو علاقاتها مع الأطراف الدولية التي تتواجد بالفعل في تلك المنطقة الحيوية من العالم.

The Impact of Maritime Navigation Threats in Bab al-Mandeb and the Red Sea on the Security of the Arabian Gulf States

Dr. Ashraf Mohamed Keshk⁽¹⁾

Mona Saad Al-Rasais⁽²⁾

Rawana Mohamed Al-Dajani⁽³⁾

Tasneem Abdullah Ibrahim⁽⁴⁾

Abstract

This study aims to analyze the impact of maritime security threats in Bab al-Mandeb and the Red Sea on the interests and security of the Arabian Gulf States, which primarily rely on maritime routes for their trade with the outside world. The main idea of the study is that these impacts are multifaceted, encompassing economic, geostrategic, and security dimensions. This region is of interest to several regional and international powers simultaneously, necessitating a comprehensive vision of this issue and its short- and long-term effects, especially since

maritime security threats are closely linked to regional instability. The study concludes with three main findings:

First: Despite some global shipping companies deciding to reroute away from Bab al-Mandeb Strait, the increase in shipping fees and piracy risks still underscores the importance of addressing maritime security threats in Bab al-Mandeb, an international waterway for all nations. Therefore, confronting threats in this area is a strategic necessity for countries, highlighting the importance of regional and international agreements on ways to tackle these threats.

Second: The economic and security impacts on the Arabian Gulf States due to maritime security threats are varied. On the security side, issues like illegal migration, maritime terrorism, and the resurgence of piracy have surfaced. Economically, there is an increase in shipping costs, impacts on food supply chains, and the tourism sector, all of which are interconnected and significant to the Gulf States.

Third: Despite the importance of regional and international efforts to address maritime security threats in the Red Sea and Bab al-Mandeb, the region is witnessing intense regional and international competition to establish military bases, leading to its militarization.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in-Chief of the journal (Derasat).

2 Assistant Researcher in the Studies and Research Department at the Derasat Center.

3 Assistant Researcher in the Studies and Research Department at the Derasat Center.

4 Intern Assistant Researcher in the Studies and Research Department at Derasat Center.

2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر

الدكتور حسنين توفيق إبراهيم⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجهود التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الملاحة البحرية للحفاظ على الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، والبحر الأحمر، وباب المندب، من خلال تأسيس ثلاثة تحالفات، أولها؛ عملية الإرادة الجادة خلال الحرب العراقية - الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين الميلادي، وثانها؛ التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي عام 2019م، وثالثها؛ تحالف حارس الازدهار عام 2023م، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسة على النحو الآتي:

أولاً؛ أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة التحالفات يعكس التزامها بأمن المنطقة بغض النظر عما يتردد بشأن الانحسار الأمريكي عنها، بل أنها كانت القوة الدولية الوحيدة التي استطاعت قيادة التحالفات التي تطلبها أمن منطقة الخليج العربي وجوارها، مما يعكس التزامها بأمن الحلفاء والشركاء.

ثانياً؛ بالرغم من أهمية تأثير تهديدات الأمن البحري على مصالح الأطراف الإقليمية والدولية

معاً، فإنه قد لوحظ اختلاف مساهمات الدول إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الحرب العراقية - الإيرانية كان هناك ترددٌ أوروبي، ولم تُشارك كل الدول في تحالف عملية الإرادة الجادة، وفي عام 2019 لم تُعلن سوى ست دولٍ مشاركتها في التحالف العسكري لأمن الملاحة البحرية في الخليج العربي، أما تحالف "حارس الازدهار" عام 2023م فقد أعلنت 26 دولةً المشاركة فيه، ويعني ذلك أن تأسيس التحالفات لا يتم بشكلٍ تلقائي، وإنما وفقاً للظروف ومصالح الدول.

ثالثاً؛ على الرغم من أهمية التحالفات لمواجهة مخاطر ما أو الحفاظ على توازن القوى، فإن مواجهة تهديدات الأمن البحري تتطلب رؤيةً شاملةً ومستدامةً بالنظر لأهمية الممرات المائية لدول العالم كافة.

مقدمة

يُعد كل من الخليج العربي والبحر الأحمر من أهم المسطحات المائية التي تخدم حركة التجارة العالمية، خاصةً وأن مضيق هرمز يربط الخليج العربي ببحر عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، فيما يربط مضيق باب المندب البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي؛ وفي شمال البحر الأحمر توجد قناة السويس التي تربطه بالبحر الأبيض المتوسط، وتُعتبر هذه الشبكة الممتدة من البحار والخلجان والمضايق محوريةً بالنسبة للتجارة العالمية، وخاصةً تجارة النفط والغاز الطبيعي، ذلك بحكم ما تُمثله منطقة الخليج العربي من

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولتحقيق هذا الهدف تم تشكيل "قوة التدخل السريع"، التي تُعزز دورها في ظل إدارة ريغان.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988م) لتُمثل أول اختبارٍ لسياسة التدخل العسكري المباشر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، حيث إنه ومع تصاعد "حرب الناقلات" بين العراق وإيران، وبخاصة بين عامي 1984م و1987م، وتضرر ناقلات نفطٍ كويتيةٍ من جراء ذلك، فقد طلبت دولة الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع العلم الأمريكي على ناقلاتها بقصد حمايتها، وهنا بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق تحالف "عملية الإرادة الجادة" (Operation Earnest Will)، بهدف تأمين الملاحة البحرية وحركة التجارة في الخليج العربي، وضمان استمرار إمدادات الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وكانت هذه أول تجربةٍ للولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل صيغةٍ لتحالفٍ عسكريٍ على صلةٍ بتأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي.

وفي أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990م، وما ترتب عليه من تداعياتٍ أصبح الحفاظ على أمن الخليج العربي عمومًا ضمن اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاتفاقيات الأمنية مع بعضٍ من دول الخليج العربي، ثم جاءت هجمات 11 سبتمبر 2001م لتدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو تشكيل "القوات البحرية المشتركة" (Combined Maritime Forces) في عام 2002م، وبحسب موقعها الرسمي فهي عبارةٌ عن تحالفٍ مرّنٍ أو شراكةٍ بحريةٍ مُتعددة الجنسيات، حيث تضم نحو 40 دولة، وتعمل تحت قيادة الأسطول الأمريكي

مكانةٍ مركزيةٍ في إمدادات الطاقة العالمية، فهي تنتج قرابة ربع الإنتاج العالمي من النفط، وتمتلك نحو ثلثي الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، ناهيك عن حجم احتياطياتها من الغاز الطبيعي. وبحسب بياناتٍ نشرتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2023م، فقد جاءت دول المجلس مجتمعةً في المرتبة الأولى عالميًا من حيث إنتاج النفط الخام، وكذلك من حيث احتياطيات النفط والغاز الطبيعي⁽²⁾. ومن هنا، فإن أي تهديداتٍ لأمن الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر تؤثر سلبيًا على تدفق حركة التجارة العالمية، ومن ثم تلحق الضرر بالاقتصاد العالمي برمته، ولذلك برزت قضية الأمن البحري في المنطقة كقضيةٍ مركزيةٍ على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ سبعينيات القرن العشرين الميلادي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية – ولا تزال – من أبرز الفاعلين الدوليين المعنيين بهذه المسألة.

وفي بداية ثمانينيات القرن العشرين الميلادي حدث تحولٌ جوهريٌّ في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصفةٍ عامة، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها إذا استدعى الأمر ذلك، وقد تجلّى ذلك في "مبدأ كارتر"، الذي تم الإعلان عنه في يناير 1980م، وجوهره التأكيد على استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية لمنع أية قوةٍ إقليميةٍ أو دوليةٍ من السيطرة على منطقة الخليج العربي، باعتبارها تُمثل أهميةً حيويةً بالنسبة

2 لمزيد من التفاصيل، انظر: «دول مجلس التعاون الخليجي الأول عالمياً بإنتاج النفط الخام واحتياطيه»، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 3 ديسمبر. <https://aawsat.com>.

حرية الملاحة البحرية"، إلا أنه يُفضل استخدام التسمية الرسمية لهذا التحالف.

وفي أعقاب بدء الحوثيين استهداف السفن التجارية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، منذ نهاية عام 2023م والأشهر المنقضية من عام 2024م، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالفٍ بحري تحت اسم "عملية حارس الازدهار"، وبدأت منذ 12 يناير 2024م بشن هجماتٍ ضد مواقع تابعة للحوثيين في مناطق سيطرتهم بشمال اليمن بهدف ردع الجماعة، وتقليص قدرتها على مواصلة الهجمات التي تُهدد حركة الملاحة والتجارة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل ثلاثة من التحالفات البحرية التي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيسها خلال فتراتٍ زمنيةٍ مختلفةٍ بغرض حماية الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وهي تحالف "عملية الإرادة الجادة"، و"التحالف الدولي للأمن البحري"، وتحالف "عملية حارس الازدهار". ويستند التحليل إلى رصد ومناقشة ملامح البيئة التي أحاطت بتشكيل كلٍ من تلك التحالفات، بمعنى الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي شكلت خلفيات ودوافع لتشكله، فضلاً عن تحليل طبيعته، وحجم عضويته، وحدود مساهمات الدول الأعضاء في قواته وأنشطته من حيث القوة البشرية والتسليح والتمويل، وآليات عمله في تنفيذ المهام المنوطة به. بالإضافة إلى ذلك، تُقيم الدراسة أداء التحالفات المشار إليها من خلال رصد وتحليل مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها المعلنة، وفي مُقدمتها تأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر.

الخامس في مملكة البحرين. وتتمثل أهدافها في مكافحة الإرهاب، والمخدرات، والقرصنة، وأنشطة التهريب، وتعزيز الأمن البحري على مساحةٍ تمتد قرابة 3.2 مليون ميلٍ مربعٍ من المياه الدولية، تشمل على البحر الأحمر والخليج العربي وخليج عدن وبحر العرب وبحر عُمان والمحيط الهندي، وتُمارس "القوات البحرية المشتركة" مهامها من خلال خمسة فرق عملٍ مُشتركة، وهي قوة المهام المُشتركة (CTF - 150)، وتتولى مهام الأمن البحري خارج الخليج العربي أي في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وبحر عُمان، وقوة المهام المُشتركة (CTF - 151) وهي مسؤولةٌ عن مُحاربة أعمال القرصنة في القرن الإفريقي والمحيط الهندي، وهناك أيضاً قوة المهام المُشتركة (CTF - 152)، وتُعنى بعمليات الأمن البحري في الخليج العربي، وقوة المهام المُشتركة (CTF - 153) التي تتولى مهام الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، وقوة المهام المُشتركة (CTF - 154) وتختص بالتدريب على أعمال الأمن البحري في مواقع مختلفة في الشرق الأوسط⁽³⁾.

وفي منتصف عام 2019م، وبعد تعرض بعض السفن التجارية للاعتداء قبالة سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة، وبحر عُمان، أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترمب آنذاك عن تشكيل "التحالف الدولي للأمن البحري" (International Maritime Security Construct)، ويُطلق عليه اختصاراً بـ (IMSC)، بالرغم من وجود مُسمياتٍ أخرى تُطلق على هذا التحالف مثل "التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية"، و"التحالف الدولي لأمن وحماية

3 لمزيد من التفاصيل، انظر: n.d. Combined Maritime Forces [https://combinedmaritimeforces.com/\(CMF\).](https://combinedmaritimeforces.com/(CMF)./)

وتنطلق الدراسة في مقاربتها للموضوع من أربع أطروحاتٍ على النحو الآتي:

ثالثاً؛ إن تهديد حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية في الخليج العربي والبحر الأحمر هو وثيق الارتباط بالمشكلات والصراعات الممتدة التي شهدتها - وتشهدها - المنطقة، حيث تتخذ بعض الأطراف المُنخرطة في هذه الصراعات، سواءً بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ من استهداف ناقلات النفط والسفن التجارية في الممرات البحرية كأحد أدوات إدارة الصراع.

رابعاً؛ إن تهديد أمن الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وما يرتبط بهما من بحار وخليجان ومضائق يأتي من مصادر عديدة، فهناك دولٌ تُمثل تهديداً بهذا الخصوص، ذلك في إطار إدارة الصراعات، وبالإضافة إلى الدول، فإن التهديد الذي يُمثله فاعلون مُسلحون من غير الدول لا يقل خطورة، وخير مثال على ذلك هو حالة الحوثيين في اليمن، حيث شكلت - وتُشكل - هجماتهم على ناقلات نفطٍ وسفنٍ تجاريةٍ تهديداً جوهرياً لحركة التجارة العالمية عبر البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وهو ما يؤثر على حركة الملاحة في الخليج العربي وبحر عُمان وبحر العرب، ذلك بحكم الترابط بين هذه المسطحات المائية.

أولاً؛ إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالفاتٍ عسكريةٍ بحريةٍ من أجل حماية وتأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر هو أحد أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت - وتقوم - بالدور الرئيس في هذه التحالفات. ومن المعروف أن أبرز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تمثلت منذ سبعينيات القرن العشرين الميلادي في ضمان استمرار تدفق النفط من منطقة الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بشكلٍ مُستدامٍ وبأسعارٍ معقولة، ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصةً في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، ويُضاف إلى ذلك الحفاظ على هيبة الردع في مواجهة أي قوىٍ مناوئةٍ للوجود الأمريكي في المنطقة، والحيلولة دون تمدد أدوار قوىٍ دوليةٍ مُنافسةٍ مثل الصين وروسيا على وجه الخصوص فيها، وقد ظل جل هذه الأهداف ثابت، فيما تغيرت أساليب ووسائل التنفيذ.

ثانياً؛ إن التحالفات العسكرية البحرية التي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيسها لحماية وتأمين الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر والخليج العربي ترتكز بالأساس على دوافع ومنطلقات سياسية وأمنية⁽⁴⁾.

4 انظر على سبيل المثال: Nadimi, Farzin. 2019. "Clarifying Freedom of Navigation in the Gulf." The Washington Institute for Near East Policy. July 24. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/clarifying-freedom-navigation-gulf>

أ. تحالف "عملية الإرادة الجادة" خلال الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988م)

ارتبط تأسيس تحالف "عملية الإرادة الجادة" بالحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988م)⁽⁵⁾، وقد تضمنت ما يُعرف بـ "حرب الناقلات" بين الدولتين، التي شكلت فصلاً مهماً في المواجهة بينهما.

أسباب وخلفيات تأسيس التحالف: حرب الناقلات

لقد تصاعدت عمليات الاستهداف المتبادل للناقلات بين العراق وإيران اعتباراً من عام 1984م، وبلغت ذروتها خلال عامي 1986م و1987م، ولم تقتصر الهجمات المتبادلة على السفن والناقلات التابعة للدولتين المتحاربتين فقط، بل طالت سفناً تابعة لدولٍ أخرى، كانت قد تبنت علانيةً سياسة الحياد تجاه الحرب، ومنها دولة الكويت⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من وجود تفاوتاتٍ في التقديرات بشأن حصيلة حرب الناقلات بين العراق وإيران،

فإنها كانت حصيلةً كبيرةً بكل المقاييس⁽⁷⁾، وعلى سبيل المثال، تم خلال هذه الحرب مهاجمة 441 سفينةً سواءً من خلال عمليات القصف الجوي أو باستخدام الألغام البحرية أو الزوارق السريعة، وأن 151 سفينةً من بينها قد غرقت أو تعرضت لتدميرٍ كبيرٍ لا يُمكن معه إصلاحها، كما أن حوالي 58% من إجمالي السفن التي تعرضت لهجماتٍ كانت ناقلات نفط، وإلى جانب الخسائر المادية من جراء إغراق السفن وحمولاتها أو تخريبها، التي قدرت بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي، فقد بلغ عدد القتلى والمفقودين من جراء هذه الهجمات قرابة 400 شخص⁽⁸⁾.

ومع استمرار وتيرة الهجمات الإيرانية ضد ناقلات النفط الكويتية، فقد طلبت دولة الكويت في أواخر عام 1986م من كلٍّ من الاتحاد السوفيتي (السابق)، والولايات المتحدة الأمريكية، حماية ناقلاتها النفطية، ومن خلال هذا المسلك حاولت الكويت تجنب مخاطر الاعتماد على قوة عظمى واحدة في مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لها. وقد جاء الرد السوفيتي سريعاً على الطلب الكويتي، حيث تم الاتفاق بين الجانبين على قيام الكويت باستئجار ثلاث ناقلاتٍ سوفيتيةٍ للمشاركة في نقل النفط الكويتي، مما يجعلها تتمتع بالحماية السوفيتية، وبالتالي تم استبعاد مسألة رفع العلم السوفيتي على الناقلات الكويتية، وبالمقابل

5 لمزيد من التفاصيل، انظر: Murray, Williamson and Kevin M. Woods. 2014. The Iran–Iraq War: A Military and Strategic History. Cambridge: Cambridge University Press; Hooton, E.R., Tom Cooper, Farzin Nadimi and Bob Mackenzie. 2022. The Iran-Iraq War: The Greatest Land War of the Late Twentieth Century. Warwick: Helion and Company

6 لمزيد من التفاصيل، انظر: El-Shazly, Nadia El-Sayed. 1998. The Gulf Tanker War: Iran and Iraq's Maritime Swordplay. Basingstoke: Palgrave Macmillan; Navias, Martin S. and E. R. Hooton. 1996. Tanker Wars: The Assault on Merchant Shipping during the Iran - Iraq Conflict, 1980 - 1988. New York: I. B. Tauris

7 لمزيد من التفاصيل، انظر: Keshk, Ashraf Mohammed. 2022. Maritime Security of the Arab Gulf States : Analysis of Current Threats, Confrontation Mechanisms, and Future Challenges. Gateway : Springer

8 لمزيد من التفاصيل، انظر: Zatarain, Lee Allen. 2010. America's First Clash with Iran: The Tanker War, 1987- 88. Philadelphia: Casemate

الذي تعتمد عليه اقتصادات هذه الدول. ومن هنا، راحت تُذكر بتداعيات الحظر النفطي الذي حدث خلال حرب أكتوبر 1973م على الاقتصاد الأمريكي، كما أكدت على ضرورة تحجيم التمدد الإيراني في المنطقة، خاصةً بعد أن تمكنت إيران من احتلال جزيرة الفاو في فبراير 1986م، وقامت بنصب صواريخ (Silk Worm) الصينية المضادة للسفن فيها، مما فاقم من مخاطر التهديدات الإيرانية للملاحة في الخليج العربي، كما شكل احتلال جزيرة الفاو مؤشراً على أن كفة الحرب قد بدأت تميل لصالح إيران، وأيّ من الأمرين لم يكن مقبولاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁰⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، ركزت الإدارة الأمريكية على هدف مُحاصرة محاولات تمدد الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي على حساب الدور الأمريكي، مما يعني أن "عملية الإرادة الجادة" جاءت في إطار التنافس بين واشنطن وموسكو خلال فترة الحرب الباردة، لا سيما وأن إدارة ريجان تبنت سياسةً تصعيديةً تجاه الاتحاد السوفيتي، كما ارتبط إطلاق "عملية الإرادة الجادة" بحرص الإدارة الأمريكية على ترميم مصداقيتها وتحسين علاقتها مع الدول الخليجية الصديقة، ذلك بعد تكشف أبعاد فضيحة "إيران - جيت" أو "إيران - كونترا"، كما جاء استهداف الفرقاطة الأمريكية ستارك (USS Stark) أثناء إبحارها في مياه الخليج العربي من قبل طائرة عسكرية عراقية في 18 مايو 1987م

تأخر الرد الأمريكي على الطلب الكويتي لبعض الوقت بسبب الخلافات والتجاذبات ذات الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية حول هذه المسألة سواءً داخل إدارة الرئيس ريجان من ناحية، أو بين الإدارة والكونجرس من ناحية أخرى، وقد انتهى الأمر بإبلاغ الكويت في مارس 1987م بأن الأسطول الأمريكي سوف يتولى حماية 11 ناقلةً كويتيةً تحت العلم الأمريكي كالسفن الأمريكية تمامًا، مما يتطلب استيفاء بعض الشروط القانونية، ومنها أن تكون السفن مملوكةً لمواطنين أمريكيين أو جهات أمريكية، فضلاً عن تغيير أسمائها. وفي هذا الإطار، أسست دولة الكويت شركةً في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم (Chesapeake Shipping Inc.)، لتكون بمثابة واجهةً بشأن ملكية الناقلات التي ستشملها الحماية الأمريكية، وبناءً عليه، قامت الإدارة الأمريكية بإطلاق "عملية الإرادة الجادة" في يوليو 1987م⁽⁹⁾.

وقد طرحت إدارة ريجان عدة مُبرراتٍ لتسويق إطلاق "عملية الإرادة الجادة"، منها التأكيد على الأهمية الاقتصادية الحيوية التي تُمثلها منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، حيث إنها مصدرٌ رئيس للنفط

9 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Marvin, Andrew R. 2020. "Operation Earnest Will—The U.S. Foreign Policy behind U.S. Naval War College Review 81 - 103; Crist, David B. 2009. Gulf of Conflict: A History of U.S.-Iranian Confrontation at Sea. June 01. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/gulf-conflict-history-us-iranian-confrontation-sea>

10 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Gibson, Bryan R. n.d. Covert Relationship : American Foreign Policy, Intelligence, and Oxford : Praeger .1988-the Iran-Iraq War, 1980

ليُعجل من إطلاق "عملية الإرادة الجادة"، حيث أدركت واشنطن حجم المخاطر التي تُهدد الملاحة البحرية في الخليج العربي، خاصةً وأن العملية أسفرت عن مقتل 37 بحارًا أمريكيًا؛ وعمومًا فقد قدم العراق اعتذارًا لواشنطن بسبب هذه العملية مُعتبرًا أنها تمت عن طريق الخطأ، كما قدم 28 مليون دولار أمريكي كتعويضاتٍ لأسر الضحايا⁽¹¹⁾.

طبيعة التحالف وحدود المشاركات الإقليمية والدولية

لقد دشنت الولايات المتحدة الأمريكية تحالف "عملية الإرادة الجادة" كتحالفٍ مفتوحٍ لكل من يرغب المشاركة فيه، ولذلك فقد كان أقرب ما يكون إلى شراكةٍ مرنةٍ قامت على أساس التنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدٍ من الأطراف الإقليمية والدولية، وبحسب دراسةٍ حديثةٍ تُمثل مرجعًا معتمدًا في هذا الموضوع، فقد أشارت «التقديرات إلى أنه حتى 20 سبتمبر 1987م كان حجم القوات البحرية الدولية المتواجدة في منطقة الخليج العربي أو في الطريق إليها كما يأتي: الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قوة الشرق الأوسط وتتكون من سفينة قيادة، وطرادين، ومدمرة، وخمس فرقاطات، وسفينة نقل مساعدة، وسفينة إنزال، هذا بالإضافة

إلى عناصر مهمة مؤقتة تتكون من طرادات، ومدمرة، وفرقاطتين، وسفينة ذخيرة، وسفينة إمداد، تتكون مجموعة ميسوري القتالية من سفينة حربية وطرادين ومدمرة وفرقاطة وسفينة دعم وخمس كاسحات ألغام وسفينتين لسحب الألغام. وكان لفرنسا حاملة طائرات، ومدمرتان، وثلاث فرقاطات، وثلاث كاسحات ألغام، وسفينة مُساعدة، وناقلة نفط، وسفينة دعم، وسفينة ألغام. وكان لبريطانيا مدمرة، وثلاث فرقاطات، وأربع كاسحات ألغام، وسفينة إصلاح، وسفينة إسناد. وكان لإيطاليا وبلجيكا وهولندا ثلاث فرقاطات، وست كاسحات ألغام، وسفينتي إمداد، وسفينة أخرى مرتبطة بورشة إصلاح السفن»⁽¹²⁾.

وفي ضوء ما سبق، فقد أصبحت مياه الخليج العربي مسارًا لأكبر القوافل البحرية منذ الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)، كما شكلت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في «عملية الإرادة الجادة» أكبر تجمعٍ لقواتٍ بحريةٍ أمريكيةٍ يتم استخدامها منذ حرب فيتنام (1955 – 1975م)، ناهيك عن كونها قد حشدت نحو 20 ألف جندي لهذه المهمة⁽¹³⁾.

ويُشير سجل المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى أنه وفي 24 يوليو 1987م، اصطدمت ناقلة النفط «بريدجتون» (Bridgeton)،

12 نقلًا (بتصرف) عن: Keshk, Ashraf Mohammed. 2022. Maritime Security of the Arab Gulf States : Analysis of Current Threats, Confrontation Mechanisms, and Future Challenges. Gateway : Springer

13 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Heller, Christian H. 2018. "Operation EARNEST WILL." Marine Corps Gazette 64 – 66; Marvin, Andrew R., Op. Cit

11 لمزيد من التفاصيل، انظر: Mobley, Richard A. 2022. "Deterrence Without Escalation: Fresh Insights into U.S. Decisionmaking During Operation Earnest Will." Journal Defence Quarterly 71 – 81; Heller, Christian. 2018. "The Limits of Opposition: A Case Study of U.S. Reflagging Operations During the Iran-Iraq War." American Diplomacy

ونوعية الأسلحة، لم تتعرض القطع البحرية الأمريكية لأي أضرار باستثناء ما تم الإعلان عنه من قبل واشنطن بخصوص فقدان الاتصال بطائرة عمودية على متنها طيار وملاح، فيما أعلنت إيران إسقاط هذه الطائرة⁽¹⁴⁾.

وفي 18 يوليو 1988م أعلنت إيران قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الصادر في 20 يوليو 1987م بشأن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وبذلك أُسدل الستار على حرب الثماني سنوات بين البلدين، وبعد ذلك بنحو شهرين أُسدل الستار على «عملية الإرادة الجادة»⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي 2019م

نشأة التحالف: الخلفيات والأسباب

في 12 مايو 2019م، تعرضت أربع سفن شحن تجارية مدنية لعمليات تخريبية بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة قبالة سواحل إمارة الفجيرة، وتشمل قائمة السفن المستهدفة: سفينتان سعوديتان، وثالثة إماراتية، ورابعة نرويجية، وبعد ذلك بنحو شهر، أي في 13 يونيو 2019م، تم استهداف ناقلتي نفط في بحر

وهي أول سفينة كويتية تحمل العلم الأمريكي بعد تغيير اسمها، ترافقها البحرية الأمريكية في مياه الخليج العربي، بلغم إيراني، ولحقت بها بعض الأضرار؛ وعلى خلفية ذلك، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من القوات في المنطقة، كما حرصت القوات الأمريكية العاملة في الخليج العربي على مواجهة عمليات زرع الألغام البحرية في الخليج العربي.

وتمثلت الشرارة التي أطلقت حرب اليوم الواحد بين واشنطن وطهران في الأضرار الجسيمة التي لحقت بالفرقاطة الأمريكية «صمويل روبرتس» (USS Samuel Roberts)، إثر اصطدامها بلغم إيراني في 14 إبريل 1988م، ولم يقف الأمر عند حد الأضرار المادية، بل أصيب عشرة بحارة بجروح، وفي 18 إبريل 1988م، جاء الرد الأمريكي قوياً، حيث تم استخدام قوات بحرية وجوية في شن هجوم على منصات ووحدات بحرية إيرانية، وقد أسفرت المواجهة عن تدمير منصتين بحريتين إيرانيتين كانت تنطلق منهما الزوارق التي تقوم بزرع الألغام في مياه الخليج العربي، فضلاً عن إغراق الفرقاطة «ساهاند» (Sahand)، وتدمير الفرقاطة «جوشان» (Johsan)، وإلحاق أضرار جسيمة غير قابلة للإصلاح بالفرقاطة «سابالان» (Sabalan)، كما تم إغراق عدة قوارب سريعة كان يستخدمها الحرس الثوري الإيراني في مهاجمة السفن والمُنشآت النفطية، وبناءً عليه، تُشير بعض المصادر إلى أن ما تم تدميره خلال حرب اليوم الواحد يُمثل حوالي نصف القوات البحرية الإيرانية، ونظراً للتفوق الأمريكي من حيث حجم

14 . لمزيد من التفاصيل، انظر: مسعود الزاهد، 2024. "تاريخ أهم المواجهات العسكرية بين إيران وأميركا"، العربية. نت، 31 يناير. تاريخ الوصول 5 مارس، 2024. <https://www.alarabiya.net/31/01/iran/2024>.

2020. "كيف انتهت معركة "اليوم الواحد" بين الولايات المتحدة وإيران؟" بي بي سي نيوز، 7 يناير. تاريخ الوصول 25 فبراير، 2024. <https://www.bbc.com>.

15 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Mobley, Richard A., Op. Cit.

عُمان، الأولى ترفع علم جزر مارشال، فيما ترفع الثانية علم بنما⁽¹⁶⁾.

وعلى خلفية تلك الاعتداءات أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في 9 يوليو 2019م على لسان رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال جوزيف دانفورد، مبادرة من أجل تشكيل تحالف عسكري دولي لحماية وتأمين حرية الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في المياه الدولية بدءاً من الخليج العربي مروراً بمضيق هرمز وبحر عُمان، وصولاً إلى خليج عدن، وبعد ذلك عبر مضيق باب المندب إلى جنوب البحر الأحمر، يُعرف باسم «التحالف الدولي للأمن البحري» (International Maritime Security Construct)، ويُطلق عليه اختصاراً بـ (IMSC)، ومن أجل تأسيس هذا التحالف وتوسيع دائرة عضويته، أجرى مسؤولون أمريكيون اتصالاتٍ ومشاوراتٍ مع مسؤولين من 62 دولةٍ لمناقشة إمكانية انضمامها إلى التحالف.

طبيعة التحالف وحدود مشاركات الدول الأعضاء

في 7 نوفمبر 2019م، تم الإعلان رسمياً عن بدء التحالف مهمته في تأمين وحماية الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية، بعضوية ستة دولٍ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بريطانيا، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وأستراليا، وألبانيا، وقد تم إنشاء فرقة عمل التحالف (Coalition Task Force)، التي هي بمثابة ذراعه التشغيلي لتنفيذ المهام المتعلقة بمراقبة الممرات البحرية

وحماية ناقلات النفط والسفن التجارية، وقد أطلق على هذه المهمة البحرية اسم "سانتينال" (SENTINEL)⁽¹⁷⁾.

وإذا كان التحالف قد بدأ مهمته في نوفمبر 2019م بعضوية ستة دولٍ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حجم العضوية وصل حتى مارس 2024م إلى 12 عضواً، ذلك بعد انضمام خمسة دولٍ هي ليتوانيا (مارس 2020م)، وإستونيا (أكتوبر 2020م)، ورومانيا (مارس 2022م)، ولاتفيا (ديسمبر 2022م)، والأردن (سبتمبر 2023م). وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الرئيس في هذا التحالف مُتعدد الجنسيات بحكم أنها هي من بادرت بتأسيسه، كما تُسهم بالقدر الأكبر في تنفيذ عملياته وأنشطته، ويقع مقر التحالف في مملكة البحرين، التي يوجد بها مقر الأسطول الأمريكي الخامس منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين الميلادي⁽¹⁸⁾.

وفي معرض توضيح أهداف التحالف وتوجهاته، فقد قال قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط، جيم مالوي، أثناء الإعلان عن بدء التحالف في تنفيذ مهمته في 7 نوفمبر 2019م: "إن الهدف هو العمل معاً للخروج برِّ بحري دولي مشتركٍ على الهجمات ضد السفن.. وبالتالي فإن الهدف دفاعي بحت، حيث تقوم التركيبة العملياتية على مبدأ التعامل مع

17 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2019. «تحالف أمن الملاحة البحرية.. التفاصيل الكاملة» سكاي نيوز عربية. 18 سبتمبر. <https://www.skynewsarabia.com>

18 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2022. «لواجهة التهديدات الإيرانية.. السعودية تنضم لتحالف أمني بحري بقيادة أميركا» الحرة. 29 سبتمبر. <https://www.alhurra.com/saudi-14/04/2021>

16 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2012. "حرب الناقلات.. هجمات شهدتها السفن في الخليج منذ 2019". الحرة. 14 أبريل. <https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021-14/04/2021>. Keshk, Ashraf Mohammed, Op. Cit

التحالف الدولي بعد أن كان ذلك مُقتصرًا على الأسطول الشرقي⁽²¹⁾.

ثالثًا: تحالف "عملية حارس الازدهار" ديسمبر 2023م

على خلفية الحرب في غزة بدأ الحوثيون منذ 19 نوفمبر 2023م، بشن هجماتٍ ضد سفنٍ تجاريةٍ وناقلاتٍ نفطٍ في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، من خلال استخدام عدة أنواعٍ من الأسلحة في تنفيذ هجماتهم، منها طائراتٌ مسيرة (من دون طيار)، وصواريخ كروز مضادة للسفن، وصواريخ باليستية، وقواربٍ مُسيرة - مُفخخة، وزوارقٍ سريعة⁽²²⁾.

نشأة التحالف: الخلفيات والأسباب

نظرًا للأهمية التي يُمثلها البحر الأحمر، فقد كان لاستمرار هجمات الحوثيين على ناقلات نفطٍ وسفنٍ تجاريةٍ بوتيرةٍ مُتصاعدةٍ تأثيراته الكبيرة على حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية فيه، وعلى خلفية ذلك، فقد أثرت هجمات الحوثيين على حركة التجارة العالمية في البحر الأحمر، حيث

التحديات وليس التهديد.. وليس هناك من مخططٍ هجوميٍّ لجهود التحالف، باستثناء الالتزام بالدفاع عن بعضنا البعض في حال تعرضنا لهجمات⁽¹⁹⁾.

وطبقًا للخطة الأمريكية، تقوم آلية عمل التحالف على توزيع المهام والمسؤوليات بحيث "تتولى الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عمليات المراقبة البحرية واسعة النطاق، والاستطلاع، مع توفير سفنٍ حربيةٍ لمهام القيادة والسيطرة. وفي المقابل، تُقدم دول التحالف الأخرى سفنًا لتسيير دوريات بالقرب من سفن القيادة الأمريكية، ويشمل الجزء الثالث من المهمة أفرادًا من التحالف لمرافقة سفن بلادهم التجارية، وناقلات النفط التي تحمل أعلامها"⁽²⁰⁾.

وحسب بعض المصادر، فإن هناك قدرٌ من المرونة بخصوص حجم وطبيعة مشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ المهام المرتبطة بعملية "سانتينال"، فعدد السفن المشاركة يختلف من فترة إلى أخرى، ومن دولةٍ إلى أخرى. وفي هذا الإطار، تقوم القوات البحرية للأسطول الأمريكي الخامس بالدور الرئيس في تنفيذ مهام عملية "سانتينال"، فيما تُشارك الدول الأخرى بأعدادٍ محدودةٍ من السفن والطائرات والأفراد، وعلى سبيل المثال، فإنه وفي سبتمبر 2022م، بدأ الأسطول الغربي السعودي المُتمركز في البحر الأحمر يُشارك في عمليات

21 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2022. "لواجهة التهديدات الإيرانية.. السعودية تنضم لتحالف أمني بحري بقيادة أميركا". الحرة. 29 سبتمبر. <https://www.alhurra.com/saudi-29/09/arabia/2022>

Connell, Michael. 2020. "Operation Sentinel Protects Gulf Shipping." United States Institute of Peace. September 2. Accessed March 6, 2024. <https://iranprimer.usip.org/blog/2020/sep/01/operation-sentinel-protects-gulf-shipping>

22 . لمزيد من التفاصيل، انظر: 2024. "Timeline: Houthi Attacks and U.S. Responses." United States Institute of Peace. March 14. <https://iranprimer.usip.org>

19 لمزيد من التفاصيل، انظر: عبيد السبيعي. 2019. "التحالف الدولي يباشر حماية الملاحة البحرية في الخليج العربي." جريدة الشرق الأوسط اللندنية <https://aawsat.com/home/article/1981686>

20 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2019. "تحالف عسكري تقوده الولايات المتحدة يبدأ مهمة حماية الملاحة في الخليج." فرانس 24. 7 نوفمبر -20191107. <https://www.france24.com/ar/20191107>

(153 - CTF)، التي تُعد واحدةً من خمس فرق عملٍ دوليةٍ تابعةٍ لـ "القوات البحرية المشتركة"، وقد تم تأسيس هذه الفرقة في 17 إبريل 2022م لتعزيز الأمن البحري وجهود بناء القدرات في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالترويج لهذا التحالف انطلاقاً من التأكيد على أن أمن الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن هو قضية عالمية تهم جميع دول العالم، ولذا يجب أن يكون الرد جماعياً، حيث أن هجمات الحوثيين تُلحق الضرر بمقومات الرفاهية والازدهار على الصعيد العالمي⁽²⁴⁾.

وقد أشار المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية، باتريك رايدر، إلى أن هذا التحالف هو "تحالف الراغبين"، حيث يضم الدول التي ترغب الإسهام في أنشطته وعملياته، وأن مشاركات الدول الأعضاء فيه تأخذ عدة أشكال، منها تزويد التحالف بالعناصر البشرية المدربة، وتسيير دوريات مشتركة في البحر الأحمر، وإرسال سفنٍ وطائراتٍ من أجل تنفيذ مهام التحالف، كما نوه إلى أن حدود مشاركة كل دولةٍ عضوٍ سوف تكون حسب استطاعتها وظروفها، ويؤكد ذلك على أنه تحالفٌ مرن، وأقرب ما يكون إلى نوعٍ من الشراكة البحرية مُتعددة الجنسيات⁽²⁵⁾.

اضطرت شركات شحنٍ عالميةٍ عديدةٍ إلى تعليق مرور سفنها عبره، وتغيير مسارات هذه السفن لتمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى إطالة المدد الزمنية للرحلات بفترة تتراوح ما بين 10 و14 يوماً. وقد ترتب على ذلك تأخر وصول السلع، وربما تعرض بعضها للتلف، وتهديد سلاسل الإمداد العالمية، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الوقود والشحن والتأمين على الحاويات، وكل ذلك أدى - ويؤدي - في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. وفي هذا الإطار، يُمكن على سبيل المثال فهم التأثيرات التي لحقت بمصر من جراء الهجمات الحوثية، حيث انخفضت عائدات قناة السويس بنسبةٍ تتراوح ما بين 40% و50%، كما انخفض نشاط ميناء إيلات الإسرائيلي بنسبةٍ تصل إلى 85%⁽²³⁾. ومن أجل مواجهة التهديدات الحوثية، وحماية الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالفٍ مُتعدد الجنسيات للقيام بهذه المهمة.

طبيعة التحالف: المرونة ومحدودية العضوية

في 18 ديسمبر 2023م، أعلن وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، أثناء جولةٍ له في الشرق الأوسط عن تشكيل تحالفٍ تحت اسم "عملية حارس الازدهار"، وهو يعمل تحت مظلة "القوات البحرية المشتركة" (CMF)، وقيادة قوة المهام المشتركة

24 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2023. "Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Ensuring Freedom of Navigation in the Red Sea." USA Department of Defense. /December 18. <https://www.defense.gov>

25 . لمزيد من التفاصيل، انظر: 2023. "20 دولة إلى الآن.. ماهي الدول المشاركة في تحالف "حارس الازدهار" للتصدي لهجمات الحوثيين بالبحر الأحمر؟" مونيت كارلو الدولية. 22 ديسمبر. <https://www.mc-doualiya.com>

23 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2024. "من 10 مليار دولار.. السيسي: تراجع إيرادات قناة السويس إلى النصف". الحرة. 19 فبراير. 10-/19/02/<https://www.alhurra.com/egypt/2024>

Freebairn, Tom. 2024. "Operation Prosperity Guardian Faces Early Hurdles." Defense and Security Monitor. January 02. Accessed March 13, 2024. <https://dsm.forecastinternational.com>

أشارت إلى أنها تعمل بالفعل في المنطقة، وأن سفنها سوف تظل تحت القيادة الفرنسية، ولن تخضع لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشارت وزارة الدفاع الإيطالية إلى إرسال الفرقاطة البحرية "فيرجينيو فاسان" إلى البحر الأحمر مؤكدةً على أن هذا يأتي في إطار عملياتها الحالية في المنطقة، وليس جزءاً من عملية "حارس الازدهار"، وأكدت إسبانيا أنها لن تُشارك إلا في عمليات يقودها حلف شمال الأطلسي "الناتو" أو يُنسبها الاتحاد الأوروبي، وقد أطلق الاتحاد الأوروبي في 19 فبراير 2024م عمليةً تحت اسم «أسبيدس»، وتعني «درع» باليونانية، ذلك للمساعدة في حماية الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن من هجمات الحوثيين. ويؤكد ذلك على معنى تأكيد الحضور الأوروبي في المنطقة، ولكن بشكلٍ مُستقلٍ عن تحالف «عملية حارس الازدهار»، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁷⁾.

تقييم أداء التحالف

يقوم التحالف بتنفيذ أنشطته وعملياته العسكرية الرامية إلى ردع الحوثيين عن الاستمرار في مهاجمة ناقلات النفط والسفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن على مستويين، أولهما: التصدي لهجمات الحوثيين من خلال اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة التي يُطلقها الحوثيون وإسقاطها، وضرب القوارب المسيّرة المُفخخة قبل الوصول إلى أهدافها، وثانيهما: توجيه ضربات استباقية هجومية لمواقع تابعة للحوثيين في مناطق سيطرتهم، وتضم هذه المواقع مخازن

ونظراً لأن تحالف "عملية حارس الازدهار" قد تم تأسيسه تحت مظلة "القوات البحرية المشتركة" (CMF)، وقيادة قوة المهام المشتركة (CTF-153) التابعة لها، التي تضم في عضويتها 40 دولة، وتشمل مسؤوليتها الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن على نحو ما سبق ذكره، فقد تساءل كثيرون عن جدوى تأسيس هذا التحالف في ظل وجود قوة عملٍ دوليةٍ مُشتركةٍ منوطاً بها مسألة الأمن البحري في البحر الأحمر. وفي معرض تبرير ذلك، تمت الإشارة إلى أن قوة المهام المشتركة (CTF-153) معنيةٌ بمُحاربة أعمال التهريب والقرصنة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، فيما يُعنى تحالف "عملية حارس الازدهار" بمواجهة تهديدات الحوثيين للسفن التجارية وناقلات النفط، ويتطلب ذلك استخدام أسلحةٍ ثقيلةٍ لصد الهجمات الحوثية، واستهداف مواقع للحوثيين داخل اليمن⁽²⁶⁾.

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن الإشارة إلى ملاحظتين على النحو الآتي:

أولاً؛ على الرغم من اتفاق دول العالم كافة بشأن ضرورة مواجهة تهديدات الأمن البحري، فإن مساهمة كل دولةٍ في التصدي لتلك التهديدات ترتبط بمصالحها ورؤيتها لقضية الأمن البحري وتداعياته.

ثانياً؛ تباينت المواقف الأوروبية تجاه المشاركة في تحالف حارس الازدهار، ففرنسا على سبيل المثال

26 . لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أشرف محمد كشك. 2024. «عزوف دولي وإقليمي عن المشاركة في تحالف البحر الأحمر دون غطاء أممي». آراء حول الخليج 66-69: 2024. «أمن البحر الأحمر ما قدرة الولايات المتحدة والغرب في تأمين الملاحة؟» المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. 17 يناير <https://www.europarabct.com>.

27 . لمزيد من التفاصيل، انظر: 2024. «أسبيدس».. الاتحاد الأوروبي يعلن إطلاق مهمة لحماية سفن الشحن بالبحر الأحمر». الحرة. 19 فبراير. <https://www.alhurra.com>.

العمود الفقري لهذه التحالفات التي اتسمت في معظمها بالمرونة سواءً من حيث العضوية أو التزامات الدول الأعضاء.

ثانيًا؛ إذا كان تحالف "عملية الإرادة الجادة" قد اتسم بمشاركاتٍ واسعةٍ ومؤثرةٍ من قبل أطرافٍ إقليميةٍ ودوليةٍ في أنشطته، فإن الأمر لم يكن كذلك في التحالفين اللاحقين، التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي عام 2019م، وتحالف حارس الازدهار عام 2023م، بالنظر لاختلاف ظروف تأسيس كل تحالفٍ وطبيعة المساهمات الإقليمية والدولية فيه.

ثالثًا؛ إن تهديد الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وما يرتبط بهما من بحار وخلجان ومحيطات وثيق الارتباط بالمُشكلات والصراعات الممتدة التي تُعاني منها منطقة الشرق الأوسط، وحالات التنافس بين قوى إقليمية ودولية بغرض التمدد وتوسيع النفوذ في المنطقة، وقد أفرزت هذه المُشكلات والصراعات العديد من الفاعلين المسلحين من غير الدول الذين أصبح بعضهم يُمثل مصدرًا لتهديد الأمن البحري. ومن هنا، فإنه وبدون تسوية هذه المُشكلات والصراعات فإن تهديدات الأمن البحري سوف تستمر، وربما تشهد مراحل من الصعود والهبوط على غرار ما حدث في فتراتٍ زمنيةٍ سابقة.

رابعًا؛ إن عسكرة التنافس الدولي قرب الممرات المائية الدولية له مخاطره وتداعياته، خاصةً في ظل استمرار المُشكلات والصراعات الممتدة التي تُعاني منها المنطقة، ناهيك عن حالات التنافس والتوترات، القائمة والمحتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍ من الصين، وروسيا، وكذلك التوترات بين إيران وكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل.

للسواريخ والطائرات المُسيرة، ورادارات ومحطات تحكم أرضية، ومراكز قيادة وسيطرة، وعلى خلفية ذلك، فقد أصبحت الهجمات الحوثية والعمليات المضادة لها - التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بدعمٍ من بريطانيا في بعض الأحيان أو بشكلٍ منفردٍ في معظم الأحيان - شبه روتينية، وحتى منتصف مارس 2024م، «أدت الهجمات الحوثية إلى إصابة 15 سفينةً على الأقل، وقرصنة «غالاكسي ليدر» واحتجاز طاقمها، وتسببت إحدى الهجمات في غرق السفينة البريطانية «روبيمار»، بينما تسببت أخرى في مقتل 3 بحارة وإصابة 4 آخرين في هجوم استهدف في خليج عدن سفينة ليبيرية ترفع علم باربيدوس في 6 مارس 2024م»⁽²⁸⁾.

ويُكمن تحدي مواجهة تهديدات الأمن البحري في ارتباط تهديدات ذلك بالأزمات الإقليمية عمومًا، ولا يرتبط الأمر بحرب غزة حيث سبق للحوثيين الانخراط في هذا المسلك قبل حرب غزة.

خاتمة

استنادًا إلى التحليل السابق، يُمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولًا؛ إن انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس تحالفاتٍ عسكريةٍ بحريةٍ لتأمين وحماية الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر منذ ثمانينيات القرن العشرين الميلادي، هو أمرٌ وثيق الارتباط بتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، ولذلك فقد شكلت

28 انظر: على ربيع. 2024. "ضربات غربية وتهديد حوثي بتوسيع الهجمات إلى المحيط الهندي." جريدة الشرق الأوسط. 15 مارس.

<https://aawsat.com>

The Role of the United States in Maintaining Maritime Navigation in the Arabian Gulf and the Red Sea

Dr. Hassanein Tawfik Ibrahim⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the efforts led by the United States to maintain maritime navigation and ensure maritime security in the Arabian Gulf, the Red Sea, and Bab al-Mandeb through the establishment of three coalitions. The first coalition is Operation Earnest Will during the Iran-Iraq War in the 1980s. The second is the Maritime Security Construct in the Arabian Gulf in 2019. The third is the Coalition of Prosperity Guardian in 2023. The study concluded with three main findings:

First, the United States' commitment to leading these coalitions reflects its dedication to the region's security, regardless of speculations about its withdrawal. The U.S. was the only international power capable of leading the coalitions necessary for the security of the Arabian Gulf region and its surroundings, demonstrating its

commitment to the security of its allies and partners.

Second, despite the significant impact of maritime security threats on the interests of both regional and international parties, it has been observed that the contributions of countries alongside the United States varied. During the Iran-Iraq War, there was European hesitation, and not all countries participated in Operation Earnest Will. In 2019, only six countries announced their participation in the Maritime Security Construct in the Arabian Gulf. However, in the Coalition of Prosperity Guardian in 2023, 26 countries declared their participation. This indicates that the establishment of coalitions is not automatic but rather depends on circumstances and the interests of the countries involved.

Third, although coalitions are essential for facing certain risks or maintaining the balance of power, addressing maritime security threats requires comprehensive and sustainable visions given the importance of waterways for all nations.

1 Professor of Political Science at Zayed University, United Arab Emirates

3- الدور الأوروبي تجاه أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي وفرص التعاون مع الأطراف الإقليمية

الأستاذة الدكتورة سالي خليفة
إسحق⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل استراتيجية الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الأمن البحري في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وباب المندب، فضلاً عن استكشاف فرص التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الإقليمية، وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أنه وبالرغم من توافق الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة الحفاظ على الأمن البحري في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم فإن ذلك لم يحل دون انتهاج الاتحاد سياساتٍ مستقلة نسبياً عن الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تلك القضية وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

أولاً؛ تعكس الوثائق الاستراتيجية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي موقع الأمن البحري عمومًا من تلك خطط الأمن القومي للاتحاد وخاصة وثيقتان، أولها، مفهوم الوجود البحري المُنسق في شمال غرب المحيط الهندي التي أقرها الاتحاد

الأوروبي عام 2022م. والثانية مراجعة الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الأمن البحري وخطة العمل الخاصة بها في 2023م واللذان تضمنتا العديد من المجالات منها الأنشطة في البحر التعاون مع الشركاء والريادة في التوعية بمجال الأمن البحري ثانيًا؛ لوحظ أنه على الرغم من الدعم الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية في جهودها للحفاظ على الأمن البحري في بعض التحالفات فإن ذلك لم يحل دون إبقاء السياسة الأوروبية في ذلك المجال متميزة ومنها البعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة البحرية في مضيق هرمز عام 2020م، والبعثة الأوروبية لأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب في فبراير 2024م، وهي سياسة تتلاءم والخطوط العريضة لسياسة الاتحاد الأوروبي وتخدم المصالح الأوروبية.

ثالثًا؛ مع أهمية الجهود الأوروبية في مجال الحفاظ على الأمن البحري في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، فإنه يُمكن استثمارها لتعزيز التعاون مع الأطراف الإقليمية بشكلٍ جماعيٍّ من ذلك دعم الاتحاد الأوروبي لمبادرة تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن عام 2020م، كما يوجد إطارٌ آخرٌ للتعاون وهو استراتيجية الشراكة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج العربي عام 2022م.

1 أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورئيس فرع جامعة لندن بمؤسسة الجامعات الأوروبية في مصر

مقدمة

شرياناً رئيساً للإنترنت العالمي وعنق الزجاجة للإنترنت والاتصالات، حيث يمر به حوالي 17% من الكابلات البحرية في العالم التي تربط حوض البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي، و90% من الاتصالات بين أوروبا وآسيا، تمر عبر تلك الكابلات في مضيق باب المندب الذي يبلغ عرضه 14 ميلاً⁽⁴⁾. وقد أضى مضيق باب المندب محط اهتمام عالمي، أولاً مع تصاعد أعمال القرصنة منذ قرابة العقدين، ثم مع تزايد عدد من التوترات والصراعات الإقليمية، منها التهديدات الإرهابية والحروب الأهلية المنتشرة في الصومال والسودان وإثيوبيا. إلا أن التصعيد المتواصل منذ عدة أعوام في الصراع اليمني، وخاصةً مع تجدد هجمات الحوثيين منذ أكتوبر 2023م، التي استهدفت السفن التجارية العابرة للمضيق وأصابت ثلاث كابلات بحرية في فبراير 2024م، جذب أنظار العالم من جديد لأهمية المضيق. ومن ثم، شهدت المنطقة عددًا كبيراً من العمليات العسكرية، منها ثلاث عمليات عسكرية على مدار ثلاثة أشهر فقط من ديسمبر 2023م إلى فبراير 2024م، وباتت مسرحاً للتنافس على نقاط الارتكاز الاستراتيجية والاستحواذ على القواعد العسكرية، اكتسبت كل هذه قدرًا من الشرعية تحت مظلة حماية حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، حيث أصبح ازدهار الاقتصادات والمجتمعات المفتوحة يُعتبر الاستخدام غير المقيد للممرات البحرية الدولية أمراً مسلماً به.

لطالما تمتع البحر الأحمر بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، ذلك باعتباره ممرًا مركزيًا للتجارة العالمية، وأقصر طريقٍ يربط بين الشرق والغرب منذ افتتاح قناة السويس البحرية في مصر عام 1869م، ونتيجةً لأهمية البحر الأحمر كطريق رابط بين مناطق وأقاليم عدة، اعتاد المؤرخون تصويره على أنه بحرٌ في الطريق إلى مكانٍ آخر "A sea on the way to somewhere else"⁽²⁾. وحتى سنواتٍ قليلة مضت، سيطرت هذه النظرة على الخطاب الجيوسياسي عن البحر الأحمر، فهو مجرد «بحر» يقطع عدة «مناطق وأقاليم»، أهمها القرن الإفريقي والخليج العربي والشرق الأوسط، إلا أنه نتيجةً لتغيرات جيوسياسية عديدة، تحول البحر الأحمر، خاصةً خلال العقد الأخير، إلى عقدة اقتصادية وأمنية مهمة، وظهر على استحياء الحديث عن «منطقة» / «إقليم» البحر الأحمر⁽³⁾. ويُعد البحر الأحمر بمثابة قناة لما يقرب من 15% من التجارة العالمية المنقولة بحرًا، بما في ذلك 8% من تجارة الحبوب العالمية، 12% من تجارة النفط المنقولة بحرًا، 8% من تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم. بالإضافة إلى ما تقدم، يُعد البحر الأحمر

2 Power, Timothy. The Red Sea from Byzantium to the Caliphate: AD 500-1000. Oxford University Press, 2012.

3 أنظر على سبيل المثال: Roberto Aliboni, The Red Sea region: Local actors and the superpowers. Routledge, 2015.

Mohammed Seid Mohammed, "The Red Sea Regional Security Complex: The Implications of the Red Sea Forum for Ethiopian National Security," Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (2024): 1.

Samuel Ramani, Russia's Growing Ambitions in the Red Sea Region. Royal United Services Institute (RUSI), 2021.

4 Sean Monaghan et al., Red Sea Cable Damage Reveals Soft Underbelly of Global Economy, CSIS, 7 March 2024, <https://www.csis.org/analysis/red-sea-cable-damage-reveals-soft-underbelly-global-economy>.

عملية الاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر وباب المندب "أسبيدس": فبراير 2024م

الخلفية والأهداف والدور المتوقع منها

الخلفية:

أعلن الاتحاد الأوروبي في 19 فبراير 2024م بدء تنفيذه لعملية "القوة البحرية الأوروبية أسبيدس" EUNAVFOR ASPIDES – أو "الدروع" باللغة اليونانية – كإستجابة سريعة لما يراه من ضرورة استعادة الأمن المائي وحرية الملاحة في البحر الأحمر، الذي يُمثل أحد أهم الممرات البحرية اقتصاديًا واستراتيجيًا. وتتمثل خلفية هذه العملية في تزايد هجمات الحوثيين الموجهة للسفن التجارية المارة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وبحر عُمان منذ شهر أكتوبر 2023م، من خلال الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار، وهو ما نتج عنه تعطيل حرية الملاحة البحرية في هذه المنطقة. شكّل هذا انتهاكًا لحرية الملاحة في أعالي البحار وحق المرور في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، ذلك بخلاف تعرض حياة المدنيين على متن هذه السفن للخطر.

ومع زيادة وتيرة هذه الهجمات، اعتمد مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة القرار رقم 2722 (2024)، في 10 يناير 2024م، الذي أدان هجمات الحوثيين على السفن التجارية، وشدد على أهمية حرية الملاحة لجميع الدول في البحر الأحمر

في ضوء هذه الخلفية، تناقش هذه الورقة الدور الأوروبي المتنامي في منطقة البحر الأحمر منذ تأسيس عملية الاتحاد الأوروبي «أتالانتا» عام 2008م لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، مرورًا بتعيين مبعوث أوروبي خاص لمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتأسيس عملية أجينور للوعي البحري في مضيق هرمز عام 2020م، وأخيرًا إطلاق عملية أسبيدس لتأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن عام 2024م؛ وتنقسم هذه الورقة لثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول بالتحليل خلفية وأهداف ودور عملية الاتحاد الأوروبي الأخيرة في البحر الأحمر وباب المندب، «أسبيدس»، ويُناقش القسم الثاني عملية أسبيدس، ليس كعملية منفردة، ولكن في سياق تحول نهج الأمن البحري الأوروبي ككل، ذلك في ضوء إصدار الاتحاد الأوروبي لمفهوم «الوجود البحري المُنسّق» في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي» عام 2022م، وأيضًا في ضوء مراجعة الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيته للأمن البحري وخطة العمل الخاصة بها في عام 2023م، وأخيرًا، يتناول القسم الثالث تداعيات التنافس الدولي، والأوروبي خصوصًا، في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، التي تستدعي التساؤل عن مواقف القوى الإقليمية، وعمّا إذا كانت غائبةً عن هذا المشهد، لهذا يضع هذا القسم الأخير مستقبل منطقة البحر الأحمر بين سيناريو العسكرية والتدويل المتزايدين من ناحية، وسيناريو التعاون الإقليمي من ناحية أخرى، وهو السيناريو الذي ظهرت ملامحه في تأسيس «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن» عام 2020م، وفي الآمال المعقودة على تعاون مصري سعودي إماراتي، كقوى إقليمية فاعلة في المنطقة.

المتحدة الأمريكية خوفًا من أن يُسهم ذلك في تصعيد الصراع الذي اجتاحت الشرق الأوسط مع تجدد الحرب بين إسرائيل وقطاع غزة، وقد حصلت عملية "حارس الازدهار" في بدايتها على دعم ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، أهمها الدنمارك التي تعرضت سفنها لعدة هجمات، ومن ثم جاءت مساهمتها بفرقاطة في العملية العسكرية الأمريكية، ثم نأت ثلاث دول أوروبية بنفسها عن المهمة، مع استمرار اليونان والدنمارك وهولندا في المشاركة تحت علمها. وقد امتنعت إيطاليا وفرنسا عن المشاركة تحت مظلة العملية الأمريكية، مع ملاحظة أن لكل منهما سفنًا عسكرية تقوم بدوريات في البحر الأحمر، بينما أعلنت إسبانيا أنها لن تُشارك في الجهود الأمنية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة بصورة أثارت حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾. ومع عدم نجاح هذه العملية في ردع الحوثيين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في يناير 2024م من عددٍ من الدول في شن ضرباتٍ عسكريةٍ ضد أهداف الحوثيين في اليمن تحت اسم عملية «سهم بوسيدون»، وتم إطلاق اسم هذه العملية بأثر رجعي على الهجمات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد نفذتها بالفعل في 11 يناير 2024م، بالإضافة إلى سبع جولاتٍ أخرى من الضربات

ومضيق باب المندب، وحق الدول الأعضاء وفقًا لقواعد القانون الدولي في الدفاع عن سفنها ضد هذه الهجمات، تلى هذا مناقشة المجلس الأوروبي في 29 يناير 2024م، لعملية أمنية بحرية محتملة للاتحاد الأوروبي بغرض حماية حرية الملاحة في هذه المنطقة بتكليفٍ مبدئي مدته عام واحد من تاريخ إطلاقها، ثم إنشائها رسميًا في 8 فبراير 2024م⁽⁵⁾.

بالإضافة لهذا، فإن عملية الاتحاد الأوروبي، أسبديس، جاءت أيضًا على خلفية الاقتراب العسكري المتزايد من جانب الولايات المتحدة خصوصًا في هذا الممر البحري المهم، وهو ما يبدو أنه قد دفع الاتحاد الأوروبي لتمييز نفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإعلان عن عملية ذات طابعٍ دفاعيٍ بحت، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية اقترابًا عسكريًا، ظهر في تأسيسها لعمليتين عسكريتين لمواجهة هجمات الحوثيين في ديسمبر 2023م ويناير 2024م على التوالي، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة عملية عسكرية تحت عنوان "حارس الازدهار"، التي تقود فيها تحالف متعدد الجنسيات تم تشكيله في ديسمبر 2023م للرد على الهجمات التي يقودها الحوثيون على السفن التجارية في منطقة البحر الأحمر⁽⁶⁾.

وكانت دول الاتحاد الأوروبي مترددة في دعم عملية "حارس الازدهار"، والوقوف خلف الولايات

7 Politico, EU Makes Muddled Response to Crisis in the Red Sea, 12 January 2024, <https://www.politico.eu/article/eu-make-muddled-response-crisis-red-sea/>.
CGTN, Spain Has Right to Say No to U.S. on Red Sea Coalition, 11 January 2024, <https://news.cgtn.com/news/2024-01-11/spain-has-right-to-say-no-to-u-s-on-red-sea-coalition-1QHDBV2KLWA/p.html>.

5 European Council, Security and freedom of navigation in the Red Sea: Council launches EUNAVFOR ASPIDES, 19 February 2024, <https://www.consilium.europa.eu>

6 U.S. Department of Defense, Ryder Gives More Detail on How Operation Prosperity Guardian Will Work, 21 December 2023, <https://www.defense.gov>

وقت الرحلة، وأثار هذا مخاوف أوروبية من أن التأخير والتكاليف الإضافية للنقل قد يكون لها تأثير غير مباشر على الاقتصاد الأوروبي، حيث حذر المفوض الأوروبي للاقتصاد، باولو جنتيلوني، في يناير 2024م من أن ما يحدث في البحر الأحمر سيكون له عواقب على ارتفاع محتمل في أسعار الطاقة وعلى معدلات التضخم في أوروبا، ما لم يتم توفير تطمينات دفاعية لشركات الشحن⁽¹¹⁾. وزعم دبلوماسي كبير في الاتحاد الأوروبي أن الكتلة تمكنت من الاتفاق وإطلاق المهمة بسرعة لمعالجة التهديد الذي يواجهه التدفقات التجارية، على الرغم من الخلافات المستمرة بين مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الصراع في الشرق الأوسط⁽¹²⁾.

وتتسم العملية بطبيعة عملٍ دفاعيةٍ تتمثل في توفير الوعي بالمخاطر البحرية ومراقبة السفن التجارية لحمايتها من أي هجماتٍ محتملةٍ في البحر، وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من الطبيعة الدفاعية البحتة لهذه العملية الأوروبية، فإنها بلا شك تُعتبر عملاً مكماً وتضيف لمنظومة الردع التي تُساهم فيها قوىٌ دوليةٌ وإقليميةٌ عدة.

بالإضافة لهذا الهدف المباشر، فإن هناك هدفين آخرين لهذه العملية، وهما ما يُمكن استنتاجهما من خبرة عمل الاتحاد الأوروبي سواءً في منطقة

الجوية على مواقع للحوثيين في اليمن⁽⁸⁾، إلا أن الكتلة الأوروبية نأت بنفسها أيضاً عن المشاركة في مثل هذا العمل العسكري.

الأهداف:

بحسب جوزيف بوريل، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فإن الهدف الأساسي من هذه العملية البحرية الأوروبية يتمثل في حماية المصالح التجارية والأمنية سواءً لدول الاتحاد الأوروبي أو للمجتمع الدولي ككل⁽⁹⁾، فمع مرور ما يقرب من 15% من التجارة العالمية في البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وما يصل إلى 30% من حركة الحاويات العالمية عبر هذا الممر المائي الحيوي، عطلت ضربات الحوثيين التدفقات التجارية إلى أوروبا بصورةٍ ملحوظة، وبينما ادعى الحوثيون في الأصل أن هجماتهم كانت تستهدف السفن الإسرائيلية، ذلك على خلفية الحرب في قطاع غزة⁽¹⁰⁾، إلا أن العديد من السفن التي تديرها شركات أوروبية تعرضت لإطلاق النار خلال الأشهر السابقة لتأسيس العملية. وقد دفع ذلك العديد من شركات الشحن الكبرى إلى تجنب المنطقة، واختيار المسار البديل حول رأس الرجاء الصالح، وإضافة ما يصل إلى شهرٍ من

8 Mallory Shelbourne and Sam Lagrone, U.S., U.K. Launch Major Strike Mission on Houthi Missile, Drone Infrastructure, US Naval Institute, 22 January 2024, <https://News.Usni>.

9 European Council, Security and freedom of navigation in the Red Sea: Council launches EUNAVFOR ASPIDES, 19 February 2024.

10 سكاي نيوز عربية، زعيم الحوثيين: استهدفنا نحو 100 سفينة منذ بدء حرب غزة، ١٩ أبريل ٢٠٢٤، <https://www.skynewsarabia.com>

11 سي ان بي سي عربية، الاتحاد الأوروبي قلق بشأن التأثير الاقتصادي للتوترات في البحر الأحمر، ١٦ يناير ٢٠٢٤، <https://www.cnbcarabia.com>

12 Euro News, EU launches mission Aspides to protect Red Sea vessels from Houthi attacks, 19 February 2024, <https://www.euronews.com/my-europe/2024/02/19/eu-launches-mission-aspidess-to-protect-red-sea-vessels-from-houthi-attacks>.

الخليج العربي ومضيق هرمز ضد هجماتٍ مشابهةٍ للحوثيين. وبالمثل، انضمت المملكة المتحدة فقط إلى هذه العملية من بين كل الشركاء الأوروبيين، بينما رفضت ألمانيا، وتحفظت فرنسا، وأحجمت باقي الدول الأوروبية عن المشاركة، إلا أنه وفي نفس الوقت أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس عمليةٍ أوروبيةٍ موازيةٍ لتأمين الملاحة في الخليج العربي لتنتقل من القاعدة الفرنسية في أبوظبي Camp de la paix مطلع عام 2020م⁽¹⁵⁾. يؤكد هذا عدم معارضة القوى الأوروبية المشاركة المصحوبة بمجهودٍ عسكري في تأمين الملاحة بالمنطقة كهدفٍ في حد ذاته، وإنما معارضة هذه القوى، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا، صاحبتي التأثير الأوسع في عملية صنع القرار الأوروبي، دمج مواقفها واقتراحاتها تحت مظلة القرار السياسي الأمريكي. يُفسر ذلك أيضاً في ضوء الاختلاف الكبير بين الجانبين الأوروبي والأمريكي فيما يتعلق بكيفية التعامل مع إيران، فيري الجانب الأوروبي ضرورة الحوار الدبلوماسي والسلمي معها.

الدور المتوقع من عملية أسبيدس وضرورة التنسيق البيني الأوروبي ومع الشركاء الإقليميين

تتمثل منطقة نشاط عملية الاتحاد الأوروبي أسبيدس في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب، وتمتد للمياه الدولية في البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن، وتتخذ العملية مقرها في لاريسا باليونان، ويأمل الاتحاد الأوروبي في

البحر الأحمر والخليج العربي، أو فيما يتعلق بخبرة عمل الاتحاد مع الشركاء الدوليين في أمور الأمن والدفاع. وهذين الهدفين هما:

الأول يكمن في تعزيز الوجود البحري للاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة المتوترة، فقد صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بأن عملية أسبيدس إلى جانب أهميتها في الاستجابة للآزمات، إلا أنها أيضاً «خطوة نحو وجود أوروبي أقوى في البحر لحماية مصالحنا الأوروبية»⁽¹³⁾.

أما الثاني فهو هدفٌ رمزي، يتمثل في تمييز الاتحاد الأوروبي نفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً كفاعلٍ أمنيٍ غير عسكري في المنطقة، وفي هذا الإطار، يُمكن النظر لعملية أسبيدس على أنها محاولةٌ جديدةٌ بنأى فيها الاتحاد الأوروبي بنفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى من خلالها لتأكيد الطبيعة المعيارية لهويته، التي طالما رَوَّجَ لها، في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية واقتراحها العسكري. فهذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها الاتحاد الأوروبي بتأسيس عمليةٍ بحريةٍ منفصلةٍ عن الولايات المتحدة الأمريكية مع حرصه على تأكيد طابعها الدفاعي⁽¹⁴⁾. فعلى سبيل المثال، ومنذ أعوام قليلة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019م قيادتها لعمليةٍ عسكريةٍ أطلقت عليها اسم «بناء الأمن المائي الدولي»، المسعى عملياً بـ «سنتينل»، لتأمين الملاحة في

13 Ibid.

15 Deutsche Welle (24 November 2019). "Abu Dhabi Picked as HQ for European Naval Mission to Gulf", <https://www.dw.com/en/abu-dhabi-picked-as-hq-for-european-naval-mission-to-gulf/a-51391144>.

14 سالي خليفة اسحق (2019). «التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية: التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج نموذجاً»، مجلة دراسات، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة)، المجلد السادس- العدد ٢، ٦١-٧٦.

أن تُباشر العملية نشاطها في إطار من التنسيق الوثيق مع عملية الاتحاد الأوروبي أتلانتا، التي تُعتبر من أكبر العمليات البحرية تحت علم الاتحاد الأوروبي، والناشطة منذ عام 2008م في منطقة غرب المحيط الهندي قبالة الشواطئ الصومالية لمكافحة أعمال القرصنة البحرية.

وتتمتع أسبيدس بتفويض حمائي حصري، وبحسب مسؤول أوروبي رفيع المستوى، تنشط عملية أسبيدس فقط عند وجود تهديد، وبأقل قدرٍ من القوة⁽¹⁶⁾، وتم تكليف أسبيدس بتعزيز الردع في المنطقة والدفاع عن السفن التجارية ضد هجمات الحوثيين، ذلك من خلال اضطلاعها بثلاث مهامٍ رئيسيةٍ وهي: أولاً؛ حماية السفن من أي هجمات، ثانياً؛ مرافقة السفن للعبور بشكلٍ آمنٍ من منطقةٍ تعج بالتوترات، ثالثاً؛ تعزيز الوعي بالأوضاع البحرية، مثل المراقبة وتقييم التهديدات المحتملة وتبادل المعلومات في إطار من التنسيق مع الشركاء⁽¹⁷⁾.

وبحسب تحليلٍ لمركز أبحاث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن أحد التحديات الأساسية لعملية أسبيدس تكمن في قواعد الاشتباك الخاصة بها، فهي مصممةٌ لدعم سياسة خفض التصعيد وحرية الملاحة بتفويضٍ دفاعيٍ بحت، ويعكس هذا الحذر الأوروبي في منطقةٍ شديدة التوتر والحساسية، وهو ما يتطلب من البعثة الحفاظ على توازنٍ دقيقٍ بين هدفها المُتمثل في وقف التصعيد واستخدام القوة العسكرية،

ونتيجةً لذلك، قد يكون تأثير الحملة محدوداً، حيث تستهدف الطائرات بدون طيار والصواريخ فقط وليس مصادر النيران⁽¹⁸⁾. ووفق تصريحات قائد العملية، الأدميرال اليوناني فاسيليوس جريبارس، وفرت عملية أسبيدس مرافقةً حمائيةً لثمانية وستين سفينة، وصدت أحد عشر هجوماً في الأسابيع السبعة الأولى من عملها، وأسقطت تسع طائرات مسيرة في الجو، وواحدة فوق الماء، كما اعترضت أربعة صواريخ باليستية مضادة للسفن⁽¹⁹⁾.

والحقيقة أنه بالنظر لقوة العملية وميزانيتها (أربعة فرقاطات وقطعة جوية، 30 مشارك في المنطقة، ميزانية 8 مليون يورو لمدة عام من تاريخ بدء عملها)⁽²⁰⁾، يُظهر الطابع الرمزي والمُكمل للعملية، لهذا، فإن نجاح العملية أسبيدس يتوقف على عدة عوامل:

أولاً؛ القدرة على التنسيق والعمل المشترك مع عملية الاتحاد الأوروبي الكبرى والأكثر خبرةً في المنطقة، أتلانتا المستمرة منذ عام 2008م وبتكليفٍ قابلٍ للتجديد وممتدٍ حتى ديسمبر 2024م، ذلك نظراً لكون أتلانتا جزءاً لا يتجزأ من نهج الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة القرن الإفريقي، حيث تدعم العملية البعثتين الشقيقتين EUCAP-الصومال وEUTM-الصومال، وتحافظ على روابط وثيقةٍ مع ممثلات الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء المنطقة، وتُساهم في تنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي

18 MENA Research Center, Indicators and Objectives of the European Naval Mission "Aspides" to Protect the Red Sea, 11 June 2024, <https://www.mena-researchcenter.org>

19 Ibid.

20 EEAS, EU NAVFOR Operation Aspides, February 2024, op.cit.

16 Euro News, EU launches mission Aspides to protect Red Sea vessels from Houthi attacks, 19 February 2024.

17 EEAS, EU NAVFOR Operation Aspides, February 2024, <https://www.eeas.europa.eu>

مشاركة المجموعة في المبادرة من خلال توسيع عملية أتلانتا، إلا أن أسبانيا قامت بتغيير موقفها في اليوم التالي واستخدمت حق الفيتو ضد القرار في اجتماع مجموعة عمل مستشاري الاتحاد الأوروبي المعنية بالعلاقات الدولية.⁽²³⁾ وعلى الرغم من عدم تبرير أسبانيا رفضها بصورة مقنعة، فقد بينت أنها تُشارك حاليًا في 17 عملية، وأنها لن تُشارك في عملية جديدة في البحر الأحمر. لهذا فإن ربط عمليات الاتحاد الأوروبي (أتلانتا وأجينور وأسبديس) قد لا يكون مسألة هينة التنفيذ سياسيًا، ولكن لا ينفي هذا فرص التنسيق العسكري في البحر من الناحية العملية.

ثانيًا؛ القدرة على التنسيق والعمل المشترك مع القوات البحرية للدول الأعضاء، التي تتواجد بالمنطقة بشكل فردي، وأهمها فرنسا التي تقود عملية الاتحاد الأوروبي أجينور في مضيق هرمز منذ عام 2020م كما سبق الذكر، التي أعلنت في يناير 2024م على نشر فرقاطة بحرية في البحر الأحمر لدعم الأمن البحري، إلى جانب تواجدها العسكري في قاعدتها العسكريتين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي. ففي شهر مارس 2024م، توالى الأنباء عن تعاون فرنسي أمريكي بريطاني في إسقاط ما لا يقل عن 28 طائرة بدون طيار فوق البحر الأحمر، وصد عدة هجمات للحوثيين قبالة سواحل اليمن⁽²⁴⁾، وهو ما يُشير إلى أهمية أدوار هذه الدول منفردة، وأن التنسيق العملي بين جميع هذه الأطراف ضرورة حتى تتمكن أسبديس من الوفاء بمهامها.

الرامية إلى لتعزيز هيكل الأمن البحري الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقة معززة بين عملية أتلانتا وبين عملية الاتحاد الأوروبي للوعي البحري في مضيق هرمز، التي تم إطلاقها في 20 يناير 2020م تحت قيادة فرنسية⁽²¹⁾. ويُذكر أنه وفي نوفمبر 2022م، خلال مؤتمر حول الأمن البحري عُقد في مملكة البحرين، طرح الأدميرال الفرنسي إيمانويل سلاز، الذي كان حينذاك قائد العمليات لعملية أجينور، اقتراحًا لتعزيز التعاون الأمني البحري للقوات البحرية في المنطقة من شأنه وضع EMASoH وعملية أتلانتا تحت قيادة عسكرية موحدة، ورغم أن الفكرة لها وجهاتها، خاصة من جهة الحد من الازدواجية غير الضرورية في الأصول البحرية وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين القوات الأوروبية المختلفة، فإنها واجهت ولا زالت تواجه عقبات سياسية، أهمها صعوبة الاتفاق على أولويات استراتيجية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي والعدد المحدود من السفن الحربية القابلة للنشر⁽²²⁾.

والواقع أن الاتحاد الأوروبي نفسه كان قد درس مقترحًا مفاده تكليف عملية أتلانتا نفسها بمد نطاق عملها ليشمل البحر الأحمر بدلاً من إطلاق عملية أسبديس، ذلك خلال اجتماع طارئ في 20 ديسمبر 2023م، ووافقت اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي بالإجماع على

21 EU External Action, EU Naval Force Operation ATALANTA, <https://eunavfor.eu/index.php/mission>.

22 Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, Joining the pieces together: Toward a comprehensive EU maritime approach for the Northwestern Indian Ocean, Persian Gulf, and Red Sea, Middle East Institute, 9 May 2023, <https://www.mei.edu>

23 TASS, Spain blocks EU participation in US operation in Red Sea, 22 December 2023, <https://tass.com/world/1725277>.

24 Gordon Corera, Red Sea: US, UK and French Destroy Dozens of Houthi Drones, BBC News, 9 March 2024, <https://www.bbc.com>

وقد أخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل عدة خطواتٍ مبدئيةٍ على هذا الطريق، منها تأكيدُه في بيان الاتحاد الأوروبي المشترك حول «الشراكة الاستراتيجية مع الخليج العربي»، الذي أصدرته المفوضية الأوروبية في مايو 2022م، على اهتمامه بمواصلة الحوار مع دول الخليج العربي بشأن الشحن البحري وأهمية تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري وحماية البيئة وروابط النقل البحري، وضرورة العمل المشترك مع دول الخليج العربي في إطار المنظمة البحرية الدولية IMO لضمان مستوى عالٍ من السلامة البحرية.⁽²⁶⁾ علاوةً على إعلان الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد في 17 مارس 2024م⁽²⁷⁾، الذي على الرغم من تناوله عدة أبعادٍ للتعاون بين الطرفين غاب عنه أي ذكرٍ لتعاون في مجال الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر، لا سيما وأن مصر (وغيرها من الدول العربية المطلة على البحر الأحمر) تضطلع بأدوارٍ تأمينيةٍ لضمان سلامة الملاحة البحرية في البحر الأحمر كما سيلي الذكر.

ومع قدم وتعدد أوجه الشراكة الأوروبية مع عددٍ كبيرٍ من دول المنطقة، فإنه لا زال لا يوجد أي إطارٍ شاملٍ يجمع الاتحاد الأوروبي بالشركاء الإقليميين على قدم المساواة بهدف تنسيق أمور الأمن البحري، ولكي ينجح الاتحاد الأوروبي في سعيه إلى تحقيق منافعه وأهدافه الاستراتيجية، فإنه يتعين

ثالثًا؛ القدرة على التنسيق ووضع أطر شراكة فعالة مع دول المنطقة، مما لا شك فيه أن نجاح أي قوةٍ خارجيةٍ في التأثير في إقليمٍ آخرٍ يتوقف بقدرٍ كبيرٍ على القدرة في جذب الفاعلين من داخل هذا الإقليم ودمجهم في أطر شراكةٍ حقيقيةٍ تُحقق منافع متبادلة، وفي حالة الاتحاد الأوروبي، فإنه يتمتع بالفعل بأطر شراكةٍ متعددة الأوجه مع كافة دول المنطقة منذ عقود طويلة، ويأتي لمياه الإقليم خلال السنوات القليلة الماضية بعملياتٍ عسكرية، ذات طبيعةٍ دفاعية، لتحقيق أهدافٍ تُشاركه فيها القوى الإقليمية الأساسية في المنطقة، فتوفير أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن لا يعود بالفائدة فقط على المصالح الاقتصادية الأوروبية، وإنما بالمثل على دول الإقليم، فعلى سبيل المثال، ونتيجة تحويل عددٍ كبيرٍ من السفن مسارها لتجنب عبور المياه المضطربة في البحر الأحمر، شهدت إيرادات قناة السويس انخفاضًا بنسبة 46٪ خلال شهر يناير 2024م، وبنسبة 64,3٪ خلال شهر مايو 2024م، ذلك مقارنةً بنفس الشهرين من العام الماضي⁽²⁵⁾.

ربما يُبادر الاتحاد الأوروبي بتأسيس تعاونٍ بحريٍ فعالٍ مع الشركاء الإقليميين بعد انقضاء هذه الأزمة، وهو ما يُعد أمرًا ضروريًا سواءً للأمن الملاحة في المنطقة أو لخطط الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجيته البحرية في منطقة شمال غرب المحيط الهندي، كما سيلي التحليل في القسم الآتي من هذه الدراسة.

26 EEAS, Joint Communication on a "Strategic Partnership with the Gulf", 18 May 2022, <https://www.eeas.europa.eu>

27 EEAS, Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership Between the Arab Republic of Egypt and the European Union, 17 March 2024, <https://www.eeas.europa.eu>

25 Egypt Today, Suez Canal revenues drop by 64.3 % in May 2024, 10 June 2024, <https://www.egypttoday.com>

See also: Business Today, Suez Canal revenues fell by 50% due to Red Sea tensions, 28 April 2024, <https://www.businessdayegypt.com>

«الوجود البحري المنسق» في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي»:

قرر المجلس الأوروبي في 21 فبراير 2022م إطلاق مفهوم «الوجود البحري المنسق» في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي»، ذلك من خلال إنشاء منطقة بحرية تتمتع باهتمامٍ أوروبي لتغطي المنطقة البحرية الممتدة من مضيق هرمز إلى المدار الجنوبي (مدار الجدي)، ومن شمال البحر الأحمر حتى وسط المحيط الهندي، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي وعددًا من أعضائه البارزين لا يُعدوا فاعلين جدد في هذه المنطقة الجغرافية، فإن عدة عوامل، أهمها النشاط الصيني والروسي المتزايد في هذه المنطقة وتحول تركيز الولايات المتحدة الأمريكية نحو آسيا، قد ساهم في تحفيز الاتحاد الأوروبي لتبني تحولٍ تدريجيٍّ وجوهريٍّ في نهجه البحري نحو اقتراب أكثر شمولية.

جاءت هذه المبادرة بعد إطلاق الاتحاد الأوروبي استراتيجيته للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في عام 2021م، التي سلطت في إطارها المجلس الأوروبي الضوء على المنافسة الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتداعيات السلبية المحتملة على سلاسل التجارة والتوريد، كما أكدت الاستراتيجية على أهمية نهج الشراكة والتعاون في المنطقة لخدمة مصالح الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه. وأخذًا في الاعتبار أن طرق التجارة البحرية الرئيسة بين أوروبا وآسيا تمر عبر المحيط الهندي، فإن أمن وحرية الملاحة في منطقة شمال غرب المحيط الهندي يُعد أمرًا بالغ الأهمية للمصالح الأوروبية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ مفهوم «الوجود البحري المنسق» في منطقة شمال غرب المحيط

عليه أن يستمع بفعالية إلى شركائه الإقليميين، وأن يُنظر إليهم على قدم المساواة⁽²⁸⁾، كما عكست خبرة العقود الأولى للشراكة الأوروبية المتوسطية.

عملية أسبيدس في سياق تحول نهج الأمن البحري الأوروبي

يبدو من التحليل السابق أن فهم سياق وعمل العملية البحرية أسبيدس له ما يُبرره من أحداثٍ تتعلق بالتوتر في منطقة البحر الأحمر الناتج عن كلاً من الصراع اليمني والحرب في غزة، وبحرص الاتحاد الأوروبي على حرية التجارة وحماية السفن التجارية الأوروبية في هذا الممر الحيوي، وهو ما يُفسر بصورة مباشرة إطلاق الاتحاد الأوروبي للعملية البحرية أسبيدس عندما تعذر التوسع في تكليف المهمة البحرية أتلانتا للقيام بهذه المهام، إلا أن هذه التفسيرات الضيقة تكتسب زخمًا أوسع عند النظر للسياق الأوسع لسياسة الاتحاد الأوروبي للأمن البحري، وموقع منطقة البحر الأحمر وخليج عدن منها، ومن ثَمَّ تفسير العملية البحرية أسبيدس بصورة أشمل.

لهذا يتناول هذا القسم بالتحليل إصدارين مهمين للاتحاد الأوروبي في مجال الأمن البحري، يحددا في مجملها السياق الأوسع لفهم العملية البحرية أسبيدس. والإصدار الأول هو مفهوم «الوجود البحري المنسق» في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي»، التي أقرها الاتحاد الأوروبي في عام 2022م، وجاءت بعد إصدار الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيته للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في عام 2021م، أما الثانية فهي مراجعة الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيته للأمن البحري وخطة العمل الخاصة بها في مارس 2023م.

28 Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, op.cit.

وهولندا، قد قامتا بتطوير استراتيجيات وطنية لرسم تحركهم المستقبلي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

لذلك يأمل الاتحاد الأوروبي أن يؤدي تطبيق مفهوم «الوجود البحري المنسق» إلى تعزيز التنسيق بين عمليات الانتشار البحري الخاصة بالدول الأوروبية والدول الأعضاء، مما يضمن وجودًا بحريًا بارزًا للاتحاد الأوروبي في منطقة الاهتمام البحري المختارة، أي شمال غرب المحيط الهندي⁽³⁰⁾، وتشمل منطقة الاهتمام البحري للاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة مضيقين ذو أهمية جيوسياسية كبيرة، وهما مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وكما أظهر التحليل في القسم السابق، فلدى الاتحاد الأوروبي عملية أتلانتا التي تُعد واحدة من أكبر عملياته البحرية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وفي مُقابلته خليج عدن وسواحل الصومال. كما أنشأ الاتحاد الأوروبي في بحر عُمان ما يُطلق عليه برنامج «التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز» في يناير 2020م، ويهدف إلى ضمان بيئة ملاحية آمنة والمساهمة في تهدئة التوترات وتسهيل حوار إقليمي شامل في مضيق هرمز. ويشتمل هذا البرنامج على عملية أجينور، التي تُعد المسار العسكري للبرنامج سالف الذكر، وتتضمن أصولاً من ألمانيا، وبلجيكا، والدنمارك، واليونان، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، والنرويج⁽³¹⁾. وأخيراً، أسس الاتحاد الأوروبي

الهندي من شأنه أن يُجسد المظلة الجامعة لكل من أنشطة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد في المنطقة، ذلك مع الأخذ في الاعتبار ضرورة احترام تفويض عملية أتلانتا وتسلسلها القيادي، ويهدف كذلك لتطبيق مفهوم «الوجود البحري المنسق» على منطقة شمال غرب المحيط الهندي إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي كشريك موثوق به في توفير الأمن البحري، مما يُعزز مشاركة أوروبية أكبر، ويضمن الوجود البحري المستمر والتواصل في مناطق الاهتمام البحرية المحددة على النحو الذي حدده المجلس، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة الدوليين في البحر⁽²⁹⁾.

ومن المهم ملاحظة أن مفهوم «الوجود البحري المنسق» لا يقع تحت عمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة، بل بدلاً من ذلك هو تنسيق مخصص على أساس طوعي، حيث ترفع الأصول البحرية للدول الأعضاء علم الاتحاد الأوروبي، ولكنها تظل تحت تسلسل القيادة الوطنية الخاصة بكلٍ منها، ذلك مع عدم إغفال أن عددًا من الدول الأوروبية المهمة تتمتع بحضور كبير في البحار الدولية من خلال أصولها الوطنية، بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية، فالمملكة المتحدة تهدف إلى مضاعفة ميلها نحو آسيا بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل فرنسا على تعزيز وجودها البحري والدبلوماسي في المنطقة لموازنة صعود الصين وحماية المصالح الاقتصادية الفرنسية والأوروبية الحيوية، وكذلك ألمانيا

30 Saaz Lahiri, A Critical Analysis of the European Union's Key Maritime Security Engagements in the Indian Ocean, National Maritime Foundation, 17 April 2024, <https://maritimeindia.org>

31 European Maritime Awareness in the Strait of Hormuz (EMASoH), 2024, <https://www.emasoh-agenor.org/>

29 Council of the EU, Coordinated Maritime Presences: Council extends implementation in the Gulf of Guinea for two years and establishes a new Maritime Area of Interest in the North-Western Indian Ocean, 21 February 2022, <https://www.consilium.europa.eu>

المعدلة إطارًا للاتحاد الأوروبي لاتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية مصالحه السياسية والأمنية والاقتصادية في البحار⁽³²⁾.

والقارئ لهاتين الوثيقتين يجد أنهما غاية في الطموح لما يمكن للاتحاد وأعضاؤه إنجازه في تأمين و«حوكمة» البحار والمحيطات، بحسب تعبير الاتحاد، ووفق الاستراتيجية، يُحدد الاتحاد ستة أهداف استراتيجية، تمت ترجمتها إلى حوالي 150 إجراء ملموسًا في خطة العمل المصاحبة لها⁽³³⁾، وهذه الأهداف الستة هي:

أولاً؛ تكثيف الأنشطة في البحر: وتنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي، يُخطط الاتحاد الأوروبي لتنظيم مناورات بحرية، بما في ذلك تدريبات بحرية سنوية تُجرى القوات البحرية وخفر السواحل التابع للدول الأعضاء، وتعزيز العمليات البحرية الحالية للاتحاد الأوروبي (كمثال أتلانتا وإيريني وأجينور وأسبيدس)، وتنسيق وجود الأصول البحرية والجوية للدول الأعضاء في المناطق البحرية ذات الاهتمام الأوروبي في ضوء ما تضمنه تنفيذ مفهوم «الوجود البحري المنسق».

ثانيًا؛ التعاون مع الشركاء: حيث أن تعزيز الشراكات والحوار ومشاركة أفضل الممارسات مع الدول ذات التفكير المماثل ومع المنظمات الإقليمية والدولية من شأنه تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي العام والمتمثل في تأمين وحوكمة البحار، ويُشير الاتحاد هنا بشكلٍ خاصٍ لأهمية التعاون مع حلف شمال الأطلسي «النااتو» في مجال الأمن

لعملياته البحرية أسبيدس في فبراير 2024م لتعزيز الردع في البحر الأحمر وحماية السفن التجارية ضد هجمات الحوثيين.

استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن البحري:

تلا إصدار «استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ» عام 2021م، وإطلاق الاتحاد لمفهوم «الوجود البحري المنسق» في منطقة شمال غرب المحيط الهندي في فبراير 2022م، مراجعة الاتحاد في مارس 2023م لاستراتيجية الأمن البحري للاتحاد الأوروبي وإصدار خطة عملٍ منقحةٍ لها، ذلك لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في البحار، وللمساهمة في تعزيز احترام القواعد الدولية، وفي إعطاء دفعةٍ للتعاون الدولي فيما يخص الأمن البحري. وقد اعتمد المجلس الاستراتيجية وخطة العمل المصاحبة لها لأول مرةٍ في عام 2014م، مع تحديث خطة العمل في عام 2018م، وتضع الوثيقتان المنقحتان معًا إطارًا شاملاً لمعالجة مختلف التهديدات والتحديات في البحار، مثل الأنشطة غير المشروعة والتهديدات المختلفة لحرية الملاحة البحرية، وبحسب الوثيقتين، يهدف الاتحاد الأوروبي من هذه المراجعات للوقوف على ما لديه من أدواتٍ لمعالجة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة والمتطورة، بما في ذلك المنافسة الاستراتيجية المتزايدة على النفوذ والموارد البحرية حول الاتحاد الأوروبي وخارجه، والقضايا البيئية، والهجمات الهجينة والسيبرانية التي تستهدف البنية التحتية البحرية، وتكثيف مكافحة الأنشطة غير القانونية وغير المشروعة في البحر، مثل القرصنة والسطو المسلح، والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتوفير الاستراتيجية

32 Council of the EU, Maritime security: Council approves revised EU strategy and action plan, 24 October 2023, <https://www.consilium.europa.eu>

33 Ibid

البحري، وبما يتماشى مع الإعلان المشترك الثالث بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو الصادر في يناير 2023م، وتركيز هذا الهدف الاستراتيجي بصورة صريحة على التعاون مع حلف شمال الأطلسي، إلا أنه يُمثل الأساس اللازم لتفعيل شراكة استراتيجية مع الشركاء الإقليميين من دول منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، خاصة وأن حلف الناتو لا يحظى بصورة ذهنية مواتية في هذه المنطقة من العالم، وهو ما يعني أن تعاون أوروبي-أطلسي وثيق من شأنه أن يزيد نفور دول المنطقة من ما قد يبدو كحملة عسكرية غربية لوضع المنطقة تحت الحماية العسكرية.

ثالثاً؛ الريادة في التوعية بالمجال البحري: وهنا يُركز الاتحاد الأوروبي على تعزيز جمع المعلومات وتبادلها بين مختلف السلطات المدنية والعسكرية المسؤولة عن أنشطة الرصد والمراقبة، مع مواصلته استخدام وتطوير آليتين مهمتين هما أولاً؛ «بيئة تبادل المعلومات المشتركة»⁽³⁴⁾، وثانياً

34 بيئة تبادل المعلومات المشتركة (CISE) هي مبادرة للاتحاد الأوروبي توفر إطاراً لا مركزياً لتبادل المعلومات من نقطة إلى نقطة عبر القطاع والحدود. ويشارك في هذه العملية أكثر من 300 سلطة من الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية المسؤولة عن المراقبة البحرية. منذ عام ٢٠١٩، تمر آلية CISE بمرحلة انتقالية للتجهيز للوصول إلى حالتها التشغيلية، وتتم إدارة هذه المرحلة من قبل الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) European Commission, Common Information Sharing Environment (CISE), <https://oceans-and-fisheries.ec.europa.eu/ocean/blue-economy/other-sectors/common-information-sharing-environment-cise-en>.

«شبكة تبادل معلومات المراقبة البحرية»⁽³⁵⁾، لتعزيز التبادل الآمن للمعلومات والتنسيق بين السلطات الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي بشأن المراقبة البحرية.

رابعاً؛ إدارة المخاطر والتهديدات: من خلال تحسين المرونة الجماعية والاستعداد للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لإدارة المخاطر والتهديدات الأمنية البحرية المختلفة، ويتمثل أحد خطوط العمل الرئيسة في إطار هذا الهدف في زيادة مرونة وحماية البنية التحتية البحرية الحيوية، مثل خطوط أنابيب الغاز والكابلات البحرية والموانئ ومنشآت الطاقة البحرية ومحطات الغاز الطبيعي المسال في جميع المسطحات البحرية التي تقع حول الاتحاد الأوروبي.

خامساً؛ تعزيز القدرات: خاصة كل ما يتعلق بتنمية القدرات المدنية والعسكرية في مجال الأمن البحري، بما في ذلك الصناعات الخادمة لهذا القطاع، وتشمل خطوط العمل المقترحة تطوير المتطلبات المشتركة لتقنيات الدفاع السطحية وتحت الماء، وبناء أنظمة قابلة للتشغيل البيئي لمراقبة البنية التحتية البحرية الحيوية، وتكثيف العمل في العديد من مشاريع آلية «التعاون المنظم الدائم»، التي أسسها المجلس الأوروبي في ديسمبر 2017م، والمتعلقة بالأمن البحري.

35 وهي الآلية التي أطلقها وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) في سبتمبر ٢٠٠٦، بعد تكليف من وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام ٢٠٠٥، لتجنب ازدواجية الجهود وللاستخدام الأمثل للتقنيات والبيانات والمعلومات المتاحة بهدف تعزيز التعاون المدني العسكري ودعم الأمن البحري.

EDA, "Maritime Surveillance (MARSUR), 2012, https://eda.europa.eu/docs/eda-factsheets/marsur-factsheet-v2_09102012_cs5_bleu

الهادئ في إطار توجهها الآسيوي⁽³⁶⁾. وفي هذا الشأن يرى الباحث، جيرمي باشيلييه، من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، أنه «إذا حدث أي صراع في آسيا، فمن المحتمل أن يتعين على أوروبا ضمان الأمن والسيطرة على التدفقات البحرية ومراقبة القواعد الخلفية بين قناة السويس ومضيق ملقا»، حيث خطوط الملاحة البحرية ذات الأهمية القصوى للتجارة الأوروبية، لذلك فإن «القوات البحرية الأوروبية العاملة في المنطقة الممتدة من مضيق باب المندب إلى مضيق ملقا في خليج البنغال يمكن أن تقيد الإمدادات الاستراتيجية لبيكين مع الحفاظ على مصالح الطاقة الأوروبية، دون الالتزام بالتوجه نحو الشرق»⁽³⁷⁾.

يُستدل من هذه الصورة الأوسع للسياسة الخارجية الأوروبية واستراتيجيتها البحرية كيف أن عملية أسبيدس في البحر الأحمر وباب المندب تتماشى مع الخطوط العريضة لسياسة الاتحاد وتخدم المصالح الأوروبية سواءً من المنظور القريب أو من جهة الخطط الأوروبية الكبرى المرتبطة بتوجهها الآسيوي.

تداعيات التنافس الدولي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن:

نتيجةً لتزايد العمليات والقواعد العسكرية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الإفريقي تصاعدت حدة المخاوف من عسكرة وتدويل للمنطقة بصورة غير مسبقة وتؤثر على الإقليم ودوله ككل، فبخلاف ما سبق ذكره عن تواجد

سادسًا؛ التثقيف والتدريب: وهو الهدف اللازم لضمان مستوى عالٍ من التعليم المتخصص والمهارات والتدريب، وتُركز بعض الإجراءات الرئيسة في هذا المجال على المهارات اللازمة لمعالجة التهديدات الهجينة والسيبرانية، وعلى إجراء برامج تدريبية مخصصة مفتوحة للشركاء من خارج الاتحاد الأوروبي.

يتبين من مجموعة أوراق بروكسيل الطموحة عند النظر إليها جنبًا إلى جنب أن الاتحاد الأوروبي أصبح مهتمًا بالتوجه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إلا أن واقع الحال يُظهر أن جزءًا كبيرًا من مهامه البحرية وبرامجه المتعلقة بالأمن البحري أضحت تتركز حاليًا في منطقة المحيط الهندي تحديدًا، وهو ما يتجلى في التحديد الجغرافي لمنطقة شمال غرب المحيط الهندي كمنطقة اهتمامٍ استراتيجيٍ استهدفها الاتحاد بسياسة تنسيقٍ بحريٍ منظمٍ منذ عام 2022م كخطوةٍ أولى في إطار توجهه شرقًا، والواقع أن الاتحاد الأوروبي قد نجح بالفعل على مدار العقد الأخير في توسيع رقعة نشاطه الأمني البحري من منطقة نشاطه التقليدية، ألا وهي البحر المتوسط، إلى مناطق جغرافية أخرى تضم ليس فقط منطقة شمال غرب المحيط الهندي وإنما أيضًا منطقة خليج غينيا، ويرى البعض أن الاتحاد الأوروبي يُمكن أن يلعب في خلال أعوام قليلة دورًا مهمًا في تشكيل البيئة البحرية في آسيا من خلال تقسيم عمل واضح فيما بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذا المنظور، يُمكن للقوات البحرية الأوروبية أن تتولى مهمة حماية الممرات البحرية بالكامل في منطقة شمال غرب المحيط الهندي، مما يُحرر الولايات المتحدة الأمريكية والقوات البحرية الشريكة لها للتركيز على المحيط

36 Keith Johnson, Europe Yearns to Be an Indo-Pacific Player, Foreign Policy, 19 March 2024, <https://foreignpolicy.com>

37 Ibid.

دلالاتٍ مهمةٍ على مستقبل منطقة البحر الأحمر ما بين التعاون من جهةٍ أو التنافس والعسكرة من جهةٍ أخرى.

مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن عام 2020م:

مع زيادة وعي مصر والمملكة العربية السعودية، كقوى إقليميةٍ رئيسة، بالمخاطر المحدقة بمنطقة البحر الأحمر بادرت الدولتان بمناقشة أهمية تأسيس كيانٍ إقليميٍ للتنسيق والتشاور في مختلف شؤون المنطقة، ولتمتلك زمام الأمور في مواجهة التهديدات المتزايدة والمتداخلة التي تؤثر عليه، نتج عن هذه المباحثات الاتفاق على تأسيس تنظيمٍ إقليمي، ونوقشت مسودة ميثاقه في اجتماعٍ لوزراء خارجية الأردن، ومصر، والسعودية، والسودان، وجيبوتي، والصومال، واليمن، وهي الدول المشاطئة للبحر الأحمر، في الرياض في ديسمبر 2018م. أعقب هذا الاجتماع إعلان وزير الخارجية السعودي السابق، عادل الجبير، اتفاق الدول المشاركة على تأسيس «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، وهو ما أضفى يُشار إليه بمنتدى البحر الأحمر. ووقع وزراء خارجية الدول السبعة بالإضافة إلى إريتريا ميثاق المجلس في يناير 2020م، مؤسسين بذلك أول تجمعٍ إقليميٍ للدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ومقره السعودية.

وتحددت أهداف المجلس بصورةٍ عامةٍ لتستهدف التعاون والتنسيق الإقليمي في جميع المجالات لتحقيق المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية وتأمين حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، وصرح الأمير فيصل بن فرحان

عسكري أوروبي تدريجي متزايد من خلال عمليات أتلانتا وأجينور وأسبيدس، هناك تواجدٌ عسكريٌّ لقوىٍ أوروبيةٍ مهمةٍ كفرنسا وبريطانيا، وتواجد عسكري أمريكي من خلال فرق عمل القوات البحرية المشتركة المرتكزة في مملكة البحرين، وهناك قواعد وتسهيلات عسكرية أمريكية ويابانية وصينية وتركية في القرن الإفريقي وحول البحر الأحمر؛ بالإضافة لهذا، تندر هذه التطورات العسكرية المتلاحقة بخطط تواجد عسكري طويل الأمد تغذيها استراتيجيات التحول شرقًا وأولويات التعامل مع الصعود الصيني، وليس عمليات قصيرة ومؤقتة للتعامل مع أزمة طارئة تتعلق بتهديدات الحوثيين في اليمن للملاحة في هذه الممرات المائية الحيوية.

تستدعي هذه التطورات التساؤل عن مواقف القوى الإقليمية وما إذا كانت بحقٍ غائبةً عن هذا المشهد، ففي السنوات القليلة الماضية، وفي ضوء المبادرات عام 2018م لتأسيس منتدى يضم دول المنطقة وتبلوره بالفعل تحت قيادة سعودية في عام 2020م، تصاعد في الأوساط الأكاديمية والسياسية الحديث عن مستقبل أطر التعاون الوليدة بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وقدرتها على تحويل هذه المنطقة الجغرافية من مجرد ممر بيني يقطع عدة أقاليم – كالخليج العربي، والقرن الإفريقي، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط – إلى إقليمٍ بازغٍ وعلى درجةٍ من التماسك في حد ذاته.

لهذا يتعرض هذا القسم الأخير من الورقة لتحليل أولاً «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، والتعاون الإقليمي في إطاره، ثم ثانيًا نشاط عددٍ من القوى الإقليمية في شؤون المنطقة وآليات تعاملها مع هذه البيئة الإقليمية المتغيرة، حيث أن لهذين البعدين

جميع الخطوط الساحلية بشكل لائق»⁽⁴⁰⁾. وفي الواقع فإن ترحيب الاتحاد الأوروبي بهذا الترتيب المؤسسي مُتَّفَهم، حيث أنه يتماشى مع مبادئ الاتحاد من جهة المؤسسة والحوكمة من ناحية، ويجعل الحوار الأوروبي مع دول المجلس مجتمعةً أكثر عمليةً من ناحيةٍ أخرى.

وكمثل تفاؤل الاتحاد الأوروبي، تفائل الكثيرون من داخل الإقليم بتأسيس هذا المجلس وبدوره الواعد في تغيير موازين القوى في جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي خصوصًا، وفي درء التنافس الدولي على عسكري المنطقة والتدخل في شؤونها، إلا أنه من أهم القيود على عمل المجلس أن إطار عمله بعيدًا عن البنية المتعددة الأطراف الفعالة للتنسيق والتشاور في الشؤون الأمنية، وتفشي الحروب الإقليمية والتوترات السياسية داخل عددٍ من دوله الأعضاء، والاختلاف في أولويات العمل المشترك بين عددٍ آخر مهمٍ من أعضائه، بالإضافة إلى استبعاد مجموعةٍ من الدول الإقليمية المهمة وذات النفوذ في البحر الأحمر بسبب عدم مشاطتها له، وهو ما زاد من صعوبة بناء آليةٍ فعالةٍ للتنسيق السياسي في القضايا الأمنية⁽⁴¹⁾.

من بين كل هذه القيود، يظل العائق الأساسي أمام تفعيل عمل المجلس متمثلًا في حقيقة

وزير الخارجية السعودي بعدم وجود تصورٍ حول بناء قوةٍ عسكريةٍ جديدةٍ خاصةٍ بالإقليم، ولكن هناك تنسيقًا على المستوى الثنائي بين دول المجلس، مشيرًا إلى أن لكل الدول الأعضاء قدراتها الدفاعية، ويمكن تطوير تلك القدرات لتكوين شكلٍ من أشكال التنسيق الجماعي⁽³⁸⁾، وعلى الرغم من شمولية أهداف المجلس، إلا أنه بالنسبة للمملكة العربية السعودية ومصر، فإن الهدف الأساسي من الدعوة لهذا التجمع، وما هو مُنتظر منه بالدرجة الأولى، هو الحفاظ على البحر الأحمر تحت سيطرةٍ إقليميةٍ بعيدًا عن القوى الخارجية المنافسة⁽³⁹⁾، فإ إنشاء منتدى إقليمي يقتصر في عضويته على الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن هو في حد ذاته جزءٌ من خطابٍ جيوسياسيٍ عربيٍ يضع خطأً فاصلاً بين من هو عضوٌ داخل الإقليم ومن هو من خارج الإقليم، ويتبع ذلك إضفاء قدرٍ من الشرعية على توافقات دول المجلس بخصوص شؤون الإقليم وإبراز التدخلات للدول المنافسة من خارج الإقليم وقد رحب الاتحاد الأوروبي بتشكيل مجلس البحر الأحمر، وعلق ألكسندر روندوس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي، بقوله «نعتقد أن هذه مبادرة مهمة للغاية، ونريد دعمها بكل الطرق الممكنة. نعتقد أنه من مصلحتنا الجماعية أن يتشكل شيء كهذا ويكون قادرًا على إنشاء إطار يتم من خلاله ضمان مسألة أمن الملاحة أو أمن

40 Rashid Hassan, EU Welcomes Formation of Red Sea Council, Arab News, 20 February 2020, <https://www.arabnews.com/>

41 Eleonora Ardemagni, Saudi Arabia Has a Red Sea Vision, Not Yet a Strategy, The Arab Gulf States Institute in Washington, 17 May 2024, <https://agsiaw.org/>
Zach Vertin, Toward a Red Sea forum: The Gulf, the Horn of Africa, & architecture for a new regional order, Brookings Institution, 2019, <https://www.brookings.edu/>

38 صالح الزيد، تأسيس مجلس لدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الشرق الأوسط، ٧ يناير ٢٠٢٠.

39 Laura Angela Bagnetto, New Red Sea alliance launched by Saudi Arabia, but excludes key players, RFI, 10 January 2020, <https://www.rfi.fr/>

البحرية لهذه الدول مجتمعة، فعلى سبيل المثال، شاركت البحرية المصرية والأمريكية والإماراتية (مع مشاركة السعودية بصفة مراقب) في فعاليات التدريب البحري «تحية النسر - استجابة النسر» عام 2019م، وتأتي هذه التدريبات لصقل المهارات وتبادل الخبرات والتعرف على أحدث النظم وأساليب القتال ودعم جهود الأمن والاستقرار البحري في المنطقة⁽⁴²⁾. بالإضافة لهذا، تولت مصر قيادة قوة المهام الدولية للبحر الأحمر، المعروفة باسم فرقة العمل المشتركة CTF-153، التي تسلمتها من البحرية الأمريكية من ديسمبر 2022م وحتى يونيو 2023م، وتُعتبر فرقة العمل المشتركة CTF-153 واحدة من خمس فرق عمل تابعة للقوات البحرية المشتركة CMF، التي تُعد بمثابة شراكة دولية متعددة الجنسيات، تُشارك في إطارها أربعة وأربعين دولة، وقد تأسست في 17 إبريل 2022م لتعزيز الأمن البحري الدولي وجهود بناء القدرات في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، ويقع المقر الرئيس للقوات البحرية المشتركة في مملكة البحرين تحت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية والأسطول الخامس الأمريكي⁽⁴³⁾. يُذكر هنا أن الفرقة CTF 154، المنوطة بتدريب الأمن البحري، تقودها حاليًا القوة البحرية الملكية الأردنية، والفرقة CTF 152، المنوطة بعمليات الأمن البحري داخل الخليج العربي، تقودها حاليًا البحرية الملكية السعودية⁽⁴⁴⁾؛ كذلك قادت

التنافس الإقليمي على مد النفوذ والاستحواذ على نقاط ارتكاز جيوسياسية من جانب الشركاء الإقليميين أنفسهم، ذلك في ظل غياب مهيمن إقليمي يتمتع برؤية استراتيجية وقيادة واضحة لأي عمل جماعي، لهذا فإن فعالية عمل المجلس مرهونةً ببذل جهدٍ في سبيل التوصل إلى توافقٍ وترتيبٍ للأولويات وتخطيطٍ عمليٍ لفعل مشتركٍ بين أعضائه الأساسيين.

ثانيًا: نشاط عددٍ من القوى الإقليمية في شؤون المنطقة وتعاملها مع البيئة الإقليمية المتغيرة

من أهم القوى الإقليمية النشطة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، فتمتلك مصر قناة السويس البحرية التي تُعد أقصر طريقٍ بين الشرق والغرب، مما زاد من أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية على مر عقود طويلة، ولديها عددٌ من القواعد العسكرية المهمة في البحر الأحمر، ربما أهم هذه هي قاعدة برنيس العسكرية، التي تُعد أكبر قاعدةٍ عسكريةٍ على البحر الأحمر بمساحة 150 ألف فدان، وتمتد على طول سواحل البحر الأحمر وحدود مصر الجنوبية وتم افتتاحها عام 2020م، لذلك يُرجح أن تُمثل القاعدة نقطة تواصلٍ وتعاونٍ بحريٍ وثيقٍ بين هذه القوى الثلاثة. وقد عززت البحرية المصرية تعاونها مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التدريبات البحرية، وتُشارك في مناوراتٍ بحريةٍ مشتركةٍ في البحر الأحمر مع الولايات المتحدة الأمريكية وعددٍ من القوى الأوروبية كفرنسا وإسبانيا، مما يُحسن من قابلية التشغيل البيني بين القوات

42 Egypt's Ministry of Defense, The Events of the Egyptian-US Maritime Joint Training (Tahyaat Al-Nesr-Istigabt Al-Nesr 2019) Kicks Off, 22 July 2019, <https://www.mod.gov.eg>

43 US Navy, Egypt Takes Command of International Red Sea Task Force, 12 December 2022, <https://www.navy.mil>

44 Combined Maritime Forces, 2024, <https://combinedmaritimeforces.com>

إدارة وتطوير الميناء⁽⁴⁸⁾. كذلك، اضطلعت دولة الإمارات العربية المتحدة ببناء قاعدة عسكرية في جزيرة ميون عام 2021م، وهو ما يعني أن هناك هدفًا استراتيجيًا يتعلق بمحورية سلاسة حركة الشحن والملاحة في هذه المنطقة لأهميتها القصوى للمشروعات الاقتصادية الإماراتية، وهو ما يستدعي تواجدًا إماراتيًا في منطقة باب المندب والقرن الإفريقي. تزامن هذا مع توجه دولة الإمارات العربية المتحدة لتقليص تواجدها في القرن الإفريقي، حين انسحبت جزئيًا من قاعدة عصب في إريتريا، وحولت مشروع قاعدة بربرة إلى مشروع مدني، وهي مؤشرات تعكس تنامي اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بتأمين الممرات المائية البحرية للطاقة والتجارة⁽⁴⁹⁾. هذا بالإضافة إلى المشروعات الاقتصادية والعمرانية والسياحية الكبرى التي تقودها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالشراكة مع مصر لتطوير البنية التحتية في منطقة البحر الأحمر.

ويُعد هدف تعزيز التعاون الاقتصادي، خاصةً في مجالي التجارة والاستثمار، أحد أهم أهداف الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي، فبحسب وثيقة «الشراكة الاستراتيجية مع الخليج» الصادرة عن الاتحاد الأوروبي عام 2022م، هناك تأكيدٌ على أهمية

السعودية فرقة عمل سنيتل التابعة لبناء الأمن البحري الدولي IMSC بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2023م. علاوةً على قيام حرس الحدود السعودي، الذي يضم خفر السواحل، بتحسين قدرته على وقف التهريب البحري والتهريب البحري، وقامت السعودية بشراء قوارب اعتراضية عالية السرعة وزادت من عمليات الضبط في مناطق الموانئ بالتنسيق مع السلطات السعودية الأخرى⁽⁴⁵⁾.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أحرزت مدًا جيوسراتيجيًا توزع ما بين سواحل اليمن والقرن الإفريقي من خلال الشراكات التي عقدتها لإدارة عدة موانئ في تلك المناطق، ففي عام 2005م تم توقيع اتفاقية تتولي بموجبها موانئ دبي إدارة وتطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية لجمارك جيبوتي، ووقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقًا مع إريتريا تستخدم بموجبه ميناء ومطار عصب على البحر الأحمر لمدة 30 عامًا⁽⁴⁶⁾ ووقعت شركة «موانئ دبي العالمية - السخنة» مع شركة التنمية الرئيسة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عقدًا لإنشاء منطقة خدمات لوجستية جديدة في منطقة ميناء السخنة في مصر باستثمارات متوقعة تُقدر بـ 80 مليون دولار أمريكي على مساحة 300 ألف متر مربع⁽⁴⁷⁾. وفي مايو 2017م، تسلمت موانئ دبي العالمية إدارة ميناء «بربرة»، إيدانًا ببدء تطبيق عقد امتياز

48 Jonas Gerding, At Port of Berbera, Dubai Invests in Horn of Africa Shipping, DW, 26 December 2022, <https://www.dw.com>

49 دويتشه فيلا، لماذا تسعى الإمارات للسيطرة على موانئ القرن الإفريقي؟، ٦ سبتمبر ٢٠١٧.

أنظر أيضًا: Eleonora Ardemagni, The UAE's Military Adjustment in the Bab el-Mandeb: From Power Projection to Power Protection, Milan: ISPI, 19 April 2021, <https://www.ispionline.it>

45 Eleonora Ardemagni, Saudi Arabia Has a Red Sea Vision, Not Yet a Strategy, op.cit.

46 دويتشه فيلا، لماذا تسعى الإمارات للسيطرة على موانئ القرن الإفريقي؟، ٦ سبتمبر ٢٠٢٧، <https://p.dw.com/p/2jSEU>.

47 العربية، موانئ دبي العالمية-السخنة تستثمر 80 مليون دولار في إنشاء منطقة لوجستيات بمصر.

وقد حافظت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون على زخمٍ إيجابي، ففي 1 يونيو 2023م، عين الاتحاد الأوروبي أول ممثلٍ خاصٍ له لمنطقة الخليج العربي، وهو لويجي دي مايو، لمواصلة تطوير شراكةٍ أقوى وشاملةٍ وأكثر استراتيجيةً للاتحاد الأوروبي مع دول منطقة الخليج العربي. وفي 10 أكتوبر 2023م، انعقد المجلس المشترك السابع والعشرون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في مسقط، وأسفر الاجتماع عن نتائج إيجابية، منها أولاً: الاتفاق على إقامة حوارٍ أمني منظم بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، ثانياً: الاتفاق على المشاركة في تنظيم منتدى أمني رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليميين، ثالثاً: اتفاقية للتعاون في الشؤون الإنسانية. وقد عُقد أول حوارٍ أمني بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في 24 يناير 2024م في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتلاه بعد فترةٍ وجيزةٍ منتدى رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليميين في لوكسمبورج في 22 إبريل 2024م.

كذلك الحال بالنسبة لمصر، خاصةً مع إصدار الاتحاد الأوروبي للإعلان المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي في مارس 2024م⁽⁵²⁾، وهي شراكة متعددة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وترتكز على تاريخٍ طويلٍ من التعاون بين الجانبين؛ لهذا فإن الدور الأوروبي في هذه المنطقة

تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال التجارة والاستثمار بشكلٍ عام، بما في ذلك التكامل والتنوع الاقتصادي، لا سيما حوار التجارة والاستثمار القائم بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس، ويشمل ذلك استكشاف إمكانيات التوصل إلى تفاهمٍ مُشتركٍ بشأن المفاوضات المحتملة فيما يتعلق باتفاقية تجارية، التي من شأنها أن تُعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك بيئةً تجاريةً واستثماريةً معززة، والتعاون التنظيمي والجمركي بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁰⁾، ويُعد الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون شريكين تجاريين قويين، حيث يبلغ حجم التجارة السنوي 175 مليار يورو، وتُعد منطقة دول مجلس التعاون سادس أكبر سوقٍ لصادرات الاتحاد الأوروبي ومصدراً ووجهةً مهمةً للاستثمار بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بالأخص، وتعد المملكة العربية السعودية حاليًا الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي بين دول مجلس التعاون، حيث تبلغ قيمة التجارة الثنائية في السلع 75 مليار يورو سنوياً، وتنمو استثمارات الاتحاد الأوروبي في المملكة بنسبة 50% منذ عام 2020م (من 19,9 مليار يورو في عام 2020م إلى 30 مليار يورو في عام 2022م)، وهو ما حفز المفوضية الأوروبية لإطلاق أول غرفةٍ للتجارة الأوروبية في المملكة العربية السعودية (ECCKSA) في مايو 2022م⁽⁵¹⁾.

50 EEAS, Joint Communication on a "Strategic Partnership with the Gulf", 18 May 2022.

51 European Comission, EU welcomes first European Chamber of Commerce in the Gulf, based in Saudi Arabia, 8 May 2024, <https://policy.trade.ec.europa.eu>

52 European Commission, Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership between The Arab Republic of Egypt and the European Union, 17 March 2024, <https://ec.europa.eu/>

متعدد الأبعاد، والهدف التنموي محوري، وهو ما يُمكن أن يُستثمر من جانب دول المنطقة في إطار تعزيز خططها للتعاون الإقليمي للأغراض التنموية والأمنية.

في ضوء كل هذه العوامل، يُمكن القول أن هناك أساساً قوياً لتعاونٍ اقتصادي وسياسي وأمني أولاً بين القوى الإقليمية في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، وهو ما يجب أن يُوظف للنهوض بخططٍ مشتركةٍ لتعاونٍ إقليميٍ فعالٍ في منطقة البحر الأحمر ومضيق عدن، التي أضحت مسرحاً للعمليات العسكرية الغربية، فلا يوجد طريق آخرٍ لأمن وازدهار المنطقة سوى من خلال وحدة وتوافق دولها أولاً. ثانياً، استثمار علاقات الشراكة المتميزة والمتعددة الأبعاد مع الاتحاد الأوروبي في رسم الخطوط العريضة لأمن الملاحة البحرية بمشاركةٍ إقليميةٍ حقيقية.

The European Role in Maritime Security in the Red Sea and the Arabian Gulf and Opportunities for Cooperation with Regional Parties

Prof. Dr. Sally Khalifa Isaac⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the European Union's strategy for maintaining maritime security in the Arabian Gulf, the Red Sea, and Bab al-Mandab, as well as to explore opportunities for cooperation between the European Union and regional parties. The paper starts from the hypothesis that although European countries agree with the United States on the necessity of maintaining maritime security in this strategic region of the world, this has not prevented the EU from pursuing relatively independent policies regarding this issue. The study reached three main conclusions:

First, strategic documents issued by the European Union reflect the importance of maritime security within the EU's national security plans, particularly in two documents: the concept of coordinated maritime presence in the northwestern Indian Ocean approved by the EU in 2022, and the EU's review of its maritime security strategy and its

associated action plan in 2023. These documents encompass various fields, including maritime activities, cooperation with partners, and leadership in maritime security awareness.

Second, despite European support for the United States in its efforts to maintain maritime security in certain alliances, this has not prevented the EU from maintaining a distinct and independent policy in this field. Examples include the EU mission to monitor maritime navigation in the Strait of Hormuz in 2020 and the EU mission for Red Sea and Bab al-Mandab security in February 2024. These policies align with the broader outlines of EU policy and serve European interests.

Third, the importance of European efforts in maintaining maritime security in the Arabian Gulf and the Red Sea can be leveraged to enhance cooperation with regional parties collectively. This includes EU support for the initiative to establish the Council of the Red Sea and Gulf of Aden countries in 2020. Another framework for cooperation is the partnership strategy launched by the European Union with the Gulf Cooperation Council countries in 2022.

Professor of Political Science at the Faculty of 1
Economics and Political Science, Cairo University,
and Head of the University of London Branch at the
European Universities in Egypt (EUE)

4- الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب

الدكتور معتز محمد سلامة⁽¹⁾

ملخص الدراسة

الأحمر الذي يوصف بأنه "بحيرة عربية"، بالنظر إلى مساحة السواحل العربية عليه، بالإضافة لأهمية مضيق باب المندب بالنسبة لتجارة تلك الدول مع العالم الخارجي، فإنه لا توجد مبادرة إقليمية شاملة وفاعلة حتى الآن بشأن الأمن البحري أو الأمن الإقليمي في تلك المنطقة لأسباب عديدة، منها التحديات التي تواجه دول تلك المنطقة، وزيادة حدة الاستقطاب الدولي لها، بالإضافة للتنافس الإقليمي.

ثالثاً؛ أعادت الحرب في غزة التأكيد مجدداً على الارتباط الوثيق بين الأمن الإقليمي والأمن البحري، وعلى الرغم من أن تهديدات الأمن البحري عبر تاريخ المنطقة كانت حاضرةً وبقوة، حيث أن الممرات البحرية موجودة منذ القدم بجغرافيتها وأوضاعها القانونية المتعارف عليها، بيد أن المتغير هو تطورات الأمن الإقليمي وانعكاساته وبشكل مباشرٍ على الأمن البحري استقراراً أو ازدهاراً، فقد تلجأ أطراف الصراعات سواءً كانت الدول أو الجماعات دون الدول لتوظيف الممرات المائية الحيوية في الصراعات الإقليمية، الأمر الذي يستدعي تدخلاتٍ دولية، ومن ثم زيادة حدة التنافس الدولي بالقرب من تلك الممرات، بما يؤكد على أهمية تطور الرؤية العربية لأمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب بعيداً عن المنظور التقليدي، ومضمونه إبعاد تلك المنطقة عن الصراعات الدولية.

تستهدف هذه الدراسة تحليل الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر وباب المندب في ظل التهديدات التي ازدادت وتيرتها بعد بدء أحداث غزة في أكتوبر 2023م، التي لم تكن منشأة لتلك التهديدات ولكنها كشفت عن تأثير الأزمات الإقليمية على الأمن البحري، كما تسعى الدراسة لاستكشاف معوقات بلورة رؤيةٍ جماعيةٍ لأمن تلك المنطقة أو بالأحرى هيكلٍ للأمن الإقليمي في ظل تعاضم أهميتها بالنسبة لدول المطلة على البحر الأحمر كافة، وكذلك الأطراف الدولية في الوقت ذاته، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية على النحو الآتي:

أولاً؛ أشارت الدراسة إلى محددات رؤية الدول المحيطة بالبحر الأحمر التي تمثل ركائز أساسية لتلك الرؤية، وهي المخاطر التي تواجه الدولة، والإطلالة على البحر، والاستقرار الداخلي، وحسابات العلاقات مع القوى الخارجية، وتتضافر جميعها لتفسير مواقف تلك الدول بشأن أمن البحر الأحمر، وكذلك مضيق باب المندب.

ثانياً؛ على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للبحر

1 رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر

مقدمة

يغلق مضيق باب المندب إلا مرتين؛ الأولى أثناء أزمة السويس عام 1956م، والثانية خلال حرب الأيام الستة عام 1967م، التي بقيت بعدها قناة السويس مغلقة لمدة ست سنوات⁽⁴⁾.

في السنوات الأخيرة، تزايدت التهديدات لأمن البحر الأحمر، وتحول من منطقة هادئة إلى أحد أكثر الممرات الملاحية الدولية اضطراباً، وكان يُنظر إلى البحر الأحمر على أنه مجرد شريط مائي، وظيفته السماح بمرور بضائع التجارة الدولية من الشرق الأقصى والخليج العربي نحو أوروبا، لكن في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي، توجه الاهتمام إلى المنطقة على صعيد الهجمات على السفن من قبل القراصنة الصوماليين⁽⁵⁾. وفي السنوات الأخيرة، ازداد تعقيد السياق الجيوبوليتيكي للفضاء البحري للبحر الأحمر، وشهدت المنطقة تحولاتٍ سياسية وأمنية مفاجئة، جعلتها شديدة التعقيد وغلب عليها الانقسام بدلاً من الوحدة، وكل ذلك عزز المخاوف من تعرض السلامة النسبية لممر البحر الأحمر لاضطراب غير مسبوق⁽⁶⁾، وعزز القلق بشأن أمن البحر الأحمر تركيز الوجود العسكري والأمني العالمي على جانبه الإفريقي الغربي من السودان

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب للأمن القومي العربي، لم تتطور رؤية عربية جماعية لأمن البحر أو المضيق على بوابته الجنوبية، ولقد لمس البعض هذه الملاحظة⁽²⁾، فضلاً عن ذلك لم تتشكل رؤية وطنية لأمن البحر الأحمر للدول العربية المطلة عليه بعيداً عن الرؤية الخاصة بحماية السواحل والمدن الساحلية على البحر الأحمر، وساعد على ذلك أنه لا توجد جهود لإنشاء أمنٍ جماعيٍّ أو هيكلٍ تجاريٍّ مشتركٍ خاص بالمنطقة المحيطة به⁽³⁾. لقد طرحت مشروعات بشأن أمن البحر الأحمر من زوايا مختلفة، لكنها لم تتضمن رؤيةً جامعةً ومحددة المعالم لنظام أمنٍ شاملٍ ومستدام يتعلق بالبحر الأحمر، وبقي بعض هذه المشروعات يطرح إشكاليات لأمن البحر الأحمر على المدى الطويل، وإن تصدى لأزمة حالة على المدى القصير. وبالنسبة لبعض الدول العربية تقليدياً، لم يتجاوز التصور لأمن البحر الأحمر التركيز على مواجهة إسرائيل خلال حروب 1956م و1967م و1973م، وكان التعامل العربي مع هذا البحريتم بشكلٍ اعتياديٍّ في ظل الثقة إلى مقولة أنه «بحيرة عربية»، يُشكل أمنها معطى استراتيجيٍّ طبيعيٍّ، ساعد على ذلك أنه على الرغم من أن المناطق المطلة عليه شهدت حروباً واضطراباتٍ كبيرة، فلم

4 د. حمدي عبدالرحمن حسن، رؤية متباينة: تحالف البحر الأحمر وإحياء مفهوم «الأفريقيا»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12 يناير، 2020. <https://futureuae.com/ar/>
/Mainpage/Item/5195

5 Victoria Silva Sánchez, The Limits of Hegemonic Regionalism for Explaining Region-Building: A counter-hegemonic reading of the Red Sea Council, Cadernos de Estudos Africanos • janeiro-junho de 2022, p. 73.

6 Omar S Mahmood, Competition, cooperation and security in the Red Sea, Institute for Security Studies (ISS), East Africa Report 24 | August 2019, p. 3.

2 For Exemple: Turki Al-Anazi, Strategic Importance of The Red Sea, USAWC CLASS OF 2001, Strategy Research Project, U.S. Army War College, p. 16.

3 Annette Weber, Red Sea: Connector and Divider, SWP Comments, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, November 2017, p. 3.

المخاطر والتهديدات على أمن البحر الأحمر مع تزايد حدة الأزمات الدولية، وكل ذلك يفرض إعادة النظر في الأفكار الكلاسيكية حول البحر الأحمر، وتطوير الرؤية العربية لأمنه، ويمكن تناول العناصر المختلفة لتلك القضية فيما يأتي:

1. الأهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للبحر الأحمر

تزداد أهمية البحر الأحمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي لاعتبارات كثيرة، تتمثل في الاعتبارات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية والاقتصادية؛ وهي الاعتبارات التي تضع البحر الأحمر في قلب التفاعلات والأزمات الدولية والإقليمية، وتدفع النظام العربي والإقليمي للانشداد إلى مركز جديد تزداد حوله كثافة التفاعلات الصراعية والتعاونية على حدٍ سواء، هو البحر الأحمر بحواضنه الجيوسياسية، وتفاعلاته، وأزماته السياسية، ومدخله الشمالية والجنوبية، وعمليات التنمية والتطوير على ضفتيه الشرقية والغربية.

تنبع الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر من كونه ممراً بحرياً عالمياً يربط بين قارات ثلاث (إفريقيا، وآسيا، وأوروبا)، ويربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ويجمع بين مناطق جيوسياسية مهمة مثل الخليج العربي، والقرن الإفريقي، وشمال إفريقيا، وبلاد الشام؛ وهو ملتقى بحري إقليمي تطل عليه تسع دول، سبع منها عربية وهي السودان، ومصر، والسعودية، والأردن، واليمن، وجيبوتي، والصومال، بالإضافة إلى إريتريا، وإسرائيل. ويبلغ طول البحر الأحمر 1900 كم، وأقصى عرض له 204 كم، وأقل عرض 19 كم في باب المندب، وتبلغ مساحة سطحه 437 ألف

وحق الجنب، ونشوء تهديداتٍ للأمن العربي، واتساع نطاق الصراعات والأزمات الداخلية المسلحة المدوّلة في بعض دوله⁽⁷⁾، وأضاف إلى تعقيدات أمن البحر الأحمر تباين مناهج الدول المطلة على البحر الأحمر على نحوٍ يقلص إمكانات التوافق بينها على رؤيةٍ أمنيةٍ مشتركة؛ فبينما يرى بعضها وجود القوى الأجنبية في البحر الأحمر خطراً وتهديداً، يرى بعضها الآخر أن استضافتها للقواعد الأجنبية على أراضيها نموذجاً ينبغي للدول الأخرى على البحر اقتفائه واستنساخه⁽⁸⁾.

وبشكلٍ عام، بدا البحر الأحمر كمركزٍ لتفاعلاتٍ إقليميةٍ من نوعيةٍ جديدة، بعدما كان أحد الجبهات الرئيسة للأمن القومي العربي، تحول هو ذاته لأن يكون المركز الأساسي لهذا الأمن ومرتكزاً للنظام الإقليمي الذي يزداد تركزه حول هذا البحر. وتأكّدت مركزية البحر الأحمر في قلب تفاعلات النظام الإقليمي، ومن ثم اندمجت منطقة جنوب البحر الأحمر (ومعها القرن الإفريقي والخليج العربي) في أهم صراعٍ إقليميٍّ مزمنٍ في شماله، حيث نهبت المواجهات العسكرية مجدداً إلى الحاجة إلى حلٍ شاملٍ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدلاً من مجرد إدارته⁽⁹⁾، وتفاعل

7 - أنظر: د. دلال محمود عبدالعزيز، The Red Sea Region - Security Different Visions، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 13، العدد 12، أكتوبر 2021. https://jocu.journals.ekb.eg/article_197526.html

8 Ashenafi Endale, Breaking Barriers: Nations Chart Red Sea Future, World Remit, October 5 2023. f

9 Dr. Sebastian Sons, Fernando Aguiar, Escalation in the Red Sea as a Balancing Act for Saudi Arabia: Testing the Waters for Comprehensive Conflict Resolution, Brussels International Center, POLICY BRIEF, February 2024, p. 1.

دولارٍ أمريكيٍّ سنويًا، تُمثل نحو 13 - 14% من التجارة العالمية⁽¹¹⁾.

ولا تقتصر الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر على مسطحة المائي، وإنما تشمل مُجمل أقاليمه البحرية، والمحيط الجيوسياسي له، لذلك فإن أمن البحر الأحمر لا يعني ضمان الأمن في مياهه فقط، بل إن أمن مياه البحر الأحمر من أمن أراضي الدول المُطلّة عليه وضمان كيائها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية⁽¹²⁾. ويرتبط أمن البحر الأحمر بأمن المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، وهو همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي⁽¹³⁾، ويربط الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط بالأسطول الخامس في الخليج العربي⁽¹⁴⁾.

ويزيد من قيمة البحر الأحمر موانئ الدول المُطلّة عليه، والتي يتمثل أهمها في ميناء جدة في السعودية، وميناء السويس في مصر، وميناء بورسودان في السودان، وميناء المخا والحديدة اليمنيان، وميناء العقبة الأردني، وميناء جيبوتي، وميناء مصوع في إريتريا، وميناء إيلات بإسرائيل؛

11 فهيم الحامد، «مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن».. حماية للملاحة وتأمين للممرات، صحيفة الرياض، 6 سبتمبر 2022.

12 د. رأفت غنبي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة عام 1956 ومؤتمر تعز عام 1977، مجلة الدارة (دارة الملك عبدالعزيز)، العدد الثاني، السنة السادسة، يناير 1981، ص 148.

13 د. علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة الدارة (دارة الملك عبدالعزيز)، العدد الثاني، السنة السادسة، يناير 1981، ص 54. https://darahjournal.org.sa/site/pictures/MAG_22.2.pdf

14 أنظر: ممدوح أنيس سالم، الدول العربية أمام تحديات عولة البحر الأحمر، مجلة شؤون عربية، مارس 2018. /

كم2، ومتوسط عمقه 419 متر، أما امتداد طول سواحله على الجانبين، فيبلغ حوالي 4910.4، مقسمة بين 1890 كم في السعودية بنسبة 33.9%، 1425 كم في مصر بنسبة 25.5%، 717 كم في السودان بنسبة 12.8%، 442 كم في اليمن بنسبة 8.11%، 40 كم في جيبوتي بنسبة 0.7%، 17 كم في الأردن بنسبة 0.5%، 11.2 كم في إسرائيل بنسبة 0.2%، ويتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر مضيق باب المندب، الذي يُعد نقطة اختناقٍ على الرابط البحري بين البحر الأبيض المتوسط وأوروبا من جهة، وآسيا وشرق إفريقيا من جهةٍ أخرى.

ويقع البحر الأحمر على طول شريان الحياة للتجارة وموارد الطاقة العالمية، ويُعد أحد أكثر الممرات المائية ازدحامًا في العالم؛ إذ يبحر عبره أكثر من 20 ألف سفينة سنويًا، و30% من حركة الحاويات فضلًا عن البضائع والإمدادات بمليارات الدولارات الأمريكية⁽¹⁰⁾، ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول البحر الأحمر تريليونًا ومئة مليار دولارٍ أمريكيٍّ؛ ويتوقع البنك الدولي أن يزداد إلى 6 تريليونات دولارٍ أمريكيٍّ بحلول عام 2050م؛ وتتمثل الأهمية الجيواقتصادية للبحر الأحمر، فيما يمر به من بضائع وسلع تصل قيمتها إلى نحو 2.5 تريليون

10 - China's Impact on Conflict Dynamics in the Red Sea Arena, U S I P Senior Study Group (SSG), Final Report, United States Institute of Peace, April 2020 | NO. 3, Pp. 2-3. See Also: Jin Liangxiang, US in the Red Sea: Security Concerns or Power Play?, Middle East Council on Global Affairs, February 4, 2024. https://mecouncil.org/blog_posts/u-s-motives-in-the-red-sea-go-beyond-bringing-stability/

أيضا: أسئلة حول أزمة البحر الأحمر... ماذا تعني للتجارة العالمية؟، إنديبنندن عربية، 20 ديسمبر 2023.

بدلاً من رأس الرجاء الصالح⁽¹⁷⁾؛ لكل ذلك، هناك حساسية عالية للقناة إزاء أقل تهديد للملاحة في البحر الأحمر، وهو ما ظهر جلياً عندما تجنب العديد من سفن الحاويات قناة السويس وغيرت مسارها حول رأس الرجاء الصالح؛ بحلول النصف الأول من فبراير 2024م، ومن ثم انخفضت حمولة السفن التي تدخل خليج عدن بأكثر من 70% بين النصف الأول من ديسمبر 2023م، والنصف الأول من فبراير 2024م⁽¹⁸⁾.

وبالنسبة للدول العربية يكتسب البحر الأحمر أهمية مضاعفة، لأنه يقع في قلب مساحة الجغرافيا العربية والمجتمع العربي، فضلاً عن الموارد والثروات المعدنية في قاعه، وهو المنفذ البحري الرئيس والوحيد لكل من الأردن، وجيبوتي، والسودان، والممر الرئيس الذي يتدفق من خلاله النفط العربي إلى أسواق التصدير، حيث تُمثل الصادرات النفطية ما بين 93 إلى 100% من إجمالي صادرات بعض الدول العربية⁽¹⁹⁾. ومع تغير الوضع الأمني والعسكري والاقتصادي في المناطق المحيطة بالبحر الأحمر، ازدادت أهميته العربية، بعد أن تحول إلى ممر بحري يعكس تحولات النفوذ الجيوسياسي الإقليمي.

حيث تُمثل هذه الموانئ مركز الربط الأساسي ونقطة عبور الحركة التجارية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي وبحر العرب.

وتُمثل قناة السويس في أقصى شمال البحر الأحمر واحدة من أهم نقاط الاختناق العالمية والممرات المائية البحرية؛ حيث تمر عبرها 15% من حركة الشحن العالمية و30% من تجارة الحاويات العالمية، تشمل 20% من إجمالي شحن الحاويات، وما يقرب من 10% من النفط المنقول بحرًا، و8% من الغاز الطبيعي المسال⁽¹⁵⁾، لذلك يُمكن أن تؤدي الاضطرابات في الأمن الملاحي للقناة إلى تداعيات اقتصادية على جميع أنحاء العالم، وقد أدى جنوح السفينة إيفرجيفين في قناة السويس على مدى ستة أيام عام 2021م إلى تراكم أكثر من 400 سفينة وخسارة تجارية بنحو 60 مليار دولار أمريكي⁽¹⁶⁾. وتوفر قناة السويس قدرًا كبيرًا من الوقت والمسافة للسفن؛ فبينما يتعين على ناقلة النفط المتجهة من ميناء رأس تنورة بالمملكة العربية السعودية إلى روتردام في هولندا أن تقطع مسافة 10.358 كيلومترًا عبر قناة السويس، فإن الرحلة البديلة عبر رأس الرجاء الصالح ستكون 17.975 كيلومترًا، مما يعني أن قناة السويس تُقلل من طول الرحلة بنسبة 42%. وبالمثل، تتقلص رحلة الحاوية التي يجري شحنها من سنغافورة إلى روتردام بنسبة 29% عند استخدام قناة السويس

17 Navigating troubled waters Impact to global trade of disruption of shipping routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Cana, UNCTAD Rapid Assessment, United Nations Conference on Trade and Development, February 2024, p. 10. https://unctad.org/system/files/official-document/osinginf2024d2_en.pdf

18 Ibid,

19 Turki Al-Anazi, Strategic Importance of The Red Sea, Op.cit, p. 16.

15 Dr. Sebastian Sons, Fernando Aguiar, Op.cit, p. 2.

16 CIMIC contribution to operations in the Bab-el-Mandeb and the Red Sea, Civil-Military Cooperation Centre of Excellence The Hague , p. 1.

ارتفعت أقساط التأمين من حوالي 0.7% إلى 1% من قيمة السفينة⁽²¹⁾. وبسبب الهجمات الحوثية صدرت أوامر للعديد من الشركات البحرية وشركات الشحن بإعادة توجيه سفنها حول رأس الرجاء الصالح لتجنب قناة السويس، وتسببت التوترات في تراجع السفن المارة بالبحر الأحمر بأكثر من 40%⁽²²⁾، وذلك يُسبب خسارة كبيرة للاقتصاد العالمي.

علاوةً على الأهمية الاستراتيجية التقليدية للبحر الأحمر، التي أفاضت فيها كتابات عربية كثيرة⁽²³⁾، تزداد الأهمية الاستراتيجية العالمية له في ضوء كونه يُشكل ممراً جيوسياسياً رابطاً بين المشروعات والاستراتيجيات الدولية الجديدة؛ حيث توجد منطقة البحر الأحمر في مركز الرؤى والمشروعات الاستراتيجية والتنمية للدول الآسيوية الكبرى كالصين والهند، مثل مشروع مبادرة الحزام والطريق الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينج في 2013م، ومشروع الممر الاقتصادي العالمي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في سبتمبر 2023م، ويربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي طُرِح كأحد أفكار وجهود الولايات المتحدة الأمريكية لتحدي

وفي السنوات الأخيرة، اتسعت البيئات الجيوبوليتيكية الإقليمية للبحر الأحمر، بعد أن أصبح محطة التقاء بين مناطق جيوسياسية متعددة، وجعلت اعتبارات عدة الارتباط بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر حقيقةً ماثلة، ويثبت واقع المنطقتين حالياً مقولة المفكر الكيني الدكتور علي مزروعي (1933 – 2014م) الذي اقترح مفهوم «أفريقيا» أي الارتباط بين القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، حيث تشكل المكونات الثلاثة تكتلاً واحداً، البحر الأحمر قاسمه المشترك⁽²⁰⁾. ولقد تأكد ذلك بعد المواجهات الإسرائيلية – الإيرانية في البحر الأحمر التي وجدت ارتداداتها في الخليج العربي، وتأكد أكثر بعد دخول الحوثيين على خط المواجهة خلال الحرب في غزة.

وعلى النطاق الجيوبوليتيكي الأوسع، ينتقل جزءٌ من مركز الثقل الجيوسياسي العالمي إلى البحر الأحمر، ويزداد تأثير البحر الأحمر إيجاباً وسلباً بالواقع العالمي، من حيث الصراع والسلام، وعلى سبيل المثال، أحييت الحرب الروسية – الأوكرانية البحر الأحمر كطريق حيوي للنفط؛ بعد أن أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى توسع موسكو في تصدير محروقاتها إلى آسيا عبره.

ولقد أبرزت الحرب في غزة وهجمات الحوثيين تأثير اضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر على الاقتصاد العالمي؛ وفقاً لبعض المصادر، أصبح العبور في البحر الأحمر يُكلف ضعف ما كان يتم تحصيله في منتصف أكتوبر 2023م، وأشارت بعض التقارير إلى أنه بحلول أوائل فبراير 2024م،

21 - Navigating troubled waters Impact to global trade Op.cit, p. 15.

22 - Dr. Sebastian Sons, Fernando Aguiar, Escalation in the Red Sea , Op.cit p. 2.

23 أنظر على سبيل المثال: سلطان منير الحارثي، رؤية استراتيجية سعودية لأمن البحر الأحمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية، Arab Journal for Security Studies 2018; Volume 34 333 346-Issue (3), 333

أيضاً: د. محمد مجاهد الزيات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، مرجع سابق.

20 طه حسيب، رؤية عربية لأمن «أفريقيا»: ثلاثية الخليج والبحر والقرن (1-2)، صحيفة الاتحاد، 27 ديسمبر 2018.

ويزيد من المخاطر على أمن البحر الأحمر أن منطقة القرن الإفريقي (جنوب غربي البحر الأحمر) تُعد إحدى أكثر المناطق عرضة للصراعات في إفريقيا، حيث تشهد بلدان المنطقة باستمرار مستويات عالية من العنف داخل الحدود وعبرها⁽²⁵⁾، وهناك الصراعات الحدودية المجمدة بين إثيوبيا وإريتريا، وبين السودان وجنوب السودان، والأحداث في إثيوبيا⁽²⁶⁾؛ وتُعاني المنطقة من عدم الاستقرار والصراع والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة في البحار ونشاط الجماعات الجهادية والإرهابية بما في ذلك حركة الشباب والقاعدة⁽²⁷⁾. ووفقاً لقاعدة بيانات الإرهاب العالمي (2021م)، عانت دول مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن RSC (الثمانية مجتمعة) من 5968 حادثاً إرهابياً بين عامي 2015م و2019م⁽²⁸⁾.

الصراع الجيوبوليتيكي الدولي والإقليمي في محيط البحر الأحمر؛ يتحول البحر الأحمر إلى بوتقة تنافس دولية مهمة، لكنها قد تفتت إلى بوئر للصراعات، حيث يتزايد الوجود الأجنبي عند مداخله الجنوبية وعلى سواحله الجنوبية الغربية عند باب المندب

الصين، ومواجهة نفوذها عبر العالم⁽²⁴⁾، وإذا لم يكن مشروع الممر الاقتصادي الهندي الأوروبي يمر عبر البحر الأحمر، فإنه على المدى البعيد سوف يؤدي لزخم ومشروعات إنمائية وتنموية في الدول التي يمر بها خاصة دول الخليج العربي التي تُشكل الحاضنة الشرقية للبحر الأحمر، وهو ما يرسم ملامح لسيناريوهات تُحركها عند تهديد أمن ملاحتها في البحر الأحمر.

الرؤية العربية لمهددات أمن البحر الأحمر

مع تباين طروحات ومصالح الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، يصعب الحديث عن رؤية عربية موحدة لأمن البحر الأحمر، أو اتفاق فيما بينها حول مصادر التهديد لأمن البحر الأحمر، مع ذلك يُمكن - وفق تقاليد مدرسة الأمن القومي العربية - تحديد أهم مصادر التهديد لأمن البحر الأحمر فيما يأتي:

زيادة الدول المأزومة والأزمات في إقليم البحر الأحمر؛ مثل الصومال، واليمن، والسودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، علاوة على الأزمات الإقليمية على جانبيه الغربي (الأزمة المصرية الإثيوبية بشأن سد النهضة)، والشرقي (الحرب والوضع في اليمن)، ثم في الشمال (الحرب في غزة) وتداعياتها ما بين جنوب البحر وشماله، وذلك يُلقى بظلاله على عدم الاستقرار الملاحي فيه.

25 Roy Love, Economic Drivers of Conflict and Cooperation in the Horn of Africa, A Regional Perspective and Overview, Chatham House, Africa Programme, briefing paper, December 2009, p. 2.

26 Annette Weber, Red Sea: Connector and Divider, Op.cit, p. 1.

27 China's Impact on Conflict Dynamics in the Red Sea Arena, Op.cit, Pp. 2-3.

28 Elin Hellquist and Samuel Neuman Bergenwall, Managing Security in The Red Sea and Gulf of Aden, The Red Sea council and The Prospect of Multilateralism, FOI Studies in African Security, February 2023, p. 2.

24 عبدالمعز خان، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: خطوة محدودة جداً ومتأخرة جداً؟، صدى. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣. <https://the-india-12/carnegieendowment.org/sada/2023-middle-east-europe-economic-corridor-imec-too-little-too-late?lang=ar>

الحرير البحري الذي سيمتد من موانئ الصين الرئيسية عبر المضيق الإندونيسي، ثم يمضي على طول الساحل الشمالي للمحيط الهندي، قبل عبور البحر الأحمر وقناة السويس إلى شرق البحر الأبيض المتوسط⁽³¹⁾. وتتمثل العقيدة البحرية التي أطلقتها الصين في عام 2015م في «الدفاع عن البحار القريبة وحماية البحار البعيدة»⁽³²⁾، وتُعد استراتيجية الصين التي تُسمى «سلسلة اللآلئ» تنفيذًا لذلك المبدأ، حيث تهدف الصين من خلالها إلى تعزيز وجودها العسكري في البحر الأحمر بالتزامن مع إطلاق مشروعات ضخمة في مجال البنية التحتية وتطوير الموانئ الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، وامتلاكها القوات البحرية التي تُمكنها من ربط المناطق التي تُسيطر عليها في البحر الأحمر وفي المحيط الهندي ببعضها البعض⁽³³⁾. وفي سياق الاضطراب في جنوب البحر الأحمر أعلنت الصين في فبراير 2024م عن إرسال الأسطول الـ 46 الجنوبي من مدينة تشانجيانغ الساحلية بمقاطعة قوانغدونغ بجنوب الصين، لتولي مهمة مرافقة الأسطول البحري الـ 45 في خليج عدن

ومنطقة القرن الإفريقي في منطقة التقاء المحيط الهندي ببحر العرب بخليج عدن بالبحر الأحمر، ومع الأزمات داخل دوله وفيما بينها ومع ضغوط الوضع الاقتصادي، تندفع دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر إلى تقديم تسهيلاتٍ لوجستيةٍ للدول الكبرى، وهو ما يُضاعف مشكلات أمن البحر الأحمر من وجهة نظر عربية.

وضمن هذا السياق، قامت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والهند، واليابان، وتركيا، وإيران، وإسرائيل، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولاً أوروبيةً باستئجار قواعد بحرية وعسكرية في الصومال، وإريتريا، والسودان؛ وكان آخر مؤشرات ذلك توقيع السودان مسودة اتفاقٍ مع روسيا يمنح الأخيرة مركز دعمٍ فنيٍّ ولوجستيٍّ عسكريٍّ في بورتسودان⁽²⁹⁾.

ورغم أن ساحة البحر الأحمر بعيدة عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد أدركت الصين أهمية البحر الأحمر بالنسبة لتنميتها، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وأمن الطاقة، وجرى افتتاح أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج (قاعدة جيش التحرير الشعبي في جيبوتي)، ووقعت بكين اتفاقية دفاعٍ مع جيبوتي عام 2014م، وبدأت في عام 2016م في بناء «منشآت دعم» كقاعدة للراحة البحرية وإعادة الإمداد يُمكنها أن تستضيف ما يصل إلى 10 آلاف جندي⁽³⁰⁾. ويعتقد الصينيون بمهمة «حماية البحار المفتوحة» في سياق طريق

31 Rear Admiral Michael McDevitt, *Becoming a Great "Maritime Power": A Chinese Dream*, June 2016, pp. 37 – 38. https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/irm-2016-u-013646.pdf

32 Jennifer Rice, Erik Robb, *The Origins of "Near Seas Defense and Far Seas Protection"*, China Maritime Report No. 13, U.S. Naval War College, February 2021, p. 1. <https://digital-commons.usnwc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=cmsi-maritime-reports>

33 د. إيمان رجب، لماذا تزايدت أهمية البحر الأحمر في التخطيط الاستراتيجي المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/12/13. <https://acpss.ahram.org.eg/News/17005.aspx>

29 "مركز بحري روسي عسكري" في بورتسودان.. تفاصيل اتفاق وشيك بين موسكو والخرطوم، صحيفة الشرق، 4 يونيو 2024.

30 Lauren Ploch Blanchard, Sarah R. Collins, *China's Engagement in Djibouti*, Congressional Research Service, September 4, 2019.

والدول الأوروبية⁽³⁷⁾. وأي استراتيجية للتنافس مع الصين في غرب المحيط الهادئ وخارجه ستكون - بحكم تعريفها - استراتيجية بحرية؛ حيث ستلعب الإجراءات في البحار وعبرها ومن خلالها دورًا مركزيًا⁽³⁸⁾، وتتأكد أهمية البحر الأحمر للولايات المتحدة الأمريكية مع مرور ما يقرب من 1 تريليون دولار أمريكي من التجارة البحرية عبر مضيق باب المندب كل عام، لذلك فإن الآثار الاقتصادية لإغلاق هذا المضيق ولو لفترة قصيرة ستكون كبيرة⁽³⁹⁾. ويؤكد ما تقدم أنه مع تصاعد الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستبني خمسة قواعد عسكرية جديدة في الصومال بالإضافة إلى قاعدة «ليمونيه» في جنوب غربي جيبوتي⁽⁴⁰⁾.

من جانبها، نشرت البحرية الهندية للمرة الأولى أسطولاً ضخماً يتكون من 12 سفينة حربية في خليج عدن وبحر العرب، ليُشكل أكبر وجود عسكري بحري هندي في تلك المناطق، بدعوى التصدي لعمليات القرصنة أمام السواحل الصومالية⁽⁴¹⁾.

والمياه الواقعة قبالة سواحل الصومال⁽³⁴⁾، وتختار الصين هذا التوقيت لأنها تزيد تقسيم البحرية الأمريكية بين بحر الصين الجنوبي وخليج عدن؛ ولكي تُظهر أنها اكتسبت قوة كافية تجعلها قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في كلا المنطقتين⁽³⁵⁾.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز سيطرتها على نقاط الاختناق البحرية على الصعيد العالمي، ومنها البحر الأحمر، لذلك تنص الوثيقة الأحدث لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي نُشرت في أكتوبر 2022م، على أن «الولايات المتحدة لن تسمح للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتعريض حرية الملاحة عبر الممرات المائية في الشرق الأوسط للخطر، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب⁽³⁶⁾». وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على البحر الأحمر هدفاً استراتيجياً خاصاً لأنه الممر البحري الرئيس الذي يحمل المنتجات الصينية إلى أوروبا وشمال إفريقيا، وهو يمثل أحد الجبهات الرئيسة في المواجهة مع الصين، وخط دفاع أول في سياق استراتيجية التوجه شرقاً، ومن خلال السيطرة على هذا البحر، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف التجارة بين الصين

37 - Jin Liangxiang, US in the Red Sea: Security Concerns or Power Play?, Op.cit.

38 - Thomas G. Mahnken, A Maritime Strategy to Deal with China, The American Sea Power Project, U.S. Naval Institute, Proceedings, Vol. 148/2/1,428, February 2022. <https://www.usni.org/magazines/proceedings/2022/february/maritime-strategy-deal-china>

39 - Kevin D. McCranie, Commanding the Red Sea, Op.cit.

40 د. رياض دومازيني، ملامح إستراتيجية أمريكية متوقعة في البحر الأحمر، 15 مارس 2024. <https://www.dimensionscenter.net/ar>

41 الهند تنشر قوة بحرية غير مسبوقه قرب البحر الأحمر، 1 RT. يناير 2024.

34 محمد فوزي، لماذا أرسلت الصين الأسطول الـ 46 إلى البحر الأحمر؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25 فبراير 2024.

35 مهمة صينية في البحر الأحمر.. زيادة نفوذ ورسالة إنذار لواشنطن، سكاي نيوز عربية، 28 فبراير 2024.

36 - National Security Strategy, The White House, Washington, October 2022, p. 42. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf>

بين أكثر مناطق العالم ترابطاً، ويندفع التقارب اليوم بضروراتٍ جيواقتصاديةٍ وجغرافيةٍ وأمنيةٍ لتأمين مستقبل ما بعد النفط، لذلك قامت دول الخليج العربي، بزيادة استثماراتها في البنية التحتية والعقارات وقطاع الزراعة والضيافة والنقل والاتصالات والقواعد والموانئ في القرن الإفريقي، وهو ما يتضح مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر⁽⁴⁵⁾.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً وفي ضوء الحرب على غزة، والتوترات في البيئة الجيوبوليتيكية، كان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قد أكد في خطابه في 14 أكتوبر 2023م أن الحصول على منفذٍ بحريٍ قضية حياةٍ أو موت لبلاده الحبسة، ملمحاً إلى أنها ستحصل على هذا الحق بالقوة أو غيرها، مؤكداً أن أبناء وطنه الذين سيبلغ عددهم 150 مليوناً خلال أقل من عقد «لا يستطيعون العيش في سجنٍ جغرافي»، وأن «النيل والبحر الأحمر هما الأساس لتطوير إثيوبيا أوفنائها»، وعاد للتاريخ واقتبس مقولة محاربٍ إثيوبيٍ من القرن التاسع عشر الميلادي كان قد صرح بأن «البحر الأحمر هو الحد الطبيعي لبلاده»⁽⁴⁶⁾.

وهكذا أصبحت منطقة البحر الأحمر، مع الاهتمام المتزايد من قبل القوى العظمى والقوى الإقليمية

ويؤشر ذلك إلى حجم التغير في سياسة الهند الخارجية التي ركزت سابقاً على الداخل الهندي، كما يُبرهن على الماضي في سياسة «التوجه نحو الخارج»، لإثبات القدرة على العمل كمزودٍ للأمن في الجوار الإقليمي، وفي فبراير 2024م أجرت الهند مناورةً كبيرةً مع إيران (التدريبات البحرية ميلان 2024م)، في سياق تعزيز الأمن بالقرب من البحر الأحمر⁽⁴²⁾، وكان وزير الدفاع الهندي قد أفاد خلال حفل إطلاق حاملة الصواريخ الموجهة التابعة للبحرية الهندية «بأن الهند تلعب دوراً من الأمن في منطقة المحيط الهندي بأكملها»، مؤكداً على أن بلاده ستحافظ مع الدول الصديقة على الممرات البحرية آمنة للتجارة البحرية⁽⁴³⁾؛ وتعمق البحرية الهندية جنوب البحر الأحمر في المحيط الهندي، وكانت النسخة الثانية من التمرين الثلاثي بين الهند وموزمبيق وتنزانيا لعام 2024م قد عقدت في أواخر مارس 2024م في ميناء مابوتو بجنوب موزمبيق، وميناء ناكالا بشمال موزمبيق، وجزيرة زنجبار الواقعة قبالة تنزانيا⁽⁴⁴⁾.

وعلى الصعيد الجيوبوليتيكي الإقليمي، تُعتبر دول الخليج العربي منطقة القرن الإفريقي مهمةً للغاية لأمنها، حيث أن قروناً من العلاقات الثقافية وانتقالات البشر والأديان والتجارة المشتركة جعلت منطقة الخليج العربي والقرن الإفريقي من

42 آدم لوسنت Adam Lucente، إيران تشارك في مناورات بحرية هندية وسط توترات في البحر الأحمر، المونيتور، 22 فبراير 2024. <https://www.al-monitor.com/ar/originals/2024/02/ayran-tshark-fy-mnawrat-bhryt-hndyt-wst-twtrat-fy-albhr-alahmr>

43 «سنعثر عليكم حتى لو كنتم في قاع البحر».. الهند تتوعد مستهدفي سفنها في البحر الأحمر، RT، 27 ديسمبر 2024.

44 أسرة منبر الدفاع الإفريقي، التمرين الثلاثي يعزز الأمن البحري في المحيط الهندي، الميادين، 9 إبريل 2024.

45 Rashid Abdi, A Dangerous Gulf in the Horn: How the Inter-Arab Crisis is Fuelling Regional Tensions, Crisis Group, 3 AUGUST 2017, p. 4. <https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/3aug18-a-dangerous-gulf-in-the-horn.pdf>

46 Ports In A Storm: Ethiopia,s Prime Minister Wants A Red Sea Harbor, Media Saxafi, 13 June 2024.. <https://saxafimedia.com/ports-in-a-storm-ethiopia-pm-red-sea-harbor/>

ودول المنطقة، منطقة مزدحمة بإمكانيات عسكرية كبيرة، مما قد يؤدي إلى حوادث مختلفة بسبب سوء فهم النوايا وبسبب تشعب هذا الحوض الضيق بعدد كبير من الأنظمة القتالية⁽⁴⁷⁾.

من ناحية أخرى، أصبح البحر الأحمر ممراً لكابلات الاتصالات العابرة للقارات عبر البحار؛ لذلك تسعى العديد من القوى الدولية والإقليمية، خاصة الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، للاحتفاظ بوجود عسكري في مناطق عبور كابلات الاتصالات في مدخل البحر الأحمر، بهدف التصدي لأي محاولات للمساس بسلامة هذه الكابلات، خصوصاً من قبل الفاعلين المسلحين من غير الدول النشطين في هذه المنطقة⁽⁴⁸⁾.

تحول البحر الأحمر إلى ممر للهجرة واللجئين بين ضفتيه في الجنوب؛ تعرض أمن البحر الأحمر لتهديدات نوعية جديدة، منها أعمال القرصنة أمام السواحل الصومالية، وأصبح مشروع اختطاف السفن التجارية مربحاً؛ وفي عام 2008م وحده، وقع 111 هجوماً لأغراض القرصنة⁽⁴⁹⁾، ثم شهدت المنطقة تنامياً لمصادر تهديد مختلفة، منها أدوار الفاعلين من غير الدول، والجماعات المسلحة، والجريمة عبر الحدود، والاتجار بالبشر، والتطرف، والإرهاب، والتجارة غير المشروعة، وغسل الأموال، وأصبحت الأزمات السياسية والتنافس على الموارد

والعسكرة أو الأمننة قلائل كبرى في المنطقة⁽⁵⁰⁾، وفي السنوات الأخيرة تصاعدت الهجرة من الضفة الغربية للبحر الأحمر من القرن الإفريقي إلى ضفته الشرقية في الجزيرة العربية؛ حيث يبحث مئات الآلاف من المهاجرين من القرن الإفريقي عن عمل في دول الخليج العربي، وهم يمثلون العمود الفقري المالي للعديد من اقتصادات دول القرن الإفريقي عبر تحويلاتهم المالية⁽⁵¹⁾، وتُضيف قضية اللاجئين من دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر إلى أهمية المنطقة من زاوية المخاطر على أوروبا والعالم، ومن زاوية مستقبل أمن المنطقة⁽⁵²⁾؛ حيث دفعت النزاعات في السودان، وقطاع غزة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، زيادة عدد النازحين داخلياً إلى مستوى قياسي بلغ 75.9 مليون في نهاية عام 2023م⁽⁵³⁾. ومن جانب آخر، شكل الجفاف، وخاصة في الصومال، وإثيوبيا، وكينيا، عاملاً رئيساً في دفع الهجرة والنزوح في المنطقة؛ حيث عانت هذه البلدان الثلاثة من أسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود⁽⁵⁴⁾. وأسهمت حالة عدم الاستقرار الداخلي في ارتفاع عدد المهاجرين من القرن الإفريقي إلى شبه الجزيرة العربية، عبر اليمن،

50 Ashenafi Endale, Breaking Barriers: Nations Chart Red Sea Future, Op.cit.

51 Annette Weber, Red Sea: Connector and Divider, Op.cit, p. 3.

52 الأمم المتحدة تتعهد بـ2.4 مليار دولار لدرء مجاعة القرن الإفريقي، الشرق الأوسط، 24 مايو 2023.

53 عدد قياسي من النازحين داخلياً بلغ نحو 76 مليوناً في نهاية 2023، الشرق الأوسط، 14 مايو 2023.

54 المنظمة الدولية للهجرة: النساء والفتيات يشكلن غالبية المهاجرين في منطقة القرن الإفريقي وشرق القارة الأفريقية، موقع الأمم المتحدة. 8 سبتمبر 2022. <https://news.un.org/ar/1110681/09/story/2022>

47 CDR Hubert Mróz, MAJ Essa Almansoori, The Red Sea – Neglected Nexus, Combined Strategic Analysis Group (CSAG), 14 April 2023, p. 2.

48 د. إيمان رجب، لماذا تزايدت أهمية البحر الأحمر في التخطيط الاستراتيجي المصري، مرجع سابق.

49 Annette Weber, Red Sea: Connector and Divider, Op.cit, p. 2.

«قبل بضع سنوات كان لدينا قراصنة صوماليون هددوا الشحن الدولي، ووقفهم كلفنا كثيرًا. اليوم هناك الحوثيون. القراصنة الجدد يأتون من البر وليس من البحر»، وبالتالي «يجب حل المشكلة على الأرض في اليمن»⁽⁵⁷⁾.

الإنخراط الكثيف للبحر الأحمر في الصراع العربي - الإسرائيلي؛ على الرغم من أن البحر الأحمر لعب دورًا بالغ الأهمية لمصلحة العرب خلال الحروب العربية - الإسرائيلية، فإن سياق الأزمة التي فرضها الحوثيون في عام 2024م، أكد حقيقة الارتباط الجيوبوليتيكي الجديد بين أمن البحر الأحمر والقضية الفلسطينية، بعد أن تجدد ارتباط أمنه بالحرب في غزة، وهو ما يعني ربط أحد أصول القوة العربية بأزمة عربية مستدامة، وذلك يُهدد بخطر مستدام على أمن البحر الأحمر نظرًا لصعوبة حل الأزمة، وتُشير الحسابات الحالية إلى أن هجمات الحوثيين ستستمر ما لم يتغير شيء كبير في البيئة الإقليمية⁽⁵⁸⁾. فضلًا عن ذلك، تُعرض المواجهة الأمريكية الإسرائيلية مع الحوثيين القرار العربي بشأن أمن البحر الأحمر لمزيد من التباين؛ فبينما يُعلي مختلف الدول العربية من شأن القضية الفلسطينية، وفي قلبها الدولة الأكثر تضررًا من تراجع عائدات المرور بقناة السويس وهي مصر والتي تجد ذاتها في حالة من تعارض المصالح، لأن تراجع عائدات القناة يضغط على الوضع الداخلي في ظل الأزمة الاقتصادية، ويعرض المشروعات المصرية الخاصة بتحويل منطقة القناة إلى منطقة لوجستية والمشروعات التنموية بالمحافظات

بنسبة 64% بين عامي 2021م و2022م، وخلال الربع الأول من العام 2023م، ارتفعت نسبة الوافدين من القرن الإفريقي إلى اليمن بنسبة 87% خلال شهر مارس مقارنةً بشهر فبراير⁽⁵⁵⁾.

ازدهار التسليح النوعي للفاعلين «المتوازنين مع الدولة»؛ بينما اعتمدت جماعات القرصنة وجماعات الجهاديين الإرهابية (مثل حركة الشباب الصومالية) على أنماط وأشكال تسليح تقليدية، وعلى الروح العقيدية لمقاتليها، فإن الفاعلين «المتوازنين مع الدول»، على غرار جماعة الحوثيين في البحر الأحمر امتلكت تقنيات عسكرية متطورة مما فرض على السفن التي تُخطط للمرور عبر جنوب البحر الأحمر وخليج عدن إجراء تقييم شامل للتهديدات والمخاطر الخاصة بالرحلة⁽⁵⁶⁾.

وعلى الرغم من عدم إمكان معادلة سلاح الحوثيين بسلاح الدول، فإن لديهم القدرة على مراكمة تكاليف دفاعية على الدول توازي تكاليف خسائر الحروب، ليس فقط لقدراته التدميرية وتكاليف مواجهته دفاعيًا، وإنما أيضًا لتكاليفه الاقتصادية بالغة الأهمية خصوصًا على السفن التجارية وتكاليف تغيير المسارات البحرية وتكاليف التأمين والشحن وأمن الملاحة، وهو ما رفع تكلفة الأمن بالبحر الأحمر. وقد عبر عن هذه الأزمة الجديدة بجلاء الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بقوله

55 منير بن وبر، الهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن: ليس مجرد ظاهرة عابرة، Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy، ٢٥ مايو ٢٠٢٣، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhjrt-mn-alqrn-alafryqy-aly-aly-mn-lys-mjrd-zahrt-abrt>

56 The Editorial Team, BIMCO: Revised maritime security guidelines for the Southern Red Sea and Gulf of Aden, Safety4SEA, February 6, 2024.

57 رئيس الصومال: نواجه لعبة البحر الأحمر الكبرى، وكالة (آي) الإيطالية للأخبار 31 يناير 2024، <https://www.adnki.net/AKI/?p=108828>

58 Kevin D. McCranie, Commanding the Red Sea, Op.cit.

محددات الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر

لا يتوجد رؤية عربية متكاملة لأمن البحر الأحمر، وإنما تمسكت الدول العربية بالمواقف العامة المبدئية الخاصة بالأمن القومي العربي، ومن ثم فإن مواقفها بشأن أمن هذا البحر ليست مبنية على المصلحة الأشمل لأمن البحر الأحمر كنظام إقليمي، وهناك رؤى وطنية لأمن البحر الأحمر في طور التبلور، مع اتجاه دول عربية لتعزيز إطلالتها الاستراتيجية على البحر الأحمر كجزء من مشروعها الوطني الداخلي، مرتفعاً بزيادة كثافة وجودها العسكري البحري فيه⁽⁶²⁾. وبشكل عام، ترفض الرؤية العربية عسكرة البحر الأحمر، لكنها لا توضح الإجراءات والالتزامات الفردية أو الجماعية لعمل ذلك.

ومؤخراً تطور الإدراك العربي للبحر الأحمر مع بروز أهميته للتجارة الدولية، وبعد ازدياد التنافس الدولي والإقليمي على مناطقه الجيوسياسية، وبعد أن أصبح جزءاً من الرؤى التنموية الوطنية الجديدة لكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية؛ حيث تطورت نظرة البلدين لأهمية البحر الأحمر مع تطور الرؤى والاستراتيجيات الوطنية والخطط التنموية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الميلادي، وكثفت الدولتان ثقلهما التنموي ناحية

والمدن والموانئ المصرية على البحر الأحمر لضغوط كثيرة مع تراجع عائدات القناة، حيث برز التأثير النفسي للعمليات الحوثية في تعليق الملاحة عبر البحر الأحمر من قبل الشركات والمصالح التجارية فيما وراء هذه البلدان⁽⁵⁹⁾، والأرجح أن الدول العربية المطة على البحر الأحمر سوف تقف وقفة مع ذاتها بعد أن تنتهي مواجهة الراهنة، حين تضع أمام أعينها الحقائق الجديدة، وقد أكدت الأزمة أن البحر الأحمر يمر حالياً بتطور في مفهوم الدول العربية لأمنه، بعد الهجمات الحوثية التي هددت بتراجع قيمة البحر الأحمر كمر تجاري ملاحي عالمي مفتوح، ويشير إلى ذلك أن التجارة عبر قناة السويس انخفضت بأكثر من 50% بين نوفمبر 2023 ونهاية فبراير 2024م، وانخفضت الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة الأردني بنحو النصف بين نوفمبر ونهاية فبراير، كما انخفض نشاط ميناء جدة السعودي وقامت المملكة العربية السعودية بتحويل التدفقات التجارية جزئياً إلى ميناء الدمام في الخليج العربي⁽⁶⁰⁾. وبشكل عام أدت الحرب في غزة إلى تفاقم بيئة مليئة بالتحديات، بالفعل كما أدى انقطاع الشحن عبر البحر الأحمر إلى زيادة حالة عدم اليقين⁽⁶¹⁾.

62 تتسم السياسات العربية فيما يتعلق بالعلاقة مع دول القرن الأفريقي والطرف الغربي للبحر الأحمر بالسياسة الفردية، وهو ما وضح في النهج الجديد للدبلوماسية السعودية. أنظر: Mohammed Alsudairi, The People's Republic in the Red Sea: A Holistic Analysis of China's Discursive and Material Footprint in the Region, Dirasat, No. 52, King Faisal Center for Research and Islamic Studies (KFCRIS), Jumada I, 1441 - January 2020, p. 6

59 Jin Liangxiang, US in the Red Sea: Security Concerns or Power Play?, Op.cit.

60 Regional Economic Outlook 2024, An Uneven Recovery amid High Uncertainty, International Monetary Fund, April 2024, p. 28. file:///C:/Users/moatazm/Downloads/text.pdf

61 Ibid,

هذا الاهتمام بدأت تتشكل ملامح رؤية عربية لأمن البحر الأحمر، لكنها لم تُترجم حتى الآن إلى منظومة وهيكلية عملية جماعية، ولم تتجاوز الجهود الوطنية الخاصة بكل دولة من الدولتين منفردة وعلى حدة؛ وإلى حد كبير، تعرف الدول العربية ما لا تُريده بشأن أمن البحر الأحمر، أكثر من ما تُعبر عن ما تريده حوله.

من تصريحات وبيانات الدول العربية فرادى حول أمن البحر الأحمر، تتمثل أبرز مضامين الرؤية العربية بشأن ذلك في التأكيد على ضرورة إبعاد البحر الأحمر عن نفوذ وصراعات القوى الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض عسكرة البحر الأحمر، وإنشاء القواعد العسكرية الأجنبية عليه، وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات والحروب والتنافسات لأجل الاستقرار الإقليمي. وإلى حد كبير، يُركز الموقف العربي على مفهوم الدولة الوطنية، ويُشدد على مواجهة مخاطر الفاعلين من غير الدول، أو الفاعلين الإقليميين من الدول حين يؤسسوا سياساتهم تجاه الدول المأزومة المطلة على البحر، ويتدخلون في شؤونها الداخلية، مستفيدين من أزماتها في تكريس واقع التجزئة والانقسام.

وتتمثل أبرز محددات ومضامين الرؤى الوطنية للدول العربية بشأن أمن البحر الأحمر، فيما يأتي أولاً؛ المخاطر والتهديدات لأمنه؛ وهو ما تضمنه البيان الختامي للقمّة العربية بمملكة البحرين في مايو 2024م بالنص في البند 16 على إدانته الشديدة «التعرض للسفن التجارية بما يُهدد حرية الملاحة والتجارة الدولية ومصالح دول وشعوب العالم»⁽⁶³⁾.

البحر الأحمر، وربطت جزءاً رئيساً من خطط التنمية والنهوض الوطني الداخلي بهذا البحر، ونظرت كل منهما إلى وجهتها على البحر الأحمر كوجهة للتنمية والنهوض الوطني (مشاريع ومدن التنمية)، في ضوء المشروعات التنموية في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية التي تماشى مع تطوير منطقة البحر الأحمر وجعلها وجهة تنموية وواجهة سياحية.

وباستثناء المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، فإن أوضاع الدول العربية الأخرى على البحر الأحمر، وبشكل خاص اليمن، والسودان، والصومال، لا تسمح ببناء رؤية وطنية أشمل لأمن البحر الأحمر، كما أن هناك رؤى عربية للمصالح الوطنية في الدول المطلة على البحر الأحمر (وربما أيضاً رؤية إماراتية وقطرية لمصالحهما في البحر الأحمر رغم عدم إطلاعهما عليه)، لكن ليس هناك رؤية عربية جماعية فيما يتعلق بأمن البحر الأحمر. وكانت الجامعة العربية قد طرحت في أواخر سبعينيات القرن العشرين الميلادي تشكيل قوة مشتركة لمواجهة التهديدات المحتملة لأمن البحر الأحمر، لكنها لم تفعل ذلك.

كلاسيكياً عملت الدول العربية على إبعاد البحر الأحمر عن التوترات الإقليمية، وتمسكت بمجموعة مبادئ عامة في التعامل مع مهددات أمنه، ولكن كشفت الحرب في غزة وما رافقها من هجمات حوثية أن الأمن القومي للدول الوطنية على جانبي البحر الأحمر وفي الخليج العربي ومستقبل الاستراتيجيات الوطنية لهذه الدول تتأثر بما يجري من مناقشات عسكرية بين جنوب البحر الأحمر وشماله، ومن ثم دخل البحر الأحمر كعامل أساسي ضمن حسابات الأمن القومي والوطني والتنمية الاقتصادية. ومن واقع

63 - Dr. Sebastian Sons, Fernando Aguiar, Escalation in the Red Sea, Op.cit, p. 4.

العربية المطلة على البحر الأحمر مشروعًا وطنيًا في الداخل، فإن امتدادات هذا المشروع وتفاعلاته على ساحل البحر الأحمر تفرض عليها توجيه جزء من اهتمامها لأمنه، وهذه الجزئية تخص بشكل أساسي كلاً من السعودية ومصر، وهما البلدان اللذان كشفتنا في السنوات الأخيرة عن خطط ومشروعات تربط البحر الأحمر بالمشروع التنموي الوطني. أما الدول المطلة والتي تعاني من أزمات داخلية فتتراجع قدرتها على المساهمة في تصورات أمن البحر الأحمر، خاصة في حالة الصراع على السلطة مع جماعة أو جماعات متوازية مع الدولة، وهو ما ينطبق على اليمن، والسودان، والصومال.

مع ذلك، يبدو أن الدول العربية تعتاد تدريجياً على بحر أحمر جديد في ظل المنافسة الدولية والإقليمية، وليس البحر الساكن (البحيرة العربية)، ذلك جديد بأن يؤسس لرؤية عربية متطورة لأمن البحر الأحمر تتعامل مع أزماته وتعقيداته المركبة بأنماط غير اعتيادية؛ ضمن هذا السياق، من المهم ترجمة مفهوم أمن البحر الأحمر، وفق الرؤية العربية الجديدة، بما يُعزز أمن المنطقة ويُكرس مصالحها الدولية ويُعزز وضعيتها المركزية في العالم على نحو يربط معادلات أمن الإقليم ضمن مصفوفة مصالح أكبر؛ فإذا كانت ضغوطات الواقع الإقليمي والدولي تفرض عملياً وبحكم الضرورة توسيع شراكات الأمن بالبحر الأحمر - وهو اتجاه جيوسياسي دولي عام ليس للدول العربية قدرة على مواجهته - فإنه يُمكن في إطار ذلك إعادة تعريف أمن البحر الأحمر بطريقة جديدة، تتداخل وتتشابك فيها المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية العربية الإقليمية والدولية ضمن صفقة مفيدة ومربحة للجميع، تُحقق فيها كل الأطراف مصالح أكبر مما يحققه

ثانياً؛ الإطالة على البحر: فكون الدولة العربية مطلةً جغرافياً وساحلياً على البحر الأحمر، أو في محيطه الجيوسياسي الإقليمي، أو غير مطلةً عليه، يُعتبر محددًا أساسيًا من محددات رؤيتها لأمنه؛ ففي الأغلب فإن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر أكثر إطلاعاً على التحديات ومصادر التهديد، لذلك يزداد إدراك أهمية البحر الأحمر للأمن القومي العربي بالنسبة للدول العربية المطلة على البحر، وهذه الدول في حالة تعارضٍ مستمرة بين رغبتها في الحفاظ على أمنها الوطني وأمن البحر الأحمر. وعلى جانب آخر، تمكنت دول مرتبطة إقليمياً بالبحر الأحمر مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، من خلال دبلوماسية الاستثمار والتجارة، بإيجاد أدوار لها في أمن البحر الأحمر. ومن خلال القواعد والاستثمارات الإماراتية والقطرية تستطيع الدولتان أن تحظيا بنفوذٍ لدى دول الساحل الغربي للبحر الأحمر يُمكنها مع السعودية من التأثير في محددات أمن البحر الأحمر بإضفاء بصمة خليجية في القرن الإفريقي⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً؛ الاستقرار الداخلي والمشروع الوطني فوضعية الدولة العربية من حيث الاستقرار أو الأزمة في الداخل تؤثر على رؤيتها لأمن البحر الأحمر، لذلك فإن نظرة الدولة الوطنية في مصر والسعودية تختلف عن السودان واليمن، اللتان تواجهان أزمة داخلية وحرباً عنيفة منذ سنوات، وهو ما جعل إحداهما (سلطة صنعاء) تربط مصالحها وموانئها لمصلحة عمليات عسكرية ضد إسرائيل وتتلقى الضربات الأمريكية في مينائها الرئيس (الحديدة)، كما أنه كلما كان للدولة

64 - See: Rashid Abdi, A Dangerous Gulf in the Horn of Africa, p. 3

تحدي أو تهديد، ولم تستقر على الأبعاد الكبرى فيما وراء تلك اللحظة، ذلك كان الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر ينطلق فجأة ثم يغيب لسنوات، ثم يعاود الظهور ثانية خلال الأزمات، لم يُمكن ذلك من تأسيس رؤية شاملة للدول العربية فيما يتعلق بأمن البحر الأحمر.

وفي عام 1977م، تضافرت عدة عوامل أدت إلى طرح متكرر لقضية أمن البحر الأحمر على الصعيد العربي، كان على رأسها إعلان مصر إغلاق باب المندب خلال حرب أكتوبر 1973م؛ فأثارت اليمن الشمالية ضرورة الوصول إلى صيغة جماعية للأمن في منطقة البحر الأحمر ضمن نطاق معاهدة الدفاع العربي المشترك، وانهقد مؤتمر القمة الثلاثي بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم في الفترة ما بين 27 - 28 فبراير 1977م، وكان أحد موضوعاته الرئيسة هو أمن البحر الأحمر، كما دعا بيان سوداني صومالي مشترك إلى ضرورة وصول الدول المطلة على البحر الأحمر إلى استراتيجية محددة لإبعاد المنطقة عن الصراع الدولي وتبادل عدد من الدول العربية زيارات مشتركة كان البحر الأحمر حاضرًا في مباحثاتها، وترددت الدعوة لعقد مؤتمر موسع لبحث قضية أمن البحر الأحمر، وفي يوليو اقترحت جامعة الدول العربية إنشاء قوة ردع تُشرف على أمن البحر الأحمر، ولكن وكما يرصد الدكتور علي الدين هلال في دراسة مهمة له حول البحر الأحمر، فإنه «كما ظهر موضوع أمن البحر الأحمر بعنف وبإلحاح، على سطح الحياة السياسية العربية مع بدايات عام 1977م، فقد انزوى مع نهاية العام مع ظهور قضايا واهتمامات جديدة»⁽⁶⁸⁾.

الآن، وتفرض معادلات توازن أمنية ومصالحية تؤدي لتراجع حوافز الصراع.

رابعاً: المبادرات والصيغ العربية لأمن منطقة البحر الأحمر

رغم التاريخ العربي الممتد للبحر الأحمر كممر للتجارة والبشر والثقافة على جانبه، فإن أمن البحر الأحمر لم يُطرح بشكل ملح على المستوى السياسي والعملي العربي، وكانت الخطوة الأولى في ذلك ميثاق جدة الموقع في 21 إبريل 1956م بين المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة اليمنية المتوكلية، الذي يُعد أول دعوة إلى إقامة «نظام أمني مشترك» في البحر الأحمر⁽⁶⁵⁾، ويعني حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك، والدول العربية الموقعة على الميثاق ضد العدوان الخارجي سواء في الأرض أو البحر⁽⁶⁶⁾. وفي عام 1972م تم عقد مؤتمر جدة بين الدول المحافظة على أمن البحر الأحمر، وفي 1976م عُقد مؤتمر جدة بهدف تدارس أمن البحر الأحمر⁽⁶⁷⁾.

وعلى مدى حقبة الصراع العربي - الإسرائيلي ومنذ خمسينيات القرن العشرين الميلادي، طرحت الدول العربية تصورات فيما يخص أمن البحر الأحمر، اتسمت بالتقطع وعدم الاستمرارية، وارتبطت باللحظة القائمة عند كل

65 ضياء الدين سعيد بامخرة، الأسباب الحيوية لتكامل دول البحر الأحمر وخليج عدن، الشرق الأوسط، 29 يوليو 2020.

66 د. رأفت غنيمي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة عام 1956 ومؤتمر تعز، مرجع سابق، ص 150.

67 أمن منطقة البحر الأحمر (مسارات)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر - نوفمبر 2018، ص 9. <https://www.kfcris.com>

68 د. علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ص 55 - 57.

أمريكي في عام 2023م، وأصبحت الرياض من أكبر المستثمرين في القرن الإفريقي، خاصةً في إثيوبيا، والسودان، والصومال، وجيبوتي. علاوةً على ما تقدم، تطلع المملكة العربية السعودية من أجل بناء استراتيجية شاملة عبر أقاليم البحر الأحمر للتخفيف من اتساع نطاق انعدام الأمن من البحر الأحمر إلى مضيق باب المندب وخليج عدن⁽⁷⁰⁾، ورغم الجهود التي تبذلها السعودية، فإن هناك تحديات تواجهها أبرزها قلة عدد القواعد العسكرية السعودية في البحر الأحمر المتمثلة بقاعدة الملك فيصل وميناء القضيمة، حيث لا يتواءم عدد القواعد والموانئ السعودية على البحر الأحمر مع التحديات المستقبلية⁽⁷¹⁾.

وفيما يتعلق بالتحدي الأول، فقد عملت المملكة العربية السعودية على تحسين قدراتها الدفاعية والبحرية في السنوات الأخيرة، وخاصة الأسطول الغربي، وانعكست هذه القدرات في القيادة السعودية لفرقة العمل 152 من القوات البحرية المشتركة، وفرقة العمل الحارسة التابعة لبناء الأمن البحري الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2023م، علاوةً على تحسين قدرات حرس الحدود، الذي يضم خفر السواحل⁽⁷²⁾، فضلاً عن ذلك تجري البحرية السعودية مناورات مستمرة في البحر الأحمر مع دولٍ مختلفة. وفي مايو 2024م، انطلق التمرين البحري المختلط للدول المطلة على البحر الأحمر «الموج الأحمر 7»، بمشاركة أفرع القوات المسلحة السعودية.

وتجدد الاهتمام من جانب الدول الكبيرة المطلة على البحر منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الميلادي بإعداد رؤى واستراتيجيات وطنية لعام 2030م، تضمنت تركيزاً على مجالين لتعزيز أمنها القومي بالتداخل مع الأمن في البحر الأحمر، وهما البعد الأمني العسكري، والبعد الاقتصادي التنموي، وتمثلت أهم تجليات البعد الأول في تطوير المناطق الخاصة بواجهتها على البحر الأحمر، ومشروعاتها لتطوير المناطق والمدن والمحافظات والموانئ المطلة عليه، وتمثلت أهم تجليات البعد الثاني في التطوير والتحديث العسكري لجيوشها خاصةً أساطيلها في البحر الأحمر.

لقد نظرت المملكة العربية السعودية إلى البحر الأحمر من خلال منظور الاستثمار الاقتصادي والبنية التحتية، وعكست المشروعات الاقتصادية على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030م، رؤية المملكة لمستقبل المنطقة التي تربط شبه الجزيرة العربية بإفريقيا، من ذلك مدينة نيوم المستقبلية ومينائها الموسع، بالإضافة إلى مشروع البحر الأحمر السياحي الذي أُعلن عن إطلاقه في يونيو 2017م؛ وتحديث ميناء جدة، وميناء الملك فهد الصناعي في ينبع؛ وخطط أرامكو لتوسيع القدرة النفطية لخط الأنابيب بترولان الذي يربط حقول بقيق بمحطة ينبع⁽⁶⁹⁾. واقتفاءً لسياستها الاقتصادية في تحقيق الأمن بالبحر الأحمر وصلت الاستثمارات السعودية في مصر عبر مختلف القطاعات إلى 6.3 مليار دولارٍ

70 Ibid.

71 أمن منطقة البحر الأحمر (مسارات)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مرجع سابق، ص 10.

72 Eleonora Ardemagni, Saudi Arabia Has a Red Sea Vision, Op.cit.

69 Eleonora Ardemagni, Saudi Arabia Has a Red Sea Vision, Not Yet a Strategy, Arab Gulf States Institute in Washington, May 17, 2024. <https://agsiw.org/saudi-arabia-has-a-red-sea-vision-not-yet-a-strategy/>

المندب والبحر الأحمر⁽⁷⁵⁾، وعلى الجانب الإقليمي انضمت مصر إلى عضوية «مجلس الدول العربية الإفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، الذي أنشئ في يناير 2020م، وتُشارك مصر في العديد من المناورات البحرية في البحر الأحمر لتأمين الملاحة فيه. وفي مسعى لتطوير الممر الملاحي لقناة السويس، أكملت مصر مشروع قناة السويس الجديدة عام 2015م، ومن المنظور التنموي حظيت محافظة البحر الأحمر بنصيب كبير من المشروعات القومية⁽⁷⁶⁾، حيث تُعطي مصر لواجهتها على البحر الأحمر أهمية كبيرة في خططها التنموية الوطنية؛ فتؤكد الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر أن «استراتيجيتنا تهدف إلى تطوير البحر الأحمر ليُصبح مركزاً استراتيجياً للأعمال التجارية البحرية»⁽⁷⁷⁾. علاوةً على ذلك، أنشأت مصر مناطق اقتصادية حرة ومشروعات استثمارية ذات قيمة مضافة لتستقطب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، ويضم خليج السويس على البحر الأحمر أربع مناطق صناعية وستة موانئ باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 18 مليار دولار أمريكي⁽⁷⁸⁾، وكل ذلك يُعزز الأمن القومي المصري على البحر الأحمر ويُعزز أمن البحر الأحمر من خلاله.

وقوات من الأردن، ومصر، وجيبوتي، واليمن، بهدف تعزيز الأمن البحري للدول المطلة على البحر الأحمر، وحماية المياه الإقليمية بتطبيق فرضيات تُحاكي بيئات قتالية مختلفة⁽⁷³⁾.

وجاء التطور في الرؤية المصرية في السنوات الأخيرة ليركز هو الآخر على الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية لأمن البحر الأحمر، فقد تضمنت الخطط الاستراتيجية لمصر زيادة الاهتمام بمنطقة البحر الأحمر، وكان من مظاهر ذلك إنشاء قاعدة برنيس العسكرية التي جرى افتتاحها في 15 يناير 2020م على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، بهدف تأمين السواحل المصرية الجنوبية، وحماية الاستثمارات الاقتصادية والثروات الطبيعية ومواجهة التحديات الأمنية في نطاق البحر الأحمر، وتأمين حركة الملاحة العالمية عبر محور الحركة من البحر الأحمر حتى قناة السويس والمناطق الاقتصادية المرتبطة بها⁽⁷⁴⁾. وقامت مصر بتدشين أسطولها البحري الجنوبي وتعزيزه بحاملة المروحيات المسيترال، ليشكل أسطولاً عملياً في منتصف البحر الأحمر دون الحاجة للاستعانة بوحدات من أسطولها الشمالي ونقله عبر قناة السويس، كما قامت بإنشاء قاعدة برنيس الجو – بحرية الاستراتيجية على طول سواحل البحر الأحمر وحدود مصر الجنوبية، وهذا التعزيز للقوات البحرية يجعل مصر قادرة على التدخل للدفاع عن مصالحها في منطقة مضيق باب

75 مصر توجه رسائل هامة لأعدائها في باب المندب بتصنيع أول سلاح بحري، RT، 8 سبتمبر 2018.

76 شاذلي عبدالراضي، أبرز 5 مشروعات في البحر الأحمر خلال 2023.. منها إنشاء 2973 وحدة سكنية، الوطن، 30 ديسمبر 2023.

77 الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر. <http://www.rspa.gov.eg/about-us.html>

78 قناة السويس تحت التهديد.. وما حقيقة قناة بن غوريون؟، CNN الاقتصادية، 21 أكتوبر 2023.

73 انطلاق تمرين «الموج الأحمر 7» لتعزيز الأمن البحري، الشرق الأوسط، 2024/5/5.

74 عبدالوهاب الجندي، مصر حارس الملاحة في البحر الأحمر.. خطط استراتيجية لحماية وتأمين الممرات الملاحية، اليوم السابع، 25 ديسمبر 2023.

موانئ دبي العالمية الإماراتية بكثافة في الموانئ على طول البحر الأحمر وخليج عدن، وإدارتها معظم الموانئ في المنطقة، من كيسمايو إلى جيبوتي، فضلاً عن القواعد البحرية السعودية والإماراتية في إريتريا وجيبوتي، والاستثمارات الضخمة في الزراعة من قبل دول الخليج العربي في دول القرن الإفريقي، فإنها تعكس الروابط بين المصالح الأمنية والاقتصادية على جانبي البحر الأحمر وبين المنطقتين، ولا تأتي في إطار رؤية عربية لأمن البحر الأحمر⁽⁸¹⁾.

ومن بين مبادرات الأمن البحري التي وجدت أصداءها في البحر الأحمر مدونة جيبوتي لقواعد السلوك؛ فاعتباراً من 2009م، وقعت 20 دولة في إطار المنظمة البحرية الدولية، من بينها 14 دولة إفريقية وهي جزر القمر، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزمبيق، وجزر سيشيل، والصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وتanzania، على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح، كإطار للتعاون الإقليمي يتصدى للقرصنة والسطو المسلح والاتجار بالبشر وغيرها من الأنشطة البحرية غير القانونية في شمال غرب المحيط الهندي، بما في ذلك خليج عدن والبحر الأحمر، وحددت المدونة مختلف الالتزامات الواقعة على عاتق الدول فيما يتعلق بإجراءاتها الوطنية وتبادل المعلومات بينها وبين أجهزتها لأجل مواجهة القرصنة والإرهاب والتجارة غير المشروعة، وسن التشريعات الوطنية واستحداث الآليات والترتيبات التنظيمية والإدارية

وعكس موقف مصر من الهجمات المتبادلة بين الحوثيين، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، الرغبة في تلافي المزيد من الاضطرابات، والانحياز إلى الأمن والاستقرار بالمنظور الأشمل، وليس بمنظور الردع العسكري للتهديدات فقط؛ فقد أكدت مصر أن الدول المُنظمة على البحر الأحمر تتحمل المسؤولية لحمايته، وفي 12 يناير 2024م أعربت وزارة الخارجية المصرية عن قلقها البالغ إثر تصاعد العمليات العسكرية في منطقة البحر الأحمر، والغارات الجوية الأمريكية التي تم توجيهها لعددٍ من المناطق داخل الأراضي اليمنية، ودُكرت بتحذيرها المتكرر من خطورة «استمرار الاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة»، مؤكدةً على «حتمية الوقف الشامل لإطلاق النار وإنهاء الحرب (في غزة) القائمة ضد المدنيين الفلسطينيين»⁽⁷⁹⁾، و ترى مصر أنه يجب العمل على إنهاء العمليات العسكرية في غزة وإطلاق مسارٍ لعمليةٍ سياسية، بدلاً من فتح جبهةٍ جديدةٍ لتوسيع نطاق الصراع في الشرق الأوسط⁽⁸⁰⁾.

وعلى الرغم من إيلاء البلدين (المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية) أهميةً خاصةً للبحر الأحمر في ظل رؤىٍ داخليةٍ تدمجه في عمليات التنمية وحركة التجارة على جانبيه، فإن كل ذلك ليس ضمن رؤيةٍ كليةٍ لأمن البحر الأحمر، وتعدد الهيئات الوطنية في البلدين التي تتعامل مع البحر الأحمر على نحوٍ فرديٍّ ووفق اختصاص ونطاق عمل كل هيئة، وعلى الرغم من استثمارات شركة

79 مصر: دول البحر الأحمر تتحمل مسؤولية لحماية حرية الملاحة، موقع العربية، 21 ديسمبر 2023.

80 محمد ماهر و محمد فريد، القاهرة: عالقَة بين تأمين البحر الأحمر وتجنب تصورها كداعمة لإسرائيل، ٢٦ يناير ٢٠٢٤.

بتناقض تكوين الكيان الإقليمي الجديد بشأن جدارته للنهوض بأمن البحر الأحمر؛ في ظل دول أربع على قائمة أكثر الدول هشاشة على مؤشر الدول الهشة في العالم (اليمن، والصومال، والسودان، وإريتريا)⁽⁸⁵⁾.

يتضح مما سبق، تقلص مساحات التلاقي بين الرؤى العربية والرؤى الدولية لأمن البحر الأحمر؛ فبينما تربطه الدول العربية بهدف حماية أمنه والحفاظ على الاستقرار والمصالح المؤسس على مفاهيم العدالة، تربطه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية برؤاها بشأن الأزمات ومصالحه، وهناك تعارض واسع بين الإثنين، فأمن البحر الأحمر تحكمه ويتأثر بالاعتبارات والتوازنات الكلية الأشمل لقضايا وأزمات المنطقة أكثر مما تحكمه رؤى وعمليات وتحالفات عسكرية تحكمها المصالح والقوة، وغير المؤسسة على الفهم الأوسع لمشكلات المنطقة وديناميات التفاعل بين أزماتها وصراعاتها⁽⁸⁶⁾، وهو ما يؤكد أهمية أدوا دول المنطقة ودبلوماسياتها ومفاهيمها للأزمات بالإقليم، وهو أيضاً يؤكد على ضرورة التوافق السريع بين دول البحر الأحمر، على الرؤية الأشمل لأمن هذا البحر معززاً بالأدوات والإجراءات والوسائل والخريطة الزمنية لكل ذلك.

والتشغيلية اللازمة⁽⁸²⁾. وفي يناير 2017م، عقدت المنظمة البحرية الدولية اجتماعاً لتحديث مدونة جيبوتي، عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية، لبحث واعتماد مسودة نص معدل متعلق بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن والنشاط البحري غير الشرعي في غربي المحيط الهندي ومنطقة خليج عدن، وبحث الآراء بشأن أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في القطاع البحري والإرهاب البحري؛ وتعد هذه المدونة وتعديلها في جدة مهمة جداً لأن كل دول البحر الأحمر وخليج عدن هي من بين الدول الموقعة عليها، ومن ثم عليها تطبيق التزاماتها تجاه الدول الأخرى فيما يتعلق بالبحر الأحمر⁽⁸³⁾.

وعلى الصعيد الإقليمي، تمثلت الخطوة الإقليمية الأهم فيما يتعلق بالتعاون الجماعي لأمن البحر الأحمر، في إنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المظلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الذي تم الإعلان عن تأسيسه رسمياً في الرياض في 6 يناير 2020م، ويتكون المجلس من الدول الساحلية على البحر الأحمر وخليج عدن (مصر، والأردن، والسعودية، والسودان، وجيبوتي، والصومال، واليمن، وإريتريا)⁽⁸⁴⁾.

إضافة إلى ما سبق، طرح آخرون إشكاليات تتعلق

82 منبر الدفاع الأفريقي (ADF Africa Defence Forum)، القرصنة.. القوات البحرية تتحد في مواجهة عدو مشترك، المجلد 5، الربع 3، ص 11. https://adf-magazine.com/ADF_V5N3_Arabic.pdf

83 أنظر: مدونة السلوك المعدلة المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن والنشاط البحري غير الشرعي في غربي المحيط الهندي ومنطقة خليج عدن. <http://www.cdn.imo.org>

84 Victoria Silva Sánchez, The Limits of Hegemonic Regionalism, Op.cit, p. 83.

85 Elin Hellquist and Samuel Neuman Bergenwall, Managing Security in The Red Sea, Op.cit, pp. 4- 5.

86 Dr. Sebastian Sons, Fernando Aguiar, Escalation in the Red, Op.cit, p. 8.

الخلاصة

تأسس على وضعيته الجديدة غير الاستاتيكية، وتقوم على هياكل وإجراءاتٍ عملية.

من المهم أن تنطلق الرؤية العربية لأمن البحر الأحمر، من تسكين الصراعات على جوانبه، خصوصًا الحرب في غزة، والأزمة في اليمن، والصراع في السودان، لأنه قبل الإتفاق على أسس الاستقرار وتهيئة البيئة الأمنية للبحر الأحمر عبر تسوية الأزمات والصراعات على جانبه، أخذًا في الاعتبار أن الأمن البحري لا يتأسس فقط على القوة العسكرية، وإنما على الاستثمار في البنية التحتية للسلام والاستقرار، ومن ثم فإن من المهم أن يترافق اتجاه الدول العربية لتعزيز الأمن عبر الإجراءات العسكرية مع الاستثمار في السلام في سياق رؤية لاستنهاض الدولة الوطنية في اليمن، والسودان، والصومال. ومهمٌ للرؤية العربية لأمن البحر الأحمر، أن لا تبدأ وتنتهي عند الممر الملاحي للبحر، وإنما تبدأ من داخله، وتمتد إلى المنافذ البحرية الواصلة إليه كالمحيط الهندي وخليج عدن في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال، ثم إلى المناطق الجيوسياسية على جوانبه.

يمر أمن البحر الأحمر بمرحلة انتقالية، بين الحالة الأمنية الاستاتيكية التي اعتادها في السابق، والتي لم تكن تشهد سوى توتراتٍ متقطعة غير مستدامة، والحالة الراهنة التي تتسم بالاضطرابات والأزمات المستدامة التي تقترب من أن تصبح هي القاعدة، وفي الحالة القديمة تسيّدت المصلحة العربية في ضمان أمن البحر الأحمر من منظور كونه ممرًا عالميًا للتجارة والتنمية والاقتصاد وشرطًا لمرور النفط العربي إلى العالم، وكانت العقيدة العربية خلال تلك المرحلة تتمحور حول النأي بالبحر الأحمر عن التوترات وعدم الاستقرار، بينما في المرحلة الراهنة يدخل البحر الأحمر – دون اختيارٍ عربي – على خط الاستقطاب والأزمات الدولية بقوة، ليُصبح أحد الممرات النشطة الخاضعة للتحويلات الجيوسياسية وتنافس القوى الكبرى، وهو ما تجلت آثاره بشكلٍ محدودٍ خلال الأزمة الأوكرانية، وبرز بوضوحٍ مع الحرب في غزة.

وعلى الرغم من تحولات البيئة الأمنية والجيوسياسية للبحر الأحمر، فلم تطور الدول العربية رؤيةً مكتملةً لأمنه، واستمرت في التعامل بالمنظورات السابقة ذاتها، التي تتمسك بالمبادئ والقيم العامة والقانون الدولي والبيانات التي ترفض إقحام البحر الأحمر في الصراعات الدولية، وذلك دون انتباه إلى أهمية استحداث أطرٍ وآلياتٍ وأجهزةٍ جماعيةٍ للتعامل مع التحديات والتهديدات الجديدة، وهو وضعٌ يجعل الدول العربية إزاء اختباراتٍ صعبة، خاصةً حين تقوم دولٌ أجنبيةٌ ببناء تحالفاتٍ أمنيةٍ للبحر الأحمر دون مراعاةٍ للمواقف العربية، وستظل الدول العربية تواجه هذه المعضلة، إذا لم تطور رؤيةً لأمن البحر الأحمر

The European Role in Maritime Security in the Red Sea and Arabian Gulf and Opportunities for Cooperation with Regional Parties

Professor Dr. Sally Khalifa Isaac⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the European Union's strategy for maintaining maritime security in the Arabian Gulf, the Red Sea, and Bab al-Mandeb, as well as to explore opportunities for cooperation between the European Union and regional parties. The paper starts from the hypothesis that despite the alignment of European countries with the United States on the need to maintain maritime security in this strategic region, the EU has still pursued relatively independent policies from the United States on this issue. The study concluded with three main findings:

First, the strategic documents issued by the European Union reflect the importance of maritime security in its national security plans, particularly two documents. The first

is the "Coordinated Maritime Presences in the North-Western Indian Ocean" concept adopted by the European Union in 2022. The second is the 2023 review of the EU Maritime Security Strategy and its Action Plan, which includes various domains such as maritime activities, cooperation with partners, and leadership in maritime security awareness.

Second, it has been observed that although Europe supports the United States in its efforts to maintain maritime security in some coalitions, this has not prevented the EU from maintaining distinct policies. Examples include the European Maritime Awareness mission in the Strait of Hormuz in 2020 and the European Maritime Security mission in the Red Sea and Bab al-Mandeb in February 2024. These policies align with the broader outlines of the EU's policies and serve European interests.

Third, given the importance of European efforts in maintaining maritime security in the Arabian Gulf and the Red Sea, these efforts can be leveraged to enhance cooperation with regional parties collectively. Examples include the EU's support for the initiative to establish the Council of the Red Sea and Gulf of Aden Littoral States in 2020 and another framework for cooperation, the EU's partnership strategy with the Arabian Gulf countries launched in 2022.

Professor of Political Science at the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, and Head of the University of London Branch at the European Universities in Egypt

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

1- آفاق جديدة في دبلوماسية الشرق الأوسط؛ تركيا ودول الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والعالمية

الدكتور طارق باشبوغوغلو

أبيارس أُرُدا كيليتشَر

تقديم القضايا الإقليمية

يتداخل أمن الخليج العربي مع دائرتين مهمتين وهما الدائرة الإقليمية والأخرى الشرق أوسطية، تلك الأولى التي تضم ما اصطلح على تسميته «بدول الجوار»، ومن بينها تركيا، وربما كان بالإمكان في السابق التمييز بين هاتين الدائرتين من حيث اللاعبين والقضايا والاهتمامات، إلا أن التطورات الإقليمية المتسارعة قد أدت إلى انتهاء الحدود الفاصلة بين هاتين الدائرتين، فالآن يُمكن أن نرى تواجدًا خليجيًا في شرق المتوسط أو القرن الإفريقي على سبيل المثال، بما يعنيه ذلك من تشابك المصالح ووحدة التحديات على نحو غير مسبوق، وهي مستجدات كانت إيدانًا بإعادة دول الخليج العربي وتركيا النظر في علاقاتهما التي شهدت حالاتٍ من المد والجزر، وضمن هذا الإطار يُمكن تحليل مسار تلك العلاقات الذي ارتبطت على نحو وثيق بالتطورات الإقليمية والعالمية سواءً عبر التاريخ، ومن ذلك حقبة الحرب الباردة وما تلاها من أزمنةٍ إقليميةٍ كان من بينها الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م، بالإضافة لمظاهر عدم الاستقرار في دول الجوار لكلٍ من تركيا ودول الخليج العربي، التي انعكست على مصالح الطرفين.

وقد شهدت تلك العلاقات توتراتٍ خلال بعض السنوات، وبعيدًا عن الخوض في مسببات ذلك التوتر، وهو أمرٌ طبيعيٌّ بين الدول فإن ثمة تطوراتٍ إيجابيةٍ شهدتها تلك العلاقات منذ نهاية عام 2020م وحتى العام الجاري 2024م، عكستها تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، التي لوحظ أنها ضمت وفودًا من وزاراتٍ مختلفةٍ أسفرت عن توقيع اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ وتجارية، فضلًا عن التصريحات الرسمية التي

عكست توافقًا في المواقف حيال بعض القضايا والتحديات المشتركة، من ناحيةٍ أخرى لوحظ أن تلك الزيارات لم تكن بشكلٍ بروتوكوليٍّ محضٍ وإنما أسفرت أيضًا عن ما يُمكن تسميته بـ «مأسسة العلاقات بين الجانبين»، من خلال تشكيل لجانٍ ومجالسٍ مشتركةٍ للتنسيق فيما بينهما بشكلٍ يعكس حرصهما على جعل تلك العلاقات أكثر ديمومة، ومن تلك الزيارات المهمة زيارات المسؤولين السعوديين والإماراتيين لتركيا في عامي 2022م و2023م بشكلٍ متتالي، علاوةً عن الجولة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعددٍ من دول الخليج العربي في عام 2023م، ولا شك أن ما أسفرت عنه تلك الزيارات رفيعة المستوى من اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ تُضاف إلى الجوانب الدفاعية المهمة للعلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي الست تُعد نموذجًا لتعاون أطرافٍ إقليميةٍ في ظل بيئةٍ سريعةٍ التحول على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن هنا تجيء أهمية تلك الدراسة التي تحمل عنوان «آفاقٌ جديدةٌ من دبلوماسية الشرق الأوسط؛ تركيا والخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والعالمية»، التي أعدها كلاً من الدكتور طارق باشبوغوغلو، وأيارس أُرُدا كيليتشَر، وتعكس وجهة نظرٍ تركيةٍ حول مضامين وآفاق التعاون التركي - الخليجي في المجالات كافة

آفاق جديدة في دبلوماسية الشرق الأوسط؛ تركيا ودول الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والعالمية

الدكتور طارق باشبوغوغلو⁽¹⁾

أيبارس أُرذا كيليتشر⁽²⁾

ملخص الدراسة

ثانيًا؛ أن هناك مقومات لدى تركيا من الناحية العسكرية والقدرات الدبلوماسية تجعلها شريكًا مهمًا لدول الخليج العربي، ولدى تلك الدول في الوقت ذاته قدرات اقتصادية وثقل إقليمي بما يعني أن أسس التكامل في القدرات والرؤى يُمثل انطلاقة مهمة لتأدية الطرفين دورًا إقليميًا مهمًا للحفاظ على توازن القوى في ظل تغير استراتيجيات الدول الكبرى تجاه المنطقة من ناحية، وتُعدد المخاطر والتهديدات المشتركة من ناحية ثانية.

ثالثًا؛ أن كل من تركيا ودول الخليج العربي يقعان ضمن إقليم مضطرب به تحديات عديدة، وكانت سببًا في حدوث توترات في العلاقات بين الجانبين، ولكن إذا تم تحديد الأولويات وسبل الحفاظ عليها فإن آفاق تلك العلاقات سوف تكون مثمرة للطرفين.

تستهدف هذه الدراسة تحليل مسار العلاقات التركية - الخليجية، التي شهدت تطورات مهمة خلال السنوات الماضية تمثلت في تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، بالإضافة إلى تأسيس عددٍ من آليات التنسيق الثنائي، وقد خلصت إلى ثلاث نتائج رئيسية وهي:⁽³⁾

أولًا؛ أنه وفي عالم بات يتجه بشكل متزايد إلى الابتعاد عن الأحادية القطبية، أصبح من الأهمية بمكان لتركيا ودول الخليج العربي تطوير علاقات استراتيجية لمواجهة التحديات الجديدة؛ وعبر تقديم الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة، يُمكن للشراكة الثنائية بين الجانبين أن تُحقق النفع المتبادل وتضمن تحقيق الاستقرار الإقليمي، وهو ما تحقق بالفعل من خلال تأسيس لجان مشتركة ومجالس تنسيق بين تركيا وعددٍ من دول الخليج العربي.

1 جامعة جلاسكو كالدونيان.

2 طالب دكتوراه في جامعة كوج، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

3 نتقدم هيئة تحرير الدورية بالشكر والتقدير للأستاذة أماني عبد الغني على ترجمة تلك الورقة إلى اللغة العربية

مقدمة

ذلك الصعيد، ويتناول القسم الثالث من الورقة، استكشافاً للآراء حول أهمية تركيا ودول الخليج العربي باعتبارهما مكونين أساسيين لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين مع التركيز بشكل خاص على الجوانب العسكرية والاستراتيجية، والتداعيات الاقتصادية، والمسؤوليات الدبلوماسية، والقضايا الأمنية المتأصلة في تشكيل تلك الأهمية. وتتطرق الدراسة أيضاً إلى استكشاف التبادلات الثقافية والاجتماعية التي قد تشبه في دورها ديناميكيات القوة الناعمة، كونها تُساهم في مد الجسور نحو مجالات تعاونٍ محتملةٍ على هذين الصعيدين، أما القسم الرابع من الورقة، فيتناول رصدًا لمجالات التعاون والشراكة المحتملة بين الطرفين عبر التركيز على إطار عملٍ يضم ثلاث قطاعاتٍ رئيسيةٍ على النحو الآتي: الاقتصاد، الطاقة، والدفاع.

وفي هذا الصدد، فإنه من الممكن تحقيق تعاونٍ فعالٍ في تلك القطاعات بشكلٍ كبيرٍ من خلال تأسيس شراكاتٍ بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف الإقليمية الفاعلة ومن بينها تركيا، وأخيراً؛ تُقدم الورقة شرحاً مفصلاً لكيفية تحقيق ذلك، وتخلص إلى توصيةٍ مفادها أنه وفي عالمٍ أصبح يتجه بشكلٍ متزايدٍ ومتسارعٍ نحو التعددية القطبية، أضحت من الضرورة بمكان لكل من تركيا ونظرائها في منطقة الخليج العربي تأطير علاقاتٍ استراتيجيةٍ تُمكنهم من مواجهة التحديات الجديدة بشكلٍ موحٍ وأكثر قوة؛ وإذا ما تم توفير الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة لتوطيد تلك الشراكة، فإنها ستُحقق النفع لكلا الجانبين بشكلٍ كبيرٍ، وسيكون من اليسير العمل على تطويرها، فضلاً عن ضمان المزيد من الاستقرار في المنطقة ككل.

مما لا شك فيه أن التحليل العميق لديناميكيات علاقات تركيا مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُعد مدخلاً مهماً لفهم التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط، فتركيا أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وهي دولةٌ إقليميةٌ مهمة، ودول الخليج العربي أيضاً لديها شراكاتٌ أمنية مهمة مع كبرى الدول الغربية الأعضاء في حلف الناتو، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية؛ من ناحيةٍ ثانيةٍ ففي ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة، أخذت محاولات فهم العلاقات بين تركيا ونظرائها في منطقة الخليج العربي تزداد وضوحاً، لا سيما فيما يتعلق بالتحسن الأخير في العلاقات الإقليمية بين تركيا ودول الخليج العربي، ومن ثم تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليلٍ معمقٍ للظروف التي أدت إلى ذلك التقارب الأخير بين تركيا ودول الخليج العربي، إلى جانب تقييم الأهمية النسبية لتلك العلاقات فيما يتعلق بالخطاب الأوسع حول الأمن الإقليمي. كما تتضمن الورقة رصدًا لمجالات التعاون والشراكة المحتملة بين الطرفين مما من شأنه إرساء فهمٍ أفضلٍ وتحقيق رؤيةٍ أوسعٍ للمسارات المحتملة لمستقبل المنطقة.

وتهدف الورقة بدايةً إلى فهم السياق التاريخي للعلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي، نظراً لأهمية المعرفة بالخلفية التاريخية لتلك العلاقات في فهم تطوراتها ومآلاتها الحالية بشكلٍ أفضل، بعد ذلك تُقدم الدراسة في قسمها الثاني، استقصاءً موجزاً للظروف الإقليمية والعالمية التي ساهمت في تعزيز العلاقات الإقليمية إلى جانب تحليل مجمل العوامل السياسية والاقتصادية والعالمية المختلفة التي يُمكن وصفها بأنها «ذات تأثيرٍ» على

التطور التاريخي للعلاقات التركية – الخليجية

لا يُمكن بالطبع البدء في مناقشة السياق التاريخي للعلاقات بين تركيا وشركائها في منطقة الخليج العربي دون تسليط الضوء على التاريخ المُشترك للطرفين الذي امتد لقرونٍ في عهد الدولة العثمانية، فبعد أن بدأت الدولة العثمانية، التي كان يُطلق عليها اسم كيان أو إمبراطورية البلقان خلال القرون الأولى من صعودها، في السيطرة على جزءٍ كبيرٍ من منطقة الخليج العربي الحديثة، إثر نجاحها في التغلب على الإمبراطوريتين الإقليميتين المتنافستين في المنطقة، وهما الصفويين في إيران والمماليك في مصر، بدأ العثمانيون في بسط نفوذهم وحكمهم على أجزاءٍ كبيرةٍ من العالم العربي، بما في ذلك المناطق التي أصبحت تُشكل اليوم جزءًا من دول الخليج العربي، وذلك بدءًا من منتصف القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين الميلادي، واتسمت العلاقات بين الجانبين خلال تلك الفترة بقدرٍ من التعقيد، إذ طغى عليها السيطرة الإدارية والتبادلات الثقافية والمقاومة المحلية ضد الحكم العثماني في بعضٍ من الأحيان.

وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وأوائل القرن العشرين الميلادي، بدأت الدولة العثمانية تتداعى مما أدى إلى خسارتها التدريجية لأراضي شبه الجزيرة العربية، وكان هذا التداعي نتيجة عدة عواملٍ أضعفت الدولة العثمانية، أبرزها الأزمات الاقتصادية، والهزائم العسكرية، وتصادم

النزعة القومية لدى الدول التي سيطرت عليها⁽⁴⁾، كما ساهم في هذا التراجع عجز الدولة عن تحديث إمكانياتها وقدرتها بالسرعة الكافية التي تُمكنها من مواكبة القوى الأوروبية⁽⁵⁾. ومع هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م)، أعاد الحلفاء المنتصرون رسم حدود الشرق الأوسط، متجاهلين في الكثير من الأحيان الحقائق والديناميات الإقليمية من أجل خدمة مصالحهم السياسية والاقتصادية⁽⁶⁾؛ وتسبب سوء التقدير هذا، بلا شك، في جعل المنطقة عرضةً للتوترات الإقليمية المتزايدة التي مهدت الطريق لصراعاتٍ مرتقبةٍ في المنطقة.

وعلى الرغم من أن معظم المناطق التي خضعت للحكم العثماني كانت تتمتع بنوعٍ من الاستقلال وإن كان صوريًا، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فإن تلك الدول نجحت في تحقيق استقلالها الكامل، مع نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)⁽⁷⁾، ومع إسدال الستار على النظام الدولي الذي كانت تُهيمن عليه بريطانيا، وظهور قوتين عظميين جديدتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التحالف الغربي والرأسمالي، والاتحاد السوفيتي الذي قاد دول الكتلة الشرقية والشيوعية، تمكنت دول الخليج

4 See Alan Palmer, *The Decline and Fall of the Ottoman Empire* (Faber & Faber, 2011).

5 See Çağlar Keyder, "The Ottoman Empire," in *After Empire* (Routledge, 1999).

6 See Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History Since the First World War* (Berkeley and California: University of California Press, 2005): 96.

7 Uzi Rabi, "Britain's 'Special Position' in the Gulf: Its Origins, Dynamics and Legacy," *Middle Eastern Studies*, Vol. 42, No. 3 (May 2006): 351-364.

ظل هذه البيئة السياسية، اختارت تركيا أن تكون جزءاً من حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وغيره من المؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، مما أظهر رغبة تركيا في الاندماج مع الغرب اقتصادياً وسياسياً، وقد كان ذلك على حساب علاقات تركيا الإقليمية ومنها دول الخليج العربي.

غير أن كل هذه الأوضاع قد شهدت تغيراً بعد انتهاء الحرب الباردة، في نهاية المطاف، بانتصار واضح للرؤية العالمية الليبرالية التي أرستها الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أن الصراع في أوروبا الشرقية بدا وكأنه توقف عند هذه النقطة، فإن كل الشواهد كانت تُشير إلى أن الشرق الأوسط سيُصبح قريباً واحداً من أخطر المناطق في ظل تزايد عدم الاستقرار الإقليمي، لا سيما بعد الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م، وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لتحرير دولة الكويت في فبراير 1991م، فحينها بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أصبحوا أكثر أهميةً لترسيخ وضمان الأمن في منطقة الخليج العربي.

على الجانب المقابل، حدث تغييرٌ مهم، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، في طبيعة العلاقات بين تركيا ونظرائها في منطقة الخليج العربي، الذي أتى مصاحباً لتغيراتٍ في المناخ السياسي لتركيا التي أصبحت أكثر تحفظاً ومصالحاً مع تاريخها وماضها، مقارنةً بموقفها الذي كان يعكس تجاهلاً من جانبها خلال العقود السابقة لبعض المناطق⁽⁹⁾، وفي أوائل العقد الأول من القرن

العربي من استغلال مواردها، وشهدت تلك الحقبة أيضاً صعوداً لدول الخليج العربي كلاعبٍ اقتصاديٍّ عالميٍّ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية بفعل الثروات النفطية التي تمتلكها.

وبينما كان الشرق الأوسط يموج بكل هذه الأحداث، كانت تركيا تمر أيضاً بتحولٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ واجتماعيٍّ هائل؛ فبعد حرب استقلالٍ ناجحة، شهدت البلاد إنشاء نظامٍ جمهوريٍّ جديدٍ من قبل الجمعية الوطنية، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وخضعت تركيا خلال تلك الفترة للعديد من الإصلاحات الجذرية، بما في ذلك إلغاء نظام الخلافة، وإدخال القوانين الغربية، وتعزيز التعليم العلماني⁽⁸⁾، ما يُمكن اعتباره بمثابة مؤشرٍ على حركة تحولٍ جذريٍّ في البلاد، استهدفت «تحديث» (modernization) تركيا وتغييرها (Westernization)، بالإضافة إلى إبعادها عن ماضيها العثماني والعهد الإمبراطوري السابق، كما يعكس حقيقةً مفادها أن تركيا ستشق طريقها الذي ترمي في نهايته لأن تُصبح دولةً غربيةً جديدةً وثمة فترةً أخرى مهمة يستوجب تسليط الضوء عليها وهي الحرب الباردة (1947 – 1991م)، فبالرغم من أن العديد من دول الخليج العربي كانت تتمتع بعلاقاتٍ جيدةً مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تنامي العولمة الاقتصادية التي جعلت من الأهمية بمكان للدول الناشئة والنامية أن تندمج في النظام الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن دول الخليج العربي ظلت على خلافٍ مع الدول الغربية، بسبب الدعم الغربي غير المشروط لإسرائيل ضد الدول العربية، وفي

9 Richard Weitz, "Turkey's New Regional Security Role: Implications for the United States," Strategic Studies Institute, US Army War College (2014).

8 See Niyazi Berkes, "The Kemalist Reforms," in The Development of Secularism in Turkey (McGill-Queen's University Press, 1964).

توقيع مذكرات تفاهمٍ واتفاقياتٍ مع دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 50.7 مليار دولارٍ أمريكي، ومع المملكة العربية السعودية تم توقيع عدة اتفاقياتٍ في مجالاتٍ استثماريةٍ ودفاعيةٍ أبرزها شراء صفقة طائراتٍ بدون طيارٍ تركية⁽¹²⁾.

الظروف الإقليمية والدولية التي أسهمت في تعزيز العلاقات الخليجية التركية

يُمكن القول إن التقارب الذي شهدته العلاقات الخليجية التركية في الآونة الأخيرة، والتغيرات الإيجابية المستمرة التي تطرأ عليها هي نتاجٍ لمزيجٍ من الظروف الإقليمية والدولية الأوسع التي تشكلت بشكلٍ خاصٍ بعد نهاية الحرب الباردة، إذ كانت منطقة الشرق الأوسط تموج باضطراباتٍ إقليميةٍ متزايدة، فمن ناحية، شهد الشرق الأوسط حالةً من إعادة التموضع لهيكل السلطة، التي جاءت مصاحبةً لانحياز الاتحاد السوفييتي، وتراجع المنافسة بين القوى العظمى، الأمر الذي أفسح المجال للقوى الإقليمية، مثل تركيا ودول الخليج العربي ومكثها من اتباع سياساتٍ خارجيةٍ أكثر استقلالية. ومن ناحيةٍ أخرى، ساهم عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة الذي حدث نتيجة أوجه القصور التي شابت عمليات بناء الدول في أعقاب التدخلات العسكرية الغربية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب الأحيان في دفع الطرفين الخليجي والتركى إلى التعاون بشكلٍ أكبر لإنشاء هيكلٍ جديدٍ يُمكنه تهدئة التوترات

الحادي والعشرين الميلادي، على وجه الخصوص، أخذ نفوذ تركيا في منطقة الشرق الأوسط يتنامى، حيث استخدمت تركيا أدوات القوة الناعمة لديها مثل الدبلوماسية الثقافية والاستثمار الاقتصادي والعلاقات التاريخية، في مد جسور علاقاتٍ أفضل مع دول جوارها⁽¹⁰⁾. وشهدت العلاقات الاقتصادية تناميًا ملحوظًا إذ قامت تركيا بتصدير مجموعةٍ من المنتجات إلى دول الخليج العربي، فيما ضخت دول الخليج العربي استثماراتٍ في قطاعي العقارات والسياحة التركيين، ومن الأهمية بمكان، هنا أيضًا، الإشارة إلى أن تركيا شاركت في التوسط في بعض الصراعات الإقليمية في العالم العربي، وأصبحت فاعلاً مهماً نظرًا لما تمتعت به من علاقاتٍ وثيقةٍ مع كل دولةٍ في المنطقة⁽¹¹⁾.

وعلى الرغم من أن العلاقات التركية – الخليجية قد شهدت بعضًا من المراحل التي اعتراها توتراتٍ ثنائيةٍ أو إقليميةٍ متزايدةٍ وضعتهما على طرفي نقيضين، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ في العلاقات الإقليمية والدولية، فإن السنوات الأخيرة شهدت تحسُّناً ملحوظًا في العلاقات بين تركيا ونظرائها في الخليج العربي، بما يعكس ظهور مرحلةٍ جديدةٍ من التعاون والتنسيق المشترك، ولعل أبرز تلك التطورات الزيارة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لثلاث دولٍ خليجيةٍ وهي المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2023م، التي أسفرت عن

10 Meliha Benli Altunışık, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East," *Insight Turkey*, Vol. 10, No. 2 (2008): 41-54.

11 Tarık Başbuğoglu and Umut Korkut, "Twists and Turns: The Pragmatism Behind Turkey's Foreign-Policy Pivots," *Tony Blair Institute for Global Change* (May 2023).

12 محمد مجاهد، هل العلاقات التركية الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بعد إعادة انتخاب أردوغان، موقع بي بي سي عربي 16 يوليو 2023م على الرابط <https://www.bbc.com/arabic/articles/c0j4wd5jydl0>، الآتي:

جديدةٍ يُمكنها تخفيف التوترات وتعزيز نظامٍ أكثر أمناً واستقراراً من الناحية السياسية، وبرزت دلائل هذا التعاون في الكثير من الأحيان عبر الحوارات التي تستهدف معالجة المخاوف الأمنية المتبادلة، والشراكات الاقتصادية التي أبرمها الطرفان، وأحياناً المواقف السياسية المتسقة التي كان يتم كشف النقاب عنها في المنتديات الدولية. والواقع أن الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، لم تدفع تلك الجهات الفاعلة نحو بذل المزيد من جهود التعاون فحسب، وإنما جعلت أدوارها في بؤرة الضوء، باعتبارها محورية في صياغة مستقبلٍ مستدامٍ للشرق الأوسط، وعلى هذا يُمكن استخلاص حقيقة مفادها أن تركيا ليست في الواقع لاعباً جديداً في المنطقة مثلما يُنار أحياناً في الأدبيات الحديثة⁽¹⁵⁾، وإنما هي دولةٌ فاعلةٌ تتمتع بعلاقاتٍ عميقةٍ وممتدةٍ تاريخياً مع منطقة الخليج العربي التي اكتسبت مزيداً من الأهمية في ظل الديناميكيات الإقليمية المتغيرة.

وبافتراض أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين طرفين يتطلب في الكثير من الأحيان علاقاتٍ دبلوماسيةٍ جيدةٍ بين طرفي هذا التعاون⁽¹⁶⁾، فإن إحدى أفضل الطرق لتفسير التحسن المتزايد في العلاقات بين أنقرة ونظرائها في منطقة الخليج العربي هو قراءة هذا التحسن من منظورٍ اقتصادي،

وعطفاً على ما سبق، يتعين وضع الأهمية المتزايدة لأمن الطاقة عين الاعتبار، إذ أصبحت المخاوف

الحاصلة، وإقامة نظامٍ إقليميٍّ أكثر أمناً واستقراراً من الناحية السياسية.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب الباردة، شهد المشهد الجيوسياسي الدولي تحولاً كبيراً، إذ انهيار النظام العالمي ثنائي القطب الذي كان يُحدد السياسة العالمية في السابق، مما ساهم في الحد من التأثير المباشر لمنافسات القوى العظمى في العديد من المناطق، بما في ذلك الشرق الأوسط⁽¹³⁾. ومكنت هذه التحولات العالمية، القوى الإقليمية مثل تركيا ودول الخليج العربي من استكشاف بل وضمان قدرٍ أكبرٍ من الاستقلالية في سياساتها الخارجية، حيث لم تعد مضطرةً الآن إلى التوافق بشكلٍ صارمٍ مع توجهات القوة العظمى، حتى تقوم تلك القوة العظمى بدعمها ضد أطرافٍ أخرى، وبدأت هذه الدول في إعادة تحديد ورسم أدوارها ومصالحها بناءً على الديناميات الإقليمية وأهدافها الاستراتيجية. وبالفعل، مكنت هذه المرونة الجديدة تركيا، على وجه الخصوص من ممارسة دورٍ أكثر حزمًا في السياسات الإقليمية، والاستفادة من عضويتها الاستراتيجية في حلف الناتو، وعلاقاتها التاريخية في التأثير على دول جوارها⁽¹⁴⁾.

كما بدأت القوى الإقليمية بإعادة تقييم استراتيجي لعلاقاتها، إذ وجدت تركيا ودول الخليج العربي ذاتها في مُفترق طرق، يتطلب منهما التعاون بشكلٍ وثيق فيما بينهم من أجل تأسيس بنيةٍ إقليميةٍ

15 Ali Bakir, "Turkey's Security Role in the Gulf Region: Exploring the Case of a Newcomer," Turkish Studies, Vol. 24, No. 5 (2023): 809-831.

16 Katherine Barbieri, "Economic Interdependence: A Path to Peace or a Source of Interstate Conflict?" Journal of Peace Research, Vol. 33, No. 1 (February 1996): 29-49.

13 Institute for National Security Studies, "The Nuclear Nonproliferation Regime at a Crossroads," (2014).

14 Mustafa Kutlay and Ziya Öniş, "Turkish Foreign Policy in a Post-Western Order: Strategic Autonomy or New Forms of Dependence," International Affairs, Vol. 97, No. 4 (July 2021): 1085-1104.

المتعلقة بتأمين الطرق الحيوية لنقل الطاقة أكثر إلحاحًا، لا سيما مع تزايد عدم الاستقرار الإقليمي وظهور صراعاتٍ إقليميةٍ جديدةٍ في الشرق الأوسط.

العلاقات السياسية

شهدت العلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملموسًا من خلال سلسلةٍ من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، فقد قام كلٌّ من ولي العهد السعودي والرئيس الإماراتي بزياراتٍ رسميةٍ إلى الجمهورية التركية، وخلال تلك الزيارات تم بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الجانبين، بالمقابل قام الرئيس التركي بزياراتٍ مماثلةٍ من خلال جولةٍ خليجية، التقى خلالها بقيادة عددٍ من دول الخليج العربي، وتم بحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وقد أنت هذه التحركات الدبلوماسية في سياق جهود تركيا ودول الخليج العربي لتعزيز التفاهم والتنسيق بينها وتوسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات.

وضمن هذا الإطار وتلبيةً لدعوةٍ من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي، بزيارةٍ رسميةٍ إلى تركيا في 22 يونيو 2022م، وخلال تلك الزيارة تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين من مختلف الجوانب، والتأكيد على عزم الدولتين المشترك على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والثقافية، كما ناقش الجانبان سبل تطوير وتنويع التجارة البينية وتسهيل التبادل التجاري، والاتفاق على تفعيل أعمال مجلس التنسيق السعودي التركي،

وزيادة مستوى التعاون والتنسيق حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك.⁽¹⁷⁾

وفي الإطار ذاته وفي 10 يونيو 2023م، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بزيارةٍ إلى تركيا وخلال لقائه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بحث الجانبان مسارات التعاون والفرص الواعدة لتوسيع آفاقها في مختلف المجالات، بما يُعزز التنمية والتقدم في البلدين ويُحقق مصالحهما المشتركة، وقد تضمنت المباحثات استعراض النمو الملحوظ الذي حقته العلاقات الثنائية في شتى المجالات، ولا سيما الاقتصاد، والتجارة، والتكنولوجيا المتقدمة، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والسياحة، ذلك في إطار الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقعها البلدان في مارس 2023م، وأبدى الجانبان ترحيبهما بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه تلك العلاقات، مُعربين عن تفاؤلهم بتحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي المستدامين.⁽¹⁸⁾

من ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الجولة الخليجية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى دول الخليج العربي تُعد علامةً بارزةً في تعزيز العلاقات السياسية، والدبلوماسية الإقليمية، حيث عكست مساعي تركيا لتعميق ارتباطها بدول الخليج العربي، وقد أظهرت هذه الزيارات تقاربًا في المواقف السياسية بين الجانبين تجاه القضايا الإقليمية، في مجالاتٍ مهمةٍ كالاستقرار الإقليمي،

17 وكالة الأنباء السعودية، على الرابط التالي: <https://www.spa.gov.sa/2364684>

18 محمد بن زايد يبحث مع أردوغان تعزيز العلاقات الاستراتيجية، سكاي نيوز، على الرابط التالي: <https://www.skynewsarabia.com>

وقد اختتم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جولته الخليجية بزيارة رسمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، يوم الأربعاء 19 يوليو 2023م، حيث وقعت تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة عدة اتفاقيات استثمارية وتمويلية بقيمة تزيد على 50 مليار دولار أمريكي، وتهدف تلك الاتفاقيات إلى تنويع مجالات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين وتوسيع آفاقها، بما يحقق تطلعاتهما للنمو الاقتصادي والازدهار المستدامين. علاوةً على ذلك، أعلن الرئيسان الإماراتي والتركي عن إنشاء لجنة استراتيجية عليا بين البلدين، وتم التأكيد على الحاجة إلى الحوار والحلول الدبلوماسية لمواجهة التحديات والأزمات في المنطقة، بما يُعزز الاستقرار والسلام والتنمية⁽²¹⁾.

العلاقات الاقتصادية

تحرص دول الخليج العربي عمومًا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، وضمن هذا الإطار تُشير التقديرات إلى أن تلك الدول تمثل نحو 7,1% من الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا منذ عام 2020م، كما قدمت دولة قطر لتركيا أكبر استثمار أجنبي مباشر من دول المجلس، باستثمار 9.9 مليار دولار أمريكي؛ وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بـ 3.4 مليار دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بـ 500 مليون دولار أمريكي، كما قدمت كلٌ من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر لتركيا في السابق 20 مليار دولار أمريكي في اتفاقيات مقايضة العملات، بالإضافة إلى إيداع المملكة العربية السعودية 5

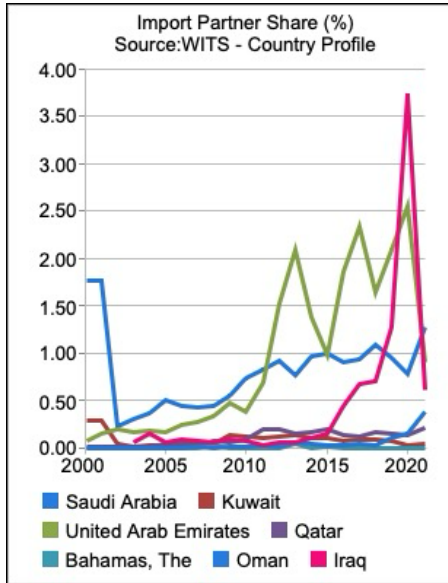
ومكافحة الإرهاب، وحل النزاعات، وقد رسمت هذه الزيارات بشكل عام مشهداً من المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية لتركيا ودول الخليج العربي. فعلى سبيل المثال، بحث صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان سبل تطوير العلاقات بين البلدين في المجالات كافة، وتم الاتفاق على أهمية استكمال إجراءات تفعيل مجلس التنسيق السعودي التركي لتنفيذ مبادرات مشتركة، ذلك خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى المملكة العربية السعودية في 17 يوليو 2023م⁽¹⁹⁾.

وفي إطار الجولة ذاتها قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية إلى دولة قطر، يوم الثلاثاء 18 يوليو 2023م، حيث تم عقد جلسة مباحثات مع أمير دولة قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، تضمنت مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات والقضايا الإقليمية، كما عُقد اجتماع لمجلس الأعمال التركي القطري ضم نحو 200 رجل أعمال مرافقين للرئيس أردوغان، حيث ناقشوا مع نظرائهم القطريين آفاق التعاون وفرص الأعمال والاستثمار المتاحة بين البلدين، وقد تأسست في ظل العلاقات الوثيقة بين البلدين اللجنة الاستراتيجية العليا المشتركة في عام 2014م، بهدف تعزيز التشاور والتنسيق السياسي والاقتصادي والثقافي، وقد نتج عن هذه اللجنة توقيع أكثر من 80 اتفاقية في مختلف المجالات لتعميق الروابط الثنائية بين البلدين⁽²⁰⁾.

19 قناة العربية، على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net>

20 صحيفة العربي الجديد، على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk>

21 قناة العربية، على الرابط التالي: <https://www.skynewsarabia.com>



حصص الاستيراد بالنسبة للشريك التركي.

Import Partner Share in Percentage of
(24)(2021-Türkiye (2000

حصة شريك الاستيراد التركي بالنسبة المئوية (2021-2000)

وتؤكد هذه الأرقام أن ثمة تحسناً شهدته الشراكة التجارية بين الطرفين منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي، ويُمكن القول إن التجارة بين تركيا ودول الخليج العربي شهدت نمواً كبيراً خلال العقدین الماضیین، وإن هذه القفزة التجارية جاءت مدفوعةً بتوسع الاقتصاد التركي وموقع تركيا الاستراتيجي كونها جسراً يربط

مليارات دولار أمريكي في البنك المركزي التركي لدعم السيولة بالدولار الأمريكي⁽²²⁾.

ومن ناحيةٍ أخرى، يُمكن تلخيص الظروف الاقتصادية التي كانت دافعاً وداعمًا للتقارب التركي الخليجي خلال السنوات الأخيرة، في إطار التداعيات التجارية الأوسع والمخاوف بشأن الطاقة وأمنها، إذ مكنت الروابط التجارية المتنامية بين الشريكين، دول الخليج العربي وتركيا من ترسيخ علاقاتٍ وطيدةٍ فيما بينهما حتى أنهما سادت لدهما قناعةً بالشراكة الاقتصادية والاحتياج الاستراتيجي المتبادل ضمن هذا الإطار، إذ توفر تركيا سوقاً متنوعةً لصادرات الخليج العربي واستثماراته، بينما تزود دول الخليج العربي تركيا برأس المال وموارد الطاقة الحيوية⁽²³⁾. ويُمكن التعرف على أهمية التجارة لكلا الطرفين من خلال الاطلاع على حصص الاستيراد لكلٍ منهما بالنسبة المئوية، وعلى سبيل المثال، يوضح الشكل البياني الآتي التغير بالأرقام

22 ما وراء العلاقات المتنامية بين تركيا ودول الخليج، 25 يوليو 2023 على الرابط الآتي: <https://alkhanadeq.org.lb/post/5590>

24 According to the data of the World Bank, WITS, World Integrated Trade Solution. See <https://wits.worldbank.org/CountrySnapshot/en/TUR/textview>

23 Francesco Siccardi, "Understanding the Energy Drivers of Turkey's Foreign Policy," Carnegie Europe, 28 February 2024. <https://carnegieeurope.eu/>

بين أوروبا وآسيا، إلى جانب الأجندة التي اعتمدها دول الخليج العربي لتنويع اقتصاداتها، بعيداً عن الاعتماد على النفط⁽²⁵⁾.

وضمن تطور العلاقات الاقتصادية أكد السيد سمير بن عبدالله ناس رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال كلمته التي ألقاها بفعاليات الجلسة الافتتاحية للاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والتركية، الذي عُقد بجمهورية مصر العربية في 24 فبراير 2024م، على أن «العلاقات الاقتصادية العربية التركية علاقات مستمرة وتشهد تقدماً على كافة المستويات، حيث تُعتبر تركيا شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة للمنطقة العربية، إذ بلغ حجم التجارة البينية العربية التركية حوالي 55 مليار دولار أمريكي حتى فبراير 2024م، كما أن حجم الصادرات من الجانب التركي تزايد سنوياً بحوالي 10%، إضافةً إلى وجود استثمارات عربية مباشرة وغير مباشرة تزايدت بشكل كبير ومتراكم في السنوات الأخيرة»⁽²⁶⁾.

وفي 22 مارس 2024م، أبرمت دول الخليج العربي اتفاقيةً لبدء مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا، في خطوة تؤكد التناغم الذي باتت عليه دول المنطقة لبلوغ التكامل الاقتصادي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، وتُعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها هذا العام التي يوقعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد اتفاقيتين مماثلتين وقعهما مع كل من كوريا

الجنوبية وباكستان خلال العام 2023م، في إطار تعزيز علاقات الاستثمار والتجارة مع الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين في آسيا⁽²⁷⁾.

وجرى التوقيع على الإعلان المشترك في العاصمة التركية أنقرة، بين الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، ووزير التجارة التركي عُمر بولات، الذي وصف هذه الخطوة بـ «التاريخية»، وقال جاسم البديوي «إن توقيع البيان المشترك لبدء مفاوضات التجارة الحرة بين المجلس وتركيا يُعتبر دلالةً على قوة الشراكة الإستراتيجية والعميقة بين دول مجلس التعاون وجمهورية تركيا»، وأضاف «كما إنه دلالةً على ما حققته دول المجلس من مكانة إقليمية ودولية على الصعد كافة ومنها المكانة التجارية والاقتصادية والمالية»⁽²⁸⁾.

العلاقات الدفاعية

تعمل تركيا على زيادة قدراتها الأمنية عبر الاستثمار بشكلٍ مكثفٍ في منظومة الدفاع، إذ أن ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع يلعب دوراً مهماً للغاية بالنسبة لتركيا باعتبارها شريكاً موثوقاً، ويُمكن الاعتماد عليه بالنسبة لدول الخليج العربي التي يُمكن أن توظف اعتمادها على خطوط نقل طاقةٍ آمنةٍ في أقلمة علاقاتٍ أفضلٍ مع تركيا. وأخيراً، يُمكن القول إن هذا التقارب التركي الخليجي القائم على اعتباراتٍ اقتصاديةٍ وأمنيةٍ متبادلةٍ قد يكون مفيداً أيضاً بالنسبة

27 دول الخليج تفتح نوافذ التجارة الحرة مع تركيا، صحيفة العرب، على الرابط التالي: <https://www.alarab.co.uk>

28 دول الخليج تفتح نوافذ التجارة الحرة مع تركيا، صحيفة العرب، على الرابط التالي: <https://www.alarab.co.uk>

25 Nader Kabbani and Nejla Ben Mimoune, "Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts," Brookings, 31 January 2021. <https://www.brookings.edu>

26 وكالة أنباء البحرين: <https://www.bna.bh>

لتركيا، لا سيما وأن تركيا سعت إلى تنويع موارد الطاقة لديها من خلال البحث عن شركاء على المستوى الدولي في ظل تداعيات الحرب الأوكرانية. وعند هذا الحد، يُمكن تقديم تحليلًا موجزًا حول العلاقات الدفاعية المتزايدة بين تركيا ودول الخليج العربي، فمما لا شك فيه أن تركيا تلعب دورًا حاسمًا في الترتيبات الأمنية الإقليمية وتوازنات القوى، باعتبارها البلد الذي يمتلك واحدًا من أكبر الجيوش العاملة في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، الذي يتمتع بقدرات تصنيع دفاعية محلية كبيرة. والآن، يُمكن الوصول إلى فهمٍ أعمقٍ وأفضلٍ بشأن كيفية تحول أنقرة إلى شريكٍ دفاعيٍّ موثوقٍ لكل دولة خليجية على حدة، ذلك من خلال تناول تركيا كأحد أطراف هذه الشراكة الدفاعية من ناحية؛ واستخدام النهج «القائم على الدولة»، نظرًا للطبيعة الثنائية لهذا النوع من العلاقات، أو بالأحرى الشراكات، من ناحيةٍ أخرى. والواقع أن هذه الشراكات تُعزز بدورها أهمية تركيا، كما تتيح في الوقت نفسه فهمًا أعمقٍ للديناميكيات الإقليمية التي من شأنها تسهيل عملية تعزيز العلاقات الثنائية بشكلٍ متزايد.

مع مملكة البحرين

عززت تركيا ومملكة البحرين تعاونهما الثنائي عبر إبرام سلسلةٍ من الاتفاقيات المهمة، خاصةً تلك التي تم التوقيع عليها خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى المنامة في فبراير عام 2017م، وخلال تلك الزيارة الرسمية، تم التوقيع على أربع اتفاقياتٍ تُركز على التعاون في مجالات التعليم والدبلوماسية والدفاع بهدف تعزيز التعاون

وإظهار الرغبة في المزيد من مبادرات التعاون⁽²⁹⁾، وهو ما يُمكن اعتباره مؤشراً مهماً على علاقاتٍ وطيدةٍ بين البلدين، ما من شأنه تسهيل التدريب العسكري المتبادل، وزيادة التدريبات المشتركة، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والاستخبارات، وهذا بالطبع يعكس التزام كل من تركيا والبحرين بتعزيز التعاون العسكري. وعلى ضوء هذه الاتفاقيات سيتم تزويد البحرين بطائراتٍ مسيرةٍ وزوارقٍ دوريةٍ وأسلحةٍ ناريةٍ كجزءٍ من صفقاتٍ عسكريةٍ تتجاوز قيمتها ملايين الدولارات مع تركيا علاوةً على ذلك، يُمكن اعتبار تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون في مكافحة الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من تكامل العلاقات الأمنية بين تركيا والبحرين، هذا فضلاً عن مشاركة أنقرة والمنامة بشكلٍ متواصلٍ في المنتديات والمبادرات متعددة الأطراف، مثل التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز قدرتهما الأمنية والدفاعية من خلالها. وترمي هذه الجهود بالطبع إلى تحسين بنية الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع، لا سيما في ظل التهديدات المستمرة التي تواجهها نتيجة صعود التيارات المتطرفة بشكلٍ متزايد.

مع دولة الكويت

أصبحت العلاقات الدفاعية بين تركيا ودولة الكويت في بؤرة الضوء بعد إبرام الاتفاقية الإطارية العسكرية بين البلدين في منتصف عام 2009م، التي رسخت لزيادة المبيعات العسكرية، والتدريبات

29 Daily Sabah, "Turkey, Bahrain sign 4 Agreements to Seal Cooperation," 14 February 2017. <https://www.dailysabah.com>

العربي على صعيد التدريب وتحقيق الجاهزية القتالية بشكلٍ مستدام، ذلك بفضل عضويتها طويلة الأمد في التحالفات الدفاعية الدولية مثل حلف الناتو، ومن خلال تلك التدريبات المشتركة يُمكن لأنقرة أن تُساعد في دعم قدرات القوات الكويتية لمواجهة التهديدات الإقليمية المحتملة.

مع سلطنة عُمان

على الرغم من المسافة الكبيرة الفاصلة بين أنقرة ومسقط، شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا وسلطنة عُمان زخمًا ملحوظًا، سواءً على المستويين الاقتصادي أو الدبلوماسي، إذ انخرطت تركيا وسلطنة عُمان في حواراتٍ لتعزيز التعاون العسكري، على غرار ما جرى مع دول الخليج العربي الأخرى، ورغم أن هذه الحوارات لم تتوج بعد باتفاقياتٍ واسعة النطاق، كما هو الحال مع دول الخليج العربي الأخرى، فإن المناقشات لا تزال جاريةً بشأن صفقات الأسلحة المحتملة والتعاون في مجال التدريب العسكري بين الجانبين. وفي يناير عام 2021م، أسست وزارة الخارجية العُمانية «جمعية الصداقة العُمانية التركية»، لتكون مؤسسةً للتعاون المستمر بين البلدين، وهو ما انعكس بالفعل على التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، ومن بينها المجال العسكري فقد وجدت شركات الدفاع التركية لنفسها موطئ قدمٍ واضحٍ داخل السلطنة، مثل شركتي هافيلسان (Havelsan) و«إف. إن. إس. إس.» للصناعات الدفاعية (FNSS) التركيتين⁽³³⁾.

المُشتركة، والتعاون الصناعي الدفاعي⁽³⁰⁾. وعلى غرار العلاقات مع مملكة البحرين، أصبحت تركيا أحد المصادر الرئيسة لواردات الكويت الدفاعية، بما في ذلك وارداتها من المركبات العسكرية وغيرها من المعدات، والواقع أن الاتفاقية الإطارية العسكرية بين الكويت وتركيا إنما تؤكد الطبيعة الاستراتيجية للعلاقة الثنائية بين البلدين في قطاع الدفاع.

وتُعد التدريبات العسكرية المُشتركة سمةً أخرى مميزةً من سمات التعاون العسكري بين تركيا والكويت، كونها لا تُسهم فقط في توطيد العلاقات الدفاعية، وإنما تعمل كذلك على تعزيز إمكانات التشغيل البيني بين قوات البلدين، إذ أظهرت التدريبات العسكرية المُشتركة التي أُجريت في إطار اتفاقية التعاون العسكري التركية الكويتية لعام 2018م على سبيل المثال، حجم تعاونهما العملياتي والتزامهما تجاه ترسيخ الأمن الإقليمي⁽³¹⁾. وتُعد تدريبات القوات الخاصة التي أُجريت في يوليو عام 2021م، التي شهدت زيادة الجاهزية القتالية لـ «لواء المغاوير 25» التابع للقوات المسلحة الكويتية مع القوات التركية الخاصة، أحد أبرز الأمثلة وأحدثها على هذا النوع من التعاون على صعيد التدريب بين القوات⁽³²⁾، ومن هنا تبرز تركيا كشريكٍ مهمٍ لدول الخليج

30 Aram Nerguizian, "Turkish-Arab Economic and Military Cooperation: How Far Will It Go?", Carnegie Endowment for International Peace, 15 December 2010. <https://carnegieendowment.org>

31 Daily Sabah, "Turkey, Kuwait Sign Military Cooperation Agreement for 2019," 12 October 2018. <https://www.dailysabah.com>

32 Unipath, "Kuwait Strengthens Relations with Turkey," 26 July 2022. <https://unipath-magazine.com>

33 Sinem Cengiz, "Deciphering the Dynamics of Türkiye-Oman Relations," Arab News, 4 February 2023. <https://www.arabnews.com/>

مع دولة قطر

اختصارًا بـ «بي. إم. سي»، حيث اشترت حصّةً وقدرها 49.9% في مصنع الدبابات المملوك للدولة في تركيا⁽³⁷⁾.

مع المملكة العربية السعودية

على الرغم من التغيرات التي شهدتها العلاقات التركية – السعودية، فإن السنوات الأخيرة شهدت تعاونًا متزايدًا بين البلدين في مجالي الدفاع والأمن، وكذلك في البرامج الاقتصادية المشتركة؛ إذ وقعت تركيا والمملكة العربية السعودية اتفاقية صناعاتٍ دفاعيةٍ استهدفت زيادة التعاون بين البلدين على صعيد تكامل وتطوير وإنتاج وشراء المعدات والخدمات الدفاعية. وتُعد الاتفاقية التي تم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ في عام 2013م، واحدةً من أوائل الاتفاقيات التي أبرمت خلال العقد الماضي، التي تهدف إلى تسهيل تبادل الخبرات العسكرية بين البلدين وتطوير القدرات الدفاعية⁽³⁸⁾.

وبإدراك التعاون المتزايد بين المملكة العربية السعودية وتركيا، الذي يُشير الفهم المتعمق لذلك التعاون إلى أنه يقوم على الاحتياجات الدفاعية المتبادلة بين الجانبين، يُصبح من الأهمية بمكان الإشارة إلى العدد المتزايد من شركات الدفاع التركية التي بدأت الدخول بشكلٍ أكبر إلى المملكة

تضمنت العلاقات بين تركيا ودولة قطر، إبرام الجانبين للعديد من الاتفاقيات الثنائية، بهدف زيادة مجالات الشراكة في إطار الدفاع المشترك بين البلدين، ومن بين تلك الاتفاقيات الاتفاقية الإطارية العسكرية لعام 2014م، المبرمة بين البلدين التي أسست لتعزيز التعاون بين تركيا ودولة قطر ليشمل مبيعات الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة والمناورات العسكرية⁽³⁴⁾؛ وتم التصديق على هذه الاتفاقية، في يوليو عام 2015م، مما يسر لتركيا المساعدة في تدريب العسكريين القطريين، وتعزيز القدرات الدفاعية القطرية⁽³⁵⁾، وأثمرت هذه الاتفاقيات عن إجراء العديد من التدريبات العسكرية المشتركة بين الدوحة وأنقرة، مما يُبرز عمق العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وقطر⁽³⁶⁾. وفي عام 2019م، شهدت هذه القاعدة العسكرية توسعًا أكبر بعد إضافة عناصر بحرية وجوية إليها، وشهد التعاون في الصناعات العسكرية تطورًا بقيام قطر بضخ استثمارات بلغت قيمتها 100 مليون دولار أمريكي في شركة الصناعات العسكرية التركية المعروفة

34 Tactical Report, "Qatar, Turkey and Military Cooperation Agreement," 22 December 2014. <https://www.tacticalreport.com>

35 Anadolu Agency, "Turkey Ratifies Military Cooperation Agreement with Qatar," 8 June 2015. <https://www.aa.com>.

36 Antoine Vagneur-Jones and Can Kasapoğlu, "Bridging the Gulf: Turkey's Forward Base in Qatar," Foundation pour la Recherche Stratégique, 11 August 2017. <https://www.frstrategie.org/>

37 Nesibe Hicret Battaloğlu, "Reflecting on the Turkey-Qatar Partnership, Fifty Years Later," Gulf International Forum, 2023. <https://gulfif.org>

38 Republic of Türkiye – Ministry of Foreign Affairs, "Agreement on Cooperation in Defense Industry between Turkey and Saudi Arabia was signed by the Foreign Ministers of the two countries," 2013. <https://www.mfa.gov.tr>

السعودية - التركية، والسبل الكفيلة لمواصلة تعزيز وتطوير مسارات تعاوننا القائم والمستقبلي بين وزارتي الدفاع لبلدينا الشقيقين، وبحثنا جهود إحلال السلام وسعيينا المشترك إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم»⁽⁴¹⁾.

مع دولة الإمارات العربية المتحدة

على ضوء التحسن المستمر للعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا، خلال السنوات الأخيرة، توصل البلدان إلى حزمة من اتفاقيات تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية المشتركة، ومنذ عام 2023م على وجه التحديد، تزايدت الشراكات الاقتصادية والأمنية بشكل ملحوظ بين الجانبين، حيث توصلاً لأحدث صفقة تجارية بقيمة 40 مليار دولار أمريكي، ذلك في إطار حرص الجانبين على إيجاد مجالات جديدة للشراكات التركية - الإماراتية⁽⁴²⁾، ففي 27 يوليو 2023م على سبيل المثال، وقعت تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاونٍ دفاعي بين مجموعة الدفاع والطيران بمركز الشرق الأوسط التركي للصناعات والتجارة وشركة بلاك كوبرا للمعدات العسكرية ومقرها أبوظبي، ذلك خلال المعرض الدولي للصناعات الدفاعية في

العربية السعودية، والانخراط بشكلٍ فعالٍ داخل السوق السعودية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الاتجاه المتزايد يتجلى في أن شركة الصناعات الدفاعية التركية «رامسا ديفينس» ستكون شريكاً في استثمارٍ تكنولوجيٍّ بقيمة 120 مليون دولارٍ أمريكيٍّ داخل المملكة العربية السعودية خلال السنوات القادمة⁽³⁹⁾. وفي الإطار نفسه، وقعت شركة «مجموعة تورالي» المتخصصة في صناعات الدفاع، ومقرها العاصمة التركية، أنقرة، اتفاقيةً مع شركة الصناعات العسكرية السعودية لاستكمال نقل التكنولوجيا الخاصة بحوالي 20 منتجاً في محفظتها التصنيعية في غضون ثمانية أشهر⁽⁴⁰⁾، ومع أخذ هذا في الاعتبار، يصبح من السهولة الإقرار بأن الشراكة الدفاعية بين تركيا والمملكة العربية السعودية شهدت زيادةً كبيرةً في السنوات الأخيرة، وأن المستقبل يبدو واعداً أمام مثل هذا النوع من الشراكات بين البلدين.

ولعل التطور الأهم في هذا الشأن الزيارة التي قام بها الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الدفاع السعودي لتركيا في 2 يوليو 2024م، والتقى خلالها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحضور وزير الدفاع التركي يشار غولر، وقد أشارت المصادر أن تلك الجلسة كانت مغلقةً أعقبها جلسةٌ أخرى على مستوى الوفود، وحول تلك الزيارة قال الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود «استعرضنا أوجه العلاقات

41 سعيد عبد الرازق، السعودية وتركيا تبحثان التعاون الدفاعي إردوغان استقبل خالد بن سلمان وعقدا «جلسة مغلقة»، صحيفة الشرق الأوسط على الرابط الآتي: <https://aawsat.com>

42 Al-Monitor, "Turkey, UAE ratify \$40 billion trade deal after Erdogan's victory," 31 May 2023. <https://www.al-monitor.com/>

39 Daily Sabah, "Türkiye, Saudi Arabia to boost cooperation with new deals inked," 18 February 2024. <https://www.dailysabah.com>

40 Alen Lapan, "Türkiye, S. Arabia look to deepen ties with new cooperation avenues," Daily Sabah, 16 February 2024. <https://www.dailysabah.com>

إسطنبول⁽⁴³⁾. والواقع أن العلاقات الاستراتيجية بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة تشهد صعودًا متسارعًا وازدهارًا كبيرًا؛ هذا فضلًا عن الروابط الوثيقة التي تجمع قادة البلدين، لا سيما في ظل ما حققه البلدان من شراكة استراتيجية متنامية في السنوات الأخيرة.

وتُدرِكُ تركيا أهمية تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي على المستوى الثنائي، ولذلك تم تأسيس آلياتٍ للتعاون الثنائي، ومنها ما أشار إليه فخر الدين ألتون رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية أن «تركيا تولي أهميةً كبيرةً لعلاقاتها مع دول الخليج العربي وأن هناك استمراريةً في تأسيس آليات التعاون الثنائي ومن ذلك إنشاء المجلس الاستراتيجي رفيع المستوى مع دولة الإمارات العربية المتحدة واللجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، ومجلس التنسيق التركي – السعودي»⁽⁴⁴⁾.

تزايد أهمية دول الخليج العربي وتركيا كلاعبين إقليميين بارزين في المنطقة

عطفًا على ما سبق، يُمكن القول إن الدور المتزايد لتركيا كشريكٍ عسكريٍّ قادر، إنما يعكس أهميتها المتزايدة لدى شركائها في منطقة الخليج العربي، لا سيما في ظل زيادة حاجة دول المنطقة إلى وجود شركاءٍ أمنيين لديهم الإمكانيات اللازمة، وموثوقين بشكلٍ كبيرٍ في ظل التنافس الدولي مجددًا تجاه

منطقة الشرق الأوسط، وتزايد التوترات المحيطة بتلك المنطقة. وعلى الجانب الآخر، فإن أهمية الأصول الاقتصادية التي تمتلكها دول الخليج العربي، إنما تعكس الدور المتزايد لهذه الدول ومساهمتها الحثيثة في أن تصبح بمنزلة ركائز أساسية لأي ترتيباتٍ أو تحالفاتٍ مستدامةٍ ومتحركةٍ نحو المستقبل في المنطقة، وبالتالي فإنه من الأحرى أن يكون ثمة اقتراحٌ بتشكيل نموذجٍ قوي، بحيث يتم الاستفادة من القيم الدفاعية والجيوستراتيجية التي تتمتع بها تركيا إلى جانب الرخاء الاقتصادي الذي يُميز دول الخليج العربي، من أجل تأسيس شراكةٍ إقليميةٍ بين الطرفين الخليجي والتركي تكون أكثر قدرة، ويُمكن في إطارها تحقيق مستوى أكبر من التعاون الإقليمي، ولذلك فإنه من المفيد عند هذا الحد تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة لكلٍ من دول الخليج العربي وتركيا في تأسيس نظامٍ إقليميٍ واعدٍ ومستقرٍ ومستدامٍ في ظل التوترات المتزايدة التي تعج بها منطقة الشرق الأوسط.

بادئ ذي بدء، ينبغي تسليط الضوء مرةً أخرى على أحد أهم التغيرات الجيوستراتيجية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، التي يُمكن بسهولة القول إنها تسببت في تهيئة ما يُمكن اعتباره «مناخًا مثاليًا» لتأسيس مثل هذه الشراكة الإقليمية بين تركيا ودول الخليج العربي، التي سيتحقق من خلالها الاستفادة من الإمكانيات الدفاعية والاقتصادية، وقبل كل هذا، الإمكانيات السياسية الشاملة لتركيا ونظرائها في منطقة الخليج العربي. والتغيير الجيوستراتيجي المشار إليه آنفًا يتمثل فيما يتكرر بشأن انحسار الولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي تسبب في خلق فجوةٍ كبيرةٍ في ميزان القوى، ومن ثم فإن التواجد التركي المتزايد على الساحة والمُرتبط

43 Mehmet Çelik, "UAE open to new defense agreements with Türkiye: Envoy," Daily Sabah, 7 September 2023. <https://www.dailysabah.com>

44 موقع ترك برس. هل انتهى التوتر بين تركيا وبعض دول الخليج؟ 20 مايو 2024 على الرابط الآتي: <https://www.turkpress.co/> node/101639

مفاجئاً، وهذه المواجهة بدورها تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب في نهاية المطاف من مسرح الشرق الأوسط الذي تركزت فيه لعمودٍ مديدةٍ من الزمن. مرةً أخرى، يُمكن القول إن تلك هي فجوة القوة التي نتجت عن القرار الضروري الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سمح لقوى إقليميةٍ أخرى مثل تركيا وشركائها في منطقة الخليج العربي بالعمل من أجل تحقيق الأمن الإقليمي خلال السنوات القادمة⁽⁴⁷⁾. ومع ذلك، تظل التساؤلات حول كيفية تحقيق ذلك، أي سد الفجوة المُشار إليها آنفاً، وما هي الخطوات التي يجب على أنقرة ونظرائها في منطقة الخليج العربي اتخاذها من أجل تسريع الجهود التي من شأنها تأسيس تحالفٍ واعدٍ جديد.

إن الطريقة المثلى والأكثر دقةً في التعامل مع مثل تلك التساؤلات المهمة هي البدء بتحديد الاهتمامات المشتركة للجانبين الخليجي والتركى، ويُمكن الوصول لذلك من خلال تحليلٍ شاملٍ وتحديد المصالح الاستراتيجية المشتركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن الإقليمي، والاستقرار الاقتصادي، إضافةً إلى مواجهة الضغوط الخارجية التي تُمارسها القوى العالمية، وضمن هذا السياق يُمكن تحديد الأبرز والأكثر أهميةً من بين تلك المصالح، التي يُمكن تلخيصها في مجالات التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة، وإنشاء مشروعات تعاونٍ أكثر قوةً في قطاع الطاقة ونقلها الأمن إلى الأسواق العالمية، وإرساء قيادةٍ فعالةٍ في العالم الإسلامي الأوسع، من أجل تحقيق

بشكلٍ وثيقٍ بما تتمتع به تركيا من علاقاتٍ وطيدةٍ بفضل عضويتها في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وغيره من المؤسسات الغربية الأخرى، يجعل هناك إمكانيةً أن تُحقق دول الخليج العربي الاستفادة القصوى من هذه المعطيات.

ويُمكن طرح التساؤلات حول دوافع وأسباب انحسار الولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تبسط هيمنتها على الساحة العالمية، من حيث حجم الإنفاق الدفاعي، وكذلك من حيث حجم التنمية الاقتصادية، والواقع أنه على الرغم مما سبق، فإن النقاش يدور حول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ببساطةٍ تستطيع تحويل مواردها وطاقاتها وتوجيهها لعالمٍ يشهد توتراتٍ متزايدةٍ وصراعاتٍ متصاعدةٍ في العديد من مناطقه⁽⁴⁵⁾. بعبارةٍ أخرى، باتت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه بالفعل منافسةً متزايدةً مع كبرى دول البريكس، مثل روسيا، التي تسعى للهيمنة على أوروبا الشرقية، وهو ما يُمكن الاستدلال عليه من خلال الحرب الدائرة حتى الآن في أوكرانيا، وكذلك الصين التي تتعامل بخصوصيةٍ شديدةٍ مع جزيرة تايوان ومستقبلها⁽⁴⁶⁾. ومع أخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار، ليس من المفترض أن تكون مسألة إدراك الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة توجيه مواردها لمواجهة هذين المنافسين الدوليين الرئيسيين أمراً

45 Trine Flockhart, "The Coming Multi-Order World," Contemporary Security Policy, Vol. 37, No. 1 (2016).

46 Aybars Arda Kılıçer, "NATO's Continuing Support for Ukraine in an Increasingly Multipolar World," Atlantica, Vol. 5, No. 6 (February 2024). <https://www.atlantic-forum.com>

47 Aybars Arda Kılıçer, "NATO's Continuing Support for Ukraine in an Increasingly Multipolar World," Atlantica, Vol. 5, No. 6 (February 2024). <https://www.atlantic-forum.com/>

جديد من الجهود المشتركة للحفاظ على نظام إقليمي أكثر استقرارًا. والواقع، أن التعاون الفعال في تلك المجالات من الممكن أن يُساعد في الحد من وطأة العديد من التهديدات مثل انتشار التطرف، كما يُساعد في الحد من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات طويلة الأمد، ما يثمر بدوره عن تعزيز استقرار المنطقة برمتها.

على المنوال نفسه، ومن أجل تعزيز الاستقرار السياسي الإقليمي، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بضرورة إطلاق مشروعات تعاون قوية في قطاع الطاقة ونقلها الآمن إلى الأسواق العالمية، وعلى غرار ما تمت مناقشته آنفًا، يُعد التنوع الاقتصادي أمرًا حيويًا لدول الخليج العربي التي تسعى بخطى حثيثة نحو تقليل اعتمادها على عائدات النفط، هذا في الوقت الذي تتطلع تركيا إلى توسيع قاعدتها الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وبإمعان النظر في هذه المعادلة، يتبين أنه من الممكن لكلا الطرفين تحقيق الاستفادة المنشودة من خلال الشروع في تأسيس المشروعات التعاونية في قطاعات مثل التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن مد جسور التعاون بين تركيا ودول الخليج العربي في تطوير موارد الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقات الرياح يُمكن أن يُمهّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام، ويخلق فرص عمل، ويُساهم في تعزيز التبادل التكنولوجي، بما يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو الاقتصادات الخضراء.

وقد يذهب البعض إلى تركيز الحديث على حقيقة أننا نشهد في الوقت الراهن، تحولًا كبيرًا في النظام الدولي العالمي، خاصة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التعددية القطبية، وبالتالي فإنه يتعين على البلدان التي يربطها ببعضها البعض مصالح وثيقة

استجابة أكثر تكاملًا، وتعزيز الأمن في المناطق والبلدان ذات الأغلبية المسلمة، لا سيما في ظل عالم بات هشًا بشكل متزايد على الصعيد الأمني. ظل الإرهاب والتطرف هما الظاهرتان الأكثر هيمنةً وإلحاحًا على أجندات الاحتياجات الأمنية لكل من تركيا ومنطقة الخليج العربي، ومع الأخذ في الاعتبار الأهمية الحيوية لتعزيز أمن خطوط نقل الطاقة في المنطقة بأكملها، يُصبح من المنطقي استنتاج أن مكافحة الإرهاب والتصدي لأي نشاط متطرف يُشكل جزءًا لا يتجزأ من المصالح المشتركة لتركيا ونظيراتها في منطقة الخليج العربي؛ وهو ما يُمكن تحقيقه من خلال تطوير استراتيجية ملموسة بين هذه الدول من شأنها أن توفر نتائج فعالة ليس فقط في منع تصاعد التطرف والأنشطة الإرهابية المرتبطة به في المنطقة، ولكن أيضًا أن تضع حدًا لتلك الأنشطة وتقضي عليها قبل أن تتشكل؛ علاوة على ذلك، يُمكن تقديم استراتيجية مشتركة ولملموسة بين تركيا ودول الخليج العربي⁽⁴⁸⁾.

وُمكن تحديد بُعدًا آخر وأساسي للمصالح المشتركة لتركيا ودول الخليج العربي، الذي يتمثل في حرص تلك الدول على الحفاظ على حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي الدوليين في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، ولا سيما فيما يتعلق بالصراعات المستمرة في سوريا، واليمن، وغزة. ونظرًا لأن التهديدات المتزايدة الناجمة عن الصراعات المستمرة في تلك المناطق تنطوي على مخاطر كبرى تُهدد إمكانية الحفاظ على توازن القوى الفضفاض في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وأصبح من الضرورة أن يتشكل مستوى

48 UNODC – United Nations Office on Drugs and Crime, "The Middle East and Gulf Region – League of Arab States," <https://www.unodc.org>

حيث تضاعفت معدلات التبادل التجاري بين الجانبين إلى 13 مرة أمثال ما كانت عليه من قبل، وارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي إلى 23 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022م⁽⁵⁰⁾. كما شدد الرئيس التركي على أهمية استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتسريع في تنفيذ تلك الاتفاقية من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وبعد الكلمة التي ألقاها الرئيس التركي خلال القمة، وقع الدكتور عمر بولات، وزير التجارة التركي، والأمين العام لمجلس التعاون، جاسم محمد البديوي، في مارس عام 2024م، اتفاقاً لبدء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة؛ وعلى حد تعبير وزير التجارة التركي، الدكتور بولات، فإن هذه الاتفاقية تُعد بمنزلة تأكيد واضح على الشراكة القوية والاستراتيجية بين الجانبين التركي والخليجي، هذا فضلاً عن كونها جزءاً مهماً من جهود دول مجلس التعاون الرامية لتنويع مصادر دخلها القومي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي لديها⁽⁵¹⁾.

وينبغي التأكيد على أن التعاون الإقليمي يُمكن أن يشمل أطرافاً أخرى بحيث تكون هناك منظومة أمنية إقليمية متناغمة في الأهداف والتحديات، وضمن هذا الإطار يُمكن أن يكون هناك تعاونٌ خليجيٌّ - تركيٌّ - عراقي، في ظل تطور علاقات كلٍ من دول الخليج العربي وتركيا بالعراق، فتوازيًا

تؤطر الديناميات الإقليمية أو تؤثر عليها، أن تعمل معاً بشكلٍ أكبر، على أن يكون هذا العمل المشترك في أفضل صوره، وتحت مظلة دعمٍ مؤسسي قوي وفعال، وهو ما يُمكن اعتباره رد الفعل الطبيعي والمنطقي على هذا التحول العالمي الكبير من نظامٍ أحادي القطب إلى نظامٍ مُتعدد الأقطاب. ولأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يضم بالفعل العديد من الدول التي تُركز عليها هذه الدراسة، فإن هذا التنظيم يتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الإمكانيات التي تُمكنه من الصعود على الساحة الإقليمية ككيانٍ ذي أهمية وتأثيرٍ خلال السنوات القليلة المقبلة، ولبلوغ هذا الهدف، فإنه ينبغي على مجلس التعاون مد جسور الشراكة مع الأطراف الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان هنا ملاحظة أن المجلس يعمل على تعزيز شراكاته الإقليمية، وهو ما أثمر بالفعل عن اختيار تركيا كشريكٍ في «الحوار الاستراتيجي» للمنظمة، ومن ناحيةٍ أخرى، شهدت الأشهر القليلة الماضية، نموًا ملحوظًا في العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون، إذ وجه المجلس للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، دعوةً لحضور القمة الرابعة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت في دولة قطر 2023م⁽⁴⁹⁾، وخلال القمة، ألقى الرئيس التركي كلمةً مهمةً سلط فيها الضوء على ضرورة تعزيز العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون، وأشار أردوغان إلى النمو الملحوظ في حجم التجارة الثنائية بين تركيا ودول الخليج العربي على مدار العشرين عامًا الماضية،

50 Ak Parti, "President Recep Tayyip Erdoğan made a speech at the 44th Summit of the Gulf Cooperation Council held in Doha, Qatar," 5 December 2023. <https://www.akparti.org>.

51 Ak Parti, "President Recep Tayyip Erdoğan made a speech at the 44th Summit of the Gulf Cooperation Council held in Doha, Qatar," 5 December 2023. <https://www.akparti.org>.

49 Ahmed Asmar, "Qatar's Emir says Gulf nations could play roles in addressing region's challenges ahead of GCC summit," Anadolu Agency, 5 December 2023. <https://www.aa.com.tr>

الاستثمار الإماراتي في العراق، والتعاون في قضايا المناخ والاستقرار الإقليمي⁽⁵⁶⁾، ولا شك أن تطور العلاقات العراقية – الخليجية من شأنه تحقيق الاستفادة لكلا الطرفين، وفقما يطلق عليه في العلوم السياسية (win-win scenario).

وعلى الصعيد نفسه، ثمة مؤشرات تعكس استمرار تحسن علاقات العراق مع تركيا فمن مُنطلق رغبته في تحقيق التعافي التام للاقتصاد، واستعادته إلى ما كان عليه قبل سنوات خيمت خلالها الصراعات والاضطرابات على مختلف ركائزه، عمد العراق إلى إطلاق مشروع بقيمة 17 مليار دولار أمريكي في مايو عام 2023م، بهدف ربط ميناء تجاري كبير على الساحل الجنوبي مع الحدود التركية، ذلك عبر شبكة سكك حديدية وطرق برية⁽⁵⁷⁾، غير أن تلك الجهود لم تتجلى نتائجها المهمة، ولم تُبرز آثارها إلا في إبريل 2024م، عندما توصلت تركيا والعراق لاتفاق تاريخي بشأن «مشروع طريق التنمية»، الذي يهدف إلى تحقيق الرؤية المشتركة للبلدين؛ وتطلع أنقرة وبغداد من خلال تلك المبادرة أن تصبحا مركزاً لعبور ناقلات الشحن، ما من شأنه تقليص الوقت الذي يستغرقه الانتقال بين آسيا وأوروبا⁽⁵⁸⁾، كما يهدف المشروع إلى إنشاء طريق وخط سكك حديدية بطول 1200 كيلومتر يربط «ميناء الفاو الكبير»

مع تطور العلاقات التركية – الخليجية نجد أن هناك تحسناً ملحوظاً في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون، ففي فبراير عام 2023م، استقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس دولة رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في زيارة رسمية لاقت حفاوةً من الجانب الإماراتي في فبراير 2023م⁽⁵²⁾، والواقع أن تلك الزيارة إنما تعكس حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على توطيد العلاقات مع العراق⁽⁵³⁾. وقبل الزيارة، كان «السوداني» قد بادر بكتابة مقال في إحدى الصحف الإماراتية، أشاد فيه بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووصفها بأنها نموذجاً يحتذى به في جهود إعادة إعمار العراق⁽⁵⁴⁾، وأعرب رئيس الوزراء العراقي عن امتنانه لأبوظبي إزاء مشاركتها في جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، فضلاً عن مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في مساعدة العراق على التعافي بعد صراع امتد لسنوات⁽⁵⁵⁾. وعقب زيارة «السوداني» للإمارات، أصدرت كل من بغداد وأبوظبي بياناً مشتركاً تعهدتا فيه بتعزيز التجارة الثنائية بين البلدين، وتشجيع

52 Amr Salem, "Iraqi PM receives official invitation to visit the UAE," Iraqi News, 8 December 2022. <https://www.iraqinews.com>

53 Sinan Mahmoud, "President Sheikh Mohamed meets Iraqi Prime Minister Al Sudani in UAE," The National News, 9 February 2023. <https://www.thenationalnews.com/>

54 Yerevan Saeed, "Iraq Deepens Ties With GCC Neighbors," The Arab Gulf States Institute in Washington, 12 April 2023. <https://agsiw.org/iraq-deepens-ties-with-gcc-neighbors/>

55 Emirates News Agency-WAM, "UAE, Iraq issue joint statement following Prime Minister's visit," 11 February 2023. <https://www.wam.ae/en/details/1395303127514>

56 Yerevan Saeed, 12 April 2023.

57 Timour Azhari, "Iraq launches \$17 billion road and rail project to link Asia and Europe," Reuters, 27 May 2023. <https://www.reuters.com>

58 Mehmet Alaca, "Turkish president's Iraq visit to boost momentum for Development Road project," Anadolu Agency, 22 April 2024. <https://www.aa.com.tr>

لدول مجلس التعاون⁽⁶¹⁾، وكشف مضمون التقرير عن تقديم كبيرٍ وملحوظٍ في هذا المجال، خاصةً منذ إنشاء السوق الخليجية المشتركة الذي أفسح المجال للتمتع بحقوق ملكية غير مقيدة، وحقوق ملكية الأسهم، وحرية انتقال الأموال، ومعاملات ضريبية متماثلة. وبالنظر إلى مجمل المشهد من زاويةٍ مختلفة، يُمكن بوضوح القول إن بقية دول العالم سوف تحتاج إلى ترسيخ المزيد من العلاقات الاقتصادية مع الدول أعضاء مجلس التعاون⁽⁶²⁾، ذلك نظرًا لأن منطقة الخليج العربي لا تزال حاسمةً وحيويةً لإنتاج الطاقة، وهذا بدوره يُعيدنا إلى مسألة أمن الطاقة.

على المنوال نفسه، وفي ضوء الأهمية التي تُشكلها الطاقة لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن إنشاء مجلسٍ مشتركٍ للطاقة يتولى مهمة الإشراف على المبادرات التعاونية في مجال استكشاف الطاقة وإنتاجها وتوزيعها، سيكون أمرًا ملحقًا وضروريًا؛ هذا إلى جانب المشروعات التعاونية المرتبطة المتعلقة بمبادرات الطاقة المتجددة التي ينبغي أن تسير بالتوازي مع النهج والاقترابات المنسقة من قبل لتنمية إنتاج النفط والغاز. علاوةً على ذلك، فإنه عندما تكون منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها قدرة أكبر على امتلاك الإمكانيات والوسائل اللازمة لحماية هذا الإنتاج المتنوع من الطاقة، فإن هذا بدوره سيُمهّد الطريق للمزيد من التعاون مع بقية دول العالم، وبالتالي ستزداد أهمية المنطقة عندما

في البصرة بالعراق مع الحدود التركية، مرورًا بالمدن العراقية مثل الديوانية، والنجف، وكربلاء، وبغداد، والموصل. ونظرًا لأن إسطنبول تُعد بمثابة بوابةً إلى أوروبا، فإنها تعزز تسهيل الوصول البري من الحدود التركية إلى ميناء مرسين جنوب تركيا، ومنه إلى أوروبا⁽⁵⁹⁾. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا المشروع التنموي يشمل أيضًا كلاً من دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة⁽⁶⁰⁾، وهذا بدوره يُسلط الضوء على أهمية تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاقات استراتيجية مع كلٍ من تركيا والعراق، إذ أن هذا يُسهم وبشكلٍ كبيرٍ في تطور المجلس كمنظمة، ويُزيد من فعاليته في معالجة المسائل الحيوية مثل أمن الطاقة، وتساعد التوترات العالمية.

مستقبل التعاون التركي – الخليجي

إن تنمية التعاون الاقتصادي وتعزيزه بشكلٍ مطردٍ بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية دول العالم هو المجال الذي يحظى بنصيب الأسد من مجمل حجم الاستفادة التي يُحققها إطار عمل مجلس التعاون، إذ سبق وأن نشر البنك الدولي تقريرًا مهمًا ومشجعًا في الوقت نفسه يعود تاريخه إلى عام 2010م، حول هذا الموضوع الحيوي، ومن خلال التقرير تم بحث مختلف جوانب التكامل الاقتصادي المتنامي

61 See The World Bank, Economic Integration in the Gulf Cooperation Council (GCC) (English) (Washington, D.C.: World Bank Group, 2010). <http://documents.worldbank.org>

62 The World Bank, 2010: 24-25.

59 Eurometal, "GCC-Iraq-Turkey-Europe land link could facilitate commodities trade," 24 April 2024. <https://eurometal.net>

60 Reuters, "Iraq, Turkey, Qatar, UAE sign preliminary deal to cooperate on Development Road Project," 22 April 2024. <https://www.reuters.com/>

تُصبح مزود الطاقة الأكثر موثوقيةً في العالم، لا سيما في ظل الصراعات المتصاعدة، وما يستتبعها من تداعيات.

ولا شك أن وجود أطر مؤسسية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتنظيم إقليمي وتركيا ومنها الحوار الاستراتيجي بين الجانبين يُعد أمرًا مهمًا نحو تطوير العلاقات إلى آفاق جديدة، حيث أنها آلية جماعية مهمة للاجتماع الدوري ومناقشة الأولويات للجانبين وكيفية العمل عليهما، وضمن هذا السياق استضافت دولة قطر في 9 يونيو 2024م، الاجتماع الوزاري المشترك السادس للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، وخلال ذلك الاجتماع تم بحث ومناقشة مسار العلاقات التاريخية بين الجانبين، وأوجه التعاون المشترك، وسبل الارتقاء بها، والجدير بالذكر أنه تقرر خلال ذلك الاجتماع الموافقة على تمديد العمل بخطة العمل المشتركة بين الجانبين للفترة من 2025 – 2029م بين دول الخليج العربي وتركيا إلى عام 2029م، وخلال كلمته في ذلك الاجتماع قال هاكان فيدان وزير الخارجية التركي، أن تركيا «تولي اهتمامًا كبيرًا للعلاقات التي تربطها بدول مجلس التعاون وأن تلك العلاقات وصلت مرحلة متقدمة»، مشيرًا إلى أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون ازداد بنسبة 40% في عام 2023م مقارنةً بعام 2022م حين وصلت قيمته إلى نحو 31 مليار دولار أمريكي، وأن تركيا تُعتبر وجهةً مفضلةً للسائحين من منطقة الخليج العربي، وقد زارها أكثر من 5 ملايين سائح من تلك الدول»، وأضاف «أن مشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في قمة مجلس التعاون الرابعة والأربعين في الدوحة عام 2023م تُعد محطة تاريخية في علاقات

الجانبين، ففي أعقاب تلك القمة أعلنت تركيا إعفاء مواطني كل من مملكة البحرين، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، من تأشيرة الدخول لتركيا، وفي مارس 2023م تم استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وتركيا، أما جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد قال أن «اجتماع الحوار الاستراتيجي السادس بين مجلس التعاون وتركيا يكتسب أهمية كبرى لأنه يوفر فرصًا للتشاور بين الجانبين تجاه القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك والعمل معًا لتعزيز أمن واستقرار المنطقة»، وأضاف أن «الاجتماع الوزاري المشترك بين دول الخليج العربي وتركيا جاء في ظل تطورات ومستجدات إقليمية ودولية سياسية وأمنية تبعث على القلق»⁽⁶³⁾.

الخاتمة

كما تمت الإشارة إليه ثمة تحولات كبرى تحدث في عالمنا وتدفعه نحو التعددية القطبية، غير أن هذه التحولات تحمل في ثناياها العديد من المخاطر والصعوبات المحتملة، وفي ظل عالم متعدد الأقطاب، يُصبح التعاون مع الدول ذات المصالح الجيوسياسية والاقتصادية الشبيهة أو المماثلة، أمرًا مهمًا للغاية، إن لم يكن هو الأكثر واقعية، فبعد مرور قرنٍ تقريبًا على انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م، تتسبب حالة عدم اليقين المتزايدة في الآونة الحالية في خلق نوعٍ من الحاجة الملحة للتعاون بين تركيا ودول الخليج العربي.

63 ميزرا الخويلدي، تمديد خطة العمل المشترك بين دول الخليج وتركيا إلى عام 2029، صحيفة الشرق الأوسط 9 يونيو 2024م على الرابط الآتي: <https://aawsat.com>

ومما لا شك فيه، أن تأسيس علاقاتٍ أقوى بين تركيا ودول الخليج العربي يُعد مسؤوليةً مشتركةً تفرضها الديناميكيات الإقليمية والدولية التي تشهد تغيراتٍ متسارعة. ولذا فإنه ينبغي دعوة بلدان المنطقة وحثها على التعاون والعمل معاً؛ لا سيما في إطار مجلس التعاون، ومن شأن هذا التعاون أن يُمكن مجلس التعاون من زيادة دوره الإقليمي في حين أن التوترات المتصاعدة في مختلف أنحاء العالم وما تخلفه من حالات عدم يقينٍ جديدة، تملي على الجميع على المُضي قدماً بقدرٍ كبيرٍ من الحذر، فإن ثمة اعتقاداً أن هناك أسباباً كافيةً تدفع إلى اليقين وإلى الثقة في أن تركيا ونظيراتها في منطقة الخليج العربي طرفان مهمان لتحقيق الأمن الإقليمي.

New Horizons in Middle East Diplomacy: Turkey and the Gulf States Amidst Regional and Global Transformations

Dr. Tarik Basbugoglu⁽¹⁾

Aybars Arda Kılıçer⁽²⁾

Abstract

This study aims to analyze the trajectory of Turkish-Gulf relations, which have witnessed significant developments over the past years, marked by high-level exchange visits between both sides. Additionally, several bilateral coordination mechanisms.

The study concluded with three main findings⁽³⁾:

First: In a world increasingly moving away from unipolarity, it has become essential for Turkey and the Gulf States to develop strategic relations to face new challenges. By providing the necessary institutional and organizational frameworks, the bilateral

partnership between both sides can achieve mutual benefits and ensure regional stability. This has been realized through the establishment of joint committees and coordination councils between Turkey and several Gulf States.

Second: Turkey possesses military capabilities and diplomatic strengths that make it an important partner for the Gulf States. At the same time, these countries have economic capacities and regional influence, meaning that the foundation for integration in capabilities and visions represents a significant starting point for both parties to play an important regional role. This is crucial for maintaining the balance of power amidst the changing strategies of major powers towards the region and the multiple shared risks and threats.

Third: Both Turkey and the Gulf States are located in a turbulent region with numerous challenges that have caused tensions in their relations. However, if priorities are identified and ways to preserve them are established, the prospects for these relations will be fruitful for both parties.

1 Research Associate at Glasgow Caledonian University, D.Rad Project.

2 PhD Candidate at Koç University, Department of Political Science and International Relations.

3 The editorial board expresses its gratitude and appreciation to Ms. Amani Abdulghani for translating this paper into Arabic.

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- تغير المناخ، الصراع، و(عدم) الأمان: الحرب المحترمة

عرض: سبيكة خالد محمد إسماعيل

2- التحديات العالمية في الأمن البحري: مقدمة

عرض: روانا محمد إياد الدجاني

3- الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط: الأمن الإقليمي في محيط الخليج ودول جنوب آسيا

عرض: زينب مصطفى رويحه

4- فريق الخبراء المستقل يدعم عملية التفكير الشامل والعميق لحلف شمال الأطلسي في الجوار الجنوبي

عرض: تسنيم عبدالله إبراهيم

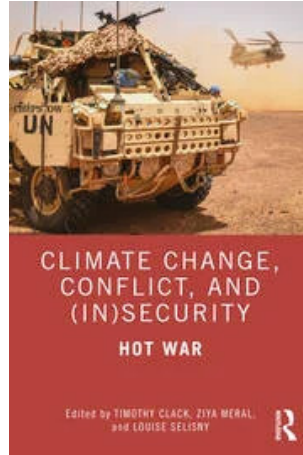
مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

تواصل دورية «دراسات» تقديم عددٍ من عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية المهمة، ويبدأ هذا القسم بتقديم عرضٍ لكتابٍ بعنوان «تغير المناخ؛ الصراع، و(عدم) الأمان، الحرب المُتخدمة»، تُقدمه سبيكة خالد محمد إسماعيل، وتدور الفكرة الأساسية لهذا الكتاب حول أن التغير المناخي يفرض تهديداتٍ أمنيةً مترابطةً ومتزامنةً مثل الأمن الغذائي، والأمن المائي، وأمن الطاقة، ومن ثم فإن أي اضطراباتٍ في تلك الاحتياجات بسبب التغير المناخي تكون سبباً في هجراتٍ واسعة النطاق، التي تؤدي إلى آثارٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ على المهاجرين، وكذلك الدول المضيفة، ولعل الأمر اللافت في الكتاب هو أن مؤلفيه باحثين مُتخصصين في القضايا الأمنية، بما يعني أنه قد تجاوز مجرد توصيف قضية التغير المناخي، بل عكس جوانبها الأمنية المختلفة بالإشارة إلى تجربتي حلف شمال الأطلسي «الناطو» وبريطانيا في التعامل مع تداعيات التغير المناخي، ومن الأفكار المهمة في الكتاب كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأعمال العسكرية، والحفاظ على البيئة، وكيفية تحقيق التعاون بين العناصر المدنية والعسكرية في إدارة الكوارث البيئية.

ومن التغير المناخي إلى موضوع آخر ذي صلةٍ من خلال كتاب بعنوان «التحديات العالمية في الأمن البحري؛ مقدمة»، تُقدمه روانا محمد إياد الدجاني، الذي يستعرض رؤيةً شاملةً لمختلف القضايا ذات الصلة بالأمن البحري، بما فيه من فرصٍ تنمويةٍ وتحدياتٍ أمنية، والفكرة الأساسية للكتاب هي أن الأمن البحري ليست قضيةً وطنية،

بل أنها عابرةٌ للحدود، وقد أسهب الكتاب في تناول تهديدات الأمن البحري مثل الإرهاب البحري، والقرصنة، والصيد غير المشروع، والإرهاب، وعمليات التهريب، وتهديد الجماعات دون الدول للأمن البحري، مختتمًا بالتركيز على مُتطلبات الحفاظ على الأمن البحري سواءً من خلال تعزيز القدرات البحرية للدول، وعلى نحو خاص أمن الموانئ البحرية.

ومن التهديدات الأمنية إلى علاقات دول الخليج العربي الدولية حيث تُقدم زينب مصطفى رويحه عرضًا لكتاب «الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط؛ الأمن الإقليمي في محيط الخليج ودول جنوب آسيا»، وتدور الفكرة الأساسية لهذا الكتاب في أن دول الخليج العربي ضمن خيارات تنوع شراكها الدولية مع مناطق مختلفةٍ من العالم فقد أولت دول جنوب آسيا أهميةً بالغة، وتتنوع علاقات الجانبين لتشمل تعاونًا في مجالاتٍ اقتصادية، وأمنية، ويرتكز الكتاب على إطار نظرية «مركب الأمن الإقليمي»، لباري بوذان، ومضمونها أن الدول تُعطي أولويةً لتعزيز تعاونها مع دول جوارها الجيواستراتيجي أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، وينتهي هذا القسم بعرض تقرير رؤية الناطو لدول الجنوب، الذي تُقدمه تسنيم عبدالله إبراهيم، الذي يُعد مهمًا مضمونًا وتوقيتًا، فعلى الرغم من دأب حلف الناطو على إصدار تقارير استراتيجية كل عشر سنواتٍ تتضمن مراجعة للبيئة الأمنية للحلف ومهدداتها، بالإضافة إلى تحديد سبل مواجهتها، فإن هذا التقرير يصدر للمرة الأولى بشأن منطقةٍ محددةٍ يرى الحلف أنه لا بد من تعزيز علاقاته مع أطرافها وهي دول الجنوب ومن بينها منطقة الخليج العربي.



Title: Climate Change, Conflict and (In)Security: Hot War

Publishing House: Routledge

Editors: Timothy Clack, Ziya Meral, and Louise Selisny

Year: 2023

الكتاب: تغير المناخ، الصراع، و(عدم) الأمان؛ الحرب المحتمدة

الناشر: راوتليدج

المحررون: تيموثي كلاك⁽¹⁾، وضياء ميرال⁽²⁾، ولويس سيليسني⁽³⁾

السنة: 2023م

عرض: سبيكة خالد محمد إسماعيل⁽⁴⁾

أصبحت ظاهرة التغير المناخي من أبرز سمات العصر الحالي، وباتت لها اعتباراتٌ مهمةٌ في مختلف المجالات، فلا يُمكن التفكير في بناء مستقبلٍ مزدهرٍ إن لم يكن لدينا كوكبٌ صحي، حيث بدأ العالم يشهد مجموعةً من المؤشرات التي تُنذرت بتغييراتٍ جذريةٍ في الطبيعة. فمع ارتفاع درجات الحرارة، كثرت فترات الجفاف وازدادت حدة الأعاصير وارتفع منسوب البحار⁽⁵⁾، وكل ذلك له آثارٌ واضحةٌ على مختلف الجوانب

1 زميل تشينجيز جوتسيريف في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

2 زميل مشارك أول في المعهد الملكي للخدمات المتحدة.

3 باحث مشارك في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

4 محلل بإدارة الدراسات والبحوث بمركز دراسات.

5 United States Geological Survey, "What Are Some of the Signs of Climate Change?" n.d., <https://www.usgs.gov/faqs/what-are-some-signs-climate-change>.

لمحرريه تيموثي كلاك، وضياء ميرال، ولويس سيليسي، الذي يهدف إلى تجسير الفجوات بين الأبحاث العلمية والتطبيقات العملية الأمنية فيما يتعلق بالتهديدات المستقبلية البارزة للتغير المناخي ومختلف الآثار المترتبة عليه. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب قد تم تأليفه من قبل عدة خبراء ومختصين في الشؤون الأمنية والدفاعية، وهو ينطلق من مبادرة تعاونية بين جامعة أكسفورد ومركز الأبحاث التاريخية والصراعات المسلحة التابع للجيش البريطاني، ويهدف الكتاب لاستكشاف مختلف مظاهر انعدام الأمن المنبثقة من تبعات التغير المناخي وكيفية الاستجابة لها.

وقبل التعمق في التهديدات والتحديات الأمنية، يبدأ الكتاب بمقدمة توضيحية تشرح تأثيرات تغير المناخ وتبعاتها على المستوى الدفاعي، فيؤكد الكاتب على العلاقة المعقدة بين النزاعات والتغير المناخي، فكلما ازدادت الضغوط البيئية، ازدادت معاناة الأفراد والمجتمعات، لا سيما أولئك الذين يواجهون صراعات عنيفة، مما يعوق استجابتهم لتغير المناخ ويساهم في تفاقمه، كما ينعكس هذا على الأمن الإنساني بشكل عام، ويساهم في إعادة تكوين التحالفات الدبلوماسية، وتهجير وتشريد الشعوب، وخلق نزاعات حدودية جديدة، الأمر الذي يبرز أهمية المؤسسات الدفاعية في الاستعداد لمواجهة تغير المناخ، خاصة وأن آثاره لها تبعات مباشرة على مختلف المستويات الحربية الاستراتيجية، والتشغيلية، والتكتيكية. فمن ناحية أولى، لدى المؤسسات الدفاعية واجب أخلاقي وعملي لإدراج حسابات تغير المناخ في كيفية إدارة وتشغيل بنيتها التحتية، بما أن لها بصمة كبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة. ومن ناحية أخرى، هناك مخاطر على سمعة المؤسسات الدفاعية

في الحياة البشرية، كأمن الغذاء، والماء، والطاقة، وأنماط الهجرة، ونوعية الصراعات؛ وبذلك، ينبغي التأكيد على تهديد التغير المناخي للمنظومة الأمنية الإنسانية دون إنكار الاختلافات العلمية التفصيلية في هذا النطاق. إن المساس بجانب أمني واحد كقيل بضمان معاناة موجعة لملايين البشر، فما الأثر المتوقع من ظاهرة ترتب عدة جوانب أمنية في آن واحد؟ ومن الواضح أن التغير المناخي له دور في تصاعد الخلافات وتعقيد الصراعات وتفاقم التفاوتات وعدم العدالة عالمياً، وهذا يُحتم ضرورة التكيف مع هذه الظاهرة والحد من آثارها لضمان استدامة التنمية البشرية.

فعلى الرغم من الطموح العالمي لتحقيق التنمية المستدامة، فإن القدرة الجماعية للعالم على التأقلم مع تغير المناخ مرتبطة بشبكة معقدة من وقائع سياسية واقتصادية واجتماعية متعارضة، وبالتالي يجب تعزيز التعاون العالمي لتحقيق الأهداف المشتركة التي تُحافظ على سلامة الكوكب وكرامة الإنسان. وللمؤسسات الأمنية والدفاعية أهمية بارزة في هذا الشأن، لا سيما أن التغير المناخي أصبح يُعيد تشكيل المخاطر ويكثف وتيرتها، فوجود هذه المؤسسات في خط المواجهة الأول يؤكد على أهمية دورها في ضمان الاستقرار العالمي والتخطيط لحضارة متأقلمة مع أوضاع بيئية جديدة، وهنا يكمن التحدي في موازنة الأولويات الدفاعية الراهنة والمستقبل الأمني العالمي، ولكن المؤسسات الفعالة تُدرك أن اقتصر السياسات الأمنية والهيكلية الدفاعية على التفكير في التحديات الراهنة دون سواه مصيره الإخفاق.

وفي هذا السياق، يعي عرض كتاب "تغير المناخ، الصراع، و(عدم) الأمان: الحرب المحتدمة"،

الأطلسي "الناتو"، قد يُسهم في عملية عسكرية المنطقة. وهنا يُبين الكتاب كيف لتغير المناخ أن يُحفز هذه المستجدات، فإن ارتفاع درجات الحرارة الناتج عن انبعاث الغازات الدفيئة من مختلف الأنشطة البشرية يؤدي إلى ذوبان الجليد في القطب الشمالي بسرعةٍ غير مسبوقة، مما يجعل الأوضاع البيئية في الطريق البحري الشمالي ميسرةً أكثر للإبحار، وهناك جملةٌ من التحديات في هذا السياق كالحفاظ على السيادة، والالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي قد تواجه قطاع النفط والغاز، ويتضمن الفصل الثالث تحليلاً مشابهاً يُغطي القارة القطبية الجنوبية "أناركتيكا"، حيث يُبين الإصدار أن آثار التغير المناخي قد يكون له تبعاتٌ على نظام معاهدة القارة القطبية الجنوبية، التي تُعتبر التشريع الأسى في تنظيم العلاقات الدولية في القارة، فقد تسبب آثار التغير المناخي في تحفيز "الاستعمار الافتراضي"، وهو مصطلحٌ جديدٌ اقترحه الكاتب لوصف الاهتمام المُشترك بين جميع الدول القطبية الجنوبية الذي يتمحور حول الأمل (أو الخوف) من الفرص الاقتصادية والاستراتيجية غير المعلنة في المنطقة، التي قد يسهل الوصول إليها بسبب الذوبان الجليدي، وقد ينتج عن ذلك تفاقم الصراع حول نظام معاهدة القارة القطبية الجنوبية، خاصةً وأنها تنص على إعادة مناقشة البروتوكول البيئي في عام 2048م. وبما أن الأوضاع الجيوسياسية الحالية لا توحى بالتوافق الدولي، فإن الكاتب يرى أن هناك حاجةً ملحةً للتحضير للعودة إلى الأوضاع السابقة لتوقيع معاهدة القارة القطبية الجنوبية. أما الفصل الرابع من الكتاب فيتناول دراسة السياسة الأمنية لتغير المناخ في

بناءً على استجابتها أو عدمها لتغير المناخ ومطالب الحلفاء أو العامة، ومع تنويه الإصدار لأهمية انخراط المؤسسات الدفاعية في مكافحة آثار تغير المناخ، رفض الكاتب أن تكون هذه الجهود جزءاً من الأمنة، وإنما هي إشراكٌ لجميع الجهات ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، يبدأ الكتاب في الفصل الأول بوصف المخاطر المتتابة والمنهجية الناجمة عن التغير البيئي، ويُسلط الضوء على الترابط والتشابك بين مختلف العوامل، فيما يُمكن تسميته بمشهد تهديد المناخ، الذي له تداعيات غير مسبوقةٍ على الأمن الإنساني، وله مسارات انتقال متعددة عبر الحدود، من ضمنها انقطاع حركة التجارة أو الطاقة أو المعلومات وانعدام الاستقرار والحوكمة الفعالة. ويقدم الكتاب دراسية حالة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ما بين عامي 2010م و2011م، والصراعات في منطقة الساحل الإفريقي، ثم يستنتج الكاتب أنه يستوجب العمل على تخفيف الكوارث البيئية، والتكيف مع المخاطر المتوقعة عبر بناء أنظمة مرنة في التجارة والحوكمة.

بعدها ينتقل الكتاب إلى شرح مختلف السياقات للأمن المناخي، بدءاً بالجغرافية السياسية والأمن في ظل التغيرات الراهنة في منطقة القطب الشمالي، كما تم ذكره تفصيلاً في الفصل الثاني، فبعد شرحٍ للآثار الطبيعية لتغير المناخ في منطقة القطب الشمالي، يتعمق الكاتب في تحليل آثار الحرب الروسية - الأوكرانية على المنطقة، فقد عرقلت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا خططها لتطوير مختلف المشاريع الاقتصادية في الطريق البحري الشمالي، كما أن تعليق الجهود الدبلوماسية في مجلس القطب الشمالي وانضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال

والديناميكيات العابرة للحدود والأقاليم، والاستقرار السياسي والاجتماعي، ومقاييس اتخاذ القرار. ومع الاستشهاد بالأوضاع الراهنة في أمريكا الوسطى، يوضح الفصل بعض المداخل للعمل الفعّال في مواجهة تداعيات التغير المناخي، كالاعتماد أكثر على البيانات العلمية، وخلق أنظمة التحذير المبكر، بالإضافة إلى توحيد الأجندات لتحقيق تنسيق إقليمي أفضل، وتعزيز المرونة الحضريّة، واستخدام مختلف مقاييس اتخاذ القرار للاستجابة للتحوّلات العالمية بكفاءة عالية. وبناءً على ذلك، يتضمن الفصل السابع تحليلاً للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، حيث يرى الكاتب أنه سيحدث نوعاً من التحول الضخم متعدد الأبعاد، إما بسبب إجمالي تأثيرات التغير المناخي أو بسبب الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري كأساسٍ للتنمية البشرية. ويُعلّل ذلك بتشيده على أن الدوافع لهذه التحوّلات تكمن في ديناميكيات الاقتصاد العالمي، التي سيكون لها آثارٌ ملحوظةٌ على المؤسسات الأمنية والأمن العالمي عموماً، ومن هذه الآثار، اتجاه المصالح الجيوسياسية نحو مصادر الطاقة الجديدة حيثما كانت في العالم، والتحول الأخضر في المؤسسات العسكرية ذاتها، بالإضافة إلى دور الابتكارات العسكرية في دفع المؤسسات المدنية إلى التحول نحو الممارسات الصديقة للبيئة.

وينتقل الكتاب إلى دراسة تداعيات تغير المناخ على الدفاع والأمن في قسمه الثاني، فيُفصل استراتيجية حلف شمال الأطلسي "الناتو" لزيادة كفاءة الطاقة ومكافحة آثار تغير المناخ في الفصل الثامن، ثم يُحلل استعدادات المؤسسات الدفاعية البريطانية لمواجهة التهديدات المتطورة لتغير المناخ في الفصل التاسع. فمن جانبٍ أول،

بلاد الشام، ويؤكد هذا الفصل أن زيادة الكوارث البيئية وضعف إدارتها في بلاد الشام، ترتب عليه مجموعةٌ من التحديات السياسية في جميع أنحاء المنطقة، مما يُضعف التوترات الاجتماعية والثقافية والطبقية الموجودة، كما يُرجح الكاتب أن السياسة الحيوية تُستخدم أيضاً في محاولةٍ لتضمين التحديات البيئية في نطاق السلطة السيادية كأداةٍ إضافيةٍ للحفاظ على السلطة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تجفيف الأهوار في العراق في فترة حكم صدام حسين (1979 – 2003م)، ومن آثار تلك السياسات التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة الداخلية والخارجية، وحالة عدم الاستقرار السياسي.

ويمضي الكتاب في الفصل الخامس إلى وصف أهم جوانب الاختلاف بين المخاطر المفاجئة والمخاطر بطيئة الحدوث المتعلقة بتغير المناخ، بينما اعتاد العالم الاعتماد على المؤسسات الدفاعية للاستجابة للمخاطر المفاجئة، يؤكد الكاتب أن المخاطر بطيئة الحدوث لا تستدعي التدخل العسكري، ومن الأفضل تركها للوكالات التنموية والمؤسسات الوطنية، كما شدد على أن تغير المناخ يجب أن يوضع في سياق مجموعة العمليات والتحوّلات التي يفرضها الناس على الطبيعة، موضحاً أهمية الاعتماد على نهج التعلم التكيفي للبحوث والسياسات في هذا المجال. ويقدم الكتاب في الفصل السادس إطاراً جديداً تم تطويره من قبل مركز ويلسون لإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يوفر تصوّراً مُشترِكاً للتهديدات الأمنية المتعلقة باضطرابات الطقس والمناخ، ويشمل هذا الإطار على معالجة أربع نقاط ضعفٍ أساسيةٍ هي الضعف الفيزيائي والطبيعي،

فالقيادة في جهوزية البشرية للتكيف مع تغير المناخ هي استثمار في تأمين كفاءة العمليات العسكرية، فالخلاصة هي أن هناك حاجة ملحة للتعاون الدولي والدبلوماسية العلمية في القطاع البحري، بالإضافة إلى التركيز على سد الفجوات في العدالة المناخية.

ويأتي الفصل الحادي عشر مُتممًا لهذه الأفكار، حيث يستكشف الكتاب تعطيل المناخ للشبكات المخفية، ويتعمق في فهم العلاقات بين الإنسان والحيوان والبيئة في سياق الصراع والأمن، ويوضح هذا الفصل كيف أن تغير المناخ المتزايد سوءًا يتقاطع مع عوامل متعددة الأبعاد مثل الهجرة غير المسبوقة، وعدم الاستقرار السياسي، مما يُضخم ويُعزز الأوضاع المُتقلبة، كما يُبين كيف تُشكل هذه العلاقات الديناميكية نسيجًا معقدًا من الروابط البيئية والاجتماعية والبيولوجية التي تؤدي إلى نشوء صراعاتٍ جديدةٍ في عالمٍ سريع التغير. وكل ذلك يتطلب تفكيرًا جديدًا واستجاباتٍ جديدةٍ من الجهات الفاعلة في مجال الأمن للتحكم في تأثيرات العلاقات بين الإنسان والحيوان والبيئة على ميزان القوى في عالمٍ يزداد ضبابية.

وَيُنَاقِشُ الكتاب في الفصل الثاني عشر مفهوم استخبارات المناخ، حيث يُعلل بأن البيانات المحلية لتغير المناخ وعدم الأمان مطلوبةٌ لإبلاغ الاستجابات المناسبة من الدولة، وتخصيص الموارد عبر سياقات التباين الإقليمي والوطني، ويستخدم الكتاب رؤى من الأفراد الذين كانوا جزءًا من نشر مجموعة الاستطلاع بعيدة المدى التابعة للجيش البريطاني في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والدعوة إلى جمع وتنسيق وتوزيع الذكاء المناخي. ويُلاحظ تعزيز هذه الفكرة في الفصل

نجد أن جهود حلف شمال الأطلسي "الناتو" تُركز على زيادة كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات، كما تم تعزيزه في خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ والأمن عام 2021م، والمبادرات المُنبثقة من قمة مدريد 2022م، وزيادة كفاءة الطاقة، وتحديد أهدافٍ لتقليل الانبعاثات. ومن جانبٍ آخر، نجد أن الحكومة البريطانية قد صنفت تغير المناخ كأولويةٍ دوليةٍ وكتهديدٍ عامٍ للبشرية، مما يستدعي تحليل آثاره على المؤسسات العسكرية، ومن ضمن ذلك تهديد حركة الملاحه، وإضعاف كفاءة التقنيات الحالية. وباختصار، يُعلل الكاتب أن تغير المناخ هو عاملٌ مضاعفٌ لمُختلف التهديدات الأمنية الموجودة، مما يعني أنه لا يُعتبر سببًا مُباشرًا في عدم الأمن، بل أنه يُساهم في تفاقم التهديدات القائمة، وعلى إثر ذلك، فإن التحدي الرئيس لمؤسسات الدفاع البريطانية يتمحور حول تحديث مقدرة القوات لتنفيذ عملياتٍ في بيئةٍ معقدةٍ متأثرةٍ بالتغير المناخي، والامتثال للوائح البيئية المتطورة الصادرة من الحكومة البريطانية.

وبناءً على ما سبق، يُلقي الكتاب نظرةً على استجابة القطاع البحري لتغير المناخ في الفصل العاشر، مُفصلاً تحديات الأمن البحري كالأثار الاجتماعية التي تشمل انعدام الأمن للمجتمعات الساحلية (غذائياً، ومائياً، وحتى صحياً) بالإضافة إلى التحديات العسكرية ك فقدان كفاءة الأجهزة والمعدات وتغير نوعية العمليات، ومع الاستشهاد بأمثلةٍ من البحر الكاريبي، وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة القطب الشمالي، يستنتج الكاتب أنه يجب أن يكون للمؤسسات العسكرية البحرية دورٌ فعالٌ في الحد من آثار تغير المناخ، خاصةً عبر تقليل الانبعاثات، وإنشاء محمياتٍ بحرية،

الأشكال الجديدة للعنف والضرر، ويصوّر الكتاب هذا باعتباره التهديد الفائق مُطبقاً عليه تحليل التهديد العسكري وطرق التخطيط الاستراتيجي ليستنتج أن للبشرية خيارات كثيرة للاستجابة لهذا التهديد، وأن استراتيجية الأمن الحالية لا تتسق مع بيئة أمنية مُتغيرة، أي أنه وباختصار يجد الكاتب أنه لم يعد هناك مساراً إلى الأمن من خلال الأساليب التقليدية للحرب، وأنه يجب تقديم استجابة سياسية -عسكرية أي "خطة بديلة"، وهو نموذجٌ آمِنٌ يركز على المناخ والبيئة معاً. أما الفصل الأخير، فيُقدم الكتاب رؤيته فيما يتعلق بثلاثين عاماً من بحوث الصراعات المتعلقة بالمناخ، مؤكداً أن تغير المناخ أصبح عاملاً قوياً يؤثر على الإنتاجية الاقتصادية والقدرة الزراعية وسبل المعيشة البشرية في جميع أنحاء العالم، ومع جميع آثاره المتراكمة، يوضح الكاتب أنه يجب الآن أن يتم الاعتراف بتغير المناخ على أنه تهديدٌ مباشرٌ للأمن العالمي.

إن الدراسات متعددة الأبعاد التي قدمها هذا الكتاب لتحليل علاقة التغير المناخي بالأمن البشري هي أبرز معالمه، فقد تمكن من طرح عدة محاور لها آثاراً جسيمةً على استمرار البشرية، كما عهدناها وإبراز ارتباطها بالتغير المناخي بشري المنشأ، كما أن التسلسل المنطق للأفكار، من المقدمة التوضيحية إلى الفصل التأملي الأخير، يُساهم في تبلور أفكار القارئ حول التبعات المُتسعة للتغير المناخي، والدور البشري في وقف التدهور البيئي، مما يستدعي إحداث تغيير جذري في سلوكنا كأفراد ومؤسسات ودول. وبالرغم من التعقيدات العلمية المرتبطة بالتغير المناخي، فإن الكتاب تمكن من طرح هذه الموضوعات بصورة واضحة للقراء من شتى الخلفيات، دون التقصير في شرح الظواهر

الثالث عشر، حيث يُقدم الكتاب المخاطر والفرص التشغيلية الناتجة عن تغير المناخ على الأنشطة البيئية للقوات العسكرية الغربية، فبعد دراسة دور الدعم العسكري لأنشطة الحفاظ على البيئة على الصعيد العالمي مع التركيز على الجهود المبذولة للحد من التجارة غير المشروعة بالكائنات البرية والأخشاب، يُحلل الكتاب آثار فقدان التنوع البيولوجي على تغير المناخ والعوامل الاستراتيجية والتكتيكية المحركة لهذه التجارات. وعلى إثر ذلك، يُجادل الكاتب في أن للقوات المسلحة مجموعةً فريدةً من المهارات التي يُمكن أن يكون لها أثرٌ كبيرٌ على تحسين أنشطة حفظ الطبيعة إذا استخدمت بالطريقة الصحيحة، وأن تلك الأنشطة يُمكن أن تكون جزءاً مفيداً من الجهود المبذولة لتحقيق الحياد الصفري، وتطوير القدرات للتصدي للتهديدات البيئية المتزايدة عالمياً.

ويختتم الكتاب بقسمٍ مخصصٍ لتقديم أطر دراسات التغير المناخي، والأمن، وتحليل الانعكاسات المرتبطة بذلك، ففي الفصل الرابع عشر، يُقدم الكتاب دراسةً عن الأمن البيئي والأولوية التشغيلية الجديدة للاستجابات الإنسانية للكوارث، موضحاً أن استجابات الدولة للمخاطر المتعلقة بالمناخ مثل موجات الحرارة، وحرائق الغابات، والفيضانات، والجفاف، يجب أن تتم من خلال مساعدة الجيش للسلطات المدنية. كما يُبين الكاتب أن العمليات الاستخباراتية قلما تركزت على مجالي المناخ والأمن البيئي، مما يستلزم التأكيد على أهمية التركيز على التخفيف والتكيف والمرونة لآثار تغير المناخ بشكلٍ عاجلٍ وشامل، وفي الفصل الخامس عشر، يوضح الكتاب نهجاً نظرياً جديداً للأمن ويقترح أن الأزمات المناخية والبيئية ليست مجرد مشاكل علمية أو اقتصادية، بل هي أحد

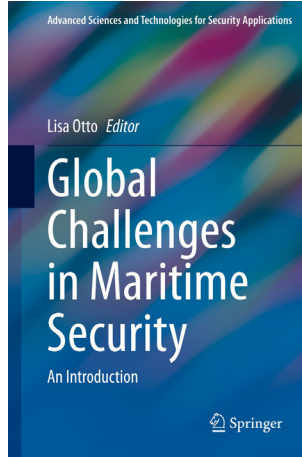
التناسق بين المؤلفين. علاوةً على ما تقدم، فعند الحديث عن تغير المناخ - حيث أن العالم يواجه تهديداً كونياً لا يعترف بموازن القوى الدولية - يستوجب أن يكون التحليل خالٍ من أي انحيازٍ سياسيٍ خاصٍ بالمؤلفين، كما يُلاحظ أن بعضاً من فصول الكتاب قد قوّضت من دور الدول الغربية في تفاقم تغير المناخ مقارنةً بنظرائهم في الشرق، فكما سلط المؤلفون الضوء على زيادة المشروعات الاستكشافية لموارد النفط والغاز في الدول غير الغربية، كان يجدر بهم أن يوضحوا أن استهلاك الغرب للطاقة المولدة من الوقود الأحفوري لا يزال في ازدياد، عوضاً عن الأنشطة الاقتصادية التي تم تصديرها إلى الشرق لتفادي عواقب السياسات المناخية والانتفاع بالرفاهيات ذاتها في الوقت نفسه.

وبناءً على ما سبق، فإن المحتوى العلمي لهذا الكتاب من شأنه أن يُسهم في دعم جهود الدول لمواجهة آثار التغير المناخي واحتوائه، لا سيما الدول الأكثر تعرضاً للصدمات البيئية كالخليج العربي، وقد تُعزز دراسة المعلومات والتوجهات العلمية الموثوقة من قدرة الدول على التخطيط الفعّال واتخاذ الإجراءات اللازمة والمستدامة للتخفيف من حدة التغيرات المناخية، وإن كان لا يُمكن التنبؤ بجميع الأحداث البيئية وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه يتعين تطوير سياساتٍ بيئيةٍ متكاملةٍ تبني تقنياتٍ حديثةٍ تُعزز من المرونة البيئية في المنطقة، فدول الخليج العربي بإمكانها استغلال عدة عوامل جغرافيةٍ ودبلوماسيةٍ واجتماعيةٍ لتفعيل منظومةٍ دفاعيةٍ متكاملةٍ لمواجهة مخاطر التغير المناخي دون الإخلال بالتنمية الاقتصادية والكرامة الإنسانية.

الطبيعية والفيزيائية. كما أن الكتاب لا يخلو من الأمثلة الاجتماعية التي تستعرض بعض الكوارث الإنسانية التي قد تقع في المستقبل القريب أو التي قد وقعت في أرجاء المعمورة في محاولةٍ لجذب انتباه القارئ بأسلوبٍ علميٍ وواقعي، ليحثه بشكلٍ غير مباشرٍ على إعادة التفكير في المسؤولية الفردية تجاه مواجهة التغير المناخي، والتأقلم مع آثاره، وضمان العدالة المناخية للجميع.

ولعل الخلاصة الأهم من جميع الدراسات التي تناولها الكتاب هي التأكيد على التهديدات الأمنية المترتبة على تغير المناخ، رغم اختلاف الآليات والظواهر، فإن البشرية لم تعد قادرةً على الجدل والإنكار، وإنما حان الوقت لتفعيل جميع المؤسسات المدنية والعسكرية لمواجهة آثار تغير المناخ والاستعداد لتبعاتها، وإن لم يعد بالإمكان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لوقف ارتفاع درجات الحرارة، إلا أن العالم يتحمل مسؤولية حماية المجتمعات الساحلية من ارتفاع سطح البحر، وضمان الأمن الغذائي والمائي للمجتمعات الأكثر تعرضاً للجفاف، وكل ما سبق يُشدد على أهمية التكامل الدولي في صنع القرارات والسياسات بناءً على الوقائع والبيانات المتعلقة بالتغير المناخي.

ومع أهمية هذا الكتاب فإن أحد جوانب القصور به هو تكرار بعض الأمثلة والأفكار في مختلف الفصول دون إضفاء أي أبعادٍ جديدة، فعلى سبيل المثال تم استخدام القطبين الشمالي والجنوبي كأمثلةٍ توضيحيةٍ في عدة فصولٍ رغم تخصيص فصلين مُحددتين لكلا المنطقتين في بداية الكتاب، ولا شك بأن القطبين هما أحد أكثر المناطق تأثراً بالتغير المناخي، مما يتطلب تقديم تحليلاً وافراً وشاملاً لهما، ولكن ذلك لا يعني إرهاق القارئ بالمعلومات ذاتها، فهذا يوجي بعدم



Book Title: Global Challenges in Maritime Security: An Introduction

Publisher: Springer

Year of Publishing: 2020

Editor: Lisa Otto⁽⁶⁾

الكتاب: التحديات العالمية في الأمن البحري؛ مقدمة

الناشر: سبرنجر

سنة النشر: 2020م

المحررة: ليزا أوتو

عرض: روانا محمد إياد الدجاني⁽⁷⁾

يُقدم الفصل الأول من كتاب «التحديات العالمية في الأمن البحري؛ مقدمة»، الذي حررته ليزا أوتو، الذي صدر عن دار سبرنجر في عام 2020م، نظرةً عامةً موجزةً عن الموضوعات التي سيتم مناقشتها في الفصول الأخرى من الكتاب، ويؤكد الفصل على أهمية الدور التاريخي الحديث والمعاصر للبحار في ترسيخ سلطة الدولة، حيث يزداد الصراع البحري في مختلف المناطق التي تواجه تحديات أمنية، ويُشدد الفصل أيضًا على أن قضايا الأمن البحري غالبًا ما تتجاوز الحدود الوطنية للدولة، مما يستلزم التعاون الدولي والنهج الشامل. ويُعد ذلك أمرًا مهمًا بشكل خاص في عالم اليوم المترابط، حيث لا يُمكن احتواء التهديدات مثل الصيد غير القانوني، والتهريب، والهجرة داخل حدود دولة واحدة. وإن بعض التحديات الرئيسية التي تضمنها الفصل الأول أيضًا هي «الاقتصاد الأزرق»، وإمكانية الدفع من عجلة التنمية الاقتصادية، وجرائم

6 ليزا أوتو رئيسة قسم الدبلوماسية الأفريقية والسياسة الخارجية - جامعة جوهانسبرغ

7 باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث

التوسع السريع في اقتصادات المحيطات والأطُر الإدارية والتنظيمية المرتبطة بها إلى زيادة كبيرة في الأدبيات المتعلقة بتلك الموضوعات.

ويُقدم الفصل الثالث المعنون بـ «الصيد غير المشروع وغير المُبلغ عنه وغير المنظم بوصفه تحدياً من تحديات الأمن البحري»، تعريفًا مفصلاً للصيد غير المشروع، ويتتبع أصوله وتطوره كمفهوم في إدارة مصائد الأسماك، ومن خلال التمييز بين الصيد غير المشروع، فإنه يوفر فهمًا دقيقًا لوضع السياسات وإنفاذها، ويربط هذا الفصل بفعالية صيد الأسماك غير المشروع بتحديات الأمن البحري الأوسع نطاقًا، ويؤكد تأثيره على المجتمعات البشرية وتأزره العملياتي مع أشكال الجريمة الأخرى، ويُبرز هذا الارتباط الطابع المُتعدد لأوجه صيد الأسماك غير المشروع، ولا يُؤطره بوصفه مسألة تنظيمية فحسب، بل بوصفه تهديدًا أمنيًا كبيرًا، وناقش الفصل أيضًا الآثار الاجتماعية والاقتصادية لذلك التحدي، من خلال تسليط الضوء على الآثار الضارة على الاقتصادات الساحلية والعمالة والأمن الغذائي، كما يُقدم الفصل تحليلًا مُقنعًا لسبب اعتبار الصيد غير المشروع من التهديدات الأساسية للأمن البحري.

وجاء الفصل الرابع بعنوان «التجارة غير المشروعة في العالم المعاصر»، حيث يُقدم الفصل تحليلًا مُفصلاً للتجارة غير المشروعة التي تحدث في البحر مع التركيز على تأثيرها على الأمن والحوكمة والتجارة والبيئة، وإن إدراج أنواعٍ مختلفةٍ من السلع غير المشروعة، مثل المخدرات، ومنتجات الحياة البرية، والنفط، والسلع المُقلدة، يوفر منظورًا واسعًا لهذه القضية. وعبر تتبع تطور التجارة غير المشروعة من الممارسات التاريخية إلى التحديات المعاصرة،

الصيد غير القانوني ومصايد الأسماك، والتهرب، والهجرة غير النظامية، والقرصنة والسطو المسلح، والنزاعات الحدودية البحرية، والأمن السيبراني، والإرهاب البحري، وغيرها من التحديات التي تشمل على موضوعاتٍ مربوطةٍ بالأمن البحري. ومن خلال معالجة مجموعةٍ واسعةٍ من القضايا واقتراح حلولٍ متعددة الأوجه تشمل تفعيل دور مختلف الجهات الفاعلة، يوفر الكتاب فهمًا شاملاً للدور المهم الذي يلعبه الأمن البحري في منظومة الأمن والتنمية العالميين بشكلٍ عام.

علاوةً على ذلك، يُلقي الفصل الثاني من هذا الكتاب الضوء على مساهمة المحيط في الاقتصاد العالمي، والمعروف باسم «الاقتصاد الأزرق»، ووفقًا لهذا الفصل، فقد ساهمت المحيطات في المساعي البشرية والاقتصادات العالمية، وهناك اعتقادٌ متزايدٌ بأنها توفر اليوم فرصًا كبيرةً للنمو الاقتصادي في المستقبل، حيث دفعت الإمكانيات الاقتصادية لفضاء المحيط العديد من الدول والمناطق الساحلية زيادة أنشطتها الاقتصادية للمحيطات لتعزيز النمو الاقتصادي الوطني، وتعزيز الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، فضلًا عن خلق فرصٍ للعمل. ويُسلط الفصل الضوء بشكلٍ فعالٍ على الترابط بين المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إدارة المحيطات، وهذه النظرة الشاملة ضروريةٌ لممارسات الإدارة المستدامة التي تضمن فوائد طويلة الأجل لكلٍ من السكان، والنظم الإيكولوجية البحرية، ويتعمق الكتاب أيضًا في تعريف الاقتصاد الأزرق، لكنه ينص على أن التعريفات ليست واحدة، حيث اكتسبت مفاهيم اقتصاد المحيطات والاقتصاد الأزرق مكانة بارزة منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو+20» في عام 2012م، وقد أدى

بفهمٍ دقيقٍ للمطالب المتعددة والمتضاربة في الكثير من الأحيان المفروضة على البحارة.

إن واحدةً من أهم القضايا في تهديدات الأمن البحري تمت مناقشتها في الفصل السادس بعنوان «القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر»، ويضع الفصل قضية القرصنة الحالية في سياقها التاريخي من خلال تزويد القارئ بفهمٍ شاملٍ لتطور القرصنة من عصره الذهبي في منطقة الكاريبي إلى عودة ظاهرة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال، ويؤكد هذا المنظور التاريخي استمرار القرصنة وقدرتها على التكيف بوصفها تهديدًا للأمن البحري، وإن مناقشة التعريف القانوني للقرصنة والسطو المسلح في البحر، لا سيما من منظور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية عام 1988م، يُعد أمرًا مهمًا، ويسلط الفصل الضوء أيضًا على التعقيدات والتحديات القضائية التي تنشأ عن هذه التعريفات، ويُقدم تفسيرًا واضحًا للصعوبات في مقاضاة القراصنة والقيود الواردة في القانون الدولي بهذا الشأن، وإن تفصيل الفصل للأنواع المختلفة من القرصنة (السطو المسلح على مستوى منخفض، والسطو المسلح على مستوى متوسط، وعمليات الاختطاف الإجرامية الكبرى)، يُعد أمرًا مهمًا لفهم تأثيرات تلك الظاهرة كمهدِّدٍ للأمن البحري.

بالإضافة إلى ذلك، يربط الفصل السابع المعنون بـ «الحدود البحرية والأمن البحري»، بفعالية الحدود البحرية بالأمن البحري من خلال مناقشة الكيفية التي يدعم بها تعريف المناطق البحرية وتعيين حدودها قدرة الدول على ممارسة السيطرة وضمان الأمن، وهذه الصلة

يضع الفصل المُشكلة في سياقها ضمن إطار تاريخي أوسع، حيث يُساهم ذلك في فهم الطبيعة الدائمة للجريمة البحرية وتكييفها مع الديناميكيات العالمية الحديثة، ويُقدم الفصل تعريفاتٍ وفروقٍ واضحةٍ بين التهريب والاتجار، مُستخدمًا أمثلةً لتوضيح هذين المفهومين، وهذا الوضوح مهمٌ لفهم التحديات القانونية والتشغيلية المحددة المرتبطة بكل نوعٍ من أنواع الاتجار غير المشروع، ومن خلال التسليم بأن النقل البحري غير المشروع يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف والعمليات البرية، يُقدم الفصل نظرةً شاملةً لهذه المسألة، ويُشير إلى أن التدابير المضادة الفعالة يجب أن تُعالج الجوانب البحرية والبرية للتجارة غير المشروعة مع مراعاة سلسلة التوريد بأكملها من الإنتاج إلى الاستهلاك.

بينما يُركز الفصل الرابع على تهريب البضائع غير المشروعة والاتجار بها عن طريق البحر، فإن الفصل الخامس المعنون بـ «الهجرة والبحارة ومجمع النظم الإنسانية والأمنية والاقتصادية في البحر»، يُسلط الضوء على التحديات التي تطرحها الهجرة غير الموثقة على نطاقٍ واسعٍ في البحر أمام الشحن التجاري، يُقدم تحليلًا شاملًا لقضيةٍ معقدة، كما يتناول الفصل تحليلًا شاملًا للنظام الإنساني في البحر، ويُفصل في مختلف الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الدولية التي تنص على إنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر. وبإدراج إشاراتٍ إلى اتفاقية قانون البحار، واتفاقية حماية الأرواح في البحر، واتفاقية البحث والإنقاذ، واتفاقيات الإنقاذ، يُحدد الفصل بشكلٍ فعالٍ الإطار القانوني الذي يعمل فيه البحارة، وإن مفهوم مجمع الأنظمة الإنسانية والأمنية والاقتصادية هو مساهمةٌ كبيرةٌ في الأدبيات، ويسمح هذا الإطار

البحرية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة النقل البحري للملاحة والسلامة والاتصالات، يجعلها عرضةً بشكلٍ خاصٍ لمثل هذه التهديدات، وقد تم تبين نماذج من الاستجابات المؤسسية لهذه التحديات من خلال الفصل الذي تمت الإشارة إليه، بالإضافة إلى مبادرات كلٍ من الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي «الناتو»، والمنظمة البحرية الدولية، التي تهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني البحري.

بناءً على التهديدات في الأدبيات البحرية، يُقدم الفصل التاسع بعنوان «الإرهاب البحري»، نظرةً شاملةً عن كيفية تطور التركيز على الإرهاب البحري، لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُحدد تعريف الإرهاب، والإرهاب البحري، وكيف يُمكن أن تظهر هذه التهديدات وسبل معالجتها. ويتعمق الفصل التاسع في ظاهرة الإرهاب البحري، ويؤكد أهميتها في المشهد الأمني، ويبدأ بالاعتراف في السياق التاريخي للإرهاب البحري، مُشيرًا إلى بروزه المتزايد في النقاشات الأمنية في أعقاب تلك الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما يُسلط الفصل الضوء على النقاط الرئيسية التي أثارها مختلف الخبراء والمسؤولين حول نقاط الضعف والإمكانات التي تنطوي عليها الأنشطة الإرهابية في المجال البحري، وتتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذا الفصل في نهجه الشامل لتعريف الإرهاب والإرهاب البحري، كما يتناول التعقيدات والنقاشات المحيطة بهذه التعريفات، ويُقدم أيضًا وجهات نظرٍ مختلفةً من عددٍ من العلماء والهيئات الدولية، ويوفر أساسًا نظريًا للقراء لفهم الفروق الدقيقة والتحديات التي تواجه مسألة معالجة الإرهاب البحري، ويستعرض النقاشات

ضروريةً لفهم الآثار الأوسع نطاقًا للمنازعات على الحدود البحرية. علاوةً على ذلك، فإن الوصف التفصيلي لمُختلف المناطق البحرية، بما في ذلك البحر الإقليمي، والمنطقة المُتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، هو مصدر قوةٍ للفصل المذكور، حيث يوضح الحقوق والصلاات المُحددة التي تتمتع بها الدول الساحلية داخل هذه المناطق، وهو أمرٌ مهمٌ لفهم تعقيدات الأمن البحري، ويضيف إدراج السوابق القضائية وأمثلةً على نزاعاتٍ محددة مثل قضية الكاميرون ضد نيجيريا، ونزاع الحدود البحرية بين الصومال وكينيا، عمقًا إلى النقاش، كما توضح هذه الأمثلة آثار النزاعات الحدودية البحرية والتعقيدات القانونية والدبلوماسية التي تنطوي عليها.

أما الفصل الثامن الذي جاء بعنوان «الأمن السيبراني في البحر»، فيتضمن إشاراتٍ بارزةٍ من كبار المسؤولين من البحرية الملكية للمملكة المتحدة، مثل نائب الأدميرال كلايف جونستون، والسير الأدميرال جورج زامبيلاس، مما يؤكد الحاجة الملحة لمعالجة تهديدات الأمن السيبراني في خطاباتهم، وينعكس هذا التركيز في الخطاب السياسي الأوسع، حيث تُلقي شخصياتٍ مثل جيريمي كوربين الضوء على الأمن السيبراني كأولويةٍ قصوى للأمن القومي إلى جانب الإرهاب، ويُبرز النص الطبيعة المُنتشرة والديناميكية للفضاء السيبراني، ويوضح كيف يُمكن للتهديدات السيبرانية أن تتجاوز الحدود التقليدية، وتُشكل مخاطر كبيرةً عبر مُختلف المجالات، كما يصف الفصل هذه التهديدات بأنها غير مُتماثلة وهجينة، وتشمل أساليب مثل التصيد الاحتيالي، التي تستهدف مجموعةً واسعةً من الكيانات من أفرادٍ وجهاتٍ فاعلةٍ حكومية. إن اعتماد الصناعة

بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لضمان أمن الأنشطة البحرية، ويؤكد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، كإطار مؤسسي متعدد الأطراف، أشاد به الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون كأداة محورية للإدارة البحرية، ويُقدم الفصل مقدمة لإجراء دراسة مفصلة لمبادرات الاتحاد الإفريقي لإنشاء مؤسسات أمنية بحرية فعالة في جميع أنحاء القارة الإفريقية مع التركيز على التعاون الإقليمي من خلال أدوات مثل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050م، «أهداف عام 2050م»، و«ميثاق لومي» - ميثاق الاتحاد الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا، الذي تم اعتماده في لومي، توغو، في 15 أكتوبر 2016م، وقد هدف الميثاق إلى تعزيز السلام والأمن والسلامة في المجال البحري الإفريقي. وتنطوي تعددية الأطراف على التعاون بين ثلاث دول أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة، مما يؤدي إلى إقامة علاقات دولية مستقرة يُمكن التنبؤ بها، ويشرح الفصل الإطار النظري الذي قدمه علماء مثل جون روجي.

إضافةً إلى ذلك، يُناقش الفصل الثاني عشر من الكتاب والذي يحمل عنوان «دور القوات البحرية في العصر المعاصر»، الدور المتطور للقوات البحرية في سياق الأمن البحري المعاصر، ويُبين الفصل أن النظرة التقليدية للبحرية - باعتبارها الجهة الفاعلة الأمنية الأساسية العليا في البحر - تتعرض اليوم لتحدي من خلال الأفكار الجديدة المطروحة في الأدبيات، ويرجع ذلك إلى مزيج من الرؤى الأمنية المتغيرة، والتهديدات المتطورة التي تعمل دون مستوى الحرب البحرية، والعدد المتزايد من الجهات الفاعلة غير البحرية المشاركة

التفصيلية اللاحقة حول كيفية تنفيذ الإرهاب البحري، وعواقبه، وتداخله مع القرصنة البحرية. فيما يُركز الفصل العاشر، المعنون بـ «أمن الموانئ»، على الدور المهم الذي تلعبه الموانئ والمحطات الفرعية في نظام النقل العالمي، ويستعرض أهميتها الاستراتيجية للتجارة والنمو الاقتصادي، وعمل سلاسل التوريد العالمية، ويبدأ الفصل في التأكيد على الدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الموانئ والمحطات الفرعية كنقاط في أنظمة النقل العالمية، التي تُعد ضرورية لتسهيل التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، حيث تعمل كواجهات بين مختلف وسائل النقل بما في ذلك الشحن والنقل بالشاحنات والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب، ويؤكد الفصل أنه وعلى الرغم من أدوارها الاقتصادية المهمة، فإن الموانئ والمحطات الفرعية غالبًا ما تظل بعيدة عن أعين الجمهور بسبب مواقعها النائية ونقص وعي الجمهور بوظائفها، ويقدم الفصل أيضًا نظرة عامة لكيفية مساهمة الموانئ، ليس في استيراد وتصدير البضائع وحسب، وإنما في الأنشطة ذات القيمة المضافة مثل الخدمات اللوجستية التي تُركز على الموانئ، ويُسلط الضوء على المخاطر الكامنة ونقاط الضعف المرتبطة بالموانئ والمحطات الطرفية، لا سيما في سياق سلاسل التوريد العالمية.

علاوةً على ما تقدم، يُناقش الفصل الحادي عشر بعنوان «نجاحات ونضالات التعددية: البحرية الإفريقية: الأمن والاستراتيجية»، الدور المهم للتعاون متعدد الأطراف في تعزيز الأمن البحري، ويُشدد على مدى تعقيد واتساع المجالات البحرية، مما يجعل من الصعب على أي دولة بمفردها إدارتها بفعالية، ويسلط الفصل الضوء على أهمية الجهود التعاونية التاريخية والحديثة

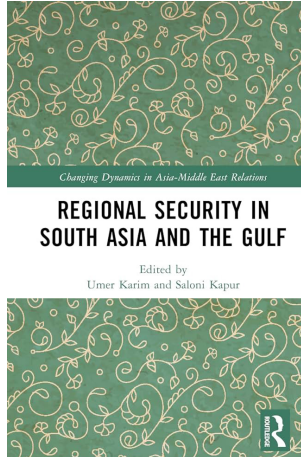
عوامل أخرى، ومن خلال تحديد إطار نظري، يسعى الفصل إلى توضيح العلاقة المُعقدة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الأمن البحري، وهذا يُمهّد الطريق لدراسي حالة مفصلتين، أحدهما عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تحمي السفن من القرصنة البحرية، والأخرى عن المنظمات غير الحكومية التي تُجري عمليات بحثٍ وإنقاذٍ في البحر الأبيض المتوسط.

أما الفصل الأخير الذي جاء بعنوان «ربط النقاط: الآثار المترتبة على التحديات العالمية المُتشابكة للأمن البحري»، يجمع المؤلفون فيه الموضوعات المُترابطة التي تمت مناقشتها في الكتاب، وتتمحور في خمس موضوعاتٍ رئيسيةٍ وهي الطبيعة عبر الوطنية للتهديدات البحرية، ودور الإقليمية، والعلاقة الأمنية الزرقاء، ومُساهمة الجهات الفاعلة من غير الدول، وتأثير التطورات التكنولوجية؛ ويتضمن الفصل كذلك توصياتٍ تتعلق بالسياسات تُركز على التعاون في بناء القدرات وتبادل المعلومات، وتُسلم بالاعتبارات الجيوسياسية، وتدمج النهج المُتبع في النشاط الاقتصادي البحري، وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتستفيد من أوجه التقدم التكنولوجي، ويُسلط الضوء على الدور المُهم للوعي بالمجال البحري في التصدي بفعاليةٍ لتحديات الأمن البحري، ويختتم الفصل بتحديد مجالات البحوث المستقبلية لتعميق الفهم بالمسألة، والدعوة إلى نهجٍ شاملٍ وتعاونٍ في مجال الأمن البحري بين جميع الدول.

في الأمن البحري، يؤكد المؤلفون أنه وبينما تظل القوات البحرية أدواتاً مهمةً لسلطة الدولة لحماية بحارها والدفاع عنها، فإنها تتنافس الآن مع المصالح والجهات الفاعلة الأخرى على أدوارها في البحر، وتتأثر هذه الديناميكية بالقرارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية والطبيعة المتنوعة للتهديدات في المجال البحري، كما يُشير الفصل إلى أن أدوار القوات البحرية تخضع للمراجعة المستمرة وتحديد الأولويات بدلاً من التغييرات الجذرية مع الحفاظ على قدراتها القتالية، والتكيف مع المتطلبات الأمنية الجديدة.

أما الفصل الثالث عشر الذي جاء بعنوان «الجهات الفاعلة من غير الدول في المجال البحري: الاستجابات من غير الدول لتحديات الأمن البحري»، فيتناول دور الجهات الفاعلة من غير الدول في المجال البحري، ويبدأ الفصل بتسليط الضوء على المُشاركة التاريخية للجهات الفاعلة من غير الدول في الأنشطة البحرية مثل حماية البيئة، ورعاية البحارة. ومع ذلك، فإنه يُركز على أهميتها المُتزايدة في مواجهة تحديات الأمن البحري الحديثة مثل القرصنة والصيد غير المشروع والإتجار بالبشر، ويُشدد الفصل على الأهمية المُتزايدة للشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في إدارة الأمن البحري، حيث توفر هذه الكيانات حلولاً تجاريةً للتهديدات الأمنية وتُعالج الشواغل الإنسانية أو البيئية. ويهدف الفصل أيضاً إلى استكشاف ما إذا كانت هذه الجهات الفاعلة من غير الدول تكمل أو تعقد جهود الدولة في مجال الأمن البحري، حيث أن الاعتراف بها يختلف بناءً على المناخ السياسي، بالإضافة إلى

في الختام، يُقدم كتاب «التحديات العالمية في الأمن البحري؛ مقدمة»، الذي حررته ليزا أوتو، تحليلًا شاملاً للأمن البحري من خلال عرض التحديات العالمية المختلفة، والتفاعل بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وتُسلط مراجعة الكتاب لموضوعاتٍ مثل الصيد غير القانوني، والتهميب، والقرصنة، والهجرة، والأمن السيبراني، الضوء على التعقيد والطبيعة المترابطة لقضايا الأمن البحري. ويُعد الكتاب المذكور مُفيدًا للغاية لأصحاب المصلحة في الدول، لا سيما الدول التي لها حدودٌ بحريةٌ شاسعة، حيث يتضمن العديد من الأفكار والتوصيات لوضع وتنفيذ استراتيجياتٍ فعالةٍ للأمن البحري، بالإضافة إلى ذلك، تجد الشركات في مجال الشحن، ومصائد الأسماك، والصناعات البحرية، مادةً علميةً فيه حول موضوعاتٍ مثل الأمن السيبراني وصيد الأسماك غير القانوني والاقتصاد الأزرق، كما يُمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وغيرها من مُقدمي الخدمات الأمنية التعرف على أفضل الممارسات والأطر التنظيمية من خلال الكتاب موضع المراجعة. ومع ذلك، يُمكن للباحثين والطلاب في العلاقات الدولية والقانون البحري والدراسات الأمنية الاعتماد على هذا الكتاب كمصدرٍ مهمٍ لفهم تحديات الأمن البحري المعاصرة والأطر النظرية التي تدعمها، وبشكلٍ عام يُعد الكتاب أساسيًا لأصحاب المصلحة العاملين في مجال الأمن البحري أو أولئك المعنيين به.



Title: Changing Dynamics in Asia-Middle East Relations: Regional Security in South Asia and the Gulf

Editors: Umer Karim and Saloni Kapur

Publishing House: Routledge

Year: 2023

الكتاب: الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط: الأمن الإقليمي في محيط الخليج ودول جنوب آسيا
المحرر: عُمر كريم وسالوني كابور
دار النشر: روتلج
السنة: 2023م
عرض: زينب مصطفى رويحه⁽⁸⁾

كشفت وثيقة "رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الإقليمي"، التي صدرت في مارس 2024م، عن تغييرٍ في مُدركات دول الخليج العربي للأمن الإقليمي، حيث دفعت التوترات الإقليمية تلك الدول إلى استمرار خيار تنويع الشراكات الأمنية، ذلك في ظل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية المتغيرة وموقع منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من تلك الاستراتيجيات، وظهور لاعبين جدد على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن ناحيةٍ ثانية، أكدت توصيات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في دافوس في يناير 2024م على أهمية دور القوى المتوسطة والكبرى في ظل عالمٍ مُتعدد الأقطاب، حيث أن

8 حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تحالفاتٍ مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى من أجل الحفاظ على توازن القوى، الأمر الذي ينتج عنه نمطٌ دون نظامي من الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول في منطقةٍ معينةٍ مقارنةً بالروابط الأمنية بين الدول داخل هذا المجمع الإقليمي، وتلك التي تقع خارجه، ويعمل البُعد الأمني دون النظامي على توحيد وجهة نظر الدول بشأن تصوراتها للتهديدات على المستوى الوطني والعالمي.

الهند والخليج العربي.. صعود وتعاون

شهدت العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي طفرةً نوعيةً كنموذجٍ رائدٍ للشراكة العابرة للأقاليم، حيث استطاع الطرفان تحييد العديد من الخلافات الأيدلوجية من أجل إعلاء المصلحة المشتركة، وعلى الرغم من حداثة عهد العلاقات الهندية - الخليجية ارتباطاً بانهيار الاتحاد السوفيتي، واتجاه الهند نحو تحرير السوق وتغليب الديمقراطية الليبرالية على الشيوعية، فقد أصبحت شريكاً استراتيجياً لدول الخليج العربي، ومن ذلك على سبيل المثال فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج العربي نحو 184 مليار دولار أمريكي في عام 2022م.

وفي عهد رئيس الوزراء الهندي أتل فاجبائي، حالت العلاقات الهندية الإيرانية دون تطور العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي، كذلك لم تدع العلاقات الخليجية الباكستانية الفرصة أمام دول الخليج العربي لتطوير تعاونها مع الهند، إلا أنه مع تغير الظروف الدولية وتزايد الضغوط الأمريكية على إيران بسبب برنامجها النووي، تحللت نيودلهي تدريجياً من علاقتها بإيران لصالح دول الخليج العربي، ودفع في هذا الاتجاه بقوةٍ

من شأن هذه الآلية توزيع المهام الأمنية بين القوى الكبرى والمتوسطة، وفي ضوء هذا الإطار تُعد الهند على سبيل المثال من القوى التي تسعى لممارسة دورٍ عالميٍّ من خلال توظيف إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية.

وضمن إطار تنويع الشراكات الدولية شهدت العلاقات بين دول الخليج العربي ودول جنوب آسيا تطوراً ملحوظاً منذ منتصف القرن الماضي، وهو ما يتضمنه كتاب "الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط؛ الأمن الإقليمي في محيط الخليج العربي ودول جنوب آسيا"، حيث يتناول بالتحليل التحولات التي شهدتها العلاقات بين دول الخليج العربي ودول جنوب آسيا، وتحديداً المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، وإيران، والهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، من خلال عدة مؤلفين، وتدور الفكرة الأساسية للكتاب حول أن التهديدات الأمنية المشتركة قد أسهمت في توحيد الرؤى والاستراتيجيات الأمنية بين دول الخليج العربي وجنوب آسيا، ويحاول مؤلفو الكتاب تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمي في تشرح العلاقات بين إقليمي الخليج العربي وجنوب آسيا⁽⁹⁾.

ووفقاً لافتراضات رواد النظرية باري بوزان وأولي ويفر، فإن الدول تُعطي الأولوية للتهديدات الصادرة عن جيرانها المباشرين بدرجةٍ تفوق التهديدات الصادرة عن مناطق بعيدةً جغرافياً، كما تلعب أنماط العداء أو الصداقة القائمة بين الدول المجاورة دوراً مهماً في دفعهم إلى إقامة

9 طرحت فكرة الترابط الأمني المتبادل في جنوب آسيا والخليج لأول مرة من قبل بوزان وبيزفي عام 1986 في كتاب Regions and Powers.

وهو ما تلاقي مع السياسات الخليجية نحو الهند في الوقت ذاته.

باكستان والخليج العربي.. تعاونٌ متعدد الأوجه

شهدت العلاقات الباكستانية - الخليجية تطوراً كبيراً خلال فتراتٍ تاريخيةٍ مختلفة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إرسال باكستان 15 ألف جندي إلى المملكة العربية السعودية لحماية الأماكن المقدسة أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م، مما عزز من التعاون الأمني بين باكستان ودول الخليج العربي، وعلى هذا الأساس ظلت دول الخليج العربي داعماً رئيساً لباكستان في مختلف القضايا، أهمها مسألة كشمير، كما دعمت المملكة العربية السعودية باكستان خلال الأزمتين الاقتصادييتين عامي 1965م و1971م، وتلعب التحويلات المالية للعمالة الباكستانية العاملة في دول الخليج العربي دوراً مهماً في الاقتصاد الباكستاني، حيث تلقت باكستان 18 مليار دولار أمريكي من التحويلات المالية من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في سبعة أشهر فقط من عام 2018م، وذلك على سبيل المثال، كما أبرم ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عددًا من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة قُدرت بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي في عام 2019م خلال زيارته لباكستان، كما تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أكبر الشركاء التجاريين لباكستان.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تبايناً في المواقف تجاه بعض القضايا، ويُلاحظ أن السياسة

اعتماد الهند على النفط الخليجي، فضلاً عما يُمثله السوق الخليجي من فرصة اقتصاديةٍ سانحةٍ تلتقي مع طموحات الهند التي تُعد من أكبر خمس اقتصاداتٍ في العالم، ويُمكن اعتبار عهد رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، بداية خارطة الطريق لتعاونٍ هنديٍ خليجيٍ حقيقي، حيث شكل إعلان دلهي في عام 2006م، وإعلان الرياض في 2010م، نقطتنا تحولٍ باتجاه تعميق العلاقات بين دول الخليج العربي والهند، ويوجد اهتمامٌ متبادلٌ من جانب الطرفين لتعزيز العلاقات، ومن ذلك على سبيل المثال البيان الصادر في مايو 2013م بجدة، خلال زيارته للمملكة العربية السعودية، حيث أعلن وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد إن التعاون الهندي - السعودي في مجال مكافحة الإرهاب "سيُساهم بشكلٍ كبيرٍ في استقرار وأمن المنطقة وخارجها".

وبوجه عام شهدت سياسات دول جنوب آسيا توجهاً واضحاً تجاه منطقة الخليج العربي وفقاً للسياسة التي أرساها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي التي تقوم على التوجه غرباً "أي تجاه دول الخليج العربي"، انطلاقاً من رغبة الهند في تجاوز إقليميها وصياغة دورٍ أوسعٍ يُضاهي مكانتها كقوةٍ كبرى، ومن جانبٍ آخر، تعددت الدوافع أمام دول الخليج العربي لاختيار الهند استناداً إلى توجه تلك الدول نحو تنويع خياراتها الأمنية وعدم الاقتصاد على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، لا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ومن ثم انطلقت الهند بقوةٍ نحو منطقة الخليج العربي، خاصةً وأن القيمة الاستراتيجية لتلك المنطقة لم يُعد من الممكن اختزالها كمصدرٍ للطاقة فقط، وإنما أصبحت موقعاً لاستثماراتٍ طويلة الأجل.

لصالح قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد الأنشطة النووية الإيرانية في عام 2006م، وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الهند وإيران في عهد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، فإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني كان دافعاً للهند في تأييد مواقف الدول الغربية، ومن ثم توقفت الهند عن استيراد النفط من إيران في عام 2019م.

أما بالنسبة لباكستان، فكانت إيران لديها رغبةً لبدء علاقاتٍ وثيقةٍ مع إسلام آباد منذ حصولها على الاستقلال، وقد بلغت العلاقات ذروتها تحت حكم أسرة بهلوي، ودعمت إيران موقف باكستان حول مسألة كشمير، وقد لعب تنامي العلاقات الخليجية - الباكستانية دوراً مهماً في تحديد شكل العلاقات بين باكستان وإيران، كما كان التعاون العسكري بين إسلام آباد والولايات المتحدة الأمريكية سبباً آخرًا وراء تراجع العلاقات الإيرانية - الباكستانية.

الترابط المُعقد... العلاقات البنجلاديشية - الخليجية

منذ حصولها على الاستقلال، صاغت بنجلاديش سياستها الخارجية وفقاً لمبادئ تقوم على الصداقة مع الجميع، فقد حرصت على إقامة روابط اقتصادية مع دول الخليج العربي، إذ شاركت في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م، ولعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً فعالاً في ضمان عضوية بنجلاديش في منظمة التعاون الإسلامي، وتكمن أهمية بنجلاديش بالنسبة لدول الخليج العربي في قدرتها على توفير العمالة الرخيصة، كما تلقت بنجلاديش العديد من المساعدات

الخارجية لباكستان خلال السنوات الأخيرة تستهدف عدم استعداد أيًا من الدول في محيطها الإقليمي، وفي ظل التشابكات الجغرافية والاجتماعية التي تجمعها بإيران، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن باكستان تسعى لتحقيق التوازن في علاقاتها بين دول الخليج العربي وإيران بما يُعزز مصالحها السياسية والاقتصادية

سباق الفُرقاء.. علاقات إيران مع الهند وباكستان

على عكس العلاقات الهندية - الخليجية، بدأت العلاقات بين الهند وإيران منذ سبعينيات القرن العشرين الميلادي، حيث تؤمن إيران نسبةً مهمةً من واردات النفط إلى الهند، كما يُقدر حجم استثمارات الهند في ميناء تشابهار بنحو 500 مليون دولارٍ أمريكي، وهو المشروع الذي يحمل أهميةً كبيرةً بالنسبة للهند، حيث تستهدف من خلاله منافسة ميناء جوادار الباكستاني، ودفعت المخاوف الأمنية المشتركة المرتبطة بظهور حركة طالبان في أفغانستان كلاً من طهران ونيودلهي إلى التقارب، إذ يُمثل ضمان الأمن والاستقرار في أفغانستان مصلحةً مُشتركةً للهند وإيران، حيث تقع أفغانستان في قلب مشروع ممر الشرق الأوسط الاستراتيجي، الذي من شأنه أن يربط الهند بآسيا الوسطى، كما يرمي إلى منافسة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، وازدهرت العلاقات الهندية - الإيرانية تأسيساً على إعلان الشراكة الاستراتيجية بينهما في عام 2003م، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت توظيف الاتفاق النووي الموقع مع الهند في عام 2005م كورقة ضغطٍ لمُطالبة الأخيرة بتحجيم علاقاتها بإيران وهو ما انعكس بوضوح خلال تصويت الهند

للسياسة الخارجية العُمانية بمصطلح "التوازن العُماني"، وهو ما يتماشى مع نظرية التوازن الشامل، ويُشير التوازن العُماني إلى القدرة على إقامة علاقات مع جميع الدول المتنافسة.

ومن هنا يُمكن تفسير سياسة التحوط الإقليمي التي انتهجتها عُمان في علاقاتها بقطبي مركب الأمن الجنوب الآسيوي - الهند وباكستان - حيث اتخذت موقفًا حياديًا إزاء مسألة كشمير، علاوةً على ذلك، حاولت عُمان لعب دور الوسيط في الصراع الهندي - الباكستاني عام 1985م، ولعبت التجارة والاقتصاد دورًا حيويًا في العلاقات العُمانية - الهندية، وتبلغ قيمة الاستثمارات الهندية في عُمان نحو 7 مليار دولار أمريكي، وجددت الهند وعُمان مذكرة التعاون العسكري في عام 2021م، كما تُمثل عُمان أهميةً استراتيجيةً بالنسبة للهند، حيث يُمكن وصول الهند إلى ميناء الدقم في عُمان بموجب الاتفاق المُبرم بينهما.

وفي عام 1989م، أبرم البلدان مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات الثنائية، وشكل التزام باكستان بأمن الخليج العربي خلال حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م، بادرةً لبناء الثقة بين عُمان وباكستان، وهو ما انعكس على العلاقات التجارية بينهما، وتستثمر عُمان في مشروعات القطارات وربط الطرق في باكستان.

باكستان والسعودية... إعادة تنشيط

اتسمت العلاقات بين باكستان والمملكة العربية السعودية بخصوصيةً شديدةً عند نظرائها في الخليج العربي، حيث أعلنت باكستان غير ذي مرةً دعمها لأمن المملكة العربية السعودية، وكانت حذرةً للغاية في علاقاتها بجارتها إيران، وقد شهدت

الاقتصادية من جانب دول الخليج العربي، ومن ذلك 1,5 مليون ريال سعودي من خلال الصندوق السعودي للتنمية، وتبلغ استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في بنجلاديش نحو 7 مليار دولار أمريكي، كما وقعت مع دولة الكويت اتفاقيتين في عامي 2012م و2016م، بموجبها تحصل بنجلاديش على 98 مليون دولار أمريكي لتطوير قطاع النقل.

سريلانكا ودول الخليج العربي

حافظت سريلانكا تاريخيًا على روابط تجارية مع الشرق الأوسط، حيث استقبلت تلك المنطقة حوالي 7.36% من إجمالي الصادرات السريلانكية في عام 2020م، كما تستورد سريلانكا كميةً كبيرةً من النفط من دول الخليج العربي، وتُعد سريلانكا مصدرًا أساسيًا للقوة العاملة في دول الخليج العربي، ووقعت سريلانكا 8 اتفاقيات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتناولت إحداها تعزيز التعاون الأمني الثنائي في ديسمبر 2021م، ولكن تتباعد وجهات النظر الأمنية بين الخليج وسريلانكا، حيث يقتصر تجسيد الأخيرة للإرهاب في جبهة تحرير تاميل إيلام فقط، دون الحديث عن تنظيم "داعش".

عُمان بين باكستان والهند... دبلوماسية التوازن

صاغت سلطنة عُمان سياسةً خارجيةً خاصةً تختلف عن محيطها الإقليمي، حيث تعمل وفقًا لمبادئ الالتزام بعدم الانحياز، والحل السلمي للنزاعات، وهو ما يؤهلها إلى مركز الدولة الوسيط في الخلافات الإقليمية، كما جاء في وصف أورابلي

العلاقات الباكستانية – السعودية عدة تحولات، ففي البداية لم تتفق المملكة العربية السعودية مع باكستان بشأن قرار الأخيرة بالانضمام إلى حلف بغداد عام 1955م، ولكن بدأت العلاقات الثنائية تشهد تحسناً تدريجياً مع تولي سمو الأمير الراحل فيصل بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، وتم توقيع أول اتفاق أمني بين باكستان والسعودية في 1967م.

وساهمت الظروف الأمنية في إقليمي الخليج العربي وجنوب آسيا في ترسيخ العلاقات بين السعودية وباكستان، ودعمت السعودية إسلام آباد بشكل كامل خلال الحرب الهندية – الباكستانية عام 1971م، وحاولت باكستان إثبات قوتها كضامن أمني للخليج العربي، حيث دعمت العرب في مُجمل القضايا مما يُعد مؤشراً واضحاً على متانة الشراكة واتفاق الرؤى بين الرياض وإسلام آباد، وعلى الرغم من تغير النخب الحاكمة في باكستان، فإنها جميعها حافظت على العلاقات الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية.

ومنذ بداية العقد الماضي، تغير المشهد السياسي في الشرق الأوسط، وبسبب التعقيدات الجيوسياسية والأولويات الاقتصادية، أحدثت باكستان بعض التغيرات في سياستها الخارجية، فلم تكن على استعداد لخلق عداء مع إيران، وعلى الرغم من أن رحلة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود إلى باكستان في 2019م، وإعلانه عن حزمة استثمارية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي قد أتاحت آفاقاً جديدة لإعادة تنشيط العلاقات السعودية – الباكستانية، فإنه ربما تكون هناك حاجة للمزيد من التعاون بين الجانبين لمواجهة التحديات التي تحول دون تطور تلك العلاقات،

أخذاً في الاعتبار نمو حجم التبادل التجاري بين الدولتين.

الهند والإمارات... تطوير الشراكة الاستراتيجية

تقترب وجهة نظر الهند إزاء الأمن الإقليمي مع وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما انعكس على انخراط البلدين في عددٍ من المبادرات الأمنية المشتركة والمتعددة الأطراف مثل تحالف (I2U2)، الذي يجمع دولة الإمارات العربية المتحدة، والهند، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، كما لعبت الروابط التجارية دوراً مهماً في تعميق العلاقات بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أبرزها مشروع الممر الاقتصادي، حيث يرجع إلى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الفضل في تنامي العلاقات الهندية الإماراتية، حيث وضع "سياسة النظر إلى الغرب"، وشكلت زيارته أيضاً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2015م – وهي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي منذ 34 عاماً – أساساً لإقامة شراكة استراتيجية بين الدولتين.

كما أن الصعود الاقتصادي للهند وإمكاناتها العسكرية سمح لها بلعب دور أكبر في إدارة الأمن عبر الإقليم، وفي الوقت ذاته، تأثر المنظور الأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل رئيس بالبيئة الأمنية المحلية والدولية المتغيرة، وصعودها كقوة إقليمية صاعدة، وعلى هذه الخلفية، حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي تأهيل نفسها للعب دور إقليمي، وتوسيع رؤيتها الاستراتيجية لتتجاوز منطقة الخليج العربي.

مؤثرة في السياسة الخارجية لدول الإقليمين، لا سيما مع صعود دور الصين، وحرصها على تحسين العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران، بالإضافة لمجالات التعاون المختلفة بين روسيا ودول الخليج العربي.

رابعاً؛ اقتصر الكتاب على تسليط الضوء على تفاعلات المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان مع دول جنوب آسيا، ولم يتم تسليط الضوء أيضاً على مملكة البحرين أو دولة الكويت أو دولة قطر، وهو ما يجعل طرحه قاصراً، بالنظر لأن تلك الدول تلعب دوراً مهماً في صياغة الأمن الإقليمي.

خامساً؛ لم يتناول الكتاب الدور الأمريكي في الخليج العربي بشكل واقعي، حيث أن الارتباطات الأمنية بين دول الخليج العربي والدول الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص تؤكد حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ستظل الضامن الرئيس لأمن الخليج العربي، بغض النظر عما يُقال بشأن انحسارها عن قضايا الشرق الأوسط، الذي بدوره لا يتعارض مع إمكانية توجه دول الخليج العربي نحو تنويع شراكاتها الأمنية مع قوى جديدة.

واقتصادياً، بلغت التجارة بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة نحو 59 مليار دولار أمريكي، وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة تاسع أكبر مستثمر في الهند، ويبلغ عدد الجالية الهندية فيها نحو 3,3 مليون نسمة. وفي مايو 2016م، أصبح مانوهار باريكار أول وزير دفاع هندي يزور دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي عام 2017م أجرى البلدان تدريبات دفاعية ثنائية في مناورة ميلانو الهندية، وهي مؤشرات مهمة لتعزيز مكانة الهند في المنطقة ووفقاً لفصول الكتاب المختلفة، حاول مؤلفو الكتاب تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمي على إقليمي الخليج العربي وجنوب آسيا، من خلال تقديم الإمكانيات التي توهم الخليج العربي وجنوب آسيا نحو العمل الأمني المشترك.

تعقيب الباحثة على الكتاب

أولاً؛ يُحاول الكتاب تقديم فرضية القرب الجغرافي التي تقوم عليها نظرية مركب الأمن الإقليمي كعامل رئيس لتحقيق الاعتماد الأمني المتبادل بين الخليج العربي ودول جنوب آسيا، وفي واقع الأمر حتى لو استطاع هذا العامل لعب دور ما، لكنه ليس دافعاً كافياً يُمكن من خلاله أن تعتمد دول الخليج العربي على الإمكانيات العسكرية لقطبي جنوب آسيا.

ثانياً؛ لم يُقدم الكتاب رؤية شاملة لطبيعة التهديدات التي يُمكن أن تجمع إقليمي جنوب آسيا والخليج العربي وراء استراتيجية أمنية موحدة، وعلى وجه الخصوص، لم يتناول قضايا الأمن البحري وحرية الملاحة باعتبارها التهديد الأكثر أهمية وأولوية بالنسبة لدول الخليج العربي.

ثالثاً؛ أغفل الكتاب دور روسيا والصين كقوى كبرى

INDEPENDENT EXPERT GROUP
SUPPORTING
NATO'S COMPREHENSIVE AND DEEP REFLECTION
PROCESS ON THE SOUTHERN NEIGHBOURHOOD

FINAL REPORT
May 2024

The expert group consists of the following people:
Dr Katja Lindskov Jacobsen (Denmark); D. Elie Tenenbaum (France);
Dr. Isabelle Werenfels (Germany); Dr. Thanos Dokos (Greece); Brigadier
General Alessio Nardi (Italy); Dr. Aleksandra Bukowska-McCabe (Poland);
Professor Ana Santos Pinto (Portugal); Mr Carlos Camero Gonzalez (Spain);
Ambassador Refik Ali Onaner (Turkey); Ms. Jane Kinninmont (UK); and
Ambassador Richard B. Norland (United States).

INDEPENDENT EXPERT GROUP SUPPORTING NATO'S COMPREHENSIVE AND DEEP REFLECTION PROCESS ON THE SOUTHERN NEIGHBOURHOOD

Publisher: The North Atlantic Treaty Organization (NATO)

Publication Year: 2024

فريق الخبراء المستقل يدعم عملية التفكير الشامل والعميق لحلف شمال الأطلسي في الجوار الجنوبي
الناشر: حلف شمال الأطلسي «الناتو»
سنة النشر: 2024م
عرض: تسنيم عبدالله عيسى⁽¹⁰⁾

يُصادف العام الحالي 2024م حلول الذكرى العشرين لمبادرة اسطنبول للتعاون⁽¹¹⁾، التي أطلقها الحلف في عام 2004م، بهدف تعزيز الشراكة الأمنية بين حلف شمال الأطلسي «الناتو» والشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أن تبدأ بدول الخليج العربي، كما يشهد هذا العام أيضًا الذكرى الثلاثين لإطلاق

10 مساعد باحث متدرب بإدارة الدراسات والبحوث

11 تم إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون في اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات الناتو الذي عقد في 28 يونيو 2004 في إسطنبول، تركيا. وقد انضمت أربع دول خليجية إلى المبادرة وهي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، تركز المبادرة على فرضية مفادها أن أمن واستقرار منطقة الخليج يمثل مصلحة استراتيجية للحلف، وتهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال مشاركة تعاونية جديدة مع الدول في المجال الأمني، تعالج المبادرة التحديات الأمنية المشتركة لا سيما مكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بطريقة تستجيب للاحتياجات المحددة للبلدان المعنية. وهذه المبادرة مفتوحة لجميع دول المنطقة التي تؤيد أهدافها. مسترجع من: https://140401-factsheet-ICI_en.pdf_20140331/www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2014_04

في ظل اهتمام حلف الناتو بتعزيز شراكاته مع مناطق مختلفة من العالم، ومن بينها جهته الجنوبية أعلن مجلس شمال الأطلسي في قمة فيلنيوس 2023م، تكليف مجموعة من الخبراء المستقلين لوضع مبادئ توجيهية سياسية تُحدد أهداف الناتو وأدواره في الجوار الجنوبي عبر الفهم الشامل والعميق لاحتياجات الشركاء، ورصد التحديات الأمنية وتأثيراتها، ثم تقديم السياسات والتوصيات الفعالة والمناسبة،⁽¹³⁾ وقد نُوقشت عناصر هذا التقرير الاستراتيجي ضمن جدول أعمال قمة واشنطن 2024م.

تم تعيين فريق الخبراء المستقل الذي يتكون من أحد عشر عضوًا من بعض من دول الحلفاء في 6 أكتوبر 2023م، التي تتنوع خبراتهم بين المجالين المدني والعسكري، وتضمن الفريق خبراء من الدول الآتية الدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، وبولندا، والبرتغال، وإسبانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ الخبراء التقرير بتقييم الوضع الأمني في منطقة الجوار الجنوبي، وتضمن إجماعًا على ترابط تحديات الجوار الجنوبي بشكل متزايد مع تحديات الجهة الشرقية، وارتباط أمن الحلفاء ارتباطًا وثيقًا بأمن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خصوصًا بعد أن اتفق الحلفاء في المفهوم الاستراتيجي لعام 2022م، على أنهم مُلتزمون بتعزيز «الردع والدفاع والتحدي عبر جميع المجالات والاتجاهات بما يتماشى مع نهج الحلف بزاوية 360 درجة»، استجابةً للتحديات الأمنية

حلف الناتو الحوار المتوسطي⁽¹²⁾، الذي بدأ في عام 1994م، ويُعد إطارًا للتعاون بين حلف الناتو وسبعة دول من حوض البحر الأبيض المتوسط، بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، وتأتي هاتان المناسبتان في الوقت الذي احتفل فيه الحلف بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسه في قمة الحلف بواشنطن، التي انعقدت خلال الفترة ما بين 9 – 11 يوليو 2024م، وجمعت قادة دول الحلف الـ 32 إلى جانب عدد كبير من القادة ورؤساء الحكومات من الدول الشريكة. كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية مستضيف القمة عددًا من وزراء خارجية الدول العربية لحضور القمة المقبلة من بينها مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة لقادة من الشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادي، ويأتي ذلك في وقتٍ استقبل فيه حلف الناتو الأمين العام الجديد، رئيس الوزراء الهولندي السابق السيد مارك روتة، الذي أصبح خلفًا للأمين العام النرويجي السابق ينس ستولتنبرغ، حيث قاد الحلف لمدة عشرة أعوام.

12 تأسس الحوار المتوسطي في ديسمبر 1994 وشهد انضمام دول مثل مصر وموريتانيا والمغرب وتونس والاردن والجزائر وإسرائيل، مع تطوره ليتناسب مع التغيرات الإقليمية، محافظاً على مبادئه الأساسية من عدم التمييز والتمايز الذاتي والمشاركة الثنائية وعدم الفرض والتنوع والتكامل مع المبادرات الدولية الأخرى في المنطقة، بناءً على ركيزتي الحوار السياسي والتعاون العملي، ويهدف الحوار المتوسطي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق تفاهم متبادل وتصحيح أفكار خاطئة حول حلف شمال الأطلسي في الدول المشاركة، حيث تواجه كل من المنطقة الأوروبية الأطلسية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات أمنية مشتركة، مسترجع من: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm

13 موقع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مسترجع من: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_219076.htm

والتطورات الجيوسياسية والتطورات الأوسع في سياق الأمن الدولي واليورو-أطلسي.

وبناءً على ذلك، انطلق تقرير الحلف من التأكيد على أحد عشر مبدأً توجيهياً أساسياً أهمها نهج الـ 360 درجة، الذي يتطلب من الناتو منظوراً شاملاً للأمن، وتوازناً في تخصيص الموارد بين الشرق والجنوب، والتأكيد على أهمية التعاون القائم على القيم المشتركة مع الشركاء، والاعتراف بالاختلافات، وتعزيز المشاركة والاستدامة من خلال التزام الناتو وبناء الثقة لتحقيق نتائج ملموسة، فضلاً عن ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، مع التركيز على الانطلاق من خبرة الناتو في مجالي الأمن والدفاع الجماعي.

فيما يتعلق ببُنية التقرير الاستراتيجي، فقد ارتكز التقرير على أربعة محاور رئيسية ترسم إطاراً شاملاً يُسهم في عملية تحليل الوضع الراهن ووضع الحلول المناسبة، حيث تم التركيز على أهم المناطق الاستراتيجية وأبرز القضايا ومجالات التعاون ذات الأولوية مع طرح التوصيات على المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى الطويل.

سلط الخبراء الضوء في المحور الأول من التقرير على النهج الإقليمي تجاه دول الجنوب، وضرورة فهم الخصائص والتحديات الخاصة بكل منطقة فرعية ضمن الجوار الجنوبي، عبر استخدام العدسة الجغرافية في «مناطق الاهتمام الاستراتيجي للناتو» الثلاث وهي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والساحل، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أوضح الخبراء الأهمية الاستراتيجية لضرورة الحفاظ على استقرار منطقة شمال إفريقيا، كونها تمثل جواً مباشراً لبعض من حلفاء الناتو، وتواجه العديد من

التحديات من أبرزها كيفية تحقيق معدلات نمو مناسبة، وتصاعد الحملات الإعلامية في سياق الحرب الروسية - الأوكرانية، بالإضافة إلى تداعيات الحرب الراهنة في غزة. وقد قدم الخبراء مجموعة من التوصيات تمثل أبرزها في تكثيف الالتزام السياسي، والبناء على التعاون العملي كبناء القدرات الدفاعية، وإزالة الألغام، وتسهيل الضوء على مساهمات حلف الناتو الملموسة في الأمن الإقليمي في عدة مجالات كالإغاثة في حالات الكوارث، وإنشاء مكتب اتصال دائم في شمال إفريقيا، مما يوفر فهماً أفضل للوضع الأمني في تلك المنطقة، في حين أن استخدام الحوار المتوسطي كأداةٍ لخفض التصعيد في التوترات جاءت كتوصية على المدى البعيد.

وقد حدد الخبراء منطقة الشرق الأوسط ضمن أهم المناطق الاستراتيجية في الجوار الجنوبي بالنسبة لحلف الناتو، حيث يُمكن أن يكون للآزمات والنزاعات والهشاشة الإقليمية في تلك المنطقة تداعيات مباشرة على أمن الحلفاء، الأمر الذي يستلزم مشاركة الحلف في منع المزيد من الصراعات، وتركز توصيات الخبراء في هذا الشأن على ضرورة تركيز الحلف على تقييم التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة ودعم الترتيبات الأمنية المطلوبة، والتصدي للجماعات الإرهابية، ودعم الجهود الدولية في التوصل لحلٍ سياسي للصراع السوري، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، والاستفادة من الأطر الإقليمية القائمة للتعاون الأمني كالحوار المتوسطي، ومبادرة إسطنبول لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالي الأمن والدفاع، وقد أوصى التقرير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بضرورة دعم الحلف لحل الدولتين، وبموجب هذه الرؤية

التعاون البحري بشكلٍ مُشتركٍ لضمان حرية الملاحة، وزيادة قدرات الاستخبارات والمراقبة في الجنوب، بالإضافة لتطوير شراكاتٍ مخصصةٍ لمعالجة التحديات الأمنية - الإقليمية، ويُعد الاستثمار في منع الأزمات وبناء قدرات الشركاء لمواجهة الإرهاب والتحديات الأمنية المشتركة أولويةً رئيسةً للحلف، حيث ينبغي تعزيز دور الحلف في دعم عمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة، وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية، وتقديم الدعم المُستهدف لبناء نظام حوكمة جيدة وإصلاح القطاع الأمني، كما أن الأمن التعاوني من خلال الحوار السياسي والتعاون العملي مع الشركاء مُهمٌ لأمن الحلفاء والشركاء، ويوصي الخبراء بضرورة تطوير استراتيجيةٍ شاملةٍ لمواجهة التهديدات الهجينة، وتعزيز الشراكات مع الدول في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ورفع مستوى التعاون في مجال الأمن السيبراني.

يبحث التقرير أيضًا مجالات التعاون المهمة بين الحلف والشركاء في الجوار الجنوبي، حيث يقترح سبع مجالاتٍ رئيسةٍ للتعاون الاستراتيجي، التي ترتبط بشكلٍ مُباشرٍ بالمفهوم الاستراتيجي للحلف عام 2022م، والدور المُتبادل بين الحلفاء والشركاء لتحقيق الأهداف الرئيسية، وقد عمل الخبراء على تقديم مجموعةٍ من التوصيات في كل مجال، فعلى مستوى الأمن الإنساني يرى الخبراء أن المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 2022م، يؤكد على أهمية دمج ثلاثة قضايا عندما يتعلق الأمر بالتعاون في الأمن والدفاع مع الشركاء في الجوار الجنوبي، وهي الأمن الإنساني، حيث يشمل هذا المفهوم حماية المدنيين، والأطفال، والممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة، بالإضافة لأجندة

يُمكن دعوة السلطة الفلسطينية للانضمام بصفتها مراقبًا في مبادرة الحوار المتوسطي، مما يعني أن الحلف قد يُشارك في قضايا دول الجنوب إن كانت تُشكل تهديدًا لمصالح أعضائه.

وركز الخبراء على مسألة انعدام الأمن في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ذلك نظرًا لتراكم العديد من التحديات المُعقدة كالإرهاب والجريمة المنظمة، التي نشأت نتيجةً لمجموعةٍ من العوامل أهمها سوء الحوكمة، والنمو الديموغرافي المُتزايد، ما أوجد بيئةً خصبةً محفزةً للأطراف الخارجية في تأجيج الاتجاهات السلبية، إضافةً لعدم المعرفة الحقيقية بأساس نشأة الحلف ودوره في المنطقة، الذي قد يُمثل تحديًا للحلف، بل أنه قد يُعاني من ارتباط اسمه بمفاهيم سلبيةٍ خاطئةٍ مما يحد من قدرته على تعزيز العلاقات والتعاون لمعالجة التحديات الأمنية المشتركة، ويرى الخبراء أن طرح الحلف لفرص التعاون المستقبلي في الساحل الإفريقي ضمن توجهاته في الانخراط بشكلٍ أكبر مع المنظمات الدولية سيكون أفضل من الانتشار العسكري في المنطقة، حيث يوصي بضرورة التنسيق مع الجهات المُحتملة لتحسين عملية التواصل ومسارات التعاون المُمكنة مع عدم إغفال مُراقبة المخاطر الأمنية الناشئة، وينصح التقرير باستكشاف شراكاتٍ جديدةٍ وتعيين نقاط اتصالٍ واضحة، وبذل الجهود في تقديم برامج التدريب والمنح الدراسية للمنطقة.

ويحدد المحور الثاني من التقرير المجالات الموضوعية ذات الأولوية للتعاون، حيث يؤكد الخبراء في هذا المحور على مبادئ ومهام الحلف في ضمان الردع والدفاع الموثوق من التهديدات القادمة من جميع الاتجاهات كالأزمات والنزاعات في مناطق الجوار الجنوبي الاستراتيجية، ويرى الخبراء ضرورة تعزيز

الدعم المناسب عبر مكافحة الإرهاب وحماية البنية التحتية الحيوية وتطوير قدراتهم الأمنية في هذا المجال.

إن المرونة الوطنية والجماعية هي مبدأ أساسي ترتكز عليه مهام حلف الناتو، حيث يشمل تعزيز المرونة عدة آليات كإجراء التقييمات الدورية للمرونة الجماعية، ونقل الخبرات في التخطيط للمرونة الوطنية، ونشر فرق الدعم الاستشاري، ويمكن استخدام هذه الأدوات لدعم الشركاء في الجوار الجنوبي في الاستعداد للصدمات والاضطرابات الاستراتيجية والاستجابة لها بفعالية، حيث يوصي الخبراء بإشراك الشركاء الجنوبيين في استشارات الناتو حول المرونة، ودعوتهم للمشاركة في الفعاليات ذات الصلة، علاوة على تعزيز دور مركز تنسيق الاستجابة للكوارث الأورو-أطلسية في دعم الشركاء الجنوبيين وتوفير الموارد الكافية والتنسيق الفعال مع الكيانات المختصة، وعلى المدى الطويل، يتحتم دراسة خصوصية كل حالة على حدة للتدريب وتبادل أفضل الممارسات في المرونة.

ويُعد التغير المناخي من المجالات ذات الأولوية للتعاون لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن، حيث يؤدي إلى تفاقم الصراع والهشاشة والمنافسة الجيوسياسية، فضلاً عن تأثيره على العمليات العسكرية. ويمكن للحلف نقل خبرته الفريدة في تقييم تأثير المناخ على الأمن للشركاء في الجوار الجنوبي، في المقابل يُمكن الاستفادة من خبرة الشركاء في التكيف مع تغير المناخ، ويوصي الخبراء في هذا الشأن بإنشاء فريق موضوعي حول التغير المناخي والأمن، ذلك في إطار مبادرتي الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول للتعاون مع طرح فكرة استكشاف إمكانية إنشاء مركز في شمال

المراة والسلام والأمن التي تؤكد على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة العسكرية والأمنية عبر تطبيق نهج «القيادة بالقدوة»، فضلاً عن الحكم الرشيد في قطاعي الأمن والدفاع الذي يتطلب تطوير آليات فعالة لتقييم الدروس المستفادة، بما يضمن تقليل الأضرار المدنية خلال العمليات العسكرية.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن تحسين قدرة الحلفاء والشركاء على التصدي للتهديدات الإرهابية وإدارة عواقبها يقع ضمن مهام الناتو الرئيسية لتعزيز عمليات الردع والدفاع، لذا يوصي الخبراء بتعيين منسق خاص لمكافحة الإرهاب في الجوار الجنوبي، مع الاستمرار في المشاركة بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ويمكن أن يُقدم الحلف المساعدة عبر الدعم في مجالات مكافحة العبوات النافسة أو الطائرات بدون طيار على سبيل المثال، بالإضافة لتطوير القدرات الاستخباراتية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي.

وعلى مستوى الأمن البحري، تُشكل المجالات البحرية المرتبطة بين الحلفاء والشركاء مساحات حيوية تنشط فيها التهديدات الأمنية، كالهجرة غير النظامية، والإرهاب، والقرصنة، والجريمة المنظمة في مناطق مثل البحر الأحمر، مما يُعزز الروابط بين الجبهتين الشرقية والجنوبية للناتو، لذا توصي الاستراتيجية بضرورة التعاون بين الناتو والشركاء الجنوبيين من خلال المشاركة في المحافل العالمية والإقليمية المعنية بالأمن البحري إلى جانب التعاون مع الشركاء لفهم تصوراتهم واحتياجاتهم الأمنية البحرية، وإيلاء الأولوية للدول الساحلية في هذا المجال، فضلاً عن تقديم

استراتيجية اتصال استباقية تهدف إلى بناء المرونة ضد المعلومات المضللة من خلال تعزيز الوعي الإعلامي، وتمكين وسائل الإعلام المحلية، ويقترح الخبراء إطلاق مبادرة «حقائق من أجل السلام»، على غرار برنامج الناتو للعلوم من أجل السلام والأمن، بهدف دعم المؤثرين والإعلاميين المحليين لمكافحة المعلومات المضللة، وكذلك تأسيس مركز تميز لمكافحة التضليل الإعلامي، وتعزيز مصداقية الناتو على المدى البعيد.

في حين ركز المحور الثالث من التقرير على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، مُبيناً أهمية الشراكات لتعزيز الاستقرار والأمن في الجوار الأوروبي، ويُبرز الخبراء في هذا المحور ضرورة تعاون الحلف مع المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف معالجة الظروف التي تؤدي إلى الأزمات، والمساهمة في الاستقرار، وإعادة الإعمار، ويقترح الخبراء أيضاً تبني فكرة الإعداد لحوار رفيع المستوى حول الأمن والاستقرار الإقليميين كوسيلة يتم من خلالها تطبيق مبدأ الشراكات المسبقة، بالإضافة للتعاون والبناء مع الاتحاد الإفريقي، وما يَروّج له من حلول إفريقية خلال الأزمات، فقد أبدى الحلف دعمه السابق لأحد بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في دارفور من خلال النقل الجوي الاستراتيجي، ويوصي الخبراء في هذا السياق باستكشاف المجالات الجديدة للتعاون بين الطرفين، والتشاور في إمكانية دعم الناتو لمبادرة الاتحاد الإفريقي المعنية بإسكات «المدافع» كتوصيات على المدى المتوسط، وعلى المدى الطويل يتم تقديم المشورة للمنظمات التي تُساهم في الاستقرار وحفظ السلام في المنطقة.

إفريقيا للمناخ والأمن مع الدول الشريكة، وعلى المدى الطويل يتم مناقشة سبل التطوير في هذا المجال مع الشركاء المحتملين والمُحاورين الجدد في المنطقة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد أشار التقرير لضرورة التركيز على الاتصالات الاستراتيجية والدبلوماسية العامة في العلاقة بين الناتو وشركائه في الجوار الجنوبي، نظراً للصورة السلبية المتراكمة لعدة أسباب أبرزها نقص المعلومات حول ماهية الحلف وأدواره، عوضاً عن الأحداث السابقة كإنهاء عملية أفغانستان والحملة العسكرية على ليبيا عام 2011م، بالإضافة للتصورات حول المعايير المزدوجة التي تعكسها مواقف الحلف في الأزمات القائمة في المنطقة، مما قد يُعرقل من عملية التعاون بين الحلفاء والشركاء بثقة وأريحية، لذا يوصي الخبراء بأهمية تعزيز استراتيجية الحلف الاتصالية ليكون أكثر وضوحاً للشركاء، خاصةً فيما يتعلق بشرح طبيعة الناتو وفوائده العملية للشركاء مع التركيز على أمثلة عملية لما قام به الناتو مثل الدعم اللوجستي، ونشر المستشفيات الميدانية، وتقديم التدريب، وبناء القدرات، وزيادة التفاعل مع وسائل الإعلام المحلية، وتعزيز وجود الناتو من خلال الجهات الفاعلة المحلية، ودعوة الشركاء بانتظام إلى قمم الناتو والفعاليات المهمة، واستقطاب جمهور الشباب في دول الجنوب.

ويُشدد الخبراء على أهمية التعاون في مجال التصدي للتلاعب والتدخل في المعلومات بين الناتو وشركائه في الجوار الجنوبي، ذلك في ظل بيئة معلوماتية شديدة التنافس، حيث يواجه الناتو محاولات لتشويه صورته عبر المعلومات المضللة، مما يُهدد قدرته على تنفيذ مهامه الأساسية في المنطقة، لذا يوصي الخبراء بتبني

وتعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال مبادرة «حقائق من أجل السلام».

في الختام، ترى الباحثة أن العمل على إصدار مثل هذا التقرير الاستثنائي حيث خُصص لدول الجوار، كانت خطوة مهمة في صالح الطرفين أي الحلف وشركائه، حيث تميّز التقرير بشموليته في الطرح وتحليله للبيئة الأمنية التي تُواجه الشركاء في دول الجنوب، مما يعكس استجابة حيوية للتغيرات الاستراتيجية والتهديدات المتطورة، بالإضافة إلى أن التقرير أبرز بوضوح ضرورة تطوير علاقات أكثر قوة مع دول الجوار الجنوبي مع الإشارة إلى أهمية النظر إلى الفرص إلى جانب التهديدات، ويُعزز ذلك من تحقيق الرؤى الاستباقية للتعاون مع الشركاء.

وعلى الرغم من أهمية التقرير في تسليط الضوء على ضرورة التعاون مع دول الجنوب والفرص المتاحة، فإن هناك حاجة لتطوير بعض من الجوانب الأساسية، حيث يفتقر التقرير إلى تحليل العلاقات والديناميات الداخلية بين حلفاء الناتو فيما يتعلق بالتعامل مع دول الجنوب، فعلى سبيل المثال، لا يُعالج التقرير التنافس والتوترات بين أعضاء التحالف الذين قد يكون لديهم مصالح متضاربة في بعض المناطق مثل ليبيا، وسوريا، والعراق، وغرب إفريقيا، حيث يُمكن لذلك أن يعوق من قدرة الناتو على صياغة استراتيجيات موحدة وفعالة، ويُمكن تحسين التقرير من خلال دمج تحليل أعمق للديناميات الداخلية بين الحلفاء، وتقديم استراتيجيات واضحة لإدارة التنافس والتوترات، وتوضيح كيفية صياغة نهج مشتركٍ للتعامل مع التحديات الإقليمية، مما قد يُسهم في تطوير رؤية أكثر تكاملية وفعالة للتعاون مع الشركاء في الجوار الجنوبي، بالإضافة إلى أن التقرير لم يتناول بشكلٍ كافٍ التحديات التي تنشأ

ويُشدد الخبراء في المحور الرابع على أهمية دور هياكل الناتو الداخلية في تبسيط العمليات وتعزيز الشفافية لزيادة فعالية المنظمة في التعامل مع التحديات المختلفة، فالوضع الحالي يُحتم على الحلفاء الاضطلاع بمجموعة واسعة من الالتزامات تجاه الشركاء في الجوار الجنوبي، ذلك لغياب نقاط الاتصال الواضحة، مما يُزيد من احتمالية التشتت وتعقيد فهم الرسائل، ويوصي الخبراء في هذا الشأن بتعيين مبعوث خاصٍ لدول الجنوب معنيٍّ بجمع وتحليل التفاعلات القائمة في المنطقة، وبناء أسس الثقة والمصادقة في العلاقات بين الطرفين، ويُمكن أيضًا استكشاف إمكانية إنشاء بعثة دائمة للحلف بهدف التدريب وبناء قدرات الشركاء، وعلى صعيد آخر يؤكد الخبراء على ضرورة تعزيز التنسيق من خلال تطوير آليةٍ للتنسيق الداخلي بين الهياكل المدنية والعسكرية، بهدف تعزيز التشاور وعمليات الاتصال وإعداد التقارير الدورية لتقييم التقدم في تحقيق الشراكات مع دول الجنوب.

تُشكل هذه المحاور مجتمعةً إطارًا استراتيجيًا اجتهاد في صياغته الخبراء بحيث يُسهم في توجيه سياسات الناتو، وتعزيز التعاون مع شركائه في دول الجنوب، وبالمُجمل يُمكن تصنيف التوصيات التي طُرحت في التقرير تحت ثلاث فئاتٍ رئيسيةٍ وهي أولاً؛ تلك المتعلقة بالتدابير المؤسسية، مثل تعيين مبعوث خاصٍ لدول الجنوب أو إنشاء تمثيلٍ سياسيٍ للناتو داخل الاتحاد الإفريقي، ثانيًا؛ التركيز على تعزيز التعاون بين الحلفاء والشركاء في مجالات التدريب والأمن البحري، وتعزيز فعالية المبادرات السابقة في المنطقة، ثالثًا؛ التركيز على جودة المعلومات والاتصال، كتقديم مقترح إنشاء مركزٍ لمكافحة التلاعب بالمعلومات الخارجية،

من التنافس بين أعضاء التحالف، فمن المهم فهم هذه الديناميات وتقديم استراتيجيات لإدارتها بشكل أفضل لتحسين التعاون وتعزيز استقرار دول الجنوب، ومن ناحية ثانية لم يشر التقرير بشكل مباشر لدول الخليج العربي انطلاقاً من مبادرة إسطنبول، التي تُعد أساساً للشراكة بين الناتو، وانضمت إليه أربع دول خليجية.

إلا أن نتائج قمة واشنطن التي عُقدت في الفترة ما بين 9 - 11 يوليو 2024م، أكدت على أن حلف الناتو مُستمر في تعزيز قدراته وتوسيع نطاق تعاونه لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، وإن انضمام السويد وفنلندا يُعزز قوة الحلف ويُضفي بُعداً جديداً على تحالفاته، مما يُرهن على التزام الناتو بالحفاظ على أمنه الجماعي في مواجهة التهديدات المتعددة، وقد اتضح التزام الحلف برغبته في تعزيز التعاون مع دول الجوار الجنوبي، فقد أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية في يوليو 2024م عن إنشاء مكتب اتصال للحلف على أراضيها، الذي يُعد الأول نوعه في المنطقة، ويعكس هذا القرار الدور المهم الذي يلعبه الأردن في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، ومواجهة التهديدات المشتركة، وتعزيز فهم أعمق للسياقات الوطنية والإقليمية. فيما تُعد هذه الخطوة بالنسبة للحلف أحد بؤادر الالتزام بخطة العمل التي أعلن عنها الحلفاء في قمة الناتو عام 2024م في واشنطن، بهدف تعزيز نهج التعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمواكبة تطورات المشهد الأمني والإقليمي والعالمي.

ويمكن القول إن نتائج قمة الناتو في واشنطن 2024م تُتيح إطاراً مهماً يمكن من خلاله لحلف الناتو أن يُعزز شراكاته مع دول الجوار الجنوبي بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص، مما يُسهم في تحقيق الأمن الإقليمي وتعزيز الاستقرار في المنطقة، خصوصاً في ظل وجود التحديات الأمنية المشتركة التي تتطلب تنسيقاً فعالاً بين الطرفين، وتشمل هذه التحديات الإرهاب، وعدم الاستقرار الإقليمي، والأمن البحري خاصة في المناطق الحيوية كما يحدث في البحر الأحمر؛ ويتقاطع اهتمام الطرفين في مواجهة هذه القضايا من خلال تعزيز التعاون الأمني والتكامل الاستراتيجي، لذلك وبناءً على توصيات التقرير، يُمكن لدول الخليج العربي تطوير تعاونها مع حلف الناتو عبر مبادرة إسطنبول، والتفاعل المستمر مع آليات الحوار المتوسطي، وبذل الجهود في عملية التواصل الفعال، والسعي في وضع استراتيجيات خاصة للأمن البحري، وغيرها من القضايا الملحة، والاستفادة من خبرات الحلف العميقة لصياغة تلك الاستراتيجيات، مما قد يُسهم في تحقيق استجابة أمنية أكثر تكاملاً للآزمات المشتركة، والتعزيز من دور دول الخليج العربي كلاعب رئيس في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

المادة التي نُشرت في الدورية في أيِّ مكانٍ آخر، وبأية وسيلةٍ ورقيةٍ أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المُقدَّمة للنشر باتِّباع الأصول العلمية المُتعارَف عليها، سواءً من حيث المنهج العلمي أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة «شيكاغو» في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المُقدَّمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من قبل مدير تحرير الدورية، بما يُلائم خطة عملها، ويُمكن تسلُّم مقترحاتٍ حول أفكارٍ لدراساتٍ على أن تتم مُناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مُقَدِّم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشرُ أية دراساتٍ في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يُقدِّم المركز مكافأةً ماليةً مُقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنَّشر من جانب هيئة المُحكِّمين، ويتم إبلاغ المُشارك بها في خطابٍ عبر البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمُرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج العربي، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، وخاصةً في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظورٍ استراتيجيٍّ شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتَّسم الدراسات المُقدَّمة للنشر بالأصالة، بحيث تُقدِّم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية في ظل التطورات المُتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلةٍ بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاسٌ على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتَّسم الدراسات المُقدَّمة للنَّشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاصٍ أو دولٍ أو أديانٍ أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المُقدَّمة للنَّشر قد تم نشرها من قَبَل في مكانٍ آخر، سواءً بصورةٍ ورقيةٍ أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية كافة، ومن ثمَّ فإن تسلُّم المُشاركين في الدورية لهذه الشروط مع بريد إلكتروني خاصٍ بالتكليف يعني ضمناً قبولهم بها، وعليه لا يجوز لهم إعادة نشر

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يُرسَل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية أدناه،
باسم مدير التحرير في مركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

تُوجَّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات»، على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة «دراسات»

ص.ب: 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

